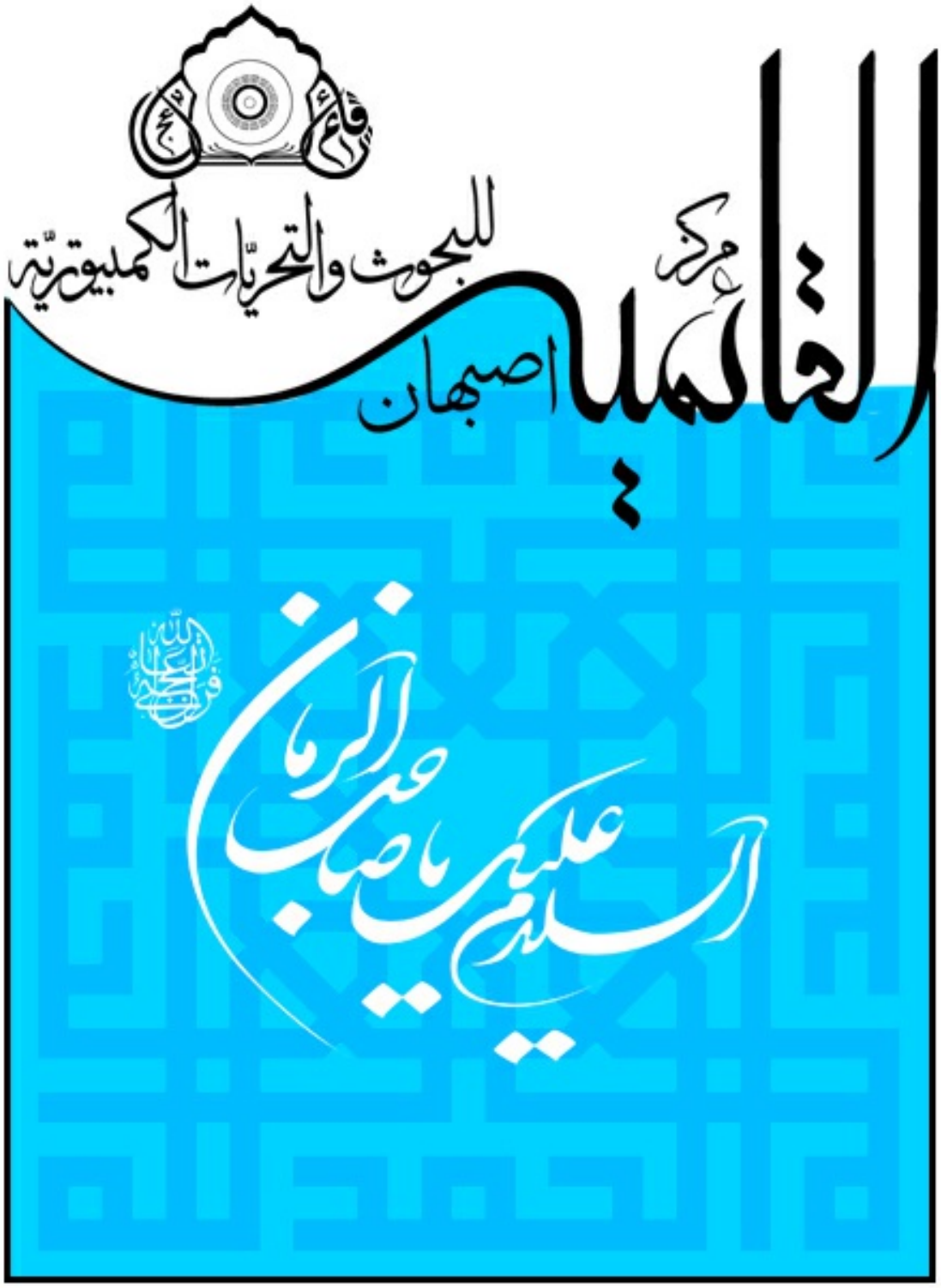

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

توضیح المسائل مشکل

و

المسائل الاخلاقی

استاد الاخلاق

جلد دوم

السید محمد جواد الشبیری

جمعیت تحقیقات اسلامی امام خمینی علیه الرحمة والرضوان ۳۰۰

بسم الله الرحمن الرحیم

توضيح الاسناد المشكلة في الكتب الاربعة

كاتب:

آيت الله سيد محمد جواد شبيري زنجاني

نشرت في الطباعة:

موسسه علمي فرهنگي دارالحديث

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

توضيح الاسناد المشكلة في الكتب الاربعة اسناد الكافي المجلد 2 8

اشارة 8

اشارة 8

فهرست أبواب كتاب الكافي 12

المجلّد الخامس من أسناد الكافي 14

اشارة 14

كتاب الجهاد 16

كتاب المعيشة 24

كتاب النكاح 68

المجلّد السادس من أسناد الكافي 121

اشارة 121

كتاب العقيقة 123

كتاب الطلاق 131

كتاب العتق والتدبير والكتابة 157

كتاب الصيد 163

كتاب الذبائح 169

كتاب الاطعمة 175

كتاب الأشربة 227

كتاب الزي والتجمّل 243

كتاب الدواجن 283

المجلّد السابع من أسناد الكافي 289

اشارة 289

كتاب الوصايا 291
كتاب المواريث 301
كتاب الديات 341
كتاب الشهادات 369
كتاب القضاء والأحكام 377
كتاب الأيمان والنذور والكفّارات 379
المجلّد الثامن من أسناد الكافي 393
اشارة 393
كتاب الروضة 395
الفهارس 439
اشارة 439
فهرست محتوي مقدّمة المؤلّف 441
فهرست موضوعات الكتاب 446
[المجلّد الأوّل من كتاب توضيح الأسناد] 446
أسناد الكافي / المجلد الأوّل 446
أسناد الكافي / المجلّد الثاني 450
أسناد الكافي / المجلّد الثالث 462
أسناد الكافي / المجلّد الرابع 469
المجلّد الثاني من كتاب توضيح الأسناد 479
أسناد الكافي / المجلّد الخامس 479
أسناد الكافي / المجلّد السادس 485
أسناد الكافي / المجلّد السابع 495
أسناد الكافي / المجلّد الثامن 503
تنبيهات حول مصادر البحث 508
مصادر البحث 510

دليل الكتاب ---------- 527

تعريف مركز ---------- 528

توضيح الاسناد المشكلة في الكتب الاربعة اسناد الكافي المجلد 2

اشارة

عنوان و نام پديدآور : توضيح الاسناد المشكلة في الكتب الاربعة اسناد الكافي/محمد جواد الشبيري

مشخصات نشر : قم: دار الحديث:سازمان اوقاف و امورخيريه، 1429ق=1387.

مشخصات ظاهري : ج.

فروست : مركز بحوث دار الحديث؛ 177

مجموعه آثار الموتمر الدولي لذكري الشيخ ثقه الاسلام الكليني؛ 30،31

وضعيت فهرست نويسي : در انتظار فهرستنويسي (اطلاعات ثبت)

شماره كتابشناسي ملي : 1885893

ص: 1

اشارة

فهرست أبواب كتاب الكافي

من المجلّد الخامس إلي المجلّد الثامن

المجلّد الخامس

كتاب الجهاد ... 9

كتاب المعيشة ... 17

كتاب النكاح ... 61

المجلّد السادس

كتاب العقيقة ... 115

كتاب الطلاق ... 123

كتاب العتق والتدبير والكتابة ... 149

كتاب الصيد ... 155

كتاب الذبائح ... 161

كتاب الأطعمة ... 167

كتاب الأشربة ... 219

كتاب الزي والتجمّل ... 235

كتاب الدواجن ... 273

المجلّد السابع

كتاب الوصايا... 281

كتاب المواريث... 291

كتاب الديات... 331

كتاب الشهادات... 359

كتاب القضاء والأحكام... 367

كتاب الأيمان والنذور والكفّارات... 369

المجلّد الثامن

كتاب الروضة... 385

الفهارس ... 429

المجلّد الخامس من أسناد الكافي

اشارة

ص: 7

كتاب الجهاد

2 = 1/2 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلامقال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله... .

3 = 1/3 – و بإسناده قال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله: خيول الغزاة في الدنيا خيولهم في الجنة... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما هو ظاهر السياق، و قد روي الصدوق صدر الحديث في أماليه، المجلس 85/10 بسنده عن إسماعيل بن مسلم السكوني، و في ثواب الأعمال: 225/4 بسند آخر عن السكوني.

4 = 1/6 (حيلولة)

9 = 3/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و عليّ بن محمّد القاساني، عن

القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود المنقري، عن فضيل بن عياض... .

10 = 3/2 – و بإسناده عن المنقري... .

توضيح: قوله: «و بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم – كما فهمه في بحار الأنوار 6:312/16، 19:181/30، 32:292/248 – ؛ حيث أورد هذا الخبر مصرّحا بالسند المتقدّم إلي سليمان بن داود المنقري، و هو ظاهر وسائل الشيعة 15:25/19938؛ حيث نقل عن الكافي الخبر هكذا: و بالإسناد عن المنقري، فقد ورد الخبر في التفسير المنسوب إلي عليّ بن إبراهيم 2:320 – سورة الحجرات – و لفظه: أبي، عن القاسم بن محمّد... ، فالسند قرينة علي كونه ممّا أخذ صاحب هذا التفسير عن تفسير عليّ بن إبراهيم، و قد رواه الشيخ في التهذيب 4:114/336 بسند آخر عن عليّ بن محمّد القاساني... و بسند ثالث في 6:136/230 عن عليّ بن محمّد القاساني مثله.

22 = 6/2 (حيلولة)

42 = 15/5 (حيلولة)

45 = 19/8 (حيلولة)

47 = 22/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن غير واحد، عن أبان... .

48 = 22/2 – عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

48 = 22/3 – عنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

48 = 22/4 – عنه، عن القاسم بن يحيي... . (معلّق)

توضيح: الضمائر ترجع إلي أحمد بن محمّد.

48 = 22/5 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن يحيي، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

48 = 22/ذيل 5 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن يحيي، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام مثله سواء.

48 = 22/6 – الحسين بن محمّد الأشعري، عن معلّي بن محمّد، عن الوشّاء، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

49 = 22/7 – محمّد بن يحيي، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

توضيح: يوهم في بادئ الأمر كون المراد من محمّد بن يحيي في السند الأخير هو العطّار شيخ الكليني، لكنّه غير صحيح؛ إذ ليس العطّار راويا عن غياث بن إبراهيم مباشرةً، بل الراوي عن غياث هو محمّد بن يحيي الخزّاز.

و ما في هامش مطبوعة الكافي – من كون محمّد بن يحيي في السند

هو محمّد بن يحيي الخثعمي – فهو مبنيّ علي اتّحاده مع محمّد بن يحيي الخزّاز، و هو خلاف الظاهر، بل الظاهر تغايرهما، و كون الخثعمي راويا عن أبي عبد اللّه عليه السلاممباشرةً، و الخزّاز راويا عن أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام: كطلحة بن زيد و غياث بن إبراهيم.

و كيف كان، فيحتمل في السند احتمالان:

الأوّل: كون المراد من محمّد بن يحيي هو الخزّاز، و قد تقدّم ذكره في السند 5 و ذيله.

وعليه: فالسند معلّق: إمّا علي صدر الحديث 5، و إمّا علي ذيله، و إمّا علي كليهما، و لعلّه الأظهر.

الثاني: وقوع سقط في السند، و الصواب: محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي، عن غياث بن إبراهيم... ، فلتكرّر محمّد بن يحيي في السند قد يجوز العين من أحدهما إلي الآخر فيقع السقط.

و هذا الاحتمال هو الظاهر؛ نظرا إلي بعد وقوع واسطة بين المعلّق و المعلّق عليه.

هذا، و قد أورد الخبر في وسائل الشيعة في مواضع:

منها: في 19:255/24536، فأورد بعد إيراد الحديث 5 - بسنديه - هذا الخبر، و لفظه: و عن محمّد بن يحيي، عن غياث بن إبراهيم... ، و ظاهره كون نسخته نظير المطبوعة، و قد غفل قدس سره عن التعليق أو السقط الواقع في السند(1).

منها: في 11:494/15354، فأورد - بعد خبر عن الكافي و هو عن محمّد بن يحيي، عن محمّد بن أحمد - هذا الخبر، و لفظه: و عنه، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي، عن غياث بن إبراهيم... .

منها: في 19:249/24519: عن محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي، عن غياث بن إبراهيم... .

و لعلّ الظاهر من هذين النقلين أنّه وقف علي نسخة من الكافي كان السند فيه: محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي... كما احتملناه.

و أمّا احتمال كون نسخته مثل المطبوعة و قد فهم قدس سره كون السند معلّقاً علي

1- - و كذا الكلام في نقل الوافي 15:148/14818: الكافي، محمّد بن يحيي، عن غياث بن إبراهيم.

صدر الحديث 5 فأضافه إلي السند، فلا يخلو عن بعد، خصوصا مع عدم الوجه لحذف «بن عيسي» من اسم أحمد بن محمّد بن عيسي.(1)

49 = 22/8 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلامقال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله... .

49 = 22/9 – و بإسناده، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في بحار الأنوار 64:223/4، فبدّله بقوله: «بالإسناد المتقدّم»، و كذا في 21:54/5، فذكر السند المتقدّم تفصيلاً، و هو ظاهر وسائل الشيعة 11:543/15492؛ حيث عبّر عنه بدله بقوله: «بالإسناد».

يشهد علي ما ذكرنا: أنّ الخبر ورد في المحاسن 2:634/127: عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر عليه السلام... .

50 = 22/16: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و محمّد بن يحيي، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

توضيح: كذا ورد في نسخ الكتاب، فيوهم وقوع تحويل في السند، لكنّ الصواب: عطف محمّد بن يحيي علي «أبيه»، و المراد من محمّد بن يحيي هو الخزّاز، كما تقدّم آنفا، و قد نقل عن الكتاب علي الصواب في الوافي

1- – قد نقل الحديث 5 في وسائل الشيعة 19:250/24521 و 254/24535، و قد أثبت «بن عيسي» في السند في كليهما.

15:152/14829 و وسائل الشيعة 19:249/24520، و قد نقل في بحار الأنوار 19:170/16، كما في المطبوعة.

51 = 23/2 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلامقال: قال أمير المؤنين عليه السلام... .

51 = 23/3 – و بإسناده: أنّ أمير المؤنين عليه السلام أتاه رجل... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم – كما هو ظاهر السياق – ؛ فقد روي الشيخ الخبر في التهذيب 6:157/278 بسنده عن السكوني.

52 = 24/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عبد الرحمان بن أبي نجران، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

52 = 24/2 – و بهذا الإسناد، عن أبي مريم، عن أبي جعفر عليه السلام... .

توضيح: ظاهر السند كون الراوي عن أبي مريم هو عبد اللّه بن سنان، كما فهمه في معجم رجال الحديث 22:212.

56 = 28/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن النعمان، عن عبد اللّه بن مسكان، عن داود بن فرقد، عن أبي سعيد الزهري، عن أبي جعفر و أبي عبد اللّه عليهماالسلام قال: ويل لقوم... .

57 = 28/5 – وبإسناده قال: قال أبوجعفر عليه السلام: بئس القوم قوم يعيبون الأمر بالمعروف... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما هو ظاهر السياق، و الضمير في «قال» راجع إلي أبي سعيد الزهري.

ثمّ إنّ الظاهر وقوع تحريف في الحديث 4، و الصواب: عطف «أبي عبد اللّه» علي «أبي جعفر عليهماالسلام» بأو، لا بالواو، كما يشهد به إفراد ضمير «قال»، و قد روي الخبر في أمالي المفيد، المجلس 23/7: بسنده عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان، عن داود بن فرقد، عن أبي سعيد الزهري، عن أحدهما عليهماالسلام... . و رواه الحسين بن سعيد في كتاب الزهد: 106/289: عن عليّ بن النعمان(1)، عن داود بن أبي يزيد [و هو داود بن فرقد]، عن أبي شيبة (سعيد ظ) الزهري، عن أحدهما عليهماالسلام... .

و في المحاسن 1:215/102: بسنده عن عليّ بن النعمان، عن عبد اللّه بن مسكان، عن داود بن فرقد، عن أبي سعيد الزهري، عن أبي جعفر أو أبي عبد اللّه عليهماالسلام قال: الوقوف عند الشبهة... ، و أورده في الكافي 1:50/9: عن محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عليّ بن النعمان، عن عبد اللّه بن مسكان، عن داود بن فرقد، عن أبي سعيد الزهري، عن أبي جعفر (أبي عبد اللّه خ.ل) قال: الوقوف عند الشبهة... .

62 = 30/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل... .

62 = 30/2 – عنه، عن عثمان بن عيسي... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

1– – فيه سقط، كما يعلم من سائر موارد السند، كما ذكرناها في المتن، لاحظ أيضاً الكافي 1:81/6، كما أنّ منها يعلم كون أبي شيبة مصحّفا صوابه: أبي سعيد.

كتاب المعيشة

73 = 4/1 (حيلولة)

74 = 4/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن شريف بن سابق... .

74 = 4/5 – أحمد بن أبي عبد اللّه، عن شريف بن سابق... . (معلّق)

75 = 4/9 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب... .

75 = 4/10 – سهل [بن زياد]، عن الجاموراني... . (معلّق)

79 = 5/11 – سهل بن زياد، عن الهيثم بن أبي مسروق... . (معلّق)

توضيح: الظاهر وقوع التعليق في السند وإن لم يرد اسم سهل بن زياد إلاّ في الحديث 6 من الباب؛ إذ رواه عنه بتوسّط عدّة من أصحابنا، وسنفصّل الكلام عن السند وأشباهه في الفصل الثالث من الباب الثاني.

80 = 7/1 (حيلولة)

80 = 7/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه... .

80 = 7/3 – إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه... . (معلّق)

81 = 7/7 – عليّ بن محمّد بن عبد اللّه القمّي، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

81 = 7/8 – عنه، عن ابن فضّال، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: ابن فضّال الراوي عن أصحاب الصادق عليه السلام هو الحسن بن عليّ، وهو شيخ أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، فهو مرجع الضمير في «عنه» ويكون السند معلّقا.

82 = 7/10 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عليّ بن الحكم... .

83 = 7/11 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن النعمان... . (معلّق)

83 = 8/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عليّ بن محمّد القاساني... .

84 = 8/4 – عنه، عن أبيه، عن صفوان... . (معلّق)

84 = 8/5 – عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: الضميران يرجعان إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، كما هو الظاهر.

84 = 9/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن ابن سنان، عن عبد اللّه بن مسكان و صالح النيلي، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إن اللّه عزّ و جلّ يبغض كثرة النوم و كثرة الفراغ.

توضيح: كذا في النسخ، وعليه:

يحتمل كون صالح النيلي عطفاً علي ابن مسكان، فلا تحويل في السند.

و يحتمل كون «صالح النيلي عن أبي بصير» عطفاً علي «عبد اللّه بن مسكان»، فيكون لابن سنان طريقان إلي أبي عبد اللّه عليه السلام: أحدهما: بواسطة واحدة – و هو ابن مسكان – و ثانيهما: بواسطتين، ففي السند تحويل، و الراوي عن أبي عبد اللّه عليه السلام متعدّد و هما: ابن مسكان و أبو بصير، و قد فهم في وسائل الشيعة 17:57/21969 الاحتمال الأوّل من السند، فأضاف بعد صالح النيلي كلمة «جميعاً»، و الأولي تركه.

و كيف كان، ففي السند إشكال نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه»، قال: «لم أجد مع الفحص الأكيد رواية صالح النيلي عن أبي بصير في موضع، و لا يبعد كون الصواب: ابن سنان، عن صالح النيلي، و عن عبد اللّه بن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

فابن سنان تارةً يروي عن أبي عبد اللّه عليه السلام بواسطة صالح، و أخري بواسطة ابن مسكان عن أبي بصير، و قد ورد نظيره في باب النهي عن كثرة الطعام من المحاسن 2:446/333، فقد روي فيه عن أبيه، عن محمّد بن سنان، عن صالح النيلي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إنّ اللّه تبارك و تعالي يبغض كثرة الأكل، و روي عن محمّد بن عليّ، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام مثله [و نقله كذلك عن المحاسن في بحار الأنوار 66:335/ذيل 21 و وسائل الشيعة 24:242/ذيل 30439]» انتهي.

هـذا، و قد روي في الكافي 6:269/9: عن محمّـد بن يحيي، عن أحمـد بن محمّد، عن ابن سـنان، عن صالح النيلي، عن أبي عبد اللّه عليه السـلام قال: إنّ اللّه عزّ و جلّ يبغض كثرة الأكل... . و قد ورد كراهية كثرة الأكل في رواية محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام في الكافي 6:269/2.

فلا يبعد كون الخبرين واحداً و متنه هكذا – مثلاً – : «إنّ اللّه عزّ و جلّ يبغض كثرة النوم و كثرة الفراغ و كثرة الأكل»، فوقع التقطيع فيه.

فتحصّل: أنّ الأظهر وقوع تحريف في السـند، و كونه في الأصل: ابن سـنان، عن عبد اللّه بن مسـكان، عن أبي بصير و صالح النيلي، عن أبي عبـد اللّه عليه السـلام، فوقع تقـديم و تأخير في محلّ «و صالـح النيلي»، ففي هذا السـند تحويل ظاهر، فيروي ابن سـنان عن صالح النيلي مباشرةً.

85 = 10/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد الأشعري... .

85 = 10/2 – سهل [بن زياد]، عن ابن محبوب... . (معلّق)

85 = 10/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

85 = 10/6 – أحمد [بن محمّد]، عن بعض أصحابنا، عن صالح بن عمر... . (معلّق)

85 = 10/7 – أحمد بن محمّد، عن الهيثم النهدي... . (معلّق)

87 = 11/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

87 = 11/4 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

89 = 14/2 (حيلولة)

90 = 16/2 – عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

90 = 16/3 – أحمد، عن أبيه... . (معلّق)

93 = 19/3 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

93 = 19/4 – أحمد بن محمّد، عن حمدان بن إبراهيم الهمداني... .

توضيح: يحتمل أن يكون المراد بأحمد بن محمّد هو العاصمي – شيخ الكليني – ، فليس في السند تعليق.

و يحتمل أن يكون المراد هو ابن عيسي، فالسند معلّق، و قد فهم السند كذلك في وسائل الشيعة 18:321/23761، فأورد السند – بعد رواية عن محمّد بن يحيي – هكذا: و عنه، عن أحمد بن محمّد، عن حمدان بن إبراهيم الهمداني... .

وتعيين أحد هذين الاحتمالين موقوف علي تعيين طبقة حمدان بن إبراهيم

الهمداني، لكن الرجل ليس له عين و لا أثر في الأسناد، فمن القريب وقوع التصحيف في هذا العنوان، فيحتمل كون الصواب: حمدان عن إبراهيم الهمداني، و المراد حمدان بن أحمد النهدي القلانسي، الذي قد أكثر من الرواية عنه أحمد بن محمّد العاصمي، لكن لم نجد رواية القلانسي عن إبراهيم الهمداني – الظاهر كونه إبراهيم بن محمّد الهمداني وكيل الناحية – بل لم نجد رواية أحمد بن محمّد العاصمي عن القلانسي بعنوان حمدان – مجرّدا – ، بل يروي عنه

بتعبير حمدان القلانسي أو محمّد بن أحمد النهدي أو محمّد بن أحمد القلانسي.

و من هنا ينفتح باب احتمال آخر، و هو كون الصواب: حمدان عن إبراهيم الهمداني، و المراد بحمدان هو حمدان بن سليمان النيسابوري، و قد روي حمدان بن سليمان النيسابوري عن إبراهيم بن محمّد الهمداني في بعض الأسناد(1).

لكن لم نجد رواية أحمد بن محمّد عن حمدان بن سليمان في موضع، و الراوي عنه في غير موضع من الأسناد هو محمّد بن يحيي العطّار، و قد روي كتابه(2).

وعليه: فلا يبعد كون الأصل في السند: محمّد، عن حمدان، عن إبراهيم

الهمداني، و قد عبّر عن محمّد بن يحيي بمحمّد؛ اكتفاءً بتقدّم ذكره في السند المتقدّم، ثمّ صحّف محمّد بأحمد، ثمّ جمع بينهما سهوا، كما هو شائع في باب التصحيفات، و ليس هذا النحو من التحريف غريبا، خصوصا مع تقدّم ذكر أحمد بن محمّد في السند المتقدّم، و شباهة حمدان و أحمد و محمّد.

وعلي هذا الاحتمال ليس في السند تعليق.

96 = 20/6 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن أحمد، عن يوسف بن السخت... .

97 = 20/7 – عنه، عن يوسف بن السخت... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي محمّد بن أحمد.

1- – علل الشرائع 1:59/2 و عيون أخبار الرضا عليه السلام 2:77/7، و قد صحّف فيه حمدان ب «جذّان» و وقع علي الصواب في بحار الأنوار 6:23/25 و 13:130/24.

2- – رجال النجاشي: 138/357 و فهرست الشيخ: 163/250، لاحظ رجال الشيخ: 58=426/6123.

97 = 20/8 (حيلولة)

98 = 21/2 (حيلولة)

100 = 24/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

100 = 24/2 – أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ... . (معلّق)

101 = 25/3 (حيلولة)

102 = 26/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

102 = 26/2 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن، عن جعفر بن محمّد بن حكيم... . توضيح: عليّ بن الحسن – الراوي عن جعفر بن محمّد بن حكيم – هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال، و قد يحذف بعض أجداده من نسبه اختصارا(1)، و الراوي عنه هو أحمد بن محمّد العاصمي – شيخ الكليني – ، فليس في السند 2 تعليق، و قد فهمه – علي الصواب – في وسائل الشيعة 27:295/ذيل 33782.

و أمّا ابن فضّال في الحديث 1، فهو الحسن بن عليّ، كما هو ظاهر من رواية أحمد بن محمّد – أي: ابن عيسي – عنه.

103 = 29/1 (حيلولة)

1- – معجم رجال الحديث 4:428.

106 = 30/5 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم... .

107 = 30/6 – ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

107 = 30/7 – ابن أبي عمير، عن بشير، عن ابن أبي يعفور، قال: كنت عند أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: كذا نقل الحديث 7 الشيخ عن الكتاب – من غير تصريح – في التهذيب 6:331/919، لكن لم نجد رواية ابن أبي عمير عن بشير في موضع، و لذلك استظهر في هامش طبعة الغفّاري من التهذيب: صحّة بشر و كونه بشر بن مسلمة – الذي روي ابن أبي عمير عنه في مواضع – و قد غيّر في هذه الطبعة عنوان الراوي، و جعل اسمه «بشر»، و ليس هذا علي ما ينبغي.

و كيف كان، فلم نجد رواية بشر بن مسلمة و لا رواية من يسمّي ببشر أو بشير عن ابن أبي يعفور في موضع.

و الظاهر أنّ بشير مصحّف هشام – و اللفظتان متشابهتان في الكتابة بعد حذف الف هشام، كما كان مرسوما في الخطوط القديمة – فقد أكثر ابن أبي عمير من الرواية عن هشام بن سالم:

منها: ما تقدّم الخبر من السندين، و عليه اعتمد في تعليق السند.

منها: ما يأتي بعد الخبر في: 108/10.

و قد روي هشام بن سالم عن ابن أبي يعفور في بعض الأسناد و بينهما

مصاحبة(1)، و قد روي ابن أبي عمير عن هشام بن سالم ما يرويه عن ابن

1– – لاحظ الكافي 1:175/3، تأويل الآيات: 404، سورة النمل.

أبي يعفور أو ما سأله ابن أبي يعفور عن الإمام عليه السلام في جملة من الأسناد(1).

109 = 30/13 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

109 = 30/ذيل 13 – و رواه عن ابن فضّال، عن عليّ بن عقبة... . (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «رواه» يرجع إلي أحمد بن محمّد، و المراد من ابن فضّال هو الحسن بن عليّ بن فضّال، الذي روي كتاب عليّ بن عقبة(2).

112 = 32/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

112 = 32/2 – أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

113 = 32/3 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

113 = 32/4 – أحمد بن محمّد، عن أبي عبد اللّه البرقي... . (معلّق)

114 = 33/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن جعفر بن يحيي الخزاعي... .

114 = 33/5 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي، عن طلحة بن زيد... . (معلّق)

1- – الكافي 2:300/3، 5:72/10، 6:278/1، التهذيب 5:303/1034 – وهو مأخوذ من الفقيه 2:309/2537، من غير تصريح – المحاسن 2:413/160، مستطرفات السرائر: 564.

2- – فهرست الشيخ: 269/385.

115 = 34/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب... .

115 = 34/2 – سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

116 = 34/5 (حيلولة)

117 = 35/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

117 = 35/2 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

117 = 35/3 (حيلولة)

118 = 36/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

119 = 36/2 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أحمد بن أشيم... . (معلّق)

توضيح: المراد من أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عيسي.

119 = 37/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير... .

120 = 37/2 – عنه، عن حكم الحنّاط، عن أبي بصير... . (معلّق)

120 = 37/3 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد... . (معلّق)

توضيح: أورد الروايات الثلاث في وسائل الشيعة 17:120 و 121، و قد ذكر الحديث 2 بهذه الصورة:

22145 - و عنهم، عن أحمد، عن حكم الخيّاط(1).

و قد علّق علي قوله: «عن أحمد» في الهامش بما لفظه: «في نسخة، زيادة: عن الحسين (هامش المخطوط)».

و العبارة مبهمة جدّا؛ فلعلّ بعض المراجعين للكافي كتب في هامش «عنه» - في صدر الرواية - «عن الحسين» تفسيرا للضمير، ثمّ أدرج ذلك في المتن بتوهّم سقوطه منه، فوقعت هذه النسخة بأيدي صاحب الوسائل قدس سره.

و كيف كان، ففي مرجع الضمير في هذا الحديث إشكال؛ إذ إرجاع الضمير

إلي أحمد بن محمّد - كما يفهم من وسائل الشيعة - لا يناسب طبقة أحمد بن محمّد (بن عيسي)؛ لبعدها عن الرواية عن حكم الخيّاط مباشرةً، فربما يمكن القول برجوع الضمير إلي الحسين بن سعيد، كما يظهر من كتابي الشيخ الطوسي، فقد وردت الروايات الثلاث في التهذيب 6:357/1022 - 1024 و الاستبصار 3:62/205 - 207 هكذا:

- الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد... .

- عنه، عن الحكم (حكم) الحنّاط، عن أبي بصير... .

- عنه، عن عليّ بن أبي حمزة... .

و ظاهرها رجوع الضمير إلي الحسين بن سعيد، خصوصا مع ورود الخبر الثالث في الكافي بسنده عن الحسين بن سعيد، عن عليّ بن أبي حمزة، كما أوردناه.

1- - هذا هو الصواب، دون الحنّاط؛ لما يأتي.

و يؤّد إرجاع الضـمير إلي الحسين بن سعيد: أنّه ورد في الكافي 2:25/6 بسـنده: عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن حكم بن أيمن، عن قاسم شريك المفضّل... .

و حكم بن أيمن هو الحكم بن أيمن الخيّاط(1)؛ إذ لم نجد الحكم الخيّاط أو الحنّاط في هذه الطبقة غيره(2).

هذا، و لكن يشكل الاستناد إلي ما في التهذيبين؛ إذ الظاهر أخذ

الأحاديث الثلاثة في التهذيب من الكافي، و الاسـتبصار أخذ من التهذيب، و لم تؤذ الأحاديث من كتاب الحسين بن سيعد مباشرةً - و إن لم يصرّح

باسم الكليني - ؛ فإنّ الناظر في أحاديث التهذيب هنا يري بمقارنتها مع

1- - فقد عدّ البرقي في رجاله: 38: حكم بن أيمن الخيّاط في أصحاب الصادق عليه السلام، و في رجال الشيخ: 185/2250=107 - في عـداد المسـمّين بـالحكم من أصـحاب الصـادق عليه السـلام- : «الحكم بن أيمن، مـولي قريش الخيّـاط، كوفي» و في رجـال النجاشـي: 137/354 ترجمـة حكم بن أيمن الحنّاط - بالحاء، و في التهـذيب 8:280/1021 روايـة حكم بن أيمن الحنّاط عن أبي بصـير، و قد ورد الحديث في الكافي 8:280/1021، و هو أصل خبر التهـذيب مع تصـحيف الحكم ب «خالـد» في مطبوعته. و كيف كان، فالصواب في لقبه «الخيّاط» كما في بعض مخطوطات الكافي و التهذيب، ففي الكافي 5:274/2 بسنده عن صفوان، عن الحكم الخيّاط، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام: إنّي أتقبّل الثوب بدرهم و أسلّمه بأكثر من ذلك لا أزيد، علي أن أشقّه...، و مثله في التهذيب 7:210/925.

2- - و أمّا ما ورد في مطبوعـة بصائر الدرجات: 396/2 - من رواية أبي عبد اللّه المؤن، عن حكم بن الحسـين الحنّاط - ففيه تصحيف، و الصواب «أيمن» بدل الحسـين، كما في بعض مخطوطاته، و الظاهر أخذ الصـفّار للحديث عن بصائر سعد بن عبد اللّه، و قد نقله عنه - من غير تصريح واضح - في الاختصاص: 314، و فيه: الحكم بن أيمن، عنهما بحار الأنوار 26:151/37.

أحاديث الكافي أنّ الحديث 1018 – في: 356 – إلي الحديث 1027 – في:

358 كلّها مأخوذة من الكافي، و لم يورد اسم الكليني إلاّ في قليل منها، و التفصيل لا يسعه المقام.

وعليه: فلا يصحّ جعل نقل التهذيبين دليلاً قاطعا علي إرجاع الضمير إلي الحسين بن سعيد. نعم، هو مؤّد؛ لدلالته علي فهم الشيخ رجوع الضمير إلي الحسين بن سعيد.

أمّا سند الكافي 2:25/6، فهو و ما نحن فيه مشترك في إشكال، و هو: أنّه لا يناسب طبقة الحكم بن أيمن لرواية الحسين بن سعيد عنه مباشرةً، كما سنوضّحه ، و قد ورد سند الكافي – أي الكافي 2: 25/6 – في المحاسن 1:285/423 والكافي 2: 24/1 بسندهما: عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن...، فمن القريب القول بسقوط ابن أبي عمير من السند بعد الحسين بن سعيد، و يحتمل – بعيدا – كون الصواب: ابن أبي عمير بدل الحسين بن سعيد، و قد وضع أحدهما بدل الآخر سهوا.

توضيح ما ذكرنا من الإشكال: أنّ الحكم بن أيمن (=الحكم الخيّاط) من أصحاب الصادق و الكاظم عليهماالسلام ، و جميع رواته يتقدّم علي الحسين بن سعيد بطبقة أو أكثر؛ فقد روي عنه – من مشايخ الحسين بن سعيد – : ابن أبي عمير (=محمّد بن زياد)(1) و صفوان (بن يحيي)(2) و محمّد بن سنان(3) و عبد اللّه

1– – الكافي 2:193/3، و روايته عنه بلفظ محمّد ابن أبي عمير كثيرة.

2– – الكافي 4:391/3، 5:274/2 و مثله التهذيب 7:210/925، كامل الزيارات، الباب 18/4 و في معاني الأخبار: 408/87، علي ما في بحار الأنوار 81:172/8، و قد صحّف «عن» بعد صفوان ب «بن» في مطبوعته.

3– – الكافي 5:101/6.

بن المغيرة(1) و عليّ بن الحكم(2) و أحمد بن محمّد(3)، و في طبقة هؤاء عبد اللّه بن جبلة(4) و الحسن بن عليّ بن أبي حمزة.(5)

و قد روي عن الحكم بن أيمن – بهذا العنوان أو بسائر عناوينه – جماعة أخري في طبقة متقدّمة علي طبقة ابن أبي عمير: كجميل بن درّاج(6) و إبراهيم بن عبد الحميد(7) – و قد روي ابن أبي عمير، و هو عمدة رواة الحكم بن أيمن عنه بتوسّطهما أيضاً – و عليّ بن عقبة(8) و صباح الأزرق(9) و محمّد بن سماعة(10)، و لم نجد رواية من في طبقة الحسين بن

1– – التهذيب 8:280/1021.

2– – الكافي 2:131/14.

3– – المحاسن 2:389/16، و الظاهر كون المراد أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي.

4– – غيبة النعماني: 112/4، 271/46، و ابن جبلة – م 219 – في طبقة ابن أبي عمير – م 217 – .

5– – غيبة النعماني: 198/11، و الحسن بن عليّ بن أبي حمزة في طبقة ابن أبي عمير؛ لاشتراكهما في الرواية عن جماعة: كعليّ بن أبي حمزة، والد الحسن.

6– – بشارة المصطفي: 129، ولاحظ – أيضاً – المحاسن 1:165/120.

7– – الكافي 2:152/14، ولاحظ: 667/8 أيضاً. ثمّ إنّ الحسين بن سعيد روي عن إبراهيم بن عبد الحميد مباشرةً في الكافي 2:331/4، و صحّته محل تأمّل؛ نظرا إلي عدم معهوديته في موضع آخر، و المعهود رواية الحسين بن سعيد عن إبراهيم بن عبد الحميد بتوسّط ابن أبي عمير – الزهد: 93/250، رجال الكشّي: 303/546، التهذيب 4:212/616 – أو بتوسّط النضر بن سويد الزهد: 18/39، 47/126 و 127، التهذيب 7:98/421.

8– – الكافي 1:391/8.

9– – الكافي 7:407/1.

10– – التهذيب 6:154/272.

سعيد عن الحكم بن أيمن في موضع(1).

و قد راجعنا روايات الحسين بن سعيد و لم نجد روايته عن الحكم بن أيمن - بهذا العنوان أو بسائر عناوينه - إلاّ في أربع موارد: أحدها: ما مرّ عن الكافي 2:25/6 من رواية الحسين بن سعيد عن الحكم بن أيمن... ، و قد مرّ

1- - نعم، ورد في المحاسن 2:465/434 - عنه الكافي 6:309/3 - رواية محمّد بن عليّ عن ابن بقّاح، عن الحكم بن أيمن، عن أبي أسامة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، و قد روي عن ابن بقّاح جماعة من رواة الحسين بن سعيد أو من في طبقتهم: كاحمد بن محمّد بن خالد - الكافي 6:354/15، المحاسن 2:543/846 - و محمّد بن الحسين =أبو جعفر محمّد بن الحسين الهمداني، و هو ابن أبي الخطّاب - الكافي 1:86/3، رسالة أبي غالب الزراري: 162/18 - و عليّ بن الحسن بن فضّال - التهذيب 4:267/44، الكافي 5:298/2، رجال النجاشي: 414/1106 - و الحسن بن عليّ الكوفي، الفهرست للطوسي: 472/757، و فيه الحسن بن عليّ بن يوسف، المعروف بابن بقّاح، و قد عبّر عنه بعناوين أخري في الأسناد المتقدّمة. فيوهم ذلك كون ابن بقّاح في طبقة الحسين بن سعيد، لكن ملاحظة مشايخ ابن بقّاح تشهد بتقدّم طبقته علي طبقة الحسين بن سعيد؛ فإنّ ابن بقّاح يروي عن أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام - رجال النجاشي: 40/82 - : كسيف بن عميرة و الحسن الصيقل و مثنّي بن الوليد الحنّاط و عبد السلام بن سالم البجلي، و لا يروي الحسين بن سعيد عن هذه الطبقة إلاّ بواسطة، فالظاهر كون ابن بقّاح من المعمّرين، فلذلك روي عنه أمثال عليّ بن الحسن بن فضّال. هذا، و قد ورد في المحاسن خبر آخر يشبه سند المحاسن 2:465/434 في المتن و السند، إلاّ أنّه بدّل ابن بقّاح ب «أبي المقدام» ابن القدّاح، خ.ل، و الظاهر كونه مصحّفا، و صوابه: ابن بقّاح، و قد وقع نظير التصحيف في المحاسن 2:450/362، فقد نقله في معاني الأخبار: 385/18 بسند آخر عن ابن بقّاح، بدل ابن القدّاح، لاحظ رجال النجاشي: 245/644، المستدرك 5:390/6163، و مع التصحيف في بحار الأنوار 86:269/39، فلاح السائل: 222.

الكلام عنه، و سائر الموارد تكون الرواية بالتوسّط:

منها: ما في كتاب الزهد: 78/209: محمّد بن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن... .

منها: ما في كمال الدين 2:655/25: الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيي الحلبي، عن الحكم الحنّاط، عن محمّد بن همّام، عن ورد، عن أبي جعفر عليه السلام...(1).

منها: ما في كتاب الزهد: 40/108: بعض أصحابنا، عن حنّان بن سدير، عن حكم الخيّاط، عن أبي جعفر عليه السلام...، لكنّ الظاهر عدم كونها من روايات حكم الخيّاط(2).

1- - السند غريب من جهات، و احتمال التحريف فيه قريب، خصوصا مع رواية النعماني للخبر في كتاب الغيبة: 271/46 بسنده عن الحكم بن أيمن عن ورد أخي الكميت، من دون توسّط محمّد بن همّام في البين.

2- - فقد اختلفت النسخ هنا، ففي أكثر نسخه - كما في نسخة بحار الأنوار 74:66/ذيل 35 و وسائل الشيعة 18:372/23875 - «سالم الحنّاط»، و هو الذي يؤيّده ما ورد في الكافي 1:412/1، 425/67، ففيهما: حنّان بن سدير، عن سالم الحنّاط، عن أبي جعفر عليه السلام... و قد ورد الحديث الثاني في المناقب لابن شهر آشوب 4:378، و فيه: حنّان بن سالم الحناط، و الصواب: حنّان، عن سالم الحنّاط. و أمّا حكم الخيّاط، فلم يذكره أحد في أصحاب الباقر عليه السلام، و لم نجد روايته عنه عليه السلام في موضع، و في رجال النجاشي: 137/354 في ترجمة حكم بن أيمن الحنّاط الخيّاط ظ: روي حكم عن أبي عبد اللّه و أبي الحسن عليهماالسلام، و ظاهره عدم روايته عن أبي جعفر الباقر عليه السلام. هذا، مع أنّ رواية حنّان بن سدير عن حكم الحنّاط (الخيّاط) لم تعهد في غير هذا الخبر، فلا ينبغي التأمّل في كون حكم الخيّاط سهوا في السند في كتاب الزهد، بل من المحتمل كون سالم الحنّاط - أيضاً - خطأ، وصوابه: «عن أبيه»؛ فقد ورد الحديث في الكافي 2:163/19 و أمالي الصدوق، المجلس 70/9 بسندهما عن حنّان بن سدير، عن أبيه، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام...، فاوردا الحديث باختلاف يسير في بعض الألفاظ، فيمكن كون «أبيه» صحّف ب «سالم» أو «حكم»، ثمّ أُضيف الحنّاط أو الخيّاط، لكنّ الحكم بذلك مشكل، و كيف كان فالخبر لا يرتبط بحكم الخيّاط.

و كيف كان، فلا يناسب طبقة الحسين بن سعيد للرواية عن حكم الخيّاط مباشرةً، فيشكل رجوع الضمير في الحديث 2 إلي الحسين بن سعيد.

و حلّ الإشكال موقوف علي التنبيه علي إشكال في الحديث 1 - أيضاً - نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه» قال: «إنّ الحسين بن سعيد لم يرو عن عليّ بن أبي حمزة بلا واسطة في الكتب الأربعة في غير هذا الخبر(1)، و الاعتبار يقضي

بأخذ الحديث عن عليّ بن أبي حمزة قبل وقفه، و لم يدرك الحسين تلك الأيّام، و ظاهر التهذيبين رواية الحسين بن سيعد عن الحكم الخيّاط، مع أنّ الطبقة تشهد بثبوت الواسطة بينهما، فالمظنون أنّ خبري عليّ بن أبي حمزة و الحكم كليهما كانا في الأصل معلّقين، و قد خفي تعليق الخبر علي الكليني و الشيخ، فأورداهما بدون ذكر الواسطة المحذوفة، و قد راجعت أسانيد غير الكتب الأربعة فلم أجد رواية الحسين بن سعيد عن عليّ بن أبي حمزة(2) في غير

1- - ورد في بعض الأسناد رواية الحسين بن سعيد عن عليّ عن أبي بصير - التهذيب 7:75/321، 9:59/247 و كذا 8:195/685 - و عليّ هو عليّ بن أبي حمزة ظاهرا، لكن سنبحث عن ذلك في ذيل سند التهذيب، المجلّد الثامن، و نقول: بأنّ في هذه الأسناد سقطا أو ارسالاً، و الظاهر توسّط القاسم بن محمّد الجوهري في البين.

2- - نعم، نقل في بحار الأنوار 13:212/5 عن تفسير القمّي روايةً بهذا السند: أبي، عن الحسين بن سعيد، عن عليّ بن أبي حمزة...، لكنّ السند ورد في مطبوعة التفسير 2:63 بهذ اللفظ: أبي، عن الحسن بن محبوب بن سعيد، عن عليّ بن أبي حمزة...، و الظاهر كون الصواب: الحسن بن محبوب، ف«بن سعيد» في السند زائد، و تبديل ابن محبوب بالحسين بن سعيد في بحار الأنوار سهو أيضاً؛ فقد تكرّر توسّط الحسن بن محبوب بين إبراهيم بن هاشم و عليّ بن أبي حمزة، معجم رجال الحديث 23:269. و أمّا الحسين بن سعيد، فرواية إبراهيم بن هاشم عنه قليلة، و توسط الحسين بن سعيد بينه و بين عليّ بن أبي حمزة لم يرد في غير هذا السند، مضافا إلي ما في كلام سيّدنا «دام ظلّه» من غرابة رواية الحسين بن سعيد عن عليّ بن أبي حمزة مباشرةً.

كمال الدين ج 2، الباب 57/19، ص 654، و سقوط الواسطة فيه غير بعيد» انتهي.

وعليه: فالأنسب القول برجوع الضمير في الحديث 2 إلي الحسين بن سعيد، كما فهمه الشيخ، و أمّا إرجاع الضمير إلي أحمد بن محمّد، فلا يناسبه وجه وقوع السقط في سندين متواليين، أعني: الحديثين 1 و 2 .

و أمّا القول بكون الوجه في السقط في الحديث 2 مغاير للوجه في السقط في الحديث 1، فبعيد.

هـذا، مضافا إلي أنّ العدول في الحديث 3 عن الضـمير إلي الاسم الظاهر – أي: أحمد بن محمّد – ربما يشـير إلي عدم كون الضـمير في الحديث 2 راجعا إلي أحمد بن محمّد.

فتحصّل: أنّ الأظهر رجوع الضمير في الحديث 2 إلي الحسين بن سعيد، و وقع فيه و في الحديث 1 سقط أو إرسال بعد الحسين بن سعيد.

120 = 37/5 (حيلولة)

121 = 39/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسي... .

121 = 39/3 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن غالب بن

عثمان... . (معلّق)

124 = 41/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير... .

124 = 41/4 – أحمد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير... . (معلّق)

129 = 44/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسي، عن سماعة... .

129 = 44/2 – عثمان، عن سماعة... . (معلّق)

130 = 44/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل... .

130 = 44/5 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الفضيل... . (معلّق)

132 = 45/7 (حيلولة)

133 = 46/6 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيي، عن إسحاق بن عمّار، عن حفص بن قرط... .

133 = 46/ذيل 6 – قال صفوان: وسمعته من حفص بعد ذلك . (معلّق)

135 = 47/2 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط... .

135 = 47/3 – سهل بن زياد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

135 = 47/4 – أبو عليّ الأشعري، عن الحسن بن عليّ الكوفي، عن عيسي بن هشام... .

135 = 47/5 – سهل بن زياد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

توضيح: الحديث الخامس معلّق علي الحديث 2.

137 = 49/1 (حيلولة)

140 = 49/15 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن أبي عبد اللّه عليه السلامقال: لا بأس بلقطة العصي... و قال: و قال أبو جعفر عليه السلام: ليس

لهذا طالب.

توضيح: رواه كذلك عن المصنّف في التهذيب 6:393/1179، و الظاهر – بدوا – رجوع الضمير في «قال» – قبل «و قال أبو جعفر» – إلي حريز، لكن ينافيه عدم رواية حريز عن أبي جعفر عليه السلام، إلاّ في التهذيب 1:36/97 و الاستبصار 1:50/142، لكنّ الظاهر وقوع السقط أو الإرسال في الخبر، كما يشهد به التتبّع في سائر الأسناد.

فحينئذٍ: إمّا أن نرجع الضمير إلي أبي عبد اللّه عليه السلام، و إمّا أن نلتزم بوقوع سقط بعد حريز – و هو زرارة مثلاً – ، أو نقول: بأنّ «قال أبو جعفر عليه السلام» غير ظاهر في رواية حريز عنه عليه السلاممن غير واسطة، فيمكن أن يكون حريز سمع هذه العبارة عن زرارة – مثلاً – فنسبه إلي أبي جعفر عليه السلام؛ لوثوقه بقول زرارة، و لعلّ الأخير أوفق، و اللّه أعلم.

141 = 49/16 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... .

141 = 49/17 – سهل بن زياد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

141 = 50/2 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد و أحمد بن محمّد جميعا، عن ابن محبوب... .

142 = 50/3 – ابن محبوب، عن سيف بن عميرة... . (معلّق)

142 = 50/4 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهران... .

142 = 50/5 – سهل [بن زياد]، عن أحمد بن محمّد... . (معلّق)

143 = 50/8 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلامقال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله ... .

143 = 50/9 – و بإسناده قال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله: لو أهدي إليّ كراع لقبلته.

توضيح: قوله: «و بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما هو ظاهر السياق، و قد فهمه كذلك في وسائل الشيعة 17:286/22537 و بحار الأنوار 16:275/113.

143 = 50/10 – عليّ بن محمّد، عن أحمد بن محمّد، عن بعض أصحابه... .

144 = 50/11 – أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسي... . (معلّق)

144 = 51/3 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن عيسي... .

145 = 51/4 – أحمد بن محمّد، عن الوشّاء... . (معلّق)

146 = 51/10 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

147 = 51/11 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

147 = 51/12 – أحمد [بن محمّد]، عن ابن فضّال... . (معلّق)

149 = 53/8 – عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن شريف بن سابق... .

149 = 53/9 – أحمد [بن محمّد]، عن القاسم بن يحيي... . (معلّق)

151 = 54/3 (حيلولة)

151 = 54/6 (حيلولة)

152 = 54/7 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلامقال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله... .

152 = 54/8 – و بإسناده قال: مرّ أمير المؤنين عليه السلام... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند السابق، كما فهمه في التهذيب 7:7/20 و بحار الأنوار 41:129/39 و وسائل الشيعة 17:392/22820، فأوردوا الخبر مع ذكر ذاك السند في أوّله.

152 = 54/12 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن أسباط... .

153 = 54/13 – أحمد بن محمّد، عن عبد الرحمان بن حمّاد... . (معلّق)

153 = 54/14 – أحمد، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

153 = 54/15 – عنه، عن عثمان بن عيسي... . (معلّق)

153 = 54/16 – أحمد [بن محمّد]، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

153 = 54/17 – أحمد [بن محمّد]، عن عليّ بن أحمد، عن إسحاق [بن سعد]الأشعري... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 15 يرجع إلي أحمد.

153 = 54/18 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي رفع الحديث.

153 = 54/19 – عليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد... .

توضـيح: في المطبوعة: «أحمد بن محمّد» بدل «عليّ بن محمّد»، فيوهم وقوع تعليق في السند، و بذلك أخذ في ترتيب أسانيد الكافي و هو ظاهر معجم رجال الحديث 2:209.

و لكنّ الصواب مـا في مخطوطـاته – كما أثبتناه – و قـد نقله عنه كـذلك في التهـذيب 7:7/24 و وسائل الشـيعة 17:397/22834، و هو الموافق لسائر الأسناد.

وعليه: فلا تعليق في السند.

158 = 59/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

158 = 59/6 – أحمد بن محمّد رفعه، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الظاهر أنّ أحمد بن محمّد في الحديث 6 هو المذكور في الحديث 5، ففي السند تعليق؛ إذ لم نجد الروايات المرفوعة في روايات أحمد بن محمّد العاصمي أو أحمد بن محمّد بن سعيد – و هما من مشايخ الكليني – بخلاف روايات أحمد بن محمّد، الذي يروي عنه الكليني بتوسّط العدّة، فالمرفوعات فيها كثيرة.

159 = 60/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن فضّال... .

159 = 60/2 – عنه، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

159 = 60/3 – عنه، عن الحجّال... . (معلّق)

توضيح: الضميران يرجعان إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

160 = 61/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد جميعا، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (حيلولة)

160 = 61/2 – وبهذا الاسناد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (حيلولة)

162 = 63/2 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... .

163 = 63/4 – سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

164 = 63/6 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل... .

164 = 63/7 – أحمد بن محمّد، عن بعض أصحابه رفعه... . (معلّق)

توضيح: الظاهر كون أحمد بن محمّد في الحديث 7 هو أحمد بن محمّد بن عيسي – المذكور في السند 6 – ؛ فإنّا لم نجد رواية أحمد بن محمّد – الذي هو من مشايخ الكليني – عن بعض أصحابه، و ما يوهم ذلك مختصّ بباب التعليق.

168 = 69/2 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن مثنّي الحنّاط... .

168 = 69/3 – ابن محبوب، عن عبد اللّه بن يحيي الكاهلي... . (معلّق)

169 = 70/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد جميعا، عن ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... .

169 = 70/2 – ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب... . (معلّق)

169 = 70/3 – ابن محبوب، عن ابن سنان... . (معلّق)

178 = 74/2 (حيلولة)

183 = 77/2 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد... .

183 = 77/3 – ابن أبي عمير، عن حمّاد... . (معلّق)

185 = 79/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن النعمان... .

185 = 79/5 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن أبي عمير... . (حيلولة)

185 = 79/6 – أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... (معلّق)

توضيح: السند 6 معلّق: إمّا علي السند الأوّل من الحديث 5، أو علي الحديث 4، وعلي أيّ حال، فقد حذف محمّد بن يحيي من السند تعليقا.

186 = 79/7 (حيلولة)

186 = 79/10 (حيلولة)

186 = 79/11 (حيلولة)

187 = 79/12 – سهل بن زياد، عن معاوية بن حكيم... .

توضيح: سهل بن زياد ليس من مشايخ الكليني، و ليس بقرب السند رواية يصحّ التعليق بالبناء عليها، و قد ورد نظير ذلك في مواضع نبحث عنها في الفصل الثالث من الباب الثاني.

188 = 80/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسي... .

188 = 80/5 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبان... . (حيلولة)

188 = 80/6 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

188 = 80/7 – أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب... . (معلّق)

توضيح: السند 7 معلّق: إمّا علي السند الأوّل من الحديث 5، أو علي الحديث 4 والأمر سهل.

189 = 80/14 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد و أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلامعن رجل أسلف رجلاً زيتا علي أن يأخذ منه سمنا، قال: لا يصلح.

190 = 80/15 – الحسين بن محمّد، عن معلّي بن محمّد، عن الوشّاء، عن عبد اللّه بن سنان، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: لا ينبغي للرجل إسلاف السمن بالزيت و لا الزيت بالسمن.

190 = 80/16 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب، عن سماعة، قال: سئل أبو عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: ورد في هامش الطبعة الحجرية من الكتاب: الظاهر من إرسال هذا الحديث بابن محبوب، تقدّمه علي الذي قبله «ف» انتهي.

و مراده: أنّ المعهود في التعليق كونه بالبناء علي السند المتقدّم عليه بلا فصل، ففصل الحديث 15 بين سند ابن محبوب – أي: الحديث 16 – و السند المبنيّ عليه – أي: الحديث 14 – غريب، فالظاهر وقوع تقديم و تأخير في الحديثين، فكان موضع الحديث 16 قبل الحديث 15، فاندفع الإشكال.

أقول: الحديثان 15 و 14 متّحدان في الأصل، و إنّما وقع فيهما النقل

بالمعني، فلا إشكال معتدّ به في وقوع هذا النحو من الفصل في باب التعليق.

و لو سلّم الإشكال، فالظاهر أنّ منشأه أخذ المصنّف للحديثين 14 و 16 من كتاب ابن محبوب، فأورد السند علي الحديث 14 و اكتفي به، و علّق السند

في الحديث 16، ثمّ راجع إلي مصـدر آخر – ككتاب الوشّاء – فرأي فيه حديث عبد اللّه بن سـنان، فأضافه بعد الحديث 14، مع الغفلة عن أنّ ذلك يوجب الفصل بين السند المعلّق و السند المبنيّ عليه.

و أمّا احتمال وقوع تقديم و تأخير في الكتاب في الحديثين، فبعيد جدّاً، خصوصا مع ما فيه من وقوع الفصل بين طريقين لحديث عبد اللّه بن سنان.

و كيف كـان، فلا ينبغي التأمّل في كون الحـديث 16 معلّقا علي الحديث 14، و لذلك أضاف في وسائل الشـيعة 18:149/ذيل 23356 صدر الحديث 14 إلي صدر الحديث 16.

190 = 81/1 (حيلولة)

194 = 83/8 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن إبراهيم الكرخي... .

194 = 83/9 – أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

194 = 83/10 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... .

194 = 83/11 – سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

195 = 83/12 (حيلولة)

196 = 84/4 (حيلولة)

199 = 87/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن صفوان... .

200 = 87/2 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن عيسي... . (معلّق)

200 = 87/3 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

202 = 89/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن أبي عمير... .

203 = 89/2 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

203 = 89/3 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

204 = 89/4 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

204 = 89/5 – أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

205 = 89/10 – أبو عليّ الأشعري، عن الحسن بن عليّ بن عبد اللّه، عن عمّه محمّد بن عبد اللّه، عن محمّد بن إسحاق بن عمّار، قال: قلت للرّضا عليه السلام... .

205 = 89/ذيل 10 – وزعم أنّه سأل أبا الحسن عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «زعم» يرجع إلي محمّد بن إسحاق بن عمّار.

206 = 91/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن عطيّة، عن عمر بن يزيد، قال: كنت أنا و عمر بالمدينة... فذكر عمر ذلك لأبي عبد اللّه عليه السلام...

.

توضـيح: الضـمير في «قال» يرجع إلي الحسن بن عطيّـة، فهو و عمر بن يزيد كانا بالمدينة، فحدثت الواقعة، فسأل عمر بن يزيد عنها أبا عبد اللّه عليه السـلام، فأخبره للحسن بن عطيّة، فابن عطيّة يروي الواقعة مباشـرةً و يروي جواب الإمام عليه السلام عمّا سأله عمر بن يزيد بتوسّط عمر، فلذلك ذكر في السـند: الحسن بن عطيّة، عن عمر بن يزيد، و لا وجه للقول بزيادة «عن عمر بن يزيد» في السند، كما ذكر في الأخبار الدخيلة 2:216.

208 = 92/3 (حيلولة)

211 = 93/10 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عن عبد الرحمان... .

211 = 93/11 – أبان، عن زرارة... . (معلّق)

213 = 95/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد جميعا، عن ابن محبوب، عن مالك بن عطيّة... .

214 = 95/2 – ابن محبوب، عن ابن سنان... . (معلّق)

215 = 95/8 – حميد [بن زياد]، عن الحسن بن محمّد، عن غير واحد، عن أبان، عن عبد الرحمان... .

215 = 95/9 – أبان، عن محمّد بن مسلم... . (معلّق)

218 = 97/1 (حيلولة)

219 = 97/3 (حيلولة)

220 = 99/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

220 = 99/5 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

220 = 99/6 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

221 = 99/7 – أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن أبي عمير... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: في السند الأخير تحويل وتعليق معا، فأوّل السندين منه معلّق علي السابق.

223 = 100/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن معاوية بن حكيم... .

223 = 100/2 – أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

224 = 102/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

224 = 102/2 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

228 = 104/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد جميعا، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب... .

228 = 104/2 – ابن محبوب، عن هشان بن سالم... . (معلّق)

229 = 106/1 (حيلولة)

231 = 107/4 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن

صفوان، عن ابن مسكان... .

231 = 107/5 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن محمّد بن سنان... .

231 = 107/6 – صفوان، عن ابن مسكان... . (معلّق)

توضيح: الحديث 6 معلّق علي الحديث 4.

237 109/20 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن صفوان... .

237 = 109/21 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

237 = 109/22 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن عيسي... . (معلّق)

242 = 113/7 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عليّ بن الحكم... .

242 = 113/8 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي، عن غياث بن إبراهيم... . (معلّق)

246 = 115/7 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان، عن إسحاق بن عمّار... .

246 = 115/8 – صفوان، عن إسحاق بن عمّار... . (معلّق)

247 = 115/ذيل 9 (حيلولة)

248 = 115/15 (حيلولة)

248 = 115/16 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن

صفوان، عن إسحاق بن عمّار... .

248 = 115/17 – صفوان، عن إسحاق بن عمّار... . (معلّق)

249 = 115/22 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

249 = 115/23 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

251 = 115/29 (حيلولة)

252 = 115/32 (حيلولة)

254 = 118/6 (حيلولة)

257 = 121/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن حمّاد... .

257 = 121/5 – عنه، عن أبيه، عن صفوان... . (معلّق)

257 = 121/6 – عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: الضميران يرجعان إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

257 = 122/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن

عيسي... .

257 = 122/2 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن التيمي... .

توضيح: عليّ بن الحسن التيمي هو عليّ بن الحسن بن فضّال مولي تيم

اللّه، يروي عنه أحمد بن محمّد العاصمي – و هو من مشايخ الكليني – ، فليس

في هذا السند تعليق، كما ورد في وسائل الشيعة 17:243/22436؛ فأورد الحديث 2 مضيفا إلي أوّله «عنهم» (=عن عدّة من أصحابنا)، و الصواب حذفه.

263 = 126/7 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطع السدر... .

264 = 126/8 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن أحمد... عن أبي عبد اللّه عليه السلامأنّه قال: مكروه قطع النخل، و سئل عن قطع الشجرة، قال: لا بأس... .

264 = 126/9 – عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن بشير (بشر خ.ل)، عن [محمّد] ابن مضارب، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: لا تقطعوا الثمار.

توضيح: في الحديث 9 خلل ظاهر؛ إذ إرسال السند إلي ابن أبي عمير غير معهود، و كون السند معلّقاً بعيد؛ إذ لم يرد اسم ابن أبي عمير في الأسناد السابقة القريبة.

نعم، ورد في الحديث 1 من الباب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... ، و التعليق عليه بعيد.

ثمّ إنّ صاحب الوسائل أورد هذا الحديث في 19:39/24104 قائلاً: محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... و لا ندري هل كان في نسخته زيادة في صدر السند، أم فهم السند معلّقاً علي ذاك السند البعيد في أوّل الباب؟

و كيف كان، فهذه الأحاديث الثلاثة مضمونها قطع النبات و الشجر و الثمار، و هو لا يناسب عنوان الباب: «ما يقال عند الزرع و الغرس»، فلعلّ

عنوان الباب سقط من نسخ الكتاب هنا، و هو يؤّد وقوع خلل في الحديث 9 أيضاً، فافهم.

265 = 127/8 (حيلولة)

266 = 127/9 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سهل... .

266 = 127/10 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سهل... . (معلّق)

270 = 131/2 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد و أحمد بن محمّد، عن عليّ بن مهزيار، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني و محمّد بن جعفر الرزّاز... . (حيلولة)

271 = 131/3 – سهل [حميد خ.ل] بن زياد، عن أحمد بن إسحاق الرازي... . (معلّق)

السند 3 معلّق علي أوّل سندي الحديث المتقدّم.

وأمّا ما ورد في بعض النسخ – من تبديل سهل بن زياد ب «حميد بن زياد»

– فلازمه عدم وقوع التعليق في السند، لكنّ الظاهر عدم صحّة هذه النسخة(1).

1– – فإنّ حميد بن زياد كان كوفيا سكن سورا وانتقل إلي نينوي، قرية علي العلقمي إلي جنب الحائر علي صاحبه السلام – رجال النجاشي: 132/339، لاحظ أيضا: الفهرست: 155/238، رجال الشيخ الطوسي: 421/6081 – ولم نجد في مشايخه رجلاً رازيا، كما لم نحصل قرينةً علي ارتباطه بالري. وأمّا سهل بن زياد، فهو كان رازيا – رجال النجاشي: 185/490، رجال الكشّي: 566/1069، رجال ابن الغضائري: 66/65، التوحيد 380/28، عيون أخبار الرضا عليه السلام 1: 138/38، كمال الدين 1: 145/12، 250/1 – وقد روي عن جماعة من الرازيين: كبكر بن صالح وعبد العظيم بن عبد اللّه الحسني – المدفون بالري – ومحمّد بن إسماعيل الرازي – الكافي 6: 345/6، مصرّحا بلقبه الرازي – والحسن بن العبّاس بن الحريش الرازي، صرّح بلقبه الرازي في فضائل الاشهر الثلاثة: 117/113، كمال الدين 1: 280/30، 304/19، الغيبة للطوسي: 141، الاقبال: 213. فالظاهر كون الصواب في السند «سهل بن زياد» – دون حميد بن زياد – ، وقد صحّف سهل بن زياد ب حميد بن زياد في مطبوعة الكافي 6: 453/5 والتهذيب 5: 240/809، لاحظ معجم رجال الحديث 6: 290 و 292.

وعليه: فلا بحث في وقوع التعليق في السند.

272 = 132/5 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن فضّال... .

272 = 132/6 – سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد... . (معلّق)

274 = 134/2 – عليّ، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن بكير بن أعين... .

274 = 134/3 – عنه، عن زرارة... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي حريز.

275 = 134/6 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسي، عن سماعة... .

275 = 134/7 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب،

عن أبي أيّوب، عن سماعة، عن أبي عبد اللّه مثله... .

275 = 134/8 – عثمان بن عيسي، عن سماعة... . (معلّق)

توضيح: الحديث 7 ليس خبرا مستقلاً، بل هو ذيل لحديث 6، فجعل

الرقم المستقلّ هنا أوجب نوع إبهام في كيفيّة التعليق في الحديث 8، و الأمر سهل، و المحذوف منه: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد.

276 = 135/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد وسهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن إدريس بن زيد... .

276 = 135/3 – أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن محمّد بن عبد اللّه... . (معلّق)

277 = 136/2 (حيلولة)

278 = 136/3 (حيلولة)

279 = 136/3 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز... .

279 = 137/4 – حمّاد، عن حريز... . (معلّق)

281 = 138/7 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمان، عن عبد اللّه بن سنان... .

281 = 138/8 – يونس، عن بعض رجاله... . (معلّق)

282 = 139/1 (حيلولة)

282 = 139/3 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسي]، عن

حريز، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام وعن الساباطي و [عن]زرارة،

عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (حيلولة)

283 = 139/ذيل 3 – قال عمّار: ثمّ أقبل عليّ... . (معلّق)

توضيح: المراد من عمّار هو الساباطي، فالسند معلّق علي الثاني من الأسناد الثلاثة في صدر الحديث 3.

283 = 140/1 (حيلولة)

285 = 141/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

285 = 141/3 – أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

285 = 141/4 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... .

285 = 141/5 – وعنهما، عن ابن محبوب، عن أبي ولاّد... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: مرجع الضمير هو سهل بن زياد وأحمد بن محمّد.

287 = 145/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن العبّاس بن موسي... .

288 = 145/3 – أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

289 = 147/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

289 = 147/3 – أحمد بن محمّد، عن رجل، عن أبي المغراء... . (معلّق)

292 = 148/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن يقطين... .

292 = 148/2 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سهل... . (معلّق)

298 = 154/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن هارون بن مسلم... .

298 = 154/2 – سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... . (معلّق)

300 = 155/2 (حيلولة)

301 = 156/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

302 = 156/3 – أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

307 = 159/16 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن عبد الملك بن عتبة، قال: قلت: لا أزال أُعطي الرجل المال فيقول: قد هلك أو ذهب، فما عندك حيلة تحتالها لي؟ فقال: أعط الرجل ألف درهم، و أقرضها إيّاه، و أعطه عشرين درهما يعمل بالمال كلّه، و تقول: هذا رأس مالي و هذا رأس مالك، فما أصبت منهما جميعاً فهو بيني و بينك، فسألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن ذلك، فقال: لا بأس

توضيح: لم يذكر في الرواية من سأل عنه عبد الملك بن عتبة، فأجابه

بقوله: أعط الرجل ألف درهم... و في التهـذيب 7:188/832 أورد حاصل مضـمون الرواية موضّحا للمراد من هذا النقل، فأورد عن أحمد بن محمّد بن

عيسي، عن الحسن بن الجهم، عن ثعلبة، عن عبد الملك بن عتبة، قال: سألت

بعض هؤاء - يعني: أبا يوسف و أبا حنيفـة - فقلت: إنّي لا أزال أدفع المال مضاربـةً إلي الرجل فيقول: قـد ضاع أو قد ذهب، قال: فادفع إليه أكثره قرضا و الباقي مضاربةً، فسألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن ذلك، فقال: يجوز.

و في هـذا النقل خلل، و هو تبديل الحسن بن فضّال بالحسن بن الجهم، و هو سـهو؛ إذ لا يروي أحمد بن محمّد بن عيسـي عن الحسن بن الجهم مباشـرةً، و لاـ يروي الحسن بن الجهم عن ثعلبـة، و كـأنّ الأصل في السـند: «الحسن» فتوهّم كونه الحسن بن الجهم، فبـدلّوه به، أو فسرّوه به في الهامش، فدخل في المتن سهوا.

308 = 159/18 - محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع... .

308 = 159/20 - و عنه، عن موسي بن جعفر البغدادي... .

توضيح: الضمير في الحديث 19 راجع إلي محمّـد بن يحيي؛ فقد أكثر من الرواية عن محمّد بن أحمد، و هو محمّد بن أحمد بن يحيي بن عمران، الراوي كثيرا عن السندي بن محمّد(1) فالسياق يقضي برجوع الضمير في الحديث

1- - أُنظر معجم رجال الحديث 8:486 و 485.

20 – أيضاً – إلي محمّد بن يحيي، و بذلك أخذ في وسائل الشيعة 17:400/22842.

لكن يشكل: بعدم رواية محمّد بن يحيي عن موسي بن جعفر البغدادي مباشرةً، بل يتوسّط بينهما محمّد بن أحمد (بن يحيي بن عمران الأشعري)(1)، و هو يروي كتاب موسي بن جعفر البغدادي(2)، ففي السند إبهام، و في حلّه احتمالان:

الأوّل: وقوع سقط بين محمّد بن يحيي و موسي بن جعفر البغدادي؛ لوقوع تعليق – مثلاً – في كتاب محمّد بن يحيي لم يلتفت إليه الكليني.

الثاني: رجوع الضمير إلي محمّد بن أحمد: بأن كان الضمير موجودا في كتاب محمّد بن يحيي، فأبقاه الكليني علي حاله، أو بغيره من الوجوه، و بذلك أخذ في معجم رجال الحديث 19:349 و 14:446، و لعلّ هذا الاحتمال أقوي.

310 = 159/28 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

311 = 159/29 – سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

1– – الكافي 4:498/7، 7:401/2 و أيضاً 4:320/8، 5:382/14، 6:344/1، 7:38/37، أمالي الصدوق، المجلس 61/19، علل الشرائع 1:78/1، 2:364/9، 438/1، 440/1، الخصال 1:89/25، التوحيد: 411/6، قصص الأنبياء للراوندي:138/146.
2– – فهرست الشيخ: 453/719.

311 = 159/30 – عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عيسي... .

311 = 159/31 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن عيسي... . (معلّق)

311 = 159/32 – أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسي... . (معلّق)

311 = 159/33 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

311 = 159/34 – أحمد، عن محمّد بن عيسي... . (معلّق)

314 = 159/41 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي... .

314 = 159/42 – عنه، عن العبّاس بن عامر... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي سهل بن زياد(1).

314 = 159/44 (حيلولة)

314 = 159/45 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... .

315 = 159/46 – سهل بن زياد، عن يحيي المبارك... . (معلّق)

315 = 159/47 – عنه، عن ابن محبوب... . (معلّق)

1- – راجع معجم رجال الحديث 8: 515.

توضيح: الضمير يرجع إلي سهل بن زياد.

316 = 159/50 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن سليمان... .

316 = 159/51 – سهل بن زياد، عن منصور بن العبّاس... .(معلّق)

317 = 159/52 – سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي بن عبيد... . (معلّق)

318 = 159/55 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... .

318 = 159/56 – سهل بن زياد، عن عليّ بن بلال... . (معلّق)

ص: 59

320 = 1/4 (حيلولة)

321 = 1/6 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري... .

321 = 1/7 – محمّد بن أبي عمير، عن بكار بن كردم... . (معلّق)

322 = 2/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

322 = 2/2 – أحمد، عن الحجّال، عن غالب بن عثمان... . (معلّق)

توضيح: في نسخ الكتاب: أحمد بن الحجّال، لكن لم نجد أحمد بن الحجّال في موضع، و الظاهر أنّ السند محرّف، و صوابه: أحمد عن الحجّال – كما في وسائل الشيعة 20:25/24935 – و أحمد هو أحمد بن أبي عبد اللّه المتقدّم، يروي عن الحجّال و هو عبد اللّه بن محمّد الأسدي، و يروي الحجّال عن غالب بن عثمان.(1)

1- - معجم رجال الحديث 23: 332.

وعليه: ففي السند تعليق.

324 = 4/1 (حيلولة)

324 = 4/4 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي... .

324 = 4/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن إسماعيل بن مهران... .

325 = 4/6 – وعنه، عن أبيه، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد البرقي، ولا وجه لإرجاع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم بمجرّد كون الرواية «عن أبيه».

325 = 5/1 (حيلولة)

328 = 9/2 – عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن الجاموراني... .

329 = 9/3 – و عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: نقل الحديث 3 في التهذيب 7:239/1045: عن المصنّف – و قد عبّر عنه بالضمير – : عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن عليّ... ، فيظهر منه إرجاعه الضمير إلي عليّ بن محمّد بن بندار، و قد كان في نسخته بلفظ عليّ بن محمّد.

لكنّ الصواب إرجاعه إلي أحمد بن محمّد بن خالد – كما في تجريد أسانيد

الكافي 2:474 و معجم رجال الحديث 16:292، تبعا للوسائل

20:19/24915 – ؛ إذ لم يثبت رواية عليّ بن محمّد بن بندار عن محمّد بن عليّ – و هو محمّد بن عليّ الصيرفي أبو سمينة – مباشرةً، و قد كثرت روايته عنه بتوسّط أحمد بن محمّد بن خالد، و سيأتي في التوضيح الآتي ما يفيد في هذا السند أيضاً.

329 = 9/6 – عليّ بن محمّد بن بندار و غيره، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، عن ابن فضّال... .

329 = 9/7 – و عنه، عن أبيه، عن عبد اللّه بن المغيرة، عن أبي الحسن عليه السلام مثله. (معلّق)

توضيح: قد يوهم من السند رجوع الضمير في «عنه» إلي عليّ بن محمّد بن بندار، و هو يروي عن أبيه في موارد، و بذلك أخذ الشيخ في التهذيب 7:240/1048، فقال: و عنه [أي: محمّد بن يعقوب]، عن عليّ بن محمّد بن بندار، عن أبيه، عن عبد اللّه بن المغيرة.

لكنّ الصحيح – وفاقا لما صنعه في وسائل الشيعة 20:20/24918 و تجريد أسانيد الكافي 2:460 و أوضحه في معجم رجال الحديث 12:131 – رجوع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد اللّه؛ فإنّه يروي عن أبيه عن عبد اللّه بن المغيرة كثيرا.(1)

و أمّا عليّ بن محمّد بن بندار، فهو عليّ بن محمّد بن أبي القاسم عبد اللّه بن عمران البرقي، و محمّد يلقّب ب «ماجيلوية»، و أبو القاسم عبد اللّه يلقّب

1- – أُنظر معجم رجال الحديث 16:360، 21:408.

ببنـدار، و الكليني يروي عن عليّ بن محمّـد بن بنـدار بهـذا العنوان غالبا، و قد يروي عنه بعنوان عليّ بن محمّد بن عبد اللّه، و قد روي بهذا العنوان عن أبيه، عن محمّـد بن عيسـي في الكـافي 1:275/2، و روي عنـه بعنـوان عليّ بن محمّـد بن بنـدار، عن أبيه، عن محمّـد بن عليّ الهمداني في موارد جميعها في المجلّد السادس(1)، وكلّها - إلاّ موردا - في كتاب الأطعمـة، و لم نجـد رواية الكليني عن عليّ بن محمّد بن بندار عن أبيه في كتاب النكاح - الذي نحن فيه - في موضع.

ثمّ إنّ عليّ بن محمّد بن بندار يروي عن أبيه، عن محمّد بن عليّ المقرئ(2)، و قد ورد روايات محمّد بن بندار بعنوان محمّد بن أبي القاسم في كتب الحـديث كثيرا جـدّاً، خصوصـا في كتب الصـدوق، و هو يروي - بتعـابير مختلفـة - غالبا عن أبي سـمينة محمّـد بن عليّ الكوفي الهمـداني القرشـي الصـيرفي المقرئ، و أحمـد بن محمّـد بن خالد، ثمّ عن هارون بن مسـلم، و قد وقعت روايته عن أحمد بن هلال(3) و محمّد بن أبي عمر العدني(4) و محمّد بن عيسي(5) و ابن أبي الخطّاب(6) و هؤاء كلّهم في طبقة متأخّرة عن عبد اللّه بن المغيرة.

نعم، في رجال الكشّي: 147/234: محمّـد بن أبي القاسم أبو عبـد اللّه، المعروف بماجيلوية، عن زياد بن أبي الحلال، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام... .

1- - الكافي 6:51/2، 323/ذيل 3، 329/4، 354/12، 355/3، 365/4، 371/1، 374/3.

2- - أمالي الصدوق، المجلس 88/2، معاني الأخبار: 120/1.

3- - أمالي الصدوق، المجلس 86/16.

4- - أمالي الصدوق، المجلس 10/3.

5- - معاني الأخبار: 147/1.

6- - بحار الأنوار 18:390/98.

لكن في السند سقط جزما، كما هو ظاهر.

و في الكافي 6:306/12 ما يوهم رواية محمّد بن بندار عن أبي عبد اللّه البرقي، لكن سيجي ء بيان وقوع التصحيف في السند.

و الحاصل: أنّه لم نجد رواية محمّد بن بندار عن عبد اللّه بن المغيرة و لا عن طبقته، فلا ينبغي التأمّل في رجوع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

و قد عهدنا نظير ذلك في الكافي 3:500/12: عنه، عن ابن فضّال... ، حيث إنّ الموهم منه رجوع الضمير إلي عليّ بن محمّد بن عبد اللّه، مع أنّ الصواب رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد (بن خالد).

و في الكافي 6:336/7: عليّ بن محمّد بن بندار و غيره، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

- 337/8: عنه، عن نوح بن شعيب... .

- 9: عنه، عن محمّد بن عليّ... .

و الموهم منه رجوع الضمير إلي عليّ بن محمّد بن بندار، مع أنّ الصواب رجوعه إلي أحمد بن أبي عبد اللّه؛ كما تقضي به الطبقة و مراجعة المحاسن 2:492/582 و 583، 491/580.

بل يمكن القول: بأنّ الدقّة في نفس السند - أيضاً - تنفي هذا التوهّم؛ حيث إنّ ابن بندار لم يقع في أوّل السند منفردا، بل عطف عليه غيره، فرجوع الضمير إلي واحد منهما خلاف الظاهر، فالظاهر من نفس السند - أيضاً - الرجوع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، و اللّه أعلم.

330 = 10/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبي

عبد اللّه الجاموراني... .

330 = 10/5 – وعنه، عن الجاموراني... . (معلّق)

331 = 10/6 – وعنه، عن محمّد بن عليّ، عن حمدويه بن عمران... . (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

332 = 12/2 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني،

عن أبي عبد اللّه عليه السلامقال: قال النبيّ صلي الله عليه و آله... .

332 = 12/3 – و بإسناده، قال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله... .

332 = 12/4 – و بإسناده، قال: قام رسول اللّه صلي الله عليه و آله... .

توضيح: قوله: «بإسناده» في السندين إشارة إلي السند السابق، كما يقضي به السياق، و قد روي الشيخ الحديث 4 في التهذيب 7:403/1608، و فسّر «بإسناده» كما في الحديث 2.

333 = 13/3 (حيلولة)

333 = 14/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد وسهل بن زياد جميعا، عن ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... .

333 = 14/2 – الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين... . (معلّق)

335 = 16/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن بعض أصحابنا... .

335 = 16/5 – أحمد، عن أبيه، عن عليّ بن النعمان... . (معلّق)

335 = 16/7 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن بكر بن صالح... .

335 = 16/8 – سهل، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

337 = 19/3 – محمّد بن يحيي، عن عبد اللّه بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمان بن سيابة... .

337 = 19/4 – أبان، عن الواسطي... . (معلّق)

337 = 19/7 (حيلولة)

339 = 20/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن سنان... .

339 = 20/4 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

343 = 21 / ذيل 2 – وزاد فيه صفوان قال:... .

توضيح: الخبر مرسل وقد كثر الإرسال في الأخبار الذيلية في الكافي.

344 = 22/3 (حيلولة)

345 = 22/5 – الحسين بن الحسن الهاشمي، عن إبراهيم بن إسحاق

الأحمر وعليّ بن محمّد بن بندار، عن السياري، عن بعض البغداديين، عن عليّ بن بلال قال: لقي هشام بن الحكم بعض الخوارج، فقال: يا هشام، ما تقول في العجم: يجوز أن يتزوّجوا في العرب؟ قال: نعم، قال: فالعرب يتزوّجوا من قريش؟ قال: نعم، قال: فقريش يتزوّج في بني هاشم، قال: نعم، قال: عمّن أخذت هذا؟ قال: عن جعفر بن محمّد سمعته يقول: أتتكافأ دمائكم ولا تتكافأ فروجكم؟ قال: فخرج الخارجي حتّي أتي أبا عبد اللّه عليه السلام، فقال: انّي لقيت هشاما... . (حيلولة)

توضيح: ظاهر السياق رجوع الضمير في «قال: فخرج الخارجي» إلي عليّ بن بلال وإن يحتمل – ولو بعيدا – رجوعه إلي غيره.

346 = 23/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم... .

346 = 23/2 – محمّد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

347 = 24/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسين بن بشّار الواسطي... .

347 = 24/2 – سهل بن زياد ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد جميعا، عن عليّ بن مهزيار... . (معلّق، حيلولة)

348 = 27/4 – محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن ربعي، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: قال له الفضيل... .

توضيح: قال في الأخبار الدخيلة 2:261: قوله: «قال له الفضـيل» محرّف «قال: قلت له» فلا معني لأن يقال: عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال له الفضيل؛ فإنّه يصير مثل أن يقال: قال الفضيل: قال الفضيل، انتهي.

لا يخفي: أنّ هذا الإشـكال مبنيّ علي رجوع الضمير في «قال» إلي الفضيل بن يسار، مع أنه يرجع إلي ربعي، و لا إبهام في ذلك، و لو نظرنا إلي الظاهر بدوا من السند، لكان اللازم إرجاع الضمير إلي أبي عبد اللّه عليه السلام، لا إلي الفضيل.

و منشؤ الإشكال: عدم الالتفات إلي دأب أصحاب كتب الحديث، حيث جرت عادتهم علي إكمال السند مع التصريح باسم المعصوم عليه السـلام، و بعد ذلك يذكرون عين متن الخبر مع السؤل و الجواب الواقع فيه، فكثيرا ما يوجد في صدر المتن ضمير راجع إلي المعصوم عليه السـلام أو إلي الراوي الأخير أو إلي كليهما، أو إلي غيره ممّن وقع في السـند، و يوكلون الأمر في ذلك إلي التـدقيق في العبارة و لا إبهام فيه غالبا، و وجه عادة المصنّفين في ذلك التمييز الكامل للمتن عن السند، تسهيلاً للمراجعين.

349 = 27/5 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

349 = 27/6 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

349 = 27/8 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عبد الرحمان بن أبي نجران... .

349 = 27/9 – أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال... . (معلّق)

350 = 27/12 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

351 = 27/13 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

351 = 27/14 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

353 = 29/3 (حيلولة)

359 = 34/5 – محمّد بن يحيي، عن عبد اللّه بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه... .

360 = 34/6 – أبان، عن زرارة بن أعين... . (معلّق)

362 = 36/3 – أبو عليّ الأشعري، عن الحسن بن عليّ الكوفي، عن عبد اللّه بن جبلة... .

362 = 36/4 – عنه، عن عمران بن موسي... .

توضيح: عمران بن موسي من مشايخ أبي علي الأشعري، فهو المرجع للضمير، فليس في السند تعليق.(1)

367 = 42/1 (حيلولة)

369 = 44/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن محبوب... .

1- – معجم رجال الحديث 13: 410.

370 = 44/2 – أحمد بن محمّد، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

371 = 44/3 – أحمد، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

371 = 44/4 – أحمد بن محمّد، عن ابن العرزمي، عن أبيه، قال: كان أمير المؤنين عليه السلامإذا أراد أن يزوّج... . (معلّق)

توضيح: أحمد بن محمّد – الراوي عن إسماعيل بن مهران أو ابن العرزمي – ليس من مشايخ المصنّف، فقد يظهر من ذلك كون المراد من أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عيسي، و السند معلّق علي سابقه.

ويشكل ذلك: بعدم وجود رواية لأحمدبن محمّدبن عيسي عن إسماعيل بن مهران(1) و لا عن ابن العرزمي، بل المتكرّر رواية أحمد بن محمّد بن

خالد البرقي عنهما(2).

1– – إلاّ في مختصر بصائر الدرجات: 76، لكن قد عبّر عنه في بصائر الدرجات: 58 بأحمد بن محمّد، و الظاهر منه في أوائل أسناد بصائر الدرجات هوابن عيسي، لكن يشكل الاعتماد علي هذا السند الغريب، بل القول بكون الراوي في هذا الخبر – أيضاً – هو البرقي غير بعيد.

2– – رواية أحمد بن محمّد بن خالد البرقي عن إسماعيل بن مهران كثيرة، وقد تكرّر جدّا رواية الكليني عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن خالد – بعناوينه المختلفة – عن إسماعيل بن مهران، لاحظ معجم رجال الحديث 2: 397، 591، 633، 634. أمّا رواية أحمد بن محمّد بن خالد عن ابن العرزمي، فقد ورد في المحاسن 2:580/50 – عنه الكافي 6:383/3 – ، 617/47، و كذا في: 427/238 – و في سنده سقط أو إرسال – ، الكافي 2:126/11 – و كذا في المحاسن 1:263/331، و فيه: العرزمي – و مثله مع خلل في السند في علل الشرائع 1:117/16، و الظاهر زيادة «عن أبيه» قبل ابن العرزمي فيه، و المراد من أحمد بن محمّد فيه هو البرقي علي الظاهر. ثمّ إنّ المراد من ابن العرزمي أو العرزمي – شيخ أحمد بن محمّد البرقي – هو محمّد بن عبد الرحمان بن محمّد العرزمي – كما يظهر من أمالي الطوسي: 189/318=المجلس 7/20 و غيره من القرائن، و هو يروي عن والده عبد الرحمان بن محمّد العرزمي، المتوفّي سنة 180 – فالحديث 4 – يعني: رواية ابن العرزمي، عن أبيه، عن أمير المؤنين عليه السلام– مرسلة.

ففي هذه الأسناد خلل، و أظهر الاحتمالات في المقام كون «بن عيسي» في الحديث 1 زيادة تفسيرية أُدرجت في المتن سهوا، و التفسير خاطئ، بل المراد من أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، فينحلّ إشكال الأحاديث 2 – 4.

فتحصّل: أنّ الظاهر كون الأحاديث 2 – 4 معلّقة علي الحديث 1، و كون المراد من أحمد بن محمّد فيها هو البرقي، و كذا الأمر في أحمد بن محمّد بن عيسي في الحديث 1؛ فإنّ الأظهر كون الصواب بدله أحمد بن محمّد (بن خالد البرقي)، و اللّه أعلم.

372 = 44/6 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عبد العظيم بن عبد اللّه... .

373 = 44/7 – أحمد بن محمّد، عن معاوية بن حكيم، قال: خطب الرضا عليه السلام هذه الخطبة... . (معلّق)

374 = 44/ذيل 7 – بعض أصحابنا، عن عليّ بن الحسن بن فضّال بإسناده، عن الرضا عليه السلامقال... ، ثمّ ذكر الخطبة كما ذكر معاوية بن حكيم مثلها.

374 = 44/8 – محمّد بن أحمد، عن بعض أصحابنا، قال: كان الرضا عليه السلام

يخطب في النكاح: الحمد للّه إجلالاً لقدرته... .

توضيح: معاوية بن حكيم هو معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمّار، وقد روي أحمد بن أبي عبد اللّه [البرقي] كتابه(1)، فالمراد من أحمد بن محمّد في الحديث 7 هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، و السند معلّق، و قد روي البرقي عن معاوية بن حكيم في المحاسن 2:404/106، و لا إشكال في ذلك.

إنّما الإشكال في الحديث 8؛ إذ المراد من محمّد بن أحمد فيه غير معلوم، فقد ذكر سيّدنا «دام ظلّه» :

«احتمل عاجلاً كون المراد به محمّد بن أحمد بن يحيي صاحب نوادر الحكمة، و هو كثير الإرسال.

و يحتمل أيضاً كون «بن» مصحّفا من «عن»، و «محمّد» هو محمّد بن يحيي العطّار، و «أحمد» هو أحمد بن محمّد بن عيسي.

كما يحتمل كون المراد هو محمّد بن أحمد بن عليّ بن الصلت من مشايخ المصنّف، لكنّ المعهود روايته عن عمّه [أي: عمّ أبيه عبد اللّه بن الصلت]» انتهي.

و أمّا ما احتمله «دام ظلّه» – من كون المراد هو محمّد بن أحمد بن يحيي – فقد يشكل: بأنّ محمّد بن أحمد بن يحيي ليس من مشايخ الكليني، و ليس في الأسناد السابقة ذكر منه حتّي يصحّ التعليق بالبناء عليها، و المعهود في أسناد الكافي أن تكون مبدوءةً بمشايخ المؤّف، أو معلّقةً علي الأسناد السابقة.

و يردّ الإشكال: بأنّ ما ذكر – من انحصار أسناد الكافي بين المبدوءة بمشايخ المؤّف و المعلّقة علي الأسناد السابقة – فإنّما يكون في الأسناد المستقلّة، و أمّا

1- – الفهرست: 462/736.

الأسناد الذيلية، فقد كثر فيها مقطوعة الأوّل من غير تعليق علي سابقه، فهذا الخبر يصحّ أن يكون ذيلاً للحديث 7، كما هو ظاهر من ملاحظة متنيهما.

هذا، وجميع الاحتمالات المذكورة في كلامه دام ظلّه لا تخلو عن اشكال:

أمّا احتمال كون المراد: «محمّد بن أحمد بن عليّ بن الصلت» فلما مرّ في كلام سيّدنا «دام ظلّه» من أنّه لم يعهد روايته عن غير عمّ أبيه، خصوصا بتعبير «بعض أصحابنا».

و أمّا احتمال كون المراد: «محمّد عن أحمد» فلعدم معهودية ذلك في هذا المجلّد من الكافي و إن ورد ذلك في غير هذا المجلّد من الكافي، خصوصا في المجلّد السادس.(1)

هذا، مضافا إلي أنّ نفس وقوع التصحيف في السند خلاف القاعدة، فلا يصار إليه بدون قرينة، و أنّ أحمد في هذا الاحتمال هو أحمد بن محمّد بن عيسي، مع أنّ رواياته عن بعض أصحابنا قليلة(2)، بخلاف أحمد بن محمّد (بن خالد)؛ فإنّ رواياته عن بعض أصحابنا كثيرة متكرّرة.(3)

1- - لاحظ الكافي 1:50/10، 222/6، 3:245/7، 307/28، 459/6، 6:100/10، 107/5 و 6 و 9، 108/10، 122/9، 156/13، 166/17، 168/2 و 3، 172/8، 181/2، 182/2 و3، 8:85/46، 89/55، 378/571.

2- - التهذيب 6:110/195، مصادقة الإخوان: 29/1، الاختصاص: 61، تفسير العيّاشي 2: 159/61 و أيضاً الكافي 2:198/9، 4:59/7، 6:57/5، 200/6، 215/2.

3- - المحاسن 1:12/36، 40/49، 69/137، 142/36، 149/65 - و في أكثر من مأة مورد آخر - الكافي 1:85/2، 148/13، 2:45/1، 95/10، 544/2، و موارد كثيرة أخري.

و أمّا احتمال كون المراد هو: محمّد بن أحمد بن يحيي بن عمران الأشعري، فلعدم وقوع محمّد بن أحمد في أوّل أسناد الكافي مرادا به محمّد بن أحمد بن يحيي، لا تعليقا و لا غيره(1)، إلاّ في الكافي 7:262/12 و 13، و هما معلّقان علي ما سبقهما صراحةً.

مع أنّ كون هذا الخبر قد جيء به ذيلاً للحديث 7 غير معلوم، فإشكال عدم معهودية التعليق في الكافي بغير البناء علي سابقه غير معلوم الاندفاع.

ولعلّ الأظهر من جميع هذه الاحتمالات احتمال آخر، وهو كون محمّد بن

أحمد مصحّف أحمد بن محمّد، فيكون هذا السند أيضا معلّقا، نظير الحديث 7، ولا يضرّ هذا الاحتمال توسّط طريق «بعض أصحابنا، عن عليّ بن الحسن بن فضّال» في البين؛ لكون هذا الطريق ذيليا لا يضرّ توسّطه بين المبنيّ والمبنيّ عليه، واللّه أعلم.

376 = 45/5 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

376 = 45/6 – وروي حمّاد، عن إبراهيم بن أبي يحيي... . (معلّق)

376 = 45/7 (حيلولة)

377 = 46/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن

1– – نعم، ورد في بعض الموارد ذلك، لكنّها مصحّفة، أُنظر الكافي 1:398/4 – والصواب: محمّد عن أحمد، كما في النسخ المعتبرة – 3:53/5 – والصواب: محمّد بن يحيي كذلك – 4:340/6 وفيه تصحيف، كما تقدّم في محلّه.

فضّال... .

377 = 46/3 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

379 = 48/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم... . (حيلولة)

379 = 48/2 – الحسن بن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق، حيلولة)

380 = 48/3 – الحسن بن محبوب، عن أبي جميلة... . (معلّق، حيلولة)

380 = 48/4 – ابن محبوب، عن الحارث بن محمّد بن النعمان الأحول... . (معلّق، حيلولة)

384 = 51/1 (حيلولة)

384 = 52/1 (حيلولة)

385 = 53/1 (حيلولة)

387 = 54/2 (حيلولة)

387 = 54/3 (حيلولة)

387 = 55/1 (حيلولة)

389 = 55/4 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران، عن عبد الكريم بن عمرو... .

390/55/5: و عنه، عن عاصم بن حميد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي ابن أبي نجران، الذي أكثر من الرواية عن

عاصم بن حميد في مواضع، منها: ما تقدّم – آنفا – في 5:388/2.

و قد أرجع الضمير في وسائل الشيعة 20:244/25546 إلي سهل بن زياد، و الصواب ما قدّمناه، وفاقا لمعجم رجال الحديث 9:474.

391 = 56/2 – الحسين بن محمّد، عن معلّي بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان بن عثمان، عن أبي مريم... .

392 = 56/3 – أبان، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه... . (معلّق)

392 = 56/5 (حيلولة)

392 = 56/7 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

392 = 56/8 – أحمد [بن محمّد]، عن ابن محبوب... . (معلّق)

395 = 58/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

395 = 58/2 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

395 = 58/4 (حيلولة)

396 = 59/2 (حيلولة)

397 = 60/1 (حيلولة)

398 = 61/1 (حيلولة)

398 = 62/2 (حيلولة)

398 = 62/3 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن صفوان بن يحيي، عن موسي بن بكر... .

398 = 62/4 – عنه، عن زكريّا المؤن أو بينه و بينه رجل، و لا أعلمه إلاّ حدّثني عن عمّار السجستاني... .

توضيح: أرجع الضمير في التهذيب(1) إلي حميد بن زياد، لكن زكريّا المؤن ليس في طبقة مشايخ حميد بن زياد؛ فقد أكثر محمّد بن عيسي بن عبيد اليقطيني – و هو من مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسي الأشعري – من الرواية عنه.

لكن هذا لا ينفي احتمال رجوع الضمير إلي حميد بن زياد، بل يكون شاهدا علي توسّط رجل بين حميد بن زياد و زكريّا المؤن، كما احتمله الكليني قدس سره في السند، فالظّاهر رجوع الضمير إلي حميد بن زياد، كما أرجعه الشيخ قدس سره.

ثمّ إنّ الظاهر: كون عبارة «و لا أعلمه إلاّ حدّثني عن عمّار السجستاني» من كلام الكليني، و الضمير المستتر في «حدّثني» راجع إلي حميد بن زياد، لكنّ المراد من التحديث عن عمّار السجستاني هو التحديث بواسطة، فلاحظ.

399 = 63/2 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن صفوان و أحمد بن محمّد العاصمي، عن عليّ بن الحسن بن فضّال، عن العبّاس بن عامر، عن صفوان بن يحيي، عن شعيب العقرقوفي... .

1- – التهذيب 7:391/1567 و 451/1807.

399 = 63/3 – و عنه، عن الحسين بن خالد الصيرفي... . (معلّق)

400 = 63/4 – و عنه، عن زيد بن الجهم (الجهيم خ.ل) الهلالي... . (معلّق)

توضيح: كتب في هامش الكافي ذيل الحديث 3: «الضمير هنا و فيما يأتي: إمّا راجع إلي محمّد بن الحسين، لكن رواية محمّد بن الحسين عن الحسين بن خالد بلا واسطة لم يعهد في الكافي، و الواسطة: إمّا محمّد بن أسلم أو محمّد بن مسلم الجبلي، علي ما في جامع الرواة، و إمّا راجع إلي صفوان، و هذا هو الظاهر؛ لروايته عن زيد بن الجهيم في غير موضع من الكتاب، و اللّه العالم» .

أقول: لم أجد رواية صفوان عن زيد بن الجهيم في غير هذا الخبر، لا في الكافي و لا في سائر الكتب، و لم أجد روايةً لصفوان بن يحيي عن الحسين بن خالد أيضاً.

هذا، و أمّا رجوعه إلي محمّد بن الحسين، فلا يناسب من جهة ظاهر السند أيضاً؛ حيث إنّ في السند السابق تحويلاً، و يوجد طريقان إلي صفوان بن يحيي فيه، و إرجاع الضمير إلي من في أحد الطريقين إلي صفوان لا يخلو من بعد.

و علي أيّ حال، فالظاهر رجوع الضمير إلي صفوان بن يحيي، كما فهمه في وسائل الشيعة(1) و ذلك لأنّ الحديث 4 مرويّ في الفقيه 3:430/4490: عن صفوان بن يحيي، عن زيد بن الجهم الهلالي.

401 = 64/4 (حيلولة)

404 = 66/9 (حيلولة)

404 = 67/1 (حيلولة)

1- – وسائل الشيعة 20:473/26130 و 474/26131.

405 = 67/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

405 = 67/3 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

406 = 67/8 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

407 = 67/9 – سهل، عن أحمد بن محمّد... . (معلّق)

407 = 67/10 – سهل، عن أحمد بن محمّد، عن داود سرحان وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد [بن عثمان]، عن الحلبي جميعا، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: في سند الحديث 10 تعليق وتحويل؛ فإنّ أوّل السندين منه معلّق علي الحديث 8.

407 = 67/11 (حيلولة)

408 = 67/14 (حيلولة)

410 = 68/3 (حيلولة)

410 = 68/4 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيي... .

411 = 68/5 – عنه، عن صفوان بن يحيي... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي محمّد بن عبد الجبّار.

411 = 68/7 (حيلولة)

412 = 69/1 (حيلولة)

413 = 71/2 (حيلولة)

414 = 72/1 (حيلولة)

415 = 74/2 (حيلولة)

416 = 74/ذيل 8 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين... .

416 = 74/9 – ابن محبوب، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

421 = 77/3 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة قال: حدّثني سعد بن أبي عروة (عروبة – ظ)... .

421 = 77/ذيل 3 – قال عمر بن أذينة: فحدّثت بهذا الحديث... . (معلّق)

422 = 78/4 (حيلولة)

427 = 82/6 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد و محمّد بن الحسين، عن عثمان بن عيسي، عن سماعة و ابن مسكان، عن سليمان بن خالد، قال: سألته عن رجل تزوّج امرأةً في عدّتها، قال: يفرّق بينهما، و إن كان دخل بها، فلها

المهر بما استحلّ من فرجها، و يفرّق بينهما... . (حيلولة)

توضيح: الظاهر - بدوا - عطف ابن مسكان علي سماعة، فيكونان راويين عن سليمان بن خالد، لكنّ الصواب وقوع التحويل في السند، و كون «ابن مسكان عن سليمان بن خالد» عطفاً علي سماعة، عطف طبقتين علي طبقة واحدة، و قد فهم السند كذلك في معجم رجال الحديث 8:476 و 477، فجعل السند في عداد روايات سماعة المضمرة.

و يشهد لذلك: أنّ سماعة لم يرو عن سليمان بن خالد في شيء من الأسناد(1)، مع كونهما من الرواة المكثرين.

نعم، هناك سند مثل ما نحن فيه يوهم فيه - أيضاً - رواية سماعة عن سليمان بن خالد، و سيأتي أنّ الأظهر فيه - أيضاً - خلافها.

إن قلت: التحويل منافٍ لقوله: «قال: سألته»؛ إذ يدلّ علي وحدة الراوي

عنه عليه السلام.

فإنّه يقال: ظهور الكلام في وحدة الراوي مسلّم، لكن قد أريد خلاف الظاهر من نظير هذا السند في جملة من الموارد مع وضوح تعدّد الراوي، و قد وجّهناه - مع الغضّ عن احتمال التصحيف و كون الأصل «قالا: سألناه» - بوجوه:

منها: كون الخبر مرويّا بطريقين: أحدهما: يروي الخبر بلفظه، و ثانيهما: يرويه بمضمونه، فالضمير يرجع إلي من روي الخبر بلفظه، و قد اكتفي

1- - و قد ورد في التهذيب 5:489/1749 رواية لإسحاق بن عمّار، عن سماعة، عن أبي إبراهيم عليه السلام... و في ذيله: قال إسحاق: و روي مثل ذلك سماعة، عن سليمان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، لكن لا دليل علي كون المراد من سليمان في السند هو سليمان بن خالد، مع أنّ السند غريب، فلا يؤن من وقوع تحريف فيه.

بارجاع الضمير إليه عن ذكر من روي الخبر بمضمونه، و علي هذا الاحتمال فالظاهر: كون لفظ الخبر عن سماعة؛ إذ كثرت - جدّا - رواياته المضمرة، بخلاف سليمان بن خالد، فلم ترد عنه رواية مضمرة إلاّ نادرةً.(1)

و يؤّد احتمال التحويل في الحديث و كون سماعة راويا مباشرةً عنه عليه السلام: أنّه ورد في الفقيه 2:362/2712 - في ذيل رواية «قال الصادق عليه السلام: من تزوّج امرأةً في إحرامه فرّق بينهما...» - : «و في رواية سماعة: لها المهر إن كان دخل بها»، و أيضاً روايات سماعة مضمرةً في باب الطلاق و العدّة كثيرة، بعضها يشبه الحديث المبحوث عنه في المضمون من بعض الجهات(2).

هذا، و قد ورد نظير السند المبحوث عنه في التهذيب 8:145/502، و سنذكر في ذيله: أنّ الأظهر فيه - أيضاً - وقوع التحويل.

فتحصّل: أنّ الظاهر وقوع التحويل في السند، و كون سماعة راويا للحديث عنه عليه السلام مباشرةً(3).

425 = 81/2 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن

1- - الكافي 4:389/4، التهذيب 3:171/377، 5:356/1239، 6:152/266.

2- - ففي الكافي 6:113/1 بسنده عن عثمان بن عيسي، عن سماعة، قال: قال: المتوفّي عنها زوجها أجلها آخر الأجلين... . و في: 122/9 بسنده عن سماعة، قال: سألته عن رجل طلّق امرأته و هو مريض، قال: ترثه ما دامت في عدّتها...، و تعتدّ منه أربعة أشهر و عشرا عدّة المتوفّي عنها زوجها. و في الفقيه 3:545/4878: و في رواية سماعة، قال: سألته عن رجل طلّق امرأته، ثمّ إنّه مات قبل أن تنقضي عدّتها، قال: تعتدّ عدّة المتوفّي عنها زوجها، و لها الميراث.

3- - و قد نقل الحديث عن المصنّف في التهذيب 7:308/1281، فيأتي فيه جميع ما ذكرناه هنا.

محمّد بن أبي نصر... .

425 = 81/3 – سهل [بن زياد]، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

425 = 81/4 – سهل، عن أحمد بن محمّد... . (معلّق)

426 = 82/1 (حيلولة)

427 = 82/3 (حيلولة)

427 = 82/5 (حيلولة)

428 = 82/7 (حيلولة)

430 = 83/4 (حيلولة)

430 = 84/1 (حيلولة)

433 = 84/10 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

433 = 84/11 – أحمد بن محمّد، عمّن ذكره... . (معلّق)

433 = 84/12 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

434 = 85/2 (حيلولة)

436 = 86/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب... .

436 = 86/5 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي... . (معلّق)

438 = 88/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

438 = 88/3 – وعنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

438 = 88/4 (حيلولة)

439 = 88/7 (حيلولة)

440 = 89/4 (حيلولة)

441 = 89/7 (حيلولة)

442 = 89/9 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

442 = 89/10 – ابن محبوب، عن هشام بن سالم... . (معلّق، حيلولة)

443 = 89/11 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب الخزّاز... . (معلّق، حيلولة)

443 = 90/4 (حيلولة)

445 = 91/6 (حيلولة)

446 = 91/15 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن عليّ بن الحسن بن رباط، عن ابن مسكان، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر أو أبي عبد اللّه عليهماالسلام... .

446 = 91/16 – عنه، عن ابن سنان، عن رجل، عن أبي عبد اللّه عليه السلام،

قال: سئل – و أنا حاضر – ... . (معلّق)

توضيح: لو كان المراد من ابن سنان هو عبد اللّه فالضمير راجع إلي ابن

محبوب علي الظاهر(1).

ص: 86

1- - أمّا سائر من وقع في السند، فلا تناسب طبقتهم للرواية عن عبد اللّه بن سنان إلاّ ابن رباط و ابن مسكان. و أمّا ابن رباط، فلم يرو عن ابن سنان في موضع. و أمّا ابن مسكان، فقد وردت روايته عن ابن سنان في سند في الكافي 1:376/5 بسنده عن ابن جمهور، عن أبيه، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: قال: إنّ اللّه لا يستحيي أن يعذّب أمّةً دانت بإمام ليس من اللّه...، عنه غيبة النعماني: 133/15 كذلك. لكنّ السند غريب؛ فإنّ صفوان يروي عن عبد اللّه بن سنان مباشرةً في جلّ أسناده، و روايته عنه بواسطة نادرة - التهذيب 4:18/45، 6:236/582، 385/1145، 7:75/323، بصائر الدرجات: 155/12 - و روايته عنه بتوسّط ابن مسكان منحصرة بهذا السند، كما أنّه لم ترد رواية ابن مسكان عن عبد اللّه بن سنان في غير هذا السند. فالظاهر وقوع خلل في هذا السند، فيحتمل كون الصواب «سليمان» بدل سنان؛ فقد روي صفوان بن يحيي، عن ابن مسكان، عن عبد اللّه بن سليمان في حديثين وردا في الكافي 5:448/2 و ثواب الأعمال: 171/21، و قد روي ابن مسكان عن عبد اللّه بن سليمان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام أنّه سئل...، التهذيب 1:198/575. و يحتمل أن يكون ابن مسكان أو عبد اللّه بن سنان زائدا، و قد اندرجا في المتن من باب الجمع بين النسخة الصحيحة و النسخة المحرّفة، و هو باب واسع في النسخ. و أظهر الاحتمالات زيادة عبد اللّه بن سنان؛ فقد ورد في الكافي 1:373/8 - قبل هذا الحديث بقليل - بسنده عن محمّد بن جمهور، عن صفوان، عن ابن مسكان، قال: سألت الشيخ عليه السلام عن الأئمّة، قال: من أنكر أحدا من الأحياء، فقد أنكر الاموات، و محمّد بن جمهور في السند هو المراد من قوله: «عن أبيه» في السند المبحوث عنه. فهذا يشهد بزيادة عبد اللّه بن سنان فيه، فكأنّ ابن مسكان فسّر بعبد اللّه بن مسكان في بعض النسخ، ثمّ حرّف عبد اللّه بن مسكان بعبد اللّه بن سنان، ثمّ أدرج هذا العنوان المحرّف في المتن بتوهّم سقوطه منه، وا لمراد من الشيخ في هذا الخبر هو أبو عبد اللّه عليه السلام، لاحظ رجال الكشّي: 447/839.

و لو كان المراد من ابن سنان هو محمّد، فالظاهر رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد(1).

فلو كنّا نحن و هذا السند فقطّ، لكان المظنون رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد و كون ابن سنان هو محمّد؛ إذ رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد في الكافي أكثر من رجوعه إلي ابن محبوب، كما أن عبد اللّه بن سنان يروي في الأغلب عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً(2)، بخلاف محمّد بن سنان؛ فإنّ أغلب رواياته عن أبي عبد اللّه عليه السلام تكون بواسطة واحدة.

هذا بناءً علي صحّة السند، لكن ورد الحديث في التهذيب 7:326/1342

معلّقاً عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن ابن سنان، قال: سئل أبو عبد اللّه عليه السلام - و أنا حاضر - ... فهذا شاهد علي كون المراد من ابن سنان في سند الكافي هو عبد اللّه، و رجوع الضمير فيه إلي الحسن بن محبوب، فمنه يظهر زيادة «عن رجل» في نقل الكافي.

1- - أمّا رجوعه إلي ابن محبوب - بملاحظة روايته عن محمّد بن سنان في جملة من الأسناد - ، ففيه: أنّ رواية ابن محبوب عن محمّد بن سنان نادرة جدّاً، و قد كثر التحريف في ذلك في الأسناد، لاحظ ما كتبناه في ذيل سند الكافي 3:140/4.

2- - نعم، ربما يروي عبد اللّه بن سنان عنه عليه السلام بواسطة، و قد توسّط «رجل» بينهما في بعض الأسناد، الكافي 7:273/11. و في ثواب الأعمال: 163/1 رواية الحسن بن محبوب، عن ابن سنان، عن رجل، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... ، و الظاهر كون ابن سنان هو عبد اللّه، لكن هذا نادر.

لا يقال: لعلّ «عن رجل» ساقطة من نسخ التهذيب.

فإنّه يقال: يستفاد من عبائر التهذيب عدم وجود «رجل» في تسلسل الأسناد؛ إذ ورد قبل هذا السند سند آخر اشتمل علي «رجل من أهل الشام»، و قد ناقش فيه الشيخ قدس سرهبقوله: «فهذا خبر مقطوع الإسناد مرسل، و ما هذا حكمه لا يعترض به الأخبار الصحيحة الطرق»، ثمّ أورد هذا الخبر و لم يناقش فيه بشيء، فهذا دليل قويّ علي عدم إرسال الخبر.

إن قلت: لعلّ «عن رجل» ساقطة من مصادر التهذيب، فعبد اللّه بن سنان يروي في الأصل عن أبي عبد اللّه عليه السلام بواسطة رجل، لا مباشرةً.

قلت: يرد عليه – مضافا إلي ما تقدّم من ندرة رواية عبد اللّه بن سنان عن أبي عبد اللّه عليه السلامبواسطة رجل – : أنّ التأكيد علي حضور الراوي في مجلس السؤل بقوله: «و أنا حاضر» – عند ما كان الراوي مبهما – لا يخلو عن بعد؛ و لذلك لم نجد نظيره إلاّ في مورد واحد(1)، مع كثرة التعبير ب «و أنا حاضر» في الأسناد، و هذا المورد أيضاً ليس في روايات ابن سنان.

هذا، مضافا إلي أنّ عبارة «ابن سنان عن رجل، قال: سئل أبو عبد اللّه عليه السلام» و ما يشبهها لم ترد في موضع، لا مع إضافة «و أنا حاضر» و لا بدونها.

و أمّا لو حذفنا «عن رجل» من السند، فقد ورد هو أو نظيره في مواضع:

ففي الفقيه 3:241/3880: الحسن بن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: سئل – و أنا حاضر – ... و قريب منه في سند آخر في

1- – الكافي 6:434/18.

التهذيب 9:244/949.

و في تفسير العيّاشي 2:10/11: عبد اللّه بن سنان، قال: سئل أبو عبد اللّه عليه السلام - و أنا حاضر - ... .(1)

و في الكافي 5:285/2: بسنده عن عبد اللّه بن سنان، قال: سئل أبو عبد اللّه عليه السلام - و أنا أسمع - ... ، و مثله في التهذيب 7:156/688 و690(2).

و في الفقيه 2:36/1634: روي عبد اللّه بن سنان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: سأله رجل - و أنا حاضر - ... .

و قد أكّد ابن سنان علي حضوره عندما سأل أبوه أبا عبد اللّه عليه السلام في موارد(3)، كما تكرّرت عبارة «سئل أبو عبد اللّه عليه السلام» في روايات عبد اللّه بن سنان(4)، فالأظهر زيادة «عن رجل» في السند المبحوث عنه في الكافي.

يبقي الكلام عن وجه زيادته: لا يبعد أن يكون المصنّف قدس سره أو بعض مؤفي

مصادر الحديث عندما رأي أنّ ابن سنان لم يسأل بنفسه من أبي عبد اللّه عليه السلام، بل روي ما سأله رجل منه، سها قلمه و أضاف «عن رجل» إلي سلسلة

1- - نقله عنه في بحار الأنوار 11:188/45.

2- - قايس السند مع الكافي 5:285/4.

3- - الكافي 6:109/6، التهذيب 2:361/1495، 6/381/1124، 9:182/731، الخصال 2: 495/3، تفسير العياشي 2:291/71، لاحظ أيضاً الكافي 5:351/15، التهذيب 2:361/1494، 9:15/59.

4- - الكافي 3:97/5، 4:487/2، 7:276/2 و 3، 409/1، 8:379/573، التهذيب 2:366/1519، 4:265/796، 5:448/1561، 6:222/527، 8:323/1197، 10:165/659 - قايسه مع 10:163/651، ففيه تصحيف - ، الفقيه 1:256/786، 3:6/3227، 4:95/5164.

السند.(1)

فتحصّل: أنّ الضمير في الحديث 16 راجع إلي ابن محبوب، و المراد من ابن سنان هو: عبد اللّه بن سنان، و زيادة «عن رجل» في السند صارت منشأً لإبهامه.

448 = 94/1 (حيلولة)

451 = 95/6 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي... .

451 = 95/ذيل 6 – قال ابن أذينة: وكان زرارة بن أعين... . (معلّق)

452 = 96/2 (حيلولة)

455 = 98/1 (حيلولة)

455 = 98/2 (حيلولة)

455 = 98/3 (حيلولة)

457 = 100/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

457 = 100/3 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

1– – نقل الحديث في وسائل الشيعة 20:405/25944 عن الكافي و فيه: أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن ابن سنان – يعني عبد اللّه – عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، فقد يبدو منه وجود نسخة من الكافي خاليةً «عن رجل»، لكن لو ثبت ذلك، لكان الأظهر وقوع السقط في هذه النسخة، لا الزيادة في سائر النسخ؛ إذ لم نجد وجها لزيادة «عن رجل» من قبل النسّاخ، و ما ذكرنا في المتن توجيه لخطأ المؤّف لا النسّاخ، فتدبّر.

458 = 102/1 (حيلولة)

458 = 102/2 (حيلولة)

464 = 109/1 (حيلولة)

464 = 109/3 (حيلولة)

466 = 111/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن بعض أصحابه، عن زرعة بن محمّد... .

466 = 111/4 – أحمد بن محمّد، عن بعض أصحابنا، عن عمر بن عبد العزيز، عن عيسي بن سليمان... . (معلّق)

توضيح: يحتمل كون المراد من «أحمد بن محمّد» في الحديث 4 هو العاصمي أو ابن عقدة، و هما شيخا الكليني، فليس في السند تعليق.

و يبعّده عدم روايتهما في الكافي عن راوٍ مبهم، كبعض أصحابنا، فالظاهر كون السند معلّقاً، و المراد من أحمد بن محمّد هو الذي يروي عنه عدّة من أصحابنا، و قد ورد نظيره في موارد(1): منها: الحديث 3 المتقدّم.

لا يقال: قد ورد في الكافي 1:240/2: رواية عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عمر بن عبد العزيز... – من دون توسّط شخص بينهما – و مثله في 1:423/55، و قد وردت رواية أحمد بن محمّد عن عمر بن عبد العزيز في مواضع كثيرة(2)، فيبعد توسّط بعض أصحابنا بينهما هنا.

1- – لاحظ الكافي 1:26/28، 2:562/21، 5:286/2.

2- – الكافي 1:262/6، 474/4، 2:206/2 و 6، 560/13، 580/11، 647/5، 672/7 و 1، 3:479/11، 6:286/3، 8:268/393 قد وردت رواية أحمد بن محمّد بن عيسي عن عمر بن عبد العزيز مباشرةً في أسناد كثيرة أخري في الكتب الأربعة و غيرها – خصوصاً في بصائر الدرجات و الاختصاص.

فإنّه يقال: الظاهر أنّ المراد من أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عيسي في سند الكافي 1:240/2، و هو المصرّح به في 1:423/55، و كذا في سائر الموارد؛ بقرينة رواية محمّد بن يحيي عنه، و لا يصح قياس هذه الأسناد بالسند المبحوث عنه، اذ لا يعلم إرادة ابن عيسي من أحمد بن

محمّد هنا، فلعلّ المراد هو أحمد بن محمّد بن خالد، و هو يروي في أكثر الأسناد عن عمر بن عبد العزيز بواسطة محمّد بن عليّ الكوفي(1)، وروايته عنه مباشرةً نادرة(2)، فلا إشكال في توسّط «بعض أصحابنا» بينهما.

468 = 112/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح... . (حيلولة)

468 = 112/ذيل 1 – قال الحسن بن محبوب: وحدّثني رفاعة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق، حيلولة)

1– – المحاسن 2:363/99، الكافي 6:47/5 – عنه التهذيب 8:111/381 – من دون «بن خالد» – ، الخصال 1:8/27، ثواب الأعمال: 220/1 – علي احتمال – ، أُنظر الخصال 1:47/50. و في المحاسن 2:414/163 روي عن عمر بن عبد العزيز بتوسّط أحمد بن عيسي، و هو أحمد بن محمّد بن عيسي، وقد ورد في ترجمة عمر بن عبد العزيز الملقّب بزحل في الفهرست: 329/513 – في طريق المصنّف إليه – رواية أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن عمر بن عبد العزيز.

2– – المحاسن 1:161/105، 184/187.

468 = 112/2 (حيلولة)

469 = 112/9 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن أبي شبل... .

470 = 112/10 – وبإسناده عن صالح بن عقبة، عن سليمان بن صالح... .

470 = 112/11 – وعنه، عن سليمان بن صالح... . (معلّق)

توضيح: مرجع ضمير «عنه» هو صالح بن عقبة، فالسند معلّق علي الحديث 10.

ثمّ إنّ قوله «وبإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما هو ظاهر من السياق.

470 = 112/12 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم و جميل بن درّاج... .

470 = 112/13 – و بإسناده، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج... .

470 = 112/14 – و بإسناده، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 21:139/26733 و 126/ذيل 26699، فنقل الخبرين عن الكافي مصرّحاً بالسند المتقدّم.

474 = 116/1 (حيلولة)

475 = 116/3 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد و عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الرحمان بن أبي نجران... . (حيلولة)

475 = 116/4 – سهل، عن ابن محبوب... . (معلّق)

توضيح: الحديث 4 معلّق علي أوّل السندين من الحديث 3.

476 = 117/5 (حيلولة)

477 = 118/2 (حيلولة)

477 = 119/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

478 = 119/2 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

478 = 119/5 (حيلولة)

481 = 123/1 (حيلولة)

483 = 124/1 (حيلولة)

486 = 127/2 (حيلولة)

488 = 130/1 (حيلولة)

489 = 131/1 (حيلولة)

491 = 135/3 (حيلولة)

492 = 136/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن أبي حمزة، و الحكم بن مسكين، عن جميل و ابن بكير: في الولد من الحرّ و المملوكة، قال: يذهب... .

توضيح: كذا نقله عنه في التهذيب 7:335/1374، و رواه في الاستبصار 3:202/731 عن محمّد بن يعقوب بزيادة «عن أبي عبد اللّه عليه السلام» بعد ابن بكير.

لكن في السند إشكال نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه» قال: «لم أجد رواية

محمّد بن أبي حمزة عن جميل و لا عن ابن بكير في موضع، و كذا لم أجد رواية الحكم بن مسكين عن ابن بكير في موضع...».

و لحلّ هذا الإشكال احتمالات:

الاحتمال الأوّل: وقوع تحويل في السند: بأن يكون «الحكم بن مسكين عن جميل» عطفاً علي «محمّد بن أبي حمزة» عطف طبقتين علي طبقة واحدة، و «ابن بكير» – أيضاً – عطفاً علي «محمّد بن أبي حمزة»، فابن أبي عمير يروي عن أبي عبد اللّه عليه السلام بثلاث طرق:

الأوّل: بواسطة واحدة، و هو: محمّد بن أبي حمزة.

الثاني: بواسطتين، و هما: الحكم بن مسكين عن جميل.

الثالث: بواسطة واحدة – أيضاً كالأوّل – ، و هو: ابن بكير.

فالراوي المباشر للخبر ثلاثة: محمّد بن أبي حمزة، جميل، ابن بكير.

لكن في السند إشكال آخر لا يرتفع بهذا الاحتمال، و هو: أنّ ابن أبي عمير يروي عن جميل مباشرةً في غير واحد من الأسناد، و لم نجد روايته

عنه بواسطة إلاّ في أسناد قليلة مصحّفة(1).

1- – منها: ما ورد في مطبوعة الكافي 7:415/1: ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن جميل، و هشام، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . و نقله عنه كذلك في وسائل الشيعة، 27:233/33666. لكن علّق سيّدنا «دام ظلّه» علي السند بقوله: «الصواب: و جميل – كما في بعض النسخ الموافقة للتهذيب 6:229/553 – أو «و عن جميل»، و الظاهر بقرينة الطبقة أنّ جميلاً عطف علي حمّاد، فابن أبي عمير يروي تارةً بواسطتين [حمّاد عن الحلبي]، و أخري بواسطة واحدة [جميل و هشام]» انتهي. ... و قد سبقه علي ذلك في ترتيب أسانيد الكافي، فقال: «رواية الحلبي – و هو من كبار أصحاب أبي عبد اللّه – عن جميل و هشام – و هما من أحداث أصحابه عليه السلام – غريبة جدّاً، فلعلّ الصواب: حمّاد عن الحلبي و جميل و هشام» انتهي. و لا يخفي أنّ الخبر في التهذيب مأخوذ من الكافي – كما لا يخفي علي المتأمّل – و إن لم يصرّح باسم الكليني. منها: ما ورد في التهذيب 1:379/1173 من رواية الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن فضالة، عن جميل بن درّاج... و مثله في مطبوعة الزهد: 66/174: محمّد بن أبي عمير، عن فضالة، عن جميل... . لكنّ الصواب: عطف فضالة علي ابن أبي عمير، كما أثبتناه في ذيل سند التهذيب 7:332/1364 في تعليقة مبسوطة. منها: ما ورد في التهذيب 6:293/815: ابن أبي عمير، عن عليّ، عن جميل... . لكن ذكرنا في ذيله: أنّ الظاهر زيادة «عن عليّ» في السند. منها: ما ورد في التهذيب، 7:276/1171: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابه، عن أحدهما عليهماالسلام... و مثله في الاستبصار، 3:159/575. لكنّ الظاهر: أنّ في السند تصحيفاً، و الصواب: «و عليّ بن حديد»، كما نبّه عليه في ترتيب أسانيد التهذيب: 158. و قد علّق سيّدنا «دام ظلّه» علي الخبر في كتابه – «أسناد ابن أبي عمير من موسوعة أصحاب الإجماع» – بقوله: «و الظاهر أنّ الصواب: عطف عليّ بن حديد علي ابن أبي عمير؛ فإنّه المعهود المتكرّر في روايتهما – مجتمعةً أو منفردةً – عن جميل بن درّاج، و لم تثبت رواية لابن أبي عمير عن عليّ بن حديد في مورد، و قد روي هذا الخبر في الكافي 5:431/3 عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج» انتهي. و يؤيّد ما أفيد: بأنّ الوارد في روايات كثيرة رواية ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، ... عن بعض أصحابنا (أصحابه)، عن أحدهما عليهماالسلام: الكافي 4:325/8، 330/8، 424/6، 474/3، 5:207/2، 431/3، 6:83/2، 120/1، 7:220/6، 249/3، 370/6، التهذيب 5:118/384، 120/394، 473/1665، 6:293/815 – و فيه زيادة «عن عليّ» كما مرّ آنفاً –

347/977، 7:285/1203، 10:155/623، 174/682، ولاحظ – أيضاً – الكافي 7:383/1. و قد روي الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا (أصحابه)، عن أحدهما عليهماالسلامفي التهذيب 7:482/1936، كتاب الحسين بن سعيد – المطبوع باسم نوادر ابن عيسي – : 100/241. و روي الحسين بن سعيد، عن عليّ بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهماالسلامفي التهذيب 8:66/219. و قد روي ابن أبي عمير و عليّ بن حديد – متعاطفين – ، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابه (أصحابنا)، عن أحدهما عليهماالسلام في الكافي 7:278/1 ، 320/8 – لاحظ الكافي 6:84/1، 7:140/3، 250/1، 356/1 – التهذيب 7:373/1509. و قد روي الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير و عليّ بن حديد – بالعطف – ، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابه، عن أحدهما عليهماالسلام في التهذيب 10:260/1025. فمن ملاحظة هذه الأسناد لا ينبغي التأمّل في كون الصواب عطف عليّ بن حديد علي ابن أبي عمير في التهذيب 7:276/1171. لاحظ – أيضاً – الكافي 7:218/4 ، 282/8، التهذيب 9:118/508. منها: ما ورد في التهذيب 8:61/198: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن أحمد بن محمّد، عن جميل بن درّاج، عن إسماعيل الجعفي...، و كذا في الاستبصار 3:294/1039. لكن في السند تصحيف، و «عن» – قبل أحمد بن محمّد – مصحّف الواو، كما نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه»، فقد روي المصنّف الخبر مرّةً أخري في التهذيب 8:70/231 بعطف «أحمد بن محمّد» علي ابن أبي عمير... . و قد ورد في التهذيب 8:154/536 رواية الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير و أحمد بن محمّد، عن جميل بن درّاج... . و يؤيّد وقوع التصحيف في السند: أنّ أحمد بن محمّد – الراوي عن جميل بن درّاج – هو أحمد بن محمّد البزنطي – م 221 – ، و هو و ابن أبي عمير – م 217 – متعاصران، و قد تعاطفا في بعض الأسناد، منها: الكافي 7:462/15، التهذيب 4:40/100 – و مثله في الاستبصار 2:27/77، الخصال 1:216/38، 2:491/70 – و البزنطي من مشايخ الحسين بن سعيد – معجم رجال الحديث 5:427 و 428 – كابن أبي عمير. منها: ما ورد في كتاب الحسين بن سعيد – المطبوع باسم نوادر ابن عيسي – : 130/333، ففي متن المطبوعة: ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن جميل بن درّاج، عن زرارة...، و قد أشار في الهامش أنّ في الأصل: حمّاد بن درّاج، ثمّ حكم بكونه اشتباهاً، و أنّ الصواب ما أثبت في المتن عن بحار الأنوار و المستدرك. لكن لم أدر ما الوجه في هذا التصرّف في النسخة؛ فإنّ عدم صحّة «حمّاد بن درّاج» مسلّم، لكن لا يلزم منه صحّة «حمّاد عن جميل بن درّاج» مع لزومه توسّط حمّاد بين ابن أبي عمير و جميل. و من العجيب أنّ مصحّح الكتاب نقل عن الكافي 5:349/7 بسنده عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج...، و كذا عن التهذيب 7:305/1269 معلّقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج... فمع عدم توسّط حمّاد في الكتابين أثبت اسمه في المتن بين ابن أبي عمير و جميل بن درّاج. و كيف كان، فلا تأمّل في كون «حمّاد بن درّاج» مصحّف «جميل بن درّاج»، و ما في بحار الأنوار – من إثبات حمّاد عن جميل بن درّاج – فمن باب الجمع بين النسخة المصحّفة و النسخة الصحيحة. فتحصّل من مجموع ما ذكرنا: أنّه لم يثبت توسّط شخص بين ابن أبي عمير و شيخه جميل بن درّاج في شيء من الأسناد.

فتوسّط الحكم بن مسكين بين ابن أبي عمير و جميل غريب.

الاحتمال الثاني: ما ذكره سيّدنا «دام ظلّه» – بعد الإشارة إلي إشكال وقع في السند نقلناه عنه – : «و لا يبعد كون الصواب: الواو بدل «عن» قبل جميل،

ص: 98

و رواية ابن أبي عمير عن الأربعة المذكورة كثيرة جدّاً» انتهي.

و هذا الاحتمال و إن كان يرفع إشكال توسّط الحكم بن مسكين بين ابن

أبي عمير و جميل، لكن الظاهر عدم تماميته؛ إذ ورد مضمون هذا الخبر في هذا

الباب من الكافي في عدّة روايات بطرق مختلفة، و في الجميع يروي الحكم بن مسكين بتوسّط جميل بن درّاج عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و لا يرويه عنه مباشرةً (1).

و يؤيّد ذلك: أنّا لم نجد عطف جميل علي الحكم بن مسكين في موضع و أمّا رواية الحكم بن مسكين عن جميل فقد وردت في مواضع.(2)

الاحتمال الثالث – و هو أظهرها – هو: زيادة «الحكم بن مسكين عن» في السند، أو زيادة «الحكم بن مسكين عن جميل» برمّتها، و وجه الزيادة كون هذه القطعة، من الأخبار التالية – فقد أشرنا إلي رواية الحكم بن مسكين للخبر عن جميل في عدّة من روايات الباب – فسقطت من متنها، ثمّ أدرجت في النسخ المتأخّرة في غير موضعه من المتن، فصارت هذه القطعة مزيدةً في السند هنا.

وبذلك ينحلّ الإشكالان في السند من دون نشوء إشكال آخر، و اللّه أعلم.

1- – الكافي 5:492/3، 4 و 493/5، و عن الكافي أخذ التهذيب 7:336/1375.

2- – لاحظ – مضافا إلي ما مرّ في الهامش السابق – الكافي 7:190/2، 5، 7، و عنه التهذيب 10:23/69.

494 = 139/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد الأشعري، عن ابن القدّاح... .

495 = 139/2 – جعفر بن محمّد، عن عبد اللّه بن القدّاح... . (معلّق)

495 = 139/3 (حيلولة)

499 = 141/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بكر بن صالح... .

499 = 141/3 – عنه، عن أبيه، عمّن ذكره... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

499 = 141/4 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن صفوان... .

499 = 141/5 – سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... . (معلّق)

500 = 143/1 (حيلولة)

501 = 143/3 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي و عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن القاسم بن يحيي... . (معلّق)

501 = 143/4 – عنه، عن أبي يوسف، عن الميثمي رفعه... . (معلّق)

توضـيح: لم نجد رواية محمّد بن يحيي عن أبي يوسف – بهذا العنوان – في موضع، فالظاهر عدم رجوع الضمير إلي محمّد بن يحيي، و كذا لم نجد رواية

أحمد بن محمّد بن عيسي عنه كذلك(1).

و قد وردت في المحاسن في جملة من الأسـناد رواية أحمد بن أبي عبد اللّه عن أبي يوسـف(2)، و قد ورد في بعضها روايته عن أبي يوسف يعقوب بن يزيد (الكاتب)(3)، و لاـ ينبغي التأمّل في كونه المراد من أبي يوسف في رواياته مطلقا، كما يعلم من مقارنـة رواياته مع روايات يعقوب بن يزيد.

و يؤيّده: أنّ التكنيـة بأبي يوسف تكون في الأغلب للمسـمّين بيعقوب، و لـم نجـد في مشايخ أحمد البرقي من سـمّي بيعقوب غير يعقوب بن يزيد(4)، بل لـم نجد في هذه الطبقة راوٍ معروف باسم يعقوب غيره.

إذا عرفت ذلك نقول: إنّ رواية محمّد بن يحيي عن يعقوب بن يزيد و إن

وردت في قليل من الأسناد في كتب الصدوق(5) و كذلك رواية أحمد بن محمّد

1- - و لا ينافيه ما في الكافي 3:491/2 لجهات لا تخفي علي المتأمّل، فلاحظ.

2- - المحاسن 1:44 /58 و 59، 71/146، 2:406/112، 453/ذيل 370، 489/566، 490/ذيل 571، 519/724، 525/ذيل 752، 540/823، 542/836، 549/876، 551/890، 552/896، 553/897، 563/956، 585/82، 589/92، 594/114، 626/90، و في 608/4: عن أبيه، عن أبي يوسف، عن ابن أبي عمير...، و هو مصـحّف، و الصواب: إمّـا عطف أبي يوسف علي أبيه - لاحظ: 329/89، 331/95 - أو زيادة «أبيه».

3- - المحاسن 1:164/117، 171/139، 186/201، 207/67، 2:358/72، 608/2، 610/16.

4- - ورد في المحاسن 2:603/31 رواية البرقي عن أبي يوسف النجاشي، لكنّه لو صحّ لكان رجلاً غريبا لا ينصرف إليه الإطلاق.

5- - أُنظر ما كتبناه في ذيل سند الكافي 3:119/2.

المراد به ابن عيسي ورد في قليل من الأسناد(1) لكنّهما لم يعبّرا عن يعقوب بن يزيد بأبي يوسف في مورد، فلا يكونان مرجعا للضمير هنا، بل الضمير راجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، و في السند تعليق.

ثمّ إنّ المراد من الميثمي في السند: إمّا محمّد بن الحسن بن زياد الميثمي، أو أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمّار(2).

1- - مع تأمّل فيها ذكرناه في ذيل سند الكافي 6:326/8.

2- - روي يعقوب بن يزيد كتاب محمّد بن الحسن بن زياد الميثمي، كما في رجال النجاشي: 363/979، و قد روي عنه في بصائر الدرجات: 251/4 - و في: 383/1 رواية يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن بن زياد، عن محمّد بن الحسن الميثمي، عن أبيه، لاحظ الكافي 1:268/9. و قد روي يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن الحسن الميثمي في الكافي 6:414/6 - عنه التهذيب 9:113/491، من غير تصريح - علل الشرائع 2:353/1، الخصال 1: 108/75 و 76، عقاب الأعمال: 266/1. و قد روي يعقوب بن يزيد كتاب أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمّار، كما في رجال النجاشي 74/179، و قد وردت رواية يعقوب بن يزيد عن أحمد بن الحسن الميثمي في كامل الزيارات الباب 28/1 و الفقيه 4:412/5899، و بتصحيف الحسن بمحسّن في المحاسن، 2:435/276 و 438/289. و قد أثبت الموضع الأوّل في الكافي 6:293/8 علي الصواب من غير تصريح باسم أحمد بن محمّد البرقي، و ما ورد في فهرست الشيخ: 54/66 و مشيخة الفقيه 4: 519 - من توسّط محمّد بن الحسن بن زياد بين يعقوب بن يزيد و أحمد بن الحسن الميثمي - لم نجده في الأسناد في موضع. فالميثمي في السند مردّد بين محمّد بن الحسن و أحمد بن الحسن، و للثاني مرجّح؛ إذ ورد في الكافي 6:293/8، - و مع تصحيف في المحاسن 2:435/276 - رواية يعقوب بن يزيد عن أحمد بن الحسن الميثمي رفعه... . و يؤيّده: أنّ رواية يعقوب بن يزيد عن محمّد بن الحسن الميثمي لم يرد في المحاسن، بخلاف أحمد بن الحسن الميثمي، فورد فيه مصحّفا في موردين منها، لكنّ الجزم بارادة محمّد بن الحسن بهذا القدر مشكل، و اللّه أعلم.

502 = 144/2 (حيلولة)

503 = 144/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن حسّان الواسطي... .

503 = 144/5 – وعنه، عن أبيه، عن حمزة بن عبد اللّه... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

504 = 146/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسي... .

505 = 146/2 – عنه، عن محمّد بن عليّ، عن محمّد بن الفضيل... . (معلّق)

505 = 146/ذيل 2 – قال: ورواه القاسم بن يحيي... . (معلّق)

توضيح: الضمير في «عنه وفي «قال» يرجعان إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

505 = 146/3 (حيلولة)

505 = 146/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن الحسن... .

505 = 146/5 – عنه، عن أبيه، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

506 = 147/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

506 = 147/2 – أحمد بن محمّد، عن معمّر بن خلاّد... . (معلّق)

507 = 148/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

507 = 148/3 – عليّ بن الحكم، عن موسي بن بكر... . (معلّق)

508 = 148/7 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن الجاموراني... .

508 = 148/8 – عنه، عن الجاموراني... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

508 = 149/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب... .

508 = 149/2 – عنه، عن موسي بن القاسم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

509 = 150/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن

عليّ بن رئاب... .

509 = 150/2 – ابن محبوب، عن العلاء... . (معلّق)

510 = 151/3 (حيلولة)

511 = 152/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن الجاموراني... .

511 = 152/3 – عنه، عن عثمان بن عيسي... . (معلّق)

511 = 152/4 – عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

511 = 152/5 – عنه، عن محمّد بن عيسي... . (معلّق)

توضيح: الضمير في جميع الأسناد يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

512 = 152/8 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال: لا يجبر الرجل... .

512 = 152/ذيل 8 – قال ابن أبي عمير: قلت لجميل: والمرأة؟ قال قد روي عن عنبسة عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال:... . (معلّق)

514 = 154/3 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن عبد اللّه بن غالب... .

514 = 154/4 – ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق)

514 = 155/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن محمّد بن سنان... .

515 = 155/2 – عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

517 = 157/3 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله وسلم... .

517 = 157/4 – وبإسناده، قال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله وسلم... .

توضيح: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما يظهر من السياق.

517 = 157/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

517 = 157/6 – و عنه، عن أبيه رفعه... . (معلّق)

517 = 157/7 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن عمرو بن عثمان... .

517 = 157/8 – و عنه، عن أبي عبد اللّه الجاموراني... .

517 = 157/9 – و عنه، عن يعقوب بن يزيد... .

توضيح: مرجع الضمير في الحديث 6 هو أحمد بن أبي عبد اللّه بلا ريب، و قد أرجع الضمير في الحديث 8 – أيضاً – في معجم رجال الحديث 21:224 إلي أحمد بن أبي عبد اللّه أيضاً، و لم يذكر الرواية 9 في المعجم في ترجمة أحمد بن أبي عبد اللّه و لا يعقوب بن يزيد، و هو سهو.

و كيف كان، فالظاهر أن مرجع الضمير في الحديثين 8 و 9 هو أحمد بن أبي عبد اللّه؛ لروايته عن الجاموراني و يعقوب بن يزيد، و أمّا من روي في الحديث 7 عن أبي عبد اللّه الجاموراني، فلم أجده.

518 = 158/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعا، عن ابن أبي عمير... . (حيلولة)

518 = 158/2 – ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد... . (معلّق، حيلولة)

519 = 158/5 (حيلولة)

521 = 160/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن مروك بن عبيد... .

521 = 160/3 – أحمد بن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن خالد... . (معلّق)

523 = 162/1 (حيلولة)

523 = 162/3 (حيلولة)

528 = 168/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

528 = 168/4 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

529 = 169/1 (حيلولة)

530 = 169/3 (حيلولة)

531 = 170/2 (حيلولة)

531 = 170/3 (حيلولة)

532 = 172/1 (حيلولة)

533 = 172/2 (حيلولة)

533 = 173/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن عبد اللّه بن يحيي الكاهلي، عن أبي أحمد الكاهلي – و أظنّني قد حضرته – قال: سألته عن جويرية... .

توضيح: قوله: «و أظنّني قد حضرته» يحتمل أن يكون من كلام عليّ بن الحكم، و المعني: أنّه مع روايته عن أبي أحمد الكاهلي بتوسّط عبد اللّه يظنّ روايته عنه مباشرةً، أي: أظنّ حضوري لدي أبي أحمد الكاهلي عندما نقل الحديث لعبد اللّه بن يحيي.

و يحتمل أن يكون من كلام عبد اللّه بن يحيي، فهو يظنّ حضوره لأبي

أحمد الكاهلي عندما سأل الإمام عليه السلام، و لعلّ هذا الاحتمال أقوي، و نظير هذا السند من بعض الجهات ما في الكافي 1:69/2، و قد بحثنا حوله بحثا يناسب ملاحظته.

و كيف كان، فقوله: «و أظنّني قد حضرته» نوع تحويل للسند، و الاختلاف في كيفيّته، و اللّه أعلم.

535 = 177/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان [بن عيسي]... .

536 = 177/2 – عنه، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد الجوهري... . (معلّق)

536 = 177/3 – عنه ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي

جميعا، عن ابن محبوب... . (معلّق، حيلولة)

536 = 177/4 – ابن محبوب، عن غير واحد... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: مرجع الضمير في الحديثين 2 و 3 هو أحمد بن محمّد بن خالد، كما أنّ الحديث 3 محوّل أيضا، والحديث 4 أيضا محوّل ومعلّق علي الحديث 3.

537 = 177/7 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسي... .

537 = 177/8 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

537 = 177/9 (حيلولة)

540 = 183/2 – أحمد بن محمّد، عن أبي يحيي الواسطي... . (معلّق)

542 = 184/7 (حيلولة)

546 = 186/6 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضّال، عن داود بن فرقد، عن أبي يزيد الحمار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام: أنّ اللّه – عزّ و جلّ – بعث أربعة أملاك في إهلاك قوم لوط... قال: [إبراهيم] فإنّ فيها لوطا، قالوا: نحن أعلم بمن فيها، لننجينّه و أهله إلاّ امرأته كانت من الغابرين، قال الحسن بن عليّ قال: لا أعلم هذا القول إلاّ و هو يستبقيهم.

توضـيح: فسرّ في مرآة العقول 20:393 الحسن بن عليّ ب «ابن فضّال» الراوي للخبر، و هو لا يواجه إشـكالاً، و إنّما الإشـكال في مرجع الضمير في «قال» بعد ذلك، فله عدّة احتمالات لم نجد ما يعيّنها.

و قد ورد الخبر في تفسير العيّاشي 2:153، و فيه: قال: و قال الحسن بن

عليّ: لا أعلم... و تعيين مرجع الضمير في «قال» هنا - أيضاً - مشكل،

خصوصا بعد حذف ناسخ التفسير أسناده و الابتداء ب «أبي يزيد الحمار».

ثمّ إنّ الخبر ورد في الكافي 8:327/505 بسند آخر عن ابن فضّال [محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن فضّال]، و فيه: قال الحسن العسكري أبو محمّد عليه السلام: لا أعلم... .

قال في مرآة العقول: «الظاهر أنّه من زيادة النسّاخ، و كأنّ في الأصل: قال الحسن أبو محمّد، و هو كنية لابن فضّال، فظنّوا أنّه العسـكري عليه السلام، و يحتمل أن يكون من كلام محمّد بن يحيي، ذكر ذلك بين الرواية لرواية أخري وصلت إليه منه عليه السلام» انتهي.

و لا يخفي ما في الكلام الأخير من البعـد، خصوصا بعد عدم ذكر محمّد بن يحيي في الطريق المذكور هنا للخبر، و عدم ذكر العسـكري و أبو محمّد في العيّاشي و ما نحن فيه.

و كيف كان، فقد حكي في مرآة العقول وجها آخر لتفسـير الحسن بن عليّ في السـند، فذكر: «قيل: إنّ المراد الحسن المجتبي، و القائل هو الصادق عليهماالسلام، أي: قال الحسن عليه السلام: قال الرسول صلي الله عليه و آله عند ذكر هذه القصّة هذا الكلام» انتهي.

و هذا الوجه - مع بعده في نفسه من جهات لا تخفي - لا يأتي في نقل العيّاشي و الروضة، كما هو واضح.

و مع هذه الاختلافات و الإبهامات الموجودة في جميع موارد نقل الخبر فاحتمال وقوع خلل في العبارة غير بعيد، و اللّه أعلم.

550 = 187/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ... .

550 = 187/5 – أحمد، عن جعفر بن محمّد الأشعري... . (معلّق)

550 = 187/6 (حيلولة)

550 = 187/8 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن سعيد... .

551 = 187/9 – أحمد، عن عليّ بن أسباط... . (معلّق)

554 = 189/4 (حيلولة)

555 = 190/6 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير... .

555 = 190/7 – ابن فضّال، عن ابن بكير... . (معلّق)

556 = 190/10 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

559 = 190/11 – أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نجران... . (معلّق، حيلولة)

559 = 190/13 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

559 = 190/14 – عنه، عن بعض العراقيين، عن محمّد بن المثنّي... . (معلّق)

توضـيح: مرجع الضـمير هو أحمد بن أبي عبد اللّه، وقد مرّ في الكافي 2: 181/10 رواية عدّة من أصـحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض أصحابنا، عن محمّد بن المثنّي إلي آخر هذا السند.

560 = 190/19 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب... .

561 = 190/20 – ابن محبوب، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

564 = 190/33 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن ابن سنان... .

564 = 190/34 – ابن محبوب، عن إبراهيم الكرخي... . (معلّق)

567 = 190/50 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

567 = 190/51 – عنه، عن عثمان بن عيسي، عن خالد بن نجيح... . (معلّق)

توضيح: مرجع الضمير أحمد بن محمّد بن خالد.

569 = 190/55 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

569 = 190/56 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

المجلّد السادس من أسناد الكافي

اشارة

ص: 113

كتاب العقيقة

3 = 1/6 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

3 = 1/7 – وعنه، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

5 = 3/4 (حيلولة)

5 = 3/6 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن الحكم... .

6 = 3/7 – [و] عنه، عن عليّ بن محمّد القاساني... . (معلّق)

6 = 3/8 – [و] عنه، عن بعض من رواه... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

9 = 4/6 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد،

عن محمّد بن شعيب، عن النضر بن شعيب، عن سعيد بن يسار، قال: قال

رجل لأبي عبد اللّه عليه السلام... .

9 = 4/7 – و عنه، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الظاهر بملاحظة السياق رجوع الضمير إلي النضر بن شعيب، – كما فهمه في معجم رجال الحديث 19:157 – و لكنّ الجزم بذلك مشكل، خصوصا مع ما في السند السابق من الجهات الغريبة: كرواية محمّد بن شعيب عن النضر بن شعيب، و رواية النضر بن شعيب عن سعيد بن يسار، و عدم معهودية وقوع سهل بن زياد و يعقوب بن يزيد في رواة النضر بن شعيب و سعيد بن يسار.

و أمّا إرجاع الضمير إلي سهل بن زياد – كما في وسائل الشيعة 21:377/7348 – فغير صواب؛ إذ لا تصحّ رواية سهل بن زياد عن أصحاب الصادق عليه السلام إلاّ مرسلةً.

12 = 6/1 (حيلولة)

13 = 6/4 (حيلولة)

16 = 6/7 (حيلولة)

18 = 10/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ... .

18 = 10/4 – أحمد بن محمّد، عن بعض أصحابنا، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الظاهر كون الرواية معلّقة، والمراد من أحمد بن محمّد هو أحمد بن

محمّد بن خالد؛ فإنّه - مضافا إلي كثرة التعليق عن أحمد بن محمّد بن خالد - لا تناسب رواية مشايخ الكليني عن أبي عبد اللّه عليه السلامبواسطتين.

و يؤيّد ذلك: كثرة رواية أحمد بن محمّد بن خالد عن بعض أصحابنا أو بعض أصحابه أو غيرهما من التعابير المبهمة(1)، و هذا بخلاف أحمد بن محمّد - الذي هو من مشايخ الكليني - فلم نجد روايته عن بعض أصحابنا في موضع.

نعم، ورد اسم أحمد بن محمّد عن بعض أصحابنا في أوّل بعض أسناد الكافي(2) لكنّها قد وقع فيما قبلها رواية: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد، فتكون نظير هذه الرواية في كونها معلّقةً علي ما قبله، و في هذه الموارد - أيضا - قرائن تؤيّد التعليق، فراجع.

و كيف كان، فقد أورد الشيخ قدس سره هذه الرواية في التهذيب 7:437/1746: عن محمّد بن يعقوب - معبّرا عنه بالضمير - عن أحمد بن محمّد، عن بعض أصحابنا... ، فيظهر منه أنّه قدس سرهلم يلتفت إلي وقوع التعليق في الكافي، فأوصل الكليني إلي أحمد بن محمّد، و التحقيق: ما عرفت من وجود الواسطة بينهما، فحذفت من سند الكافي تعليقا.

و قد نقل الحديث 4 في وسائل الشيعة 21:392/27384 عن الكافي مع إضافة «عدّة من أصحابنا» إلي السند، ثمّ أشار في ذيل الحديث 27385 إلي نقل التهذيب، من غير إشارة إلي اختلاف فهم الشيخ مع فهمه، و هو غير جيّد.

1- - لاحظ معجم رجال الحديث 2:409 - 412 و 645 - 648.

2- - الكافي 5:85/6، 466/4، 6:200/6.

21 = 10/16 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عبد اللّه بن هلال... .

21 = 10/17 – محمّد بن الحسين، عن جعفر بن بشير... . (معلّق)

22 = 12/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عدّة من أصحابه... .

22 = 12/5 – عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

24 = 14/2 (حيلولة)

25 = 14/8 (حيلولة)

26 = 15/2 (حيلولة)

27 = 17/1 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن ابن جبلة و عليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن عبد اللّه بن جبلة... . (حيلولة)

27 = 17/2 – و عنه، عن الحسين بن حمّاد بن عديس، عن إسحاق بن عمّار... . (معلّق)

توضـيح: كتب سيّدنا «دام ظلّه» في هامش الكافي: «قد أرجع الشيخ الضمير إلي حميد – التهذيب 7:442/1767 – لكنّ الظاهر للمتتبّع في الأسانيد و ترجمة عمران بن حمران الأذرعي من رجال النجاشي:

ص: 118

292/786 أنّ المرجع هو: ابن سماعة» انتهي.

و قد أشار في معجم رجال الحديث 4:313 و 5:223 و 22:185 إلي كون مرجع الضمير هو: ابن سماعة، فالسند معلّق علي أوّل السندين من الحديث 1، و هذا أولي من إرجاع الضمير إلي حميد و الالتزام بوقوع سقط بينه و بين الحسين بن حمّاد بن عديس.

27 = 17/3 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

27/17/4: عنه، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام... .

توضيح: روي الشيخ قدس سره الحديث الرابع في التهذيب 7:442/1769، و

لفظه: عنه، عن عليّ، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام... و مرجع الضمير هو محمّد بن يعقوب، و الظاهر: أن الشيخ قدس سره أرجع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم، و كأنّه فهم أنّ المراد من أبي جعفر عليه السلام هو أبو جعفر الثاني، و طبقة عليّ بن إبراهيم تناسب الرواية عن أبي جعفر الثاني عليه السلام بواسطة، و قد روي عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام...(1).

لكنّ الظاهر عدم صحّة ذلك؛ فإنّه – مع الغضّ عن كون الأكثر إرادة أبي جعفر الباقر عليه السلام من «أبي جعفر» عند الإطلاق – يرد عليه: أنّ عليّ بن إبراهيم لم يرو عن الراوي المبهم: كبعض أصحابنا و رجل و من حدّثه و من رواه إلاّ في أسناد قليلة جدّاً، بل لم نجد روايته عن رجل بهذا التعبير أصلاً، فالضمير لا يرجع إلي عليّ بن إبراهيم، و من الجائز كون «عنه» في نسخة الشيخ من

1- – الكافي 1:548/27، و لاحظ 1:384/8 و 496/7.

الكافي كان قد صحّف ب «عليّ» فلذلك وقع الاشتباه في التهذيب، و يؤده: أنّ اختصار لفظ عليّ بن إبراهيم ب «عليّ» في هذا السند غير مناسب، فافهم.

و كيف كان، فالضمير في الكافي يرجع: إمّا إلي يونس أو أبي بصير علي ما يظهر في بادئ النظر، و بالتأمّل يظهر أنّ الصواب: رجوع الضمير إلي يونس

- كما في وسائل الشيعة 21:423/27478 - ؛ فأنّه - مضافا إلي كون يونس من أرباب التصانيف المشهورة، و سنذكر في الفصل الرابع من الباب الثاني كثرة رجوع الضمير إلي المصنّفين - يدلّ عليه عدم رواية أبي بصير عن

الراوي المبهم، لا- بتعبير رجل و لا بغيره من التعابير أصلاً، بخلاف يونس؛ فإنّه قد أكثر من الرواية عن المبهم: كبعض أصحابنا و بعض أصحابه و رجل و غير واحد(1)، و قد مرّ آنفا و يأتي عن قرب نظير ذلك: 24/3 و: 30/2، ففيهما رواية يونس، عن بعض أصحابه، عن أبي جعفر عليه السلام... .

فلا ينبغي التأمّل في رجوع الضمير إلي يونس.

28 = 17/6 (حيلولة)

30 = 19/1 (حيلولة)

32 = 20/2 (حيلولة)

39 = 26/3 (حيلولة)

42 = 29/1 - محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن

جميل بن درّاج... .

1- - لاحظ معجم رجال الحديث 20:315 - 321.

42 = 29/2 – ابن محبوب، عن جميل بن صالح... . (معلّق)

42 = 30/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن عبد اللّه بن يحيي الكاهلي... .

42 = 30/3 – وعنه، عن الكاهلي... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي عليّ بن الحكم.

44 = 30/12 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن العبّاس بن معروف... .

44 = 30/13 – أحمد بن محمّد، عن العبّاس بن معروف... . (معلّق)

46 = 33/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عدّة من أصحابنا، عن عليّ بن أسباط، عن يونس بن يعقوب... .

47 = 33/3 – أحمد بن محمّد العاصمي، عن عليّ بن الحسن، عن عليّ بن أسباط، عن عمّه يعقوب بن سالم... .

47 = 33/4 – عليّ بن أسباط، عن عمّه يعقوب بن سالم... . (معلّق)

توضيح: يحتمل كون الحديث 4 معلّقا علي كلا الحديثين 2 و 3، لكنّ الأظهر كونه معلّقا علي الحديث 3 فقطّ.

47 = 33/6 (حيلولة)

ص: 121

47 = 33/7 (حيلولة)

49 = 35/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن أبي طالب... .

49 = 35/3 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن عبد اللّه بن محمّد البجلي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

49 = 35/4 – ابن فضّال، عن أبي جميلة... . (معلّق)

توضيح: ابن فضّال هو الحسن بن عليّ، فالسند في الحديث 3 معلّق علي الحديث 2، و في الحديث 4 معلّق علي الحديث 3.

و في المطبوعة في الحديث 3: عليّ بن فضّال، و هو سهو؛ إذ ينافيه روايته

عن أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام، و بدءُ السند في الحديث 4 بابن فضّال – الذي هو الحسن بن عليّ؛ بقرينة روايته عن أبي جميلة – قرينة علي عدم صحّة عليّ بن فضّال، و كون الصواب: ما أثبتناه من النسخ المعتبرة.

51 = 37/1 (حيلولة)

كتاب الطلاق

55 = 1/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

55 = 1/5 – و بإسناده، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

توضيح: قوله: «و بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 22:8/27877؛ حيث بدّله بقوله: «و بالإسناد».

56 = 3/1 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد، عن الحسن بن حذيفة... .

57 = 3/ذيل 1 – قال: وحدّثني بهذا الحديث الميثمي، عن محمّد بن أبي حمزة... . (معلّق)

57 = 3/2 – وعنه، عن عبد اللّه بن جبلة... . (معلّق)

توضيح: مرجع الضمير في «عنه» و«قال» هو الحسن بن محمّد، وهو الحسن بن محمّد بن سماعة.

57 = 3/3 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن محمّد بن سماعة... .

57 = 3/4 – قال أحمد: وذكر بعض أصحابنا، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق، حيلولة)

57 = 4/1 (حيلولة)

60 = 4/14 – سهل، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سماعة... .

توضيح: سهل بن زياد ليس من مشايخ الكليني مباشرةً، وسنبحث عن السند وأمثاله في الفصل الثالث من الباب الثاني.

62 = 5/2 (حيلولة)

62 = 5/3 (حيلولة)

63 = 6/2 (حيلولة)

63 = 6/4 – محمّد بن جعفر الرزّاز،، عن أيّوب بن نوح وأبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان [بن يحيي]، عن حريز، عن حمزة بن حمران، عن عبد اللّه بن سليمان، عن أبيه، قال: كنت في المسجد فدخل عليّ بن الحسين عليهماالسلام... . (حيلولة)

63 = 6/ذيل 4 – قال عبد اللّه: فدخلت أنا وأبي علي أبي عبد اللّه جعفر بن محمّد فحدّثه أبي بهذا الحديث، فقال له أبو عبد اللّه عليه السلام: أنت تشهد

علي عليّ بن الحسين عليهماالسلام بهذا الحديث؟ قال: نعم... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: المراد من عبد اللّه هو عبد اللّه بن سليمان، كما هو واضح من المتن.

64 = 8/1 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار و محمّد بن جعفر أبو العبّاس الرزّاز، عن أيّوب بن نوح و عليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن صفوان بن يحيي، عن ابن مسكان، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام... . (حيلولة)

64 = 8/ذيل 1: قال: و قال أبو بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: الظاهر رجوع الضمير في «قال» إلي ابن مسكان؛ فقد أكثر صفوان من الرواية عن أبي بصير بتوسّط ابن مسكان، معجم رجال الحديث 23:286 – 290.

و يحتمل – علي بعد – رجوع الضمير إلي صفوان؛ فقد روي عن أبي بصير مباشرةً في نادر من الأسناد(1)، لكن صحّة هذه الموارد النادرة و عدم سقوط الواسطة محل تأمّل، فالظاهر ما قدّمناه.

اللّهمّ إلاّ أن يقال: بأنّ «قال أبو بصير» غير ظاهر في الرواية المستقيمة، فلو التفتنا إلي هذا الكلام لا يمكن تعيين مرجع الضمير أصلاً.

1- – الكافي 6:29/10.

65 = 8/2 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

65 = 8/3 – ابن محبوب، عن ابن بكير... . (معلّق، حيلولة)

67 = 8/5 (حيلولة)

69 = 9/1 (حيلولة)

70 = 9/3 (حيلولة)

70 = 9/4 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمّد بن زياد... .

70 = 9/ذيل 4 – وقال الحسن:... . (معلّق)

توضيح: المراد بالحسن هو الحسن بن سماعة.

71 = 10/3 (حيلولة)

73 = 14/1 (حيلولة)

73 = 14/2 (حيلولة)

74 = 14/4 (حيلولة)

76 = 17/2 (حيلولة)

76 = 17/3 – محمّد بن جعفر الرزّاز، عن أيّوب بن نوح وأبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان وحميد بن زياد، عن ابن سماعة كلّهم، عن صفوان، عن ابن مسكان... . (حيلولة)

76 = 17/4 – صفوان، عن موسي بن بكر... . (معلّق، حيلولة)

76 = 17/5 – صفوان [بن يحيي]، عن ابن مسكان... . (معلّق، حيلولة)

77 = 18/2 – حميد بن زياد، عن عبيد اللّه بن أحمد، عن ابن أبي عمير، عن عبد اللّه بن المغيرة، عن شعيب الحدّاد، عن المعلّي بن الخنيس، عن أبي عبد اللّه عليه السلام: في رجل طلّق... و كان ابن بكير و أصحابه يقولون هذا، فأخبرني عبد اللّه بن المغيرة، قال: قلت له: من اين قلت هذا؟ قال: قلته من قبل رواية رفاعة، روي عن أبي عبد اللّه عليه السلام: أنّه يهدم ما مضي، قال قلت له: فإنّ رفاعة إنّما قال: طلّقها ثمّ تزوّجها رجل... .

توضيح: قوله: «و كان ابن بكير» ليس من تتمّة الرواية، بل من قول ابن أبي عمير، و المراد من قوله: «قال: قلت له...» في الموضعين: قال عبد اللّه بن المغيرة: قلت لابن بكير، فابن المغيرة سمع من ابن بكير رواية رفاعة، فردّ عليه بمغايرة رواية رفاعة لما حكاه عنه.

78 = 18/4 – محمّد بن أبي عبد اللّه، عن معاوية بن حكيم، عن عبد اللّه بن المغيرة... .

81 = 21/9 (حيلولة)

81 = 22/3 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن عبد اللّه بن جبلة... .

81 = 22/4 – وعنه، عن عبد اللّه بن جبلة... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي الحسن بن محمّد بن سماعة.

82 = 22/6 (حيلولة)

82 = 22/7 (حيلولة)

82 = 22/9 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن الحسين بن هاشم و محمّد بن زياد، عن عبد الرحمان بن الحجّاج... .

82 = 22/10 – و عنه، عن جعفر بن سماعة... . (معلّق)

82/22/11: و عنه، عن صفوان... . (معلّق)

توضيح: الضمير في «عنه» في السندين يرجع إلي ابن سماعة و هو الحسن بن محمّد بن سماعة، الذي يروي عن جعفر بن سماعة و صفوان كثيرا، و قد روي الشيخ الحديث 10 في التهذيب 8:73/243: معلّقاً عن محمّد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة... .

82 = 22/12 (حيلولة)

83 = 23/1 (حيلولة)

84 = 23/6 (حيلولة)

86 = 25/1 (حيلولة)

87 = 26/2 (حيلولة)

87 = 26/4 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان... .

87 = 26/5 – وعنه، عن صفوان... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي محمّد بن عبد الجبّار.

87 = 26/6 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبد اللّه بن جبلة، عن جميل بن درّاج و صفوان بن يحيي، عن ابن بكير... .

87 = 26/ذيل 6 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن صفوان، عن ابن مسكان... .

87 = 26/7 – صفوان، عن ابن بكير... . (معلّق)

توضيح: السند: إمّا معلّق علي ذيل الحديث 6، أو علي ثاني الإسناد من صدر الحديث 6؛ بناءً علي عدم الاعتداد بالطريق المذكور في ذيل الحديث 6؛ فإنّه ليس سندا أصليا، و علي أيّ حال فالمحذوف من السند: حميد بن زياد، عن ابن سماعة.

87 = 26/8 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبد اللّه بن جبلة... .

87 = 26/9 – عنه، عن صفوان... . (معلّق)

87 = 26/ذيل 9 – الحسن بن محمّد بن سماعة، قال: كان جعفر بن سماعة... . (معلّق)

توضيح: ضمير «عنه» راجع إلي ابن سماعة و هو الحسن بن محمّد بن سماعة، و منه يظهر وقوع التعليق في ذيل الحديث 9، و لا يرجع الضمير إلي حميد بن زياد – كما يوهمه ظاهر السند – ؛ إذ لا يروي حميد عن صفوان بلا

واسطة، و بين وفاتيهما أزيد من مائة سنة.

وقد روي الشيخ الخبر في التهذيب 8:123/429 معلّقاً عن محمّد بن يعقوب، عن حميد، عن الحسن بن سماعة، عن صفوان... ، و مثله في الاستبصار 3:327/1166، و فيه: الحسن بن محمّد بن سماعة، نبّه علي ذلك سيّدنا «دام ظلّه».

89 = 27/2 (حيلولة)

91 = 28/8 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن ابن رباط... .

91 = 28/9 – عنه، عن وهيب بن حفص... . (معلّق)

91 = 28/ذيل 9 – عنه، عن عبد اللّه بن جبلة، عن عليّ بن أبي حمزة و محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد... .

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلي ابن سماعة، و قد أرجع الشيخ الضمير في التهذيب 8:132/457 كذلك، فقال: محمّد بن يعقوب، عن حميد، عن ابن سماعة، عن وهيب بن حفص... .

92 = 28/13 (حيلولة)

99 = 34/2 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي... .

99 = 34/3 – سهل [بن زياد]، عن أحمد... . (معلّق)

101 = 36/1 (حيلولة)

102 = 36/4 (حيلولة)

104 = 38/1 (حيلولة)

104 = 38/3 (حيلولة ترديدية)

104 = 38/5 (حيلولة)

105 = 39/2 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن البزنطي... . (حيلولة)

105 = 39/3 – أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الكريم... . (معلّق، حيلولة)

105 = 39/4 (حيلولة)

106 = 40/1 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار وأبو العبّاس محمّد بن جعفر الرزّاز، عن أيّوب بن نوح وحميد بن زياد، عن ابن سماعة جميعا، عن صفوان، عن ابن مسكان... . (حيلولة)

106 = 40/2 – صفوان، عن ابن مسكان... . (معلّق، حيلولة)

109 = 41/3 (حيلولة)

112 = 43/4 (حيلولة)

113 = 45/1 (حيلولة)

114 = 45/5 (حيلولة)

114 = 45/6 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمّد بن زياد... .

114 = 45/7 – عنه، عن صفوان بن يحيي، عن ابن مسكان.... (معلّق)

114 = 45/ذيل 7 – عنه، عن جعفر بن سماعة... .

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلي ابن سماعة؛ فإنّه يروي عن صفوان وجعفر بن سماعة كثيرا.

118 = 47/3 (حيلولة)

119 = 47/5 (حيلولة)

119 = 47/6 – الحسين بن محمّد، عن معلّي بن محمّد، عن الوشّاء، عن أبان، عن ابن أبي يعفور... .

119 = 47/7 – وبإسناده عن أبان بن عثمان... .

توضيح: إشارة إلي السند المتقدم، كما سنذكر في الفصل الخامس من الباب الثاني.

119 – 47/10 (حيلولة)

120 = 48/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا... .

120 = 48/2 – عنه، عن بعض أصحابنا... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي جميل بن درّاج.

ص: 132

120 = 48/3 – حميد [بن زياد]، عن ابن سماعة، عن محمّد بن زياد، عن عبد اللّه بن سنان... .

120 = 48/ذيل 3 – و زاد فيه محمّد بن أبي حمزة: و تعتدّ عدّة المتوفّي عنها زوجها، قال الحسن بن سماعة: و هذا الكلام سقط من كتاب ابن زياد، و لا أظنه إلاّ و قد رواه.

توضيح: الظاهر أنّ قوله: «و زاد فيه محمّد بن أبي حمزة» من كلام ابن سماعة و هو الحسن بن محمّد بن سماعة – المعبّر عنه بالحسن بن سماعة أيضاً – كما يشهد به ذيل العبارة، و قد روي الحسن بن محمّد بن سماعة عن محمّد بن أبي حمزة كثيرا(1).

ثمّ لم يعلم كيفيّة رواية محمّد بن أبي حمزة، و من المحتمل روايته عن عبد اللّه بن سنان؛ فقد روي عنه في بعض الأسناد(2).

121 = 49/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

121 = 49/2 – و بإسناده، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

توضيح: قال سيّدنا «دام ظلّه»: «إسناده عن ابن محبوب هو السند المتقدّم، كما نسب الخبر إلي المصنّف في التهذيب [8:77/262و الاستبصار3:304/1082] بالسند المتقدّم» انتهي.

و كذا فهمه في وسائل الشيعة 22:152/28253.

1– – لاحظ معجم رجال الحديث 5:376 و 385، 22:391.

2– – الكافي 3:542/5 و التهذيب 2:383/1598.

121 = 49/3 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار... . (حيلولة)

122 = 49/4 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبد اللّه بن جبلة... .

122 = 49/5 – و عنه، عن أحمد بن الحسن، عن معاوية بن وهب... .

122 = 49/6 – و عنه، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن ابن رباط... .

توضيح: في المطبوعة في الحديث 6: الحسن بن محمّد، عن ابن سماعة، و الصواب: ترك «عن» كما في نسخة معتمدة، و يشهد له نقل الشيخ في التهذيب 8:78/265 و الاستبصار 3:305/1085.

و في وسائل الشيعة 22:153/28256: و عنه [أي: عن حميد بن زياد]، عن ابن سماعة، عن ابن رباط... ، فيحتمل كون نسخته من الكافي بلفظ ابن سماعة – بدل الحسن بن محمّد بن سماعة – لا أن يكون تلخيصه من قبل صاحب الوسائل.

ثمّ إنّ الحديث 5 مذكور في النسخ و المصادر بأشكال مختلفة:

ففي مطبوعة الكافي: عنه، عن أحمد بن محمّد، عن محسّن، عن معاوية بن وهب... ، و لم يرد «بن محمّد» في بعض نسخه المخطوطة.

و في وسائل الشيعة 22:153/28255: و عن حميد بن زياد، عن أحمد بن الحسن، عن معاوية بن وهب... .

فيظهر منه أمران:

الاوّل: إرجاعه الضمير إلي حميد بن زياد – كما هو الظاهر بدوا – و سنبحث عنه.

الثاني: كون نسخته: عنه، عن أحمد بن الحسن.

و في الوافي 23:1117/22876: «عنه، عن أحمد بن محسّن»، ثمّ أشار إلي رجوع الضمير إلي حميد بن زياد.

و في التهذيب 8:78/264: عن محمّد بن يعقوب [و قد عبّر عنه بالضمير]، عن أبي عليّ الأشعري، عن أحمد بن محسّن، عن معاوية بن وهب... ، و مثله في الاستبصار 3:305/1084 إلاّ أنّ فيه: أحمد بن الحسن، بدل أحمد بن محسّن، و قد أشار إلي ذلك في الوافي في الموضع المتقدّم، و لم يشر إلي ذلك في وسائل الشيعة أصلاً، مع نقله رواية الشيخ الطوسي عن محمّد بن يعقوب.

و المفهوم من كلام الشيخ في التهذيبين: أنّه أرجع الضمير إلي أبي عليّ الأشعري، و هذا سهو، كما يشهد له سائر الأسناد، و كأنّ الشيخ قدس سره أسرع في النقل عن الكافي، فجاز نظره من خبر حميد بن زياد إلي خبر أبي علي الأشعري، أو كان الخبران 5 و 6 متّصلين بالخبر 3 في نسخته قدس سره، نبّه علي ذلك سيّدنا «دام ظلّه».

ثمّ إنّ مرجع الضمير في الحديث 6 هو حميد بن زياد، بلا إشكال.

و إنّما الإشكال في مرجع الضمير في الحديث 5، و النسخ مختلفة في ذلك

الحديث، فقد خلت نسخة الشهيد الثاني من الكافي من «محمّد عن» - كما مرّ نظيره عن التهذيب - و لم يذكر «بن محمّد» في متن نسخة، كما حكاه سيّدنا «دام ظلّه» و قال:

«الطبقة تقتضي رواية المصنّف عن معاوية بأكثر من واسطتين، و قد روي أحمد بن محمّد و أحمد بن محمّد بن عيسي و أحمد بن محمّد بن خالد عن محسّن بن أحمد البجلي، لكن لم أجد رواية محسّن عن معاوية، و لا رواية حميد

عن أحمد بن محمّد بن خالد و أحمد بن محمّد بن عيسي، و أحدهما هو المراد في الرواية عن محسّن بن أحمد.(1)

نعم، روي حميد بن زياد عن أحمد بن محمّد في التهذيب 6:42/87 و 47/105، لكنّ المراد من أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن رباح - كما يشهد به الخبر 106 من التهذيب - و هو لم تعهد روايته عن محسّن بن

أحمد(2).

1- - و قد ورد في فهرست الشيخ: 338/532 في ترجمة عبّاس بن الوليد رواية حميد، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن صفوان بن يحيي، عنه، لكن هذا الطريق غريب، و المعهود رواية حميد عن صفوان بتوسّط الحسن بن محمّد بن سماعة أو ابن سماعة أو الحسن بن محمّد، و الكلّ واحد، اُنظر معجم رجال الحديث 5:375، 382، 22:389 و 390.

2- - مع احتمال وقوع تصحيف في هذه الأسناد؛ فقد ورد في فهرست الشيخ: 247/368 رواية ابن همّام، عن حميد و أحمد بن محمّد بن رباح، و قد سمع أبو غالب الزراري من حميد بن زياد و أحمد بن محمّد بن رباح، كما صرّح به في رسالته: 150، اُنظر: 179 أيضاً. ثمّ إنّ حميد يروي عن أحمد بن محمّد بن مسلمة الرمّاني البغدادي، كما في ترجمته في رجال النجاشي: 79/187. و روي - أيضاً - عن أحمد بن محمّد بن زيد الخزاعي أصولاً كثيرةً، كما في رجال الشيخ: 408/5942=23. و روي حميد، عن أحمد بن محمّد بن زيد - أيضاً - في رجال النجاشي: 181/476، 272/712. و هذان الرجلان - أيضاً - لم يعهد روايتهما عن محسّن بن أحمد، مع أنّ أحمد بن محمّد بن زيد الخزاعي يحتمل كونه مصحّفا، و الصواب: أحمد بن زيد الخزاعي، و قد وقعت في رجال النجاشي: 104/260: رواية حميد، عن أحمد بن زيد، و وقعت رواية حميد عن أحمد بن زيد الخزاعي في فهرست الشيخ: 278/405، 301/458، 320/496، 541/890، كما يحتمل كون أحمد بن زيد من باب الاختصار في النسب. و الحاصل: أنّ هنا عنوانين: أحمد بن محمّد بن زيد الخزاعي و أحمد بن زيد الخزاعي، فإمّا أن يكون العنوان الأوّل صحيحا و وقع السقط أو الاختصار في العنوان الثاني، و إمّا أن يكون الصواب العنوان الثاني و قد زيد «محمّد بن» في العنوان الأوّل، كما نبّه عليه في قاموس الرجال، 1:474. وعليه: فلم يثبت صحّة أحمد بن محمّد بن زيد الخزاعي. و كيف كان، لم نجد رواية أحمد بن محمّد بن رباح و أحمد بن محمّد بن زيد الخزاعي و أحمد بن محمّد بن مسلمة عن محسّن بن أحمد.

و المظنون أنّ الصواب: أحمد بن الحسن، كما في الاستبصار [و وسائل الشيعة]، و الراوي عنه هو ابن سماعة، و مرجع الضمير في عنه هو ابن سماعة و إن قصرت العبارة عن تأديته أو سقط من البين.

و قد أكثر حميد بن زياد من الرواية عن أحمد بن الحسن الميثمي بواسطة ابن سماعة، و قد أكثر ابن سماعة من الرواية عن معاوية بن وهب بواسطة أحمد بن الحسن الميثمي - المتّحد مع أحمد بن الحسن و مع الميثمي الواقع في عدّة من الموارد(1)، و قد مرّ قريبا - في الباب المتوفّي عنها زوجها و لم يدخل

بها - رواية حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن أحمد بن الحسن، عن معاوية بن وهب، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام(2).

و روي الحسن بن محمّد (بن سماعة)، عن الميثمي، عن معاوية بن وهب، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... في التهذيب 2:249/988 و الاستبصار 1:254/911، و قد مرّ في ج 4:523/12 - آخر باب النفر من

1- - لاحظ معجم رجال الحديث 2:441 و432، 23:146.

2- - الكافي 6:119/9.

مني – روايـة حميـد بن زياد، عن الحسن بن محمّـد بن سـماعة، عن أحمـد بن الحسن الميثمي، عن معاويـة بن وهب». انتهي كلامه «دام ظلّه».

124 = 51/1 (حيلولة)

125 = 52/2 (حيلولة)

125 = 52/5 (حيلولة)

126 = 53/4 – حميد بن زياد، عن ابن سـماعة، عن ابن رباط و الحسـين بن هاشم، عن صـفوان جميعاً، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: سألته عن طلاق السكران، فقال: لا يجوز، و لا عتقه.

توضـيح: كـذا في النسخ، و مقتضاه وقوع تحويل في السـند؛ نظرا إلي كلمة «جميعاً» بعد صـفوان، فالراوي عن ابن مسـكان هو: ابن رباط و صفوان.

لكن يبقي الكلام في الراوي عن الحسين بن هاشم، و الاحتمالات ثلاثة

بدوا:

الأوّل: أن يكون الراوي هو الكليني نفسه: بأن يكون «الحسين بن هاشم عن صفوان» عطفاً علي صدر السند.

و هذا الاحتمال مردود بعدم كون الحسين بن هاشم من مشايخ الكليني.

الثاني: أن يكون الراوي هو حميد بن زياد: بأن يكون «الحسـين بن هاشم عن صفوان» عطفاً علي «ابن سماعة عن ابن رباط» كما هو الأصل في باب التحويل.

فيرد عليه – أيضاً – : عدم رواية حميد عن الحسين بن هاشم مباشرة.

الثالث: أن يكون الراوي هو ابن سماعة: بأن يكون «الحسين بن هاشم عن صفوان» عطفاً علي «ابن رباط» فقطّ: بأن يكون من عطف طبقتين علي طبقة واحدة، كما قد يتّفق في باب التحويل، و هذا الاحتمال متعيّن؛ بناءً علي وقوع التحويل في السند.

لكنّ الظاهر وقوع تصحيف في السند، و كون الصواب: «الحسين بن هاشم(1) و صفوان»، كما نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه» حيث قال: «لم أجد رواية الحسين بن هاشم عن صفوان في غير هذا الخبر، فالظاهر أنّ: «عن» محرّف «و» » انتهي.

و يؤيّد ما أفاده: أنّ الحسين بن هاشم يروي عن ابن مسكان مباشرةً(2).

و قد أضاف «دام ظلّه» : «و سيأتي هذا السند في ص 191/4، و فيه: الحسين بن هاشم و صفوان [و كذلك نقله عنه في التهذيب8:217/777]و

في متنه: «لا يجوز عتق السكران»، و لا يبعد وحدة الخبر في الموضعين و وقوع التقطيع فيه؛ فقد رواه في التهذيب 8:73/245: معلّقاً عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن عبد اللّه، عن الحلبي، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلامعن طلاق السكران و عتقه، فقال: لا يجوز، قال: و سألته عن طلاق المعتوه...، و عبد اللّه في التهذيب هو ابن مسكان المذكور هنا» انتهي.

وعليه: فلا تحويل في السند والراوي عن الحسين بن هاشم هو سماعة، بلا

إشكال.

1- - كذا في وسائل الشيعة، 23:42/29065.

2- - لاحظ معجم رجال الحديث 6:357.

129 = 56/1 (حيلولة)

129 = 56/2 (حيلولة)

130 = 56/6 (حيلولة)

132 = 57/9 (حيلولة)

136 = 60/2 (حيلولة)

138 = 62/4 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن جعفر بن سماعة... .

139 = 62/5 – عنه، عن الحسن بن سماعة، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام... .

139 = 62/ذيل 5 – و عنه، عن عبد اللّه بن جبلة، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير مثله. (معلّق)

139 = 62/6 – و بهذا الإسناد، عن يعقوب بن سالم... .

توضيح: حميد بن زياد يروي عن الحسن بن محمّد بن سماعة – معبّرا عنه بابن سماعة في الأغلب، و قد يعبّر عنه بالحسن بن سماعة – فالضمير في الحديث 5 يرجع إلي حميد بن زياد، و يروي الحسن بن سماعة عن عبد اللّه بن جبلة في كثير من الروايات(1)، فالضمير في ذيل الحديث 5 يرجع إلي الحسن بن سماعة، فذيل الحديث معلّق علي صدره.

ثمّ إن الراوي عن يعقوب بن سالم غير معلوم، و أنسب الاحتمالات من جهة الطبقة كونه عبد اللّه بن جبلة – كما فهمه في وسائل الشيعة

1– – لاحظ معجم رجال الحديث 4:520 و 5:383.

22:92/28104 و بحار الأنوار 22:213/46 – و إن لم يكن احتمال كون الراوي هو وهيب بن حفص أو عليّ بن أبي حمزة منفيّا رأسا؛ فقد روي حمّاد بن عثمان عن يعقوب بن سالم في الكافي 3:65/8، و بعنوان يعقوب الأحمر في التهذيب 4:165/470، و روي ابن مسكان عن يعقوب بن سالم البزّاز في التهذيب 2:134/521، و روي عن يعقوب البزاز في التهذيب 2:125/476، و حمّاد بن عثمان و ابن مسكان يكونان في طبقة وهيب بن حفص و عليّ بن أبي حمزة، و هذا الإبهام في المشار إليه ربما يؤيء إلي وقوع خلل في السند.

140 = 63/2 (حيلولة)

141 = 63/6 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام... .

141/63/7: و بإسناده، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، و قد روي بعض مضمون الخبر بسند آخر، عن محمّد بن مسلم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... في التهذيب 8:102/344 و الاستبصار 3:319/1135.

141 = 63/9 – حميد [بن زياد]، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن

جعفر بن سماعة: أنّ جميلاً شهد... .

141 = 63/ذيل 9 – قال: وكان جعفر بن سماعة... . (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلي الحسن بن محمّد بن سماعة علي الظاهر.

142 = 64/1 (حيلولة)

143 = 64/5 (حيلولة)

143 = 64/8 – محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان وأبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار جميعا، عن صفوان... . (حيلولة)

143 = 64/9 – صفوان، عن عبد اللّه بن مسكان... . (معلّق، حيلولة)

144 = 65/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن عبد الكريم... .

144 = 65/2 – و بإسناده، عن أحمد بن محمّد، عن عبد الكريم... .

توضيح: الظاهر – بدوا – رجوع ضمير «بإسناده» إلي سهل بن زياد، لكنّ التأمّل يقضي بخلافه؛ فإنّ سهل بن زياد يروي عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر بلا واسطة، فلا معني لإسناده عنه، فالمتعيّن رجوع الضمير إلي المصنّف،

و أنّ هذه العبارة ليست من المصنّف، بل من النسّاخ.

و علي أيّ حال، فهي إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 22:299/28647، فذكر في هذا السند: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

146 = 67/3 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبد اللّه بن جبلة... .

146 = 67/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

147 = 67/5 – و عنه، عن عبد اللّه بن جبلة... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي ابن سماعة و هو الحسن بن محمّد، و قد كثر رجوع الضمير إلي ابن سماعة في هذا المجلّد(1).

نعم، وقوع الفصل بين الضمير و مرجعه ربما يشير إلي وقوع خلل في الكتاب.

و يحتمل – بعيدا – رجوع الضمير إلي ابن محبوب؛ فقد روي عن ابن جبلة قليلاً(2).

149 = 69/ذيل 1 (حيلولة)

149 = 69/3 (حيلولة)

150 = 69/4 (حيلولة)

150 = 69/5 (حيلولة)

151 = 71/1 (حيلولة)

154 = 73/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن

1– – أُنظر الكافي 6: 27/2، 56/ذيل 1، 57/2، 81/4، 82/10 و 11، 88/9، 91/9، 114/7، 139/ذيل الحديث 5، 141/ذيل الحديث 9.

2– – لاحظ التهذيب 6:32/61، كامل الزيارات، الباب 8/5، غيبة النعماني: 188/43، مختصر بصائر الدرجات: 176.

ابن بكير... .

154 = 73/5 – ابن فضّال، عمّن أخبره... . (معلّق)

154 = 73/7 (حيلولة)

155 = 73/9 (حيلولة)

156 = 73/11 (حيلولة)

157 = 73/17 (حيلولة)

158 = 73/21 (حيلولة)

159 = 73/29 (حيلولة)

160 = 73/32 (حيلولة)

160 = 73/33 – محمّد بن أبي عبد اللّه الكوفي، عن معاوية بن حكيم،

عن صفوان... .

161 = 73/ذيل 33 – قال معاوية:... . (معلّق)

161 = 73/34 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب الخرّاز... . (حيلولة)

161 = 73/35 – ابن محبوب، عن العلاء... . (معلّق، حيلولة)

162 = 74/1 (حيلولة)

163 = 74/4 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب... .

163 = 74/5 – الحسن بن محبوب، عن عباد بن صهيب... . (معلّق)

164 = 74/8 (حيلولة)

165 = 74/10 – عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن جميل... .

165 = 74/11 – أحمد بن محمّد بن أبي نصر، قال:... . (معلّق)

165 = 74/13 (حيلولة)

166 = 74/18 – محمّد، عن أحمد [بن محمّد]، عن ابن محبوب... .

166/74/19: عنه، عن الحسن، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الظاهر أن الحسن هو ابن محبوب – المتقدّم في السند السابق – فالضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد، و إرجاع الضمير إلي محمّد – كما في معجم رجال الحديث 4:504 – غير تامّ؛ إذ المراد من محمّد هو محمّد بن يحيي، و روايته عن أبي عبد اللّه عليه السلام بواسطتين غريبة، كما هو ظاهر للعارف بطبقات الرجال.

167 = 75/3 (حيلولة)

170 = 78/1 (حيلولة)

171 = 79/4 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد،

عن الحلبي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

171 = 79/ذيل 4 – قال ابن أبي عمير: و في حديث اخر... . (معلّق)

172 = 79/5 – و بإسناده، عن الحلبي... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، و قد روي صدر الخبر بنفس السند في الكافي 5:476/4.

172 = 79/8 – محمّد، عن أحمد [بن محمّد]، عن ابن محبوب... .

172 = 79/9 – ابن محبوب، عن سعدان بن مسلم... . (معلّق)

172 – 79/10 – ابن محبوب، عن وهب بن عبد ربّه... . (معلّق)

173 = 80/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن ابن أبي نجران و ابن أبي عمير، عن عبد اللّه بن سنان... .

توضـيح: كذا في المطبوعة، لكنّ المخطوطات – كما حكاه سيّدنا «دام ظلّه» – مختلفة، ففي بعضها ليست لفظة «عن» بعد «أصحابه»، كما أنّ في بعضها أُمحيت، و في بعض النسخ «أو ابن أبي عمير» بدل الواو.

و ما في المطبوعة يشكل: بعدم رواية إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي نجران بالواسطة، و كذا عدم روايته عن ابن أبي عمير بتوسّط.

و دعوي عطف «ابن أبي عمير» علي «بعض أصـحابه عن ابن أبي نجران» – عطف طبقة علي طبقتين حتّي يكون السند محوّلاً – مندفع بعدم الشاهد عليه في السند.

فالظاهر ما نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه» من كون الصواب: «بعض أصحابه

ابن أبي نجران أو ابن أبي عمير» فالعبارة المردّدة جيء بها تفسيرا لقوله:

بعض أصحابه، فلا تحويل في السند و لا إرسال.

173 = 80/2 – عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد... .

173 = 80/ذيل 2 – قال ابن أبي عمير: وفي حديث آخر... . (معلّق)

173 = 80/3 (حيلولة)

174 = 81/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد و عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

174 = 81/2 – و عنه، عن العلاء، عن محمّد بن مسلم... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: الضمير يرجع إلي ابن محبوب؛ فإنّه يروي عن العلاء بهذا العنوان و بعنوان العلاء بن رزين في كثير من الروايات(1).

175/82/3: محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن يعقوب السّراج... .

176/82/4: و بإسناده، عن ابن محبوب... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 22:268/28564؛ حيث نسب الخبر إلي المصنّف بالسند المتقدّم.

1- – لاحظ معجم رجال الحديث 5:356 – 358 و 23:267 – 269.

كتاب العتق والتدبير والكتابة

177 = 1/1 – [أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، قال: حدثنا] محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن صفوان بن يحيي، عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم... .

177 = 1/2 – و بإسناده، عن العلاء [بن رزين]، عن محمّد بن مسلم... .

توضيح: قوله: «و بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 23:19/29007؛ حيث روي الخبر هكذا: و بالإسناد، عن محمّد بن مسلم...، و قد روي الخبر في التهذيب 8:240/868 و الاستبصار 4:15/44 عن الحسين بن سعيد – معبّرا عنه بالضمير – عن صفوان و فضالة، عن العلاء، عن محمّد... .

178 = 1/5 (حيلولة)

179 = 4/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، أو قال: محمّد بن يحيي، عن

أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

توضيح: هذا ما في المطبوعة، و مقتضاه كون السند محوّلاً ترديديا من باب عطف الطبقتين علي الطبقتين، لكن في النسخ المخطوطة ابتدأ السند بمحمّد بن يحيي.

وعليه: فصدره – المذكور في المطبوعة – زائد.

180 = 5/1 (حيلولة)

180 = 5/2 (حيلولة)

183 = 9/3 – عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمّد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام... .

183 = 9/4 – و بإسناده، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضي أمير المؤنين عليه السلام... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي الإسناد المتقدّم عن محمّد بن قيس؛ فقد رواه في الفقيه 3:114/3437 معلّقاً عن محمّد بن قيس.

و يؤّده: أنّ لمحمّد بن قيس أبي عبد اللّه البجلي كتاب القضايا، المعروف، رواه عنه عاصم بن حميد الحنّاط...(1)، و قد تنبّه لما ذكرنا في وسائل الشيعة 23:37/29051، فبدّل «بإسناده» بقوله: «بالإسناد».

1- – رجال النجاشي: 323/881.

185 = 10/8 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

185 = 10/9 – و بإسناده، عن ابن محبوب... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 23:115/29214 و 132/29252، فنسب الخبر إلي المصنّف بذاك السند.

185 = 11/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب، عن معاوية بن وهب... . (حيلولة)

186 = 11/2 – ابن محبوب، عن عليّ بن أبي حمزة... . (معلّق، حيلولة)

186 = 11/3 – ابن محبوب، عن عمر بن يزيد... . (معلّق، حيلولة)

186 = 11/6 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن صفوان بن يحيي، عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم... .

186 = 11/7 – و بإسناده، عن محمّد بن مسلم... .

توضيح: إسناده إلي محمّد بن مسلم هو الإسناد المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 23:152/29294، فنسب الخبر إلي المصنّف بذاك السند، و قد رواه في التهذيب 8:271/986 – بسند آخر فيه تحويل – : عن صفوان، عن العلاء، عن محمّد بن مسلم... .

188 = 11/13 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

188 = 11/14 – و بإسناده، عن ابن محبوب... .

توضـيح: إسـناده إلي ابن محبوب هو الإسناد المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 23:148/29286 و 156/29300، فأورد الخبر بذاك الإسناد.

190 = 13/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

190 = 13/2 – ابن محبوب، عن ابن بكير... . (معلّق، حيلولة)

193 = 16/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

194 = 16/2 – ابن محبوب، عن العلاء بن رزين... . (معلّق، حيلولة)

194 = 16/3 – ابن محبوب، عن إبراهيم الكرخي... . (معلّق، حيلولة)

196 = 16/11 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

196 = 16/12 – أحمد، عن عدّة من أصحابنا، عن [عليّ] بن أسباط... . (معلّق)

توضيح: في مرآة العقول 21:326: «قوله: أحمد يحتمل البرقي؛ عطفاً علي السند السابق، و العاصمي، و هو أظهر؛ لرواية الكليني عنه، عن الحسن بن عليّ، عن عليّ بن أسباط كثيرا» انتهي.

نقول: عبارة «الحسن بن عليّ» سهو من قلمه الشريف، و الصحيح عليّ بن

الحسن و هو عليّ بن الحسن بن فضّال.

ص: 152

هذا، لكن لم أجد رواية أحمد بن محمّد العاصمي عن عليّ بن أسباط بتوسّط عدّة، بل الواسطة هو عليّ بن الحسن لا غير.

و أمّا أحمد بن أبي عبد اللّه، فهو و إن كان يروي عن عليّ بن أسباط مباشرةً في أسناد، لكنّ الأكثر وجود الواسطة بينهما، و كثيرا ما تكون الواسطة: عدّة من أصحابنا أو غير واحد من أصحابه(1).

فالظاهر كون المراد من أحمد هو أحمد بن أبي عبد اللّه - المتقدّم في السند السابق - و يؤيّد هذا وقوع اختصار في اسم «أحمد»، و لولا الاتّكاء علي السند المتقدّم لما حسن قوله: «أحمد»، بل الأنسب التعبير ب «أحمد بن محمّد»، بل هذا هو اللازم؛ لعدم انحصار أحمد في مشايخ الكليني بأحمد بن محمّد؛ إذ يوجد فيهم مثل أحمد بن إدريس - و هو شيخه - الذي أكثر الكليني من الرواية عنه.

198 = 18/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

198 = 18/2 - عنه، عن البرقي، عن سعد بن سعد... . (معلّق)

توضيح: البرقي هو محمّد بن خالد يروي عنه أحمد بن محمّد، وهو يروي عن سعد بن سعد.

199 = 18/3 - الحسين بن محمّد، عن أحمد بن إسحاق وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن بكر بن محمّد الأزدي... . (حيلولة)

1- - معجم رجال الحديث 2:411، 412، 593، 648.

199 = 18/4 – بكر بن محمّد، عن كبيرة (جويرة خ.ل)... . (معلّق، حيلولة)

200 = 19/5 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي الخثعمي، عن غياث بن إبراهيم... .

200 = 19/6 – أحمد بن محمّد، عن بعض أصحابنا رفعه... . (معلّق)

توضـيح: الظاهر كون أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد، المتقدّم، لا أحمد بن محمّد العاصمي أو ابن عقدة – اللذين هما شيخا الكليني – ؛ و ذلك لعدم معهودية رواية أحمد بن محمّد – الذي هو من مشايخ الكليني – عن «بعض أصحابنا» بهذا التعبير.

200 = 19/7 (حيلولة)

ص: 154

كتاب الصيد

202 = 1/1 (حيلولة)

203 = 1/4 (حيلولة)

203 = 1/6 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي، عن جميل بن درّاج... .

204 = 1/7 – أحمد بن محمّد، عن محسّن بن أحمد... . (معلّق)

204 = 1/8 (حيلولة)

204 = 1/9 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

204 = 1/10 – وعنه، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبان بن تغلب... . (معلّق)

205 = 1/11 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني... .

205 = 1/12 – وعنه، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 10 يرجع إلي أحمد بن محمّد و في الحديث 12 يرجع إلي عليّ بن الحكم، المذكور في الحديث 10.

وعليه: فالحديث 10 معلّق علي الحديث 9، والحديث 12 معلّق علي الحديث 10.

206 = 1/17 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن معاوية بن حكيم... .

206 = 1/18 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

207 = 2/1 (حيلولة)

207 = 2/5 – الحسين بن محمّد، عن معلّي بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان بن عثمان... .

207 = 2/6 – أبان، عن أبي العبّاس... . (معلّق)

208 = 2/7 (حيلولة)

210 = 4/6 (حيلولة)

212 = 5/3 (حيلولة)

212 = 5/4 (حيلولة)

214 = 7/2 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن غير

واحد، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه، عن أبي

عبد اللّه عليه السلام قال: ما أخذت الحبالة فقطعت منه شيئا، فهو ميّت، و ما أدركت من سائر جسده حيّا، فذكّه ثمّ كل منه.

214 = 7/3 – الحسين بن محمّد، عن معلّي بن محمّد، عن الوشّاء، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: ما أخذت الحبالة فقطعت منه شيئا، فهو ميّت، و ما أدركت من سائر جسده حيّا، فذكّه ثمّ كل منه.

214 = 7/4 – أبان، عن عبد اللّه بن سليمان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

214 = 7/5 – أبان، عن زراره، عن أبي جعفر عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: لا إشكال في كون الحديثين 4 و 5 معلّقين، و المناسب أن يكون تعليقهما بالاعتماد علي الحديث 3، لكن لم يرد اسم أبان في هذا الحديث، فلذلك قد يبدو كون التعليق بالبناء علي الحديث 2؛ فقد صرّح فيه

باسم أبان بن عثمان، و هو المراد من أبان في الحديثين 4 و 5، لكنّ الظاهر وقوع سقط في الحديث 3 و هو أبان (بن عثمان) بين الوشّاء و عبد الرحمن بن أبي عبد اللّه و إن نقله عن الكتاب بدونه في التهذيب 9:37/156 و وسائل الشيعة 23:376/ذيل 29790 أيضاً.

و وجه ما ذكرنا: أنّ السند ورد متكرّرا في الكافي إلي عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و قد وقع أبان (بن عثمان) فيه متوسّطا بين الوشّاء و عبد الرحمن في جميع الموارد(1)، و لم نجد رواية الحسن بن عليّ

1- – الكافي 3:49/3، 293/5، 298/2، 4:536/7، 6:178/6، 232/3، 238/8، 400/1، 7:209/21، 243/17، 392/10، 399/2، 419/3، 443/1، 446/6، 8:102/74، و بعنوان الحسن بن عليّ – بدل الوشّاء – في الكافي 4:329/3، 499/4، 536/7، 5:402/3، 565/40، 6:88/10، 183/6، 205/13، 207/5، 7:133/4، 443/1، 446/6.

(الوشّاء) مباشرةً عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه في موضع، فلا ينبغي التأمّل في وقوع سقط في هذا السند.

ثمّ إنّ الحديثين 4 و 5، هل هما معلّقان علي خصوص الحديث 3، أو علي الحديثين 2 و 3 معا؟ لا يبعد الأخير؛ بناءً علي أنّ الحديثين 2 و 3 حديث واحد له طريقان.

و يؤيّد ذلك: ما ورد في الكافي 4:499/4: الحسين بن محمّد، عن معلّي بن محمّد، عن الحسن بن عليّ و حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن غير واحد جميعاً، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

و الحاصل: أنّ الحديثين 4 و 5 معلّقان، و لا يبعد كونهما معلّقين علي الحديثين 2 و 3 معا، و قد حذف «عن أبان» بعد الوشّاء من الحديث 3.

215 = 10/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

216 = 10/ذيل 1 – أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عليّ بن أحمد بن أشيم... . (معلّق)

217 = 11/7 – محمّد بن يحيي، عن عبد اللّه [أحمد خ.ل] بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان، عن سلمة بن أبي حفص... .

217 = 11/8 – أبان، عن عيسي بن عبد اللّه، قال... . (معلّق)

219 = 12/1 (حيلولة)

220 = 12/7 – عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن حنّان بن سدير... .

220 = 12/8 – حنّان بن سدير، قال:... . (معلّق)

222 = 14/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

222 = 14/2 – عنه، عن ابن فضّال، عن ابن بكير... . (معلّق)

222 = 14/3 – عنه، عن ابن فضال، عن محمّد بن الفضيل... . (معلّق)

223 = 14/4 – عنه، عن ابن فضّال، عن عبيد بن حفص بن قرط... . (معلّق)

توضـيح: الضـمير في جميع هذه الأسانيد الثلاثة يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، والأسـناد كلّها معلّقة، حيث إنّ المراد من ابن فضّال هو الحسن بن

عليّ بن فضّال بقرينة المروي عنه.

223 = 14/5 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: قال: أمير المؤنين عليه السلام... .

223 = 14/6 – و بإسناده، أنّ أمير المؤنين عليه السلام قال: ... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 23:391/29824، فنسب الخبر إلي المصنّف بذاك السند، و قد رواه

في الفقيه 3:112/3431 معلّقاً علي السكوني.

224 = 16/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، عن عليّ بن محمّد بن سليمان، عن أبي أيّوب المديني... .

224 = 16/2 – وعنه، عن يعقوب بن يزيد، عن عليّ بن جعفر... . (معلّق)

224 = 16/3 – وعنه، عن عليّ بن محمّد، عن أبي أيّوب المديني... . (معلّق)

توضيح: الضمير فيهما يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي.

225 = 17/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عليّ بن محمّد بن سليمان، عن أبي أيّوب المديني، عن سليمان الجعفري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام... .

225 = 17/2 – و بإسناده، قال: كان عليّ بن الحسين عليهماالسلام يقول... .

توضيح: نقل الخبر الأوّل في أمالي الشيخ الطوسي: 687/1459= المجلس 39/2، ثمّ أورد الخبر الثاني مثل ما هنا.

و قوله: «بإسناده» في الكتابين إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 23:396/29836، فبدّله بقوله: «بالإسناد» و كذا في بحار الأنوار 64:304/8؛ حيث نقله عن الأمالي معبّرا «بهذا الإسناد»، و أشار بعده إلي السند مفصّلاً عن الكافي، و كذا في 103:67/20 أورده عن الأمالي مع ذكر السند.

229 = 3/3 (حيلولة)

229 = 3/7 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

230 = 3/8 – محمّد بن يحيي رفعه، قال: قال أبو الحسن الرضا عليه السلام... .

توضيح: قد يحتمل كون المراد من محمّد بن يحيي في الحديث 8 ما ورد في وسط الحديث 7 و هو محمّد بن يحيي الخزّاز، بأن يكون في السند تعليق، و يؤيّد هذا الاحتمال ما ورد في التهذيب 9:56/233؛ إذ أورد فيه الحديث 7 مبدوءا بأحمد بن محمّد، الرقم 232، ثمّ قال: عنه، عن محمّد بن يحيي رفعه... ، فيوهم منه رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد، فيكون المراد من محمّد بن يحيي

هو: الخزّاز – شيخ أحمد بن محمّد – لا محالة.

لكن هذا الاحتمال غير صائب؛ فإنّه لم نجد الروايات المرفوعة في ما يرويه محمّد بن يحيي الخزّاز، بخلاف محمّد بن يحيي العطّار، فقد كثر التعبير ب «رفعه»

في كلامه(1)، وورد في الكافي 3:347/3: محمّد بن يحيي رفعه إلي الرضا عليه السلام(2)، و يؤيّد ذلك: أنّه لم نجد رواية محمّد بن يحيي (الخزّاز) عن أبي الحسن الرضا عليه السلام و لو مع الواسطة، بل جميع روايات الخزّاز إنّما ينتهي بأبي عبد اللّه جعفر بن محمّد عليهماالسلام.

و الحاصل: أنّ محمّد بن يحيي في الحديث 8 هو العطّار، فلا تعليق في السند.

231 = 5/3 (حيلولة)

236 = 12/1 - محمّد بن يحيي، عن محمّد بن موسي، عن العبّاس بن معروف، عن مروك بن عبيد، عن بعض أصحابنا، عن عبد اللّه بن مسكان، عن محمّد الحلبي، عن أبي عبد اللّه عليه السلامقال: كان رسول اللّه صلي الله عليه و آله يكره الذبح و إراقة الدم يوم الجمعة قبل الصلاة إلاّ عن ضرورة.

توضيح: في بعض النسخ المعتبرة من الكتاب بعض أصحابنا، و عن عبد اللّه بن مسكان... ، و كذا نقله في التهذيب 9:60/255 و وسائل الشيعة 24:40/29934 عن الكتاب، و هو الأظهر؛ إذ أكثر مروك بن عبيد من

1- - الكافي 1:27/30 ، 3:5/4 ، 31/12 ، 73/14 ، 94/3 ، 347/3 ، 402/23 و 24 ، 461/10 ، 4:311/2 ، 397/7 ، 5:101/2، 263/6، 563/32، 564/36، 6:108/12، 338/1، 500/20، 525/3، 7:58/4، 374/13، 432/19.

2- - و في الكافي 7:29/3: محمّد بن يحيي، عمّن ذكره، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام... .

الرواية عن راوٍ مبهم نحو: «بعض أصحابنا»(1) أو «من ذكره»(2) أو «من حدّثه»(3) أو «رجل»(4)، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

هذا، مضافا إلي أنّ لحذف الواو - قبل عن - من السند وجها منطقيا دون

زيادتها؛ فإنّ المعهود المتكرّر في الأسناد توالي «عن» فيها من دون عاطف، فلذلك ربما لا يلتفت الناسخ إلي العاطف؛ لأنسه بالأسناد المعهودة المتكرّرة، و بعبارة أخري: أنّ الأغلب في تبديلات النسّاخ تبديل الأغرب بالأشهر، فهذه القاعدة تؤد علي كون الصواب في السند وجود العاطف قبل «عن» .

إذا عرفت ذلك، نقول: لا ريب - بناءً علي هذه النسخة - في وقوع التحويل في السند ، و كون بعض أصحابنا راويا عن أبي عبد اللّه عليه السلاممباشرةً؛ إذ لم نجد رواية أصحابنا عن محمّد الحلبي في موضع.

و أمّا الراوي عن عبد اللّه بن مسكان، فالظاهر كونه مروك بن عبيد؛ لعدم توافق طبقة سائر من ورد اسمه في السند للرواية عن عبد اللّه بن مسكان مباشرةً، فالعبّاس بن معروف - مثلاً - يروي عن ابن مسكان بواسطة أو أكثر، و لا يروي عنه مباشرةً في موضع.

1- - الكافي 5:521/2، التهذيب 6:385/1140، بصائر الدرجات: 283/3، المحاسن 1:102/78، الخصال 1:302/78، عقاب الأعمال: 285/1، لاحظ - أيضاً - الكافي 7:376/18.

2- - الكافي 5:201/1، 6:358/6، الخصال 1: 46/46، المحاسن 2:528/768.

3- - الكافي 2:311/15.

4- - الكافي 2:409/1، 6:414/7، التهذيب 9:114/492، عقاب الأعمال: 2/5.

هذا، و قد ورد في الكافي 6:219/17 رواية يرويها محمّد بن يحيي، عن محمّد بن موسي، عن العبّاس بن معروف، عن مروك بن عبيد، عن سماعة بن مهران، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام: نهي أمير المؤنين عليه السلام أن يتصيّد الرجل يوم الجمعة قبل الصلاة، و كان عليه السلاميمرّ بالسمّاكين يوم الجمعة فينهاهم عن أن يتصيّدوا من السمك يوم الجمعة قبل الصلاة.

و أنت تري أنّ هذا الحديث – كالخبر المبحوث عنه – في المنهيّات يوم الجمعة قبل الصلاة، و سند الحديثين متشابهان، فلا يبعد القول بكون المراد من بعض أصحابنا هو سماعة بن مهران، و هو يؤّد ما استظهرناه من رواية بعض أصحابنا عن أبي عبد اللّه عليه السلاممباشرةً، و اللّه أعلم.

239 = 15/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن حنّان بن سدير... .

239 = 15/3 – وعنه، عن حنّان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي محمّد بن إسماعيل.

239 = 15/6 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسي... .

239 = 15/7 – وعنه، عن حمّاد بن عيسي... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي الحسين بن سعيد.

ص: 164

240 = 15/8 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين الأحمسي... .

240 = 15/9 – ابن أبي عمير، عن الحسين الأحمسي... . (معلّق)

240 = 15/11 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر و عبد اللّه بن طلحة، قال ابن سنان: قال إسماعيل بن جابر: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... .

240 = 15/12 – عنه، عن ابن سنان، عن قتيبة الأعشي... . (معلّق)

توضيح: الظاهر أنّ المراد من ابن سنان هو محمّد – المتقدّم – ، فضمير «عنه» راجع إلي يعقوب بن يزيد، كما فهمه في وسائل الشيعة 24:54/29974؛ حيث قال: و بالإسناد عن ابن سنان، عن قتيبة الأعشي... ، و رواه الشيخ في التهذيب 9:63/267: عن الحسين بن سعيد – معبّرا عنه بالضمير – عن محمّد بن سنان، عن قتيبة الأعشي... ، و مثله في الاستبصار 4:81/300.

ثمّ إنّ سند الحديث 11 مبهم، و قد رواه في المحاسن 2:584/72: عن محمّد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر و عبد اللّه بن طلحة، قالا: قال أبو عبد اللّه عليه السلام...، لاحظ – أيضا – أمالي الصدوق، المجلس 34/5.

فحينئذٍ يبقي السؤل عن وجه تكرار ابن سنان و إسماعيل بن جابر و الإتيان بقوله: «قال ابن سنان: قال إسماعيل بن جابر».

ويمكن توجيهه: بأنّ لفظ الخبر لإسماعيل بن جابر، و مضمونه لعبد اللّه بن

طلحة، و لذلك كرّر ذكر إسماعيل بن جابر.

لكن قد يشكل ذلك: بأنّ الكليني روي الخبر – الكافي 6:240/13 – بلفظ آخر بطريق آخر عن محمّد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر، قال: قال لي أبو عبد اللّه عليه السلام...، فيمكن القول بوقوع تصحيف في السند، و اللّه أعلم.

ص: 166

كتاب الاطعمة

242 = 1/1 (حيلولة)

254 = 7/5 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... .

254 = 7/6 – سهل [بن زياد]، عن بعض أصحابنا... . (معلّق)

258 = 9/3 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن الحسين بن زرارة، قال: كنت عند أبي عبد اللّه عليه السلام و أبي يسأله عن اللبن من الميتة... .

258 = 9/ذيل 3 – و زاد فيه عليّ بن عقبة و عليّ بن الحسن بن رباط، قال: و الشعر و الصوف كلّه ذكي.

258 = 9/ذيل 3 – و في رواية صفوان عن الحسين (الحسن خ.ل) بن زرارة... .

توضيح: قال سيّدنا «دام ظلّه» حول «و زاد فيه...» : «لعلّه كلام ابن

فضّال، و هو يروي كتاب عليّ بن عقبة(1)، و يروي عن عليّ بن الحسن بن رباط في مواضع»(2) انتهي.

و أمّا قوله: «و في رواية صفوان» فيحتمل كونه من كلام ابن فضّال - أيضاً - ، و قد روي ابن فضّال عن صفوان بن يحيي صريحا في عدّة أسناد(3) عن صفوان - المراد به ابن يحيي - في أسناد أخري.(4)

كما يحتمل كون «و في رواية صفوان» من كلام الكليني، و قد جعل صاحب الوسائل(5) هذه العبارة و عبارة «و زاد فيه» من كلام الكليني.

ثمّ إنّ في الخبر إبهاما من جهة عدم الدليل علي من يروي عليّ بن عقبة و عليّ بن الحسن بن رباط عنه، و الظاهر بملاحظة القرائن الخارجية روايتهما عن ابن بكير؛ فقد روي ابن فضّال، عن عليّ بن عقبة، عن ابن بكير في الكافي 6:436/6، و المراد من ابن فضّال هنا و في سائر الأسناد - إلاّ نادرا - هو الحسن بن عليّ بن فضّال.

و روي عليّ بن الحسن بن فضّال، عن أخويه، عن أبيهما، عن عليّ بن عقبة، عن عبد اللّه بن بكير في التهذيب 4:14/35.

و وردت رواية عليّ بن عقبة عن ابن بكير في أمالي الصدوق، المجلس 50/5.

و قد روي ابن فضّال، عن عليّ بن الحسن بن رباط، عن ابن بكير في

1- - فهرست الشيخ الطوسي:269/385.

2- - معجم رجال الحديث 23:226.

3- - كامل الزيارات، الباب 79/16 و غيبة النعماني: 35/4، 324/1.

4- - التهذيب 1:13/26، 4:154/427، 7:380/1536، لاحظ الكافي 7:184/3، التهذيب 7:379/1534.

5- - وسائل الشيعة 3:514/4328، 24:180/30290، 181/30293.

التهذيب 8:288/1061.

و وردت رواية عليّ بن الحسن بن رباط، عن عبد اللّه بن بكير في بعض الأسناد.(1)

لا يقال: الحسن بن عليّ بن فضّال يروي عن ابن بكير مباشرةً في ما لا يحصي كثرةً من الأسناد، فمن الجائز وقوع التصحيف في هذه الأسناد؛ بأن يكون الصواب - مثلاً - : عليّ بن عقبة و ابن بكير، فقد وقعا متعاطفين في السندين من الكافي.(2)

فإنّه يقال: هذا صحيح، لكن لا ينافي روايته عنه بواسطة، فقد روي عنه بواسطة عليّ بن عقبة و ابن رباط - كما مرّ - و بواسطة مروان بن مسلم(3) و القاسم بن عروة(4) و الفضل بن محمّد الأشعري(5) و الحسن بن الجهم(6) و محمّد بن عبد اللّه(7) و محمّد بن الربيع(8) و لا وجه للقول بوقوع التصحيف في

1- - التهذيب 1:185/532 و كذا في الكافي 7:139/6 و التهذيب 9:376/1343، و قد عبّر فيهما عنه بعليّ بن رباط، و هو اختصار في النسب.

2- - الكافي 8:80/36 و 84/45.

3- - الكافي 3:557/3، التهذيب 4:100/281 و في المحاسن 2:305/15، و فيه هارون بن مسلم و هو مصحّف.

4- - التهذيب 4:21/54، 8:89/303.

5- - التهذيب 8:72/241.

6- - التهذيب 10:117/468 و كذا في 4:31/77، و فيه: عليّ بن الحسن، عن أخويه، عن أبيهما، عن الحسن بن الجهم.

7- - التهذيب 8:100/336، و فيه - أيضاً - عليّ بن الحسن، عن أخويه، عن أبيهما، عن محمّد بن عبد اللّه.

8- - بصائر الدرجات: 392/3، الاختصاص: 312.

هذه الأسناد المتكرّرة المختلفة الشكل.

و التحقيق: أنّ استبعاد رواية الشخص عن شيخه بواسطة إنّما يكون عند

النقل عن الكتب؛ حيث إنّ الغالب اتّخاذ سند واحد لذكر الطريق و هو يكون بلا واسطة لا محالة، و أمّا عند النقل الشفهي فلا استبعاد في ذلك أصلاً.

و في ما نحن فيه: بعد ما نقل ابن فضّال ما رواه مباشرةً عن ابن بكير أضاف في ذيله ما رواه بتوسّط ابن عقبة و ابن رباط؛ و ذلك من جهة ما فيه من الزيادة التي لم تكن في نقله مباشرةً، و لا إشكال في ذلك.

258 = 9/6 (حيلولة)

264 = 16/7 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد [بن خالد]، عن يعقوب بن يزيد... .

264 = 16/8 – عنه، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

266 = 18/6 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

266 = 18/7 – أحمد بن محمّد، عن معمّر بن خلاّد... . (معلّق)

269 = 21/5 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

269/21/6: و بإسناده، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه الشيخ في التهذيب 9:92/396، فبدّله بقوله: «و بهذا الإسناد».

و الخبر مرويّ في المحاسن 2:447/344: عن النوفلي بإسناده، قال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله...، و قد أشار إلي ذلك في وسائل الشيعة 24:246/30455 أيضاً، فبدّله بقوله: «بالإسناد».

269 = 21/7 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عيسي اليقطيني... .

269 = 21/8 – عنه، عن محمّد بن عليّ، عن ابن سنان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

270 = 21/10 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

270 = 21/11 – وعنه، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

272 = 23/9 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي ابن أبي شعبة، قال: أخبرني [أبي أنّه رأي] أبا عبد اللّه عليه السلامكان

يأكل متربّعا، قال: و رأيت أبا عبد اللّه عليه السلام يأكل متّكئا، قال: و قال: ما أكل رسول اللّه صلي الله عليه و آله و هو متّكئ قطّ .

توضيح: في المطبوعة بدل ما بين المعقوفتين: «ابن أبي أيّوب أنّ» و هو تصحيف.

ثمّ إن الظاهر أنّ الحلبي ابن أبي شعبة روي أوّلاً ما راَءه أبوه، ثمّ روي رؤة نفسه، ثمّ كلام أبي عبد اللّه عليه السلام، فقوله: «قال و قال» أي: قال الحلبي ابن أبي شعبة: و قال أبو عبد اللّه عليه السلام، و قد كثر النقل عن أبي عبد اللّه عليه السلام أنّه ما أكل نبيّ اللّه صلي الله عليه و آله و هو متّكئ، و أضيف في بعضها: و نحن لا نستطيع أن نفعل، اُنظر أخبار باب الأكل متّكئا في الكافي 6:270.

ثمّ إنّ الخبر مذكور في التهذيب 9:93/401 عن الكافي، و فيه: الحلبي،

عن ابن أبي شعبة، قال: أخبرني أبي أنّه رأي أبا عبد اللّه عليه السلام... .

و في وسائل الشيعة 24:249/30463 – نقلاً من الكافي – هكذا: الحلبي بن أبي شعبة أنّه رأي أبا عبد اللّه عليه السلام.. .

و في الفقيه 3:354/4248: و روي عن عمر بن أبي شعبة، قال: رأيت أبا عبد اللّه عليه السلاميأكل متّكئا، ثمّ ذكر رسول اللّه صلي الله عليه و آله، فقال: ما أكل متّكئا حتّي مات.

و في: 354/4249: و روي عن حمّاد بن عثمان، عن عمر بن أبي شعبة، عن أبي شعبة: أنّه رأي أبا عبد اللّه عليه السلام يأكل متربّعا.

و في المحاسن 2:458/395 بسنده: عن حمّاد بن عثمان، عن عمر بن أبي سعيد، قال: أخبرني أبي أنّه رأي أبا عبد اللّه عليه السلام... ، فأورد الخبر مثل ما ورد في الكتاب، و من المحتمل أخذ الكليني عن المحاسن.

ثمّ إنّ «أبي سعيد» في نسخة المحاسن مصحّف من «أبي شعبة»، و الظاهر

وقوع التحريف في المقام: بأن يكون عمر و الحلبي أحدهما مصحّف الآخر، و شباهة اللفظين لا تخفي علي الممارس للخطوط القديمة.

وعليه: فيحتمل – بدوا – في أصل السند احتمالان:

الأوّل: كون الراوي «الحلبي ابن أبي شعبة»، فصحّف الحلبي ب «عمر»، و يضعّف هذا الاحتمال غرابة العنوان جدّاً؛ إذ لم نجده في موضع آخر، و أسلوبه – أيضاً – غريب.

الثاني: كون الراوي «عمر بن أبي شعبة» فصحّف عمر بالحلبي، ويمكن أن

يكون الوجه في هذا التصحيف مقارنة العنوان ب «حمّاد»، فكثرة الإتيان باسم الحلبي بعد حمّاد ربما توجب خطأ الناسخ في كتابة الحلبي، بدل عمر.

و هـذا الاحتمـال أقوي من الاحتمال السابق؛ لخلوّ العنوان عن الغرابـة، و يؤّده: أنّ الفقيه و المحاسن أوردا الراوي بلفظ عمر، و قـد ورد في مشيخة الفقيه 4: 530: و ما كان فيه عن عمر بن أبي شـعبة فقد رويته... عن حمّاد بن عثمان، عن عمر بن أبي شـعبة الحلبي، و هذا الطريق ناظر إلي الحديث المبحوث عنه، كما يظهر من مقارنة ترتيب عناوين المشيخة مع أحاديث الفقيه، مع أنّ عمر بن أبي شعبة لم يقع في أسناد الفقيه إلاّ في هذا الحديث.

لكن هذا الاحتمال – أيضاً – يواجه إشـكالاً من جهة: أنّ لازمه إدراك أبي شعبة لأبي عبد اللّه عليه السلام، و لا يساعد عليه طبقة أبي شعبة؛ فإنّه روي عن الحسن و الحسين عليهماالسلام(1).

1- – رجال النجاشي: 230/612، و في الرسالة للإمام الشافعي: 329، المسألة 902 بسنده: عن عمّار الدهني، عن أبي شعبة: أنّ الحسن و الحسين طافا بعد العصر و صلّيا، و قد أورده عنه البيهقّي في السنن الكبري 2:463 – مع تصحيف أبي شعبة بأبي سعيد – ، و في المعجم الكبير للطبراني 3:68/2687 بسنده: عن عمّار الدهني، عن أبي شعبة، قال: رأيت الحسن و الحسين – رضي اللّه عنهما – طافا بعد العصر و صلّيا ركعتين، و قد نقله عنه في مجمع الزوائد 3:245 و عقّبه بقوله: «و أبو شـعبة هذا هو البكري، كما ذكره المزي، و لم أجد من ترجمه» و هو إشارة إلي ما في تهـذيب الكمال 21:209؛ إذ عدّ أبا شـعبة البكري في عداد من يروي عنه عمّار الدهني وهو لا ينافي ما ذكره النجاشـي لجواز اتحاد أبي شـعبة البكري مع جدّ آل أبي شـعبة. و قد روي الحديث في المصنّف 5:47/8950 عن طريق أبي سعيد البكري، و سعيد مصحّف شعبة، و في المحلّي لابن حزم 3:4 بسنده: عن عمّار بن أبي معاوية الذهني الدهني ظ، عن أبي شعبة التميمي، قال: رأيت الحسن بن عليّ بن أبي طالب يطوف بعد العصـر و يصـلّي. و لعلّ التميمي مصـحّف من التيملي أو التيمي، و قد وصف النجاشي 230/612 عبيد اللّه بن عليّ بن أبي شـعبة الحلبي، بمولي بني تيم اللات بن ثعلبة. و كيف كان، فلا دافع لما ذكره النجاشـي من رواية أبي شـعبة – جدّ عبيد اللّه – عن الحسن و الحسين عليهماالسلام.

فمن هنا يقوي في النظر احتمال ثالث، و هو كون الأصل: عن ابن أبي شعبة،

ففسّر في الهامش بالحلبي، ثمّ حرّف الحلبي ب «عمر»، فأخذ المحاسن و الفقيه من هذه النسخة المحرّفة.

و ممّا يؤّد هذا الاحتمال و يبعّد الاحتمال الثاني: أنّه لم نجد رواية حمّاد بن عثمان عن عمر بن أبي شعبة في غير هذا الحديث.

و أمّا طريق مشيخة الفقيه، فلعلّه مأخوذ من نفس السند؛ فقد تقدّم أنّ رواية عمر بن أبي شعبة في الفقيه لم ترد إلاّ في هذا الحديث، و قد ذكرنا في محلّه أنّ طرق المشيخة ليس طرقا إلي الكتب.

ص: 174

و أمّا عنوان «ابن أبي شعبة» فقد ورد في التهذيب 4:221/644 بسنده: عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن ابن أبي شعبة، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام... .

و ابن أبي شعبة في روايات حمّاد بن عثمان هو عبيد اللّه بن عليّ بن أبي شعبة، المعبّر عنه في روايات حمّاد بن عثمان بالحلبي غالبا، و قد روي هذا الخبر في الكافي 4:128/1 بسنده: عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

وعليه: فالذي رأي أبا عبد اللّه عليه السلام – في الحديث المبحوث عنه – هو عليّ بن أبي شعبة، و لا ضير فيه.

272 = 24/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

272 = 24/2 – أحمد بن محمّد، عن الحسين، عن القاسم بن محمّد... . (معلّق)

274 = 28/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

274 = 28/2 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

279 = 32/4 – عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عدّة من أصحابنا (أصحابه خ.ل)... .

279 = 32/5 – أحمد بن أبي عبد اللّه، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

281 = 34/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

281 = 34/2 – أحمد بن محمّد، عن الهيثم [ابن أبي مسروق]... . (معلّق)

285 = 40/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

286 = 40/3 – عنه، عن أحمد بن محمّد، عن عمر بن عبد العزيز، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

286 = 40/4 – عنه، عن سليمان بن جعفر (حفص خ.ل)، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسي [ابن جعفر] عليه السلام... .

توضيح: الضمير في الحديث 3 راجع إلي محمّد بن يحيي، و هو ظاهر(1).

و أمّا الحديث 4، فالظاهر – بدوا – اتّحاد مرجع الضمير فيه مع مرجع

الضمير في الحديث 3، و لا ينافي ذلك روايته عن الكاظم عليه السلام بواسطتين؛ فقد أكثر محمّد بن يحيي من الرواية عن العمركي بن عليّ، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه عليه السلام، و بذلك الظاهر أخذ في معجم رجال الحديث 8:243.

و الكلام يقع في تشخيص المراد من سليمان بن جعفر (حفص خ.ل) و تعيين طبقته حتّي تكون شاهدةً علي مرجع الضمير، فنقول:

لم نجد في رواة عليّ بن جعفر من يسمّي باسم سليمان بن جعفر أو سليمان بن حفص، و المناسب من جهة الطبقة كون المراد من سليمان بن جعفر – لو كانت النسخة الصحيحة «جعفر» – هو سليمان بن جعفر الجعفري، و هو من أصحاب

1- – أُنظر معجم رجال الحديث 2:551.

الكـاظم و الرضـا عليهماالسـلام، و الراوي عنه في طريق النجاشـي: 182/483 هو عبـد اللّه بن محمّـد بن عيسـي، و في فهرست الشـيخ: 222/328: أحمد بن أبي عبد اللّه، و هو الوارد في أحد طرق الصدوق في مشيخة الفقيه 4: 448 إليه، و فيه أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، و الراوي عنه في طريق آخر له إبراهيم بن هاشم.

فلو أخذنا بهذه الطرق، فالظاهر رجوع الضـمير في ما نحن فيه إلي أحمد بن محمّد، و هو في طبقة عبد اللّه بن محمّد بن عيسـي و أحمد بن أبي عبـد اللّه البرقي و إبراهيم بن هـاشم، و يؤّده مـا في الكـافي 5:288/1: محمّـد بن يحيي، عن أحمـد بن محمّد، عن سـليمان بن جعفر الجعفري.

لكن يشكل: بأنّ ملاحظة أسانيده ربما تبعد ذلك؛ حيث إنّ أحمد البرقي

يروي غالبا عن سليمان بن جعفر بواسطة(1) أو بواسطتين(2)، و لم نجد روايته عنه مباشـرةً إلاّ في المحاسن 2:428/242، و الظاهر وقوع السقط فيه؛ فقد رواه في الكافي 6:298/13: عن أحمد [البرقي]، عن أبيه، عن سليمان الجعفري.

و كذا أحمد بن محمّد بن عيسي يروي عن سليمان بن جعفر الجعفري بالواسطة(3) و لم نجد روايته عنه بلا واسطة إلاّ في الموضع المشار إليه - أي: في

1- - الكافي 3:437/5، 5:322/1، 5:499/2.

2- - الكـافي 6:6/7، 224/1، المحـاسن 2:549/878، عيون أخبـار الرضا عليه السـلام1:257/10، 275/11، 277/14، الخصال 1:99/51، 235/76، 297/66، ثواب الأعمال: 39/5.

3- - لاحظ معجم رجال الحديث 11:502 و 598 و الخصال 1:272/14 و عيون أخبار الرضا عليه السلام 2:7/17.

الكافي 5:288/1 – و قد روي عنه في طريق آخر للصدوق في المشيخة بتوسّط الحسين بن سعيد و في علل الشرائع 2:343/1: محمّد بن يحيي العطّار، عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أسباط، عن الحسن بن عليّ، عن سليمان بن جعفر الجعفري.

و كذا من في طبقته يروي عن سليمان بواسطة أو أكثر: كإبراهيم بن هاشم و سهل بن زياد(1)، و الرواة عن سليمان بن جعفر يكونون في طبقة متقدّمة علي ابن عيسي(2)، فيبعد رواية أحمد بن محمّد بن عيسي عن سليمان بن جعفر الجعفري مباشرةً.

لكن هذا لو صحّ و لم يناقش فيه بجواز النقل تارةً بالواسطة و أخري بدونها – خصوصا مع احتمال كون سليمان من المعمّرين – لم يكن دليلاً علي عدم رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد؛ إذ لم نجد رواية غير أحمد بن محمّد – ممّن وقع في السند المتقدّم – عن سليمان بن جعفر، فليرجع الضمير إلي أحمد بن

محمّد. و ليكن المقام نظير خبر الكافي 5:288/1 – الوارد فيه: أحمد بن محمّد، عن سليمان بن جعفر الجعفري – في وقوع السقط في السند، كموارد أخري روي فيها معاصروا أحمد بن محمّد بن عيسي عن سليمان بن جعفر الجعفري.

هذا كلّه بناءً علي نسخة سليمان بن جعفر.

و أمّا بناءً علي نسخة سليمان بن حفص، فالمناسب كون المراد منه سليمان بن حفص المروزي، و قد روي عن الرضا عليه السلام في موارد.

1– – أُنظر الكافي 2:603/1، 3:15/5 و أيضاً 5:322/1، 6:345/6 و أيضاً 1:286/4، 6:8/5.

2– – لاحظ معجم رجال الحديث 8:239.

و قد روي عنه أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي في طريق الصدوق إليه في المشيخة 4: 458، و طبقة سليمان بن حفص المروزي – أيضاً – ربما تكون متقدّمة عن مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسي؛ لرواية بعض مشايخه عن سليمان بن حفص: كمحمّد بن عيسي بن عبيد، و كذا رواية عليّ بن محمّد القاساني – الذي هو من مشايخ أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي و طبقته – فيأتي جميع ما قلنا بالنسبة إلي سليمان بن جعفر الجعفري.

إلي هنا وصلنا إلي أنّه لو بنينا علي إرادة سليمان بن جعفر الجعفري أو سليمان بن حفص المروزي – ممّن وقع في السند – فالظاهر رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد.

لكن أصل هذا البناء غير مجزوم به؛ فقد وقع في رجال الكشّي: 610/1133 رواية محمّد بن مسعود – و هو العيّاشي السمرقندي – : قال: حدّثني سليمان بن حفص (جعفر خ.ل) ... فيحتمل وجود رجل غير مشهور باسم سليمان بن حفص (جعفر خ.ل) في بلاد الشرق كنيسابور، يروي عنه العيّاشي و محمّد بن يحيي، و هو في طبقة العيّاشي.

و قد كثرت رواية محمّد بن يحيي عن أهل الشرق: كحمدان بن سليمان النيسابوري و عليّ بن الحسين النيسابوري، و قد مرّ أنّ محمّد بن يحيي يروي كثيرا عن العمركي بن عليّ النيسابوري.

فيشكل العدول عن ظاهر السياق من رجوع الضمير إلي محمّد بن يحيي، خصوصا مع ندرة التعبير عن سليمان بن جعفر الجعفري و سليمان بن حفص المروزي من دون التقييد بالجعفري و المروزي، و اللّه أعلم.

ص: 179

287 = 41/7 (حيلولة)

290 = 45/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسي، عن محمّد بن عجلان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: الوضوء قبل الطعام يبدأ صاحب البيت ؛ لئلاّ يحتشم أحد، فإذا فرغ من الطعام بدأ بمن عن يمين [صاحب] البيت: حرّا كان أو عبدا.

291 = 45/ذيل 1 – قال – و في حديث آخر– : يغسل أوّلاً ربّ البيت يده، ثمّ يبدأ بمن علي يمينه، و إذا رفع الطعام بدأ بمن علي يسار صاحب المنزل؛ لأنّه أولي بالصبر علي الغمر.

توضيح: الظاهر رجوع الضمير في «قال» في ذيل الخبر إلي أحمد بن محمّد بن خالد، لا إلي المصنّف؛ فإنّه لم يرد عبارة «قال و في حديث آخر» إلاّ في ذيل رواياته(1) و قد تكرّر تذييل الروايات ب «في حديث آخر» في محاسن البرقي.

أضف إليه: أنّ الخبر أورده الصدوق في علل الشرائع 1:290/1: بسنده

عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، عن محمّد بن عليّ الكوفي، عن عثمان بن عيسي... ، فأورد الخبر بعينه، و في ذيله: «و في حديث آخر فليغسل أوّلاً ربّ البيت» إلي آخر الخبر مع زيادة «و يتمندل عند ذلك».

و من ملاحظة الرواية في الكافي و علل الشرائع يظهر وقوع سقط في مطبوعة المحاسن 2:426/230، و كذا في طبعته الجديدة 2:203/235؛ فإنّ

1– – أُنظر ما ذكرناه في ذيل الكافي 2:671/4.

فيه: ... فإذا فرغ من الطعام بدأ بمن علي يمينه، و إذا رفع الطعام بدأ بمن علي يسار صاحب المنزل... ؛ فإنّه أولي بالصبر علي الغمر، و يتمندل عند ذلك إن شاء اللّه.

فقد جاز عين الناسخ من قوله: «بدأ بمن عن يمين» إلي ما يشبهه في ذيل الخبر: «يبدأ بمن علي يمينه»، فسقط سطر من الرواية.

و كيف كان، فالظاهر زيادة محمّد بن عليّ الكوفي في سند علل الشرائع، كما يشهد به نقل الكافي و المحاسن، و زيادة محمّد بن عليّ الكوفيّ – الذي هو من أشهر مشايخ البرقي في السند – غير غريبة، كما لا يخفي وجهه علي العارف الفطن، و اللّه أعلم.

294 = 47/12 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عبد اللّه... .

294 = 47/13 – عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... . (معلّق)

294 = 47/14 – وعنه، عن أبيه، عمّن حدّثه... . (معلّق)

توضيح: الضمير فيهما يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

295 = 47/18 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

295 = 47/19 – أحمد بن محمّد، عن أبي عبد اللّه البرقي... . (معلّق)

295 = 47/20 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن

صفوان... .

295 = 47/21 – عنه، عن الحسن بن عليّ الكوفي، عن عبيس بن هشام... .

توضيح: الضمير يرجع إلي أبي عليّ الأشعري وليس في السند تعليق.

296 = 47/24 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... .

296 = 47/25 – سهل [بن زياد]، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... . (معلّق)

297 = 48/8 – عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن نوح بن شعيب، عن نادر [ياسر خ.ل] الخادم... .

298 = 48/9 – أحمد [بن محمّد]، عن عثمان بن عيسي... . (معلّق)

298 = 48/10 – عنه، عن نوح بن شعيب، عن ياسر الخادم و نادر جميعاً... . (معلّق)

298 = 48/11 – و روي عن نادر الخادم... . (معلّق)

298 = 48/12 – و روي نادر الخادم... . (معلّق)

298 = 48/13 – أحمد، عن أبيه، عن سليمان الجعفري... . (معلّق)

298 = 48/14 – أحمد، عن يحيي بن إبراهيم بن أبي البلاد... . (معلّق)

توضيح: مرجع الضمير في الحديث 10 هو أحمد بن أبي عبد اللّه، كما يظهر من ملاحظة الحديث 8، و أنّ الظاهر كلمة «روي» في الحديث 11 بصيغة المعلوم، و الضمير المستتر فيه راجع إلي نوح بن شعيب، كما أنّ الحديث 12

قد ورد في المحاسن 2:424/215: عنه، عن نوح بن شعيب، عن نادر الخادم... ، فجميع الأسناد معلّقة، وتظهر كيفيّة التعليق بالتأمّل في الأسناد.

303 = 50/9 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن أحمد [أحمد بن محمّد خ.ل]، عن السيّاري... .

304 = 50/10 – السيّاري رفعه إلي أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

304 = 50/11 – عليّ بن محمّد بن بندار وغيره، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

304 = 50/12 – أحمد، عن ابن فضّال، عن المثنّي... . (معلّق)

304 = 50/13 – أحمد بن محمّد، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

305 = 53/4 – عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عثمان بن عيسي... .

306 = 53/5 – عنه، عن عدّة من أصحابنا، عن عليّ بن أسباط... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

306 = 53/8 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

306 = 53/9 – عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

306 = 53/10 – عنه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمّد.

306 = 53/11 – عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن موسي بن القاسم... .

306 = 53/12 – عنه، عن أبيه، عن أبي عبد اللّه البرقي، عن بكر بن محمّد... .

توضيح: الظاهر من السند – بدوا – رجوع الضمير إلي عليّ بن محمّد بن

بندار، و بذلك أخذ في وسائل الشيعة 25:278/31905 – أُنظر 25:15/31012 أيضاً – و معجم رجال الحديث 15:139، و كذا في ترتيب أسانيد الكافي قائلاً: «هذا صريح في رجوع الضمير إلي عليّ بن محمّد؛ إذ لو رجع إلي أحمد، لصار هكذا: عليّ، عن أحمد، عن أبيه، عن أبي عبد اللّه...، و هذا باطل؛ لأنّ أباه هو أبو عبد اللّه» انتهي.

و ما أفيد صحيح لو أخذنا بالنسخة الموجودة.

لكنّ الظاهر زيادة «عن» بعد أبيه؛ حيث لم نجد رواية محمّد بن بندار عن أبي عبد اللّه البرقي – و هو محمّد بن خالد – في موضع(1)، و هذا الخبر مذكور في المحاسن 2:490/569، و أحمد البرقي يرويه فيه عن أبيه، عن بكر بن محمّد الأزدي، و الخبر المتقدّم عليه هنا مذكور – أيضاً – في المحاسن 2:489/567، و الظاهر أخذ الخبرين منه.

وعليه: فالضمير راجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، و القرينة واضحة، و السند معلّق.

1- – تقدّم الكلام عن مشايخ محمّد بن بندار في ذيل الكافي 5:329/7.

307 = 53/13 – محمّد بن يحيي، عن موسي بن الحسن، عن السيّاري، عن عبيد اللّه بن أبي عبد اللّه... .

307 = 53/ذيل 13 – وفسّره السيّاري، عن عبيد اللّه... . (معلّق)

307 = 54/1 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن موسي رفعه عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

307 = 54/2 – و عنه، عن محمّد بن عيسي، عن عليّ بن مهزيار... .

توضيح: أرجع الضمير في تجريد أسانيد الكافي 1:413 إلي محمّد بن

يحيي؛ أخذا بظاهر السند و التفاتا إلي روايات قليلة رواها محمّد بن يحيي عن محمّد بن عيسي مباشرةً.

لكن قد ذكرنا في ذيل سند الكتاب 2:565/7: أنّ محمّد بن يحيي يروي عن محمّد بن عيسي بواسطة في أسناد كثيرة جدّاً، و ما ورد من رواياته عنه مباشرةً، فقد ثبت تصحيف السند في أكثرها، و يحتمل ذلك فيسائر الموارد، فالضمير راجع إلي محمّد بن موسي، كما في معجم رجال الحديث 17:375، و سيأتي نظير السند في: 313/6، و سنذكر حوله ما يفيد المقام أيضاً، فلاحظ.

308 = 55/2 – عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ... .

308 = 55/3 – و عنه، عن عليّ بن الريان رفعه إلي أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه – لا إلي عليّ بن محمّد بن بندار، كما قد يوهمه ظاهر السند – ؛ فقد ورد الخبران في المحاسن

2:459/402 و 460/403، و قد صرّح فيه برواية أحمد بن أبي عبد اللّه للخبر عن عليّ بن ريّان... ، و قد روي أحمد بن أبي عبد اللّه عن عليّ بن الريّان بن الصلت في جملة من الأسناد(1).

و أمّا ما ورد في التهذيب 2:306/1238 – من رواية: عليّ بن محمّد، عن عليّ بن الريّان – فلا ينافي ما ذكرنا؛ فإنّه – مضافا إلي عدم معلومية كون المراد من عليّ بن محمّد فيه هو عليّ بن محمّد بن بندار – وقع في السند سقط؛ فإنّه مأخوذ من الكافي – كما يشهد عليه ملاحظة السند و ما تقدّمه و مقارنتهما مع الكافي – و ورد الخبر في الكافي بهذا السند(2): عليّ بن محمّد و غيره، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن الريان... ، فسقط «عن سهل بن زياد» من قلم الشيخ قدس سرهعند انتزاع الخبر من الكافي، أو من قلم نسّاخ نسخة الكافي المتوفّرة لديه(3).

308 = 55/5 – عليّ بن محمّد بن بندار و غيره، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ... .

309 = 55/6 – و عنه، عن عثمان بن عيسي، عن مسمع أبي سيّار... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، لاحظ المحاسن 2:460/409.

1– – كما في ما يأتي في هذا المجلّد :319/5، 380/4 و أيضاً 315/1 ، والمحاسن 2:469/453، 470/459، 570/3.

2– – الكافي 3:331/7.

3– – لاحظ الكافي 3:281/15، 328/24.

309 = 55/7 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

309 = 55/8 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

312 = 60/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عمرو بن عثمان... .

312 = 60/2 – عنه، عن السيّاري رفعه... . (معلّق)

312 = 60/3 – السيّاري، عمّن رواه... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 2 يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

312 = 60/4 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن موسي، قال: حدّثني عليّ بن سليمان، عن ابن أبي عمير... .

312 = 60/5 – عنه، عن محمّد بن عيسي، عن عليّ بن مهزيار... .

313 = 60/6 – عنه، عن عليّ بن سليمان، عن مروك بن عبيد... .

توضيح: الظاهر – بدوا – رجوع الضمير في الحديث 5 إلي محمّد بن يحيي، و بهذا الظاهر أخذ في ترتيب الأسانيد (تجريد أسانيد الكافي: 413/86) و بحار الأنوار65:43/2(1).

و يشكل ذلك: بما أشرنا إليه في ذيل الكافي 2:565/7 من أنّ محمّد بن يحيي يروي عن محمّد بن عيسـي بواسطة، و ما ورد من روايته عنه مباشرةً،

1- – أورد الخبرين في الوافي 19:293/19438 و 19439 مضمرين، و كذا أورد الحديث 5 في وسائل الشيعة 25:49/31141.

فقد ثبت الخلل في أكثرها، و يحتمل ذلك في الباقي.

و لذلك يمكن القول برجوع الضـمير إلي محمّد بن موسـي؛ و قد وردت روايته عن محمّد بن عيسـي في الكافي 3:287/4، 6:424/14، و كذا في التهذيب 6:397/1195 رواية محمّد بن موسـي الهمداني عن محمّد بن عيسـي بن عبيد، و لذلك أرجع الضـمير في معجم رجال الحديث 17:375 إلي محمّد بن موسي، و يؤيّد ذلك تغيير أسلوب السند في الحديث 4 من العنعنة إلي التحديث في قوله: «قال: حدّثني»، فلاحظ.

و قد تقدّم آنفا نظير السند في: 307/2. و قلنا: برجوع الضمير فيه - أيضاً - إلي محمّد بن موسي.

و أمّا الحديث 6، فظاهر السـياق اتّحاد مرجع الضمير فيه مع مرجع الضمير في الحديث 5، و قد يبدو أنّ رجوع الضـمير هنا إلي محمّد بن موسي أظهر؛ نظرا إلي تقدّم روايته عن عليّ بن سليمان، فتكرّر الرواية عن عليّ بن سليمان في الحديثين 4 و 6 يشهد بكون الراوي عنه فيهما واحد، و هو محمّد بن موسي.

لكن يشكل ذلك: بانّه لم يعلم اتّحاد المراد من عليّ بن سليمان في السندين؛ إذ الراوي باسم عليّ بن سليمان عن مروك بن عبيد لم يكن في الأسناد إلاّ

عليّ بن سليمان بن رشيد(1)، و أمّا الراوي عن ابن أبي عمير باسم عليّ بن سليمان، فلم نجده إلاّ عليّ بن سليمان بن داود الرازي(2).

1- - الكافي 6:358/6.

2- - رجال الكشّي: 136/218، عنه وسائل الشيعة 27:144/33437. لكن مع ذلك فالجزم بإرادته من عليّ بن سـليمان في الحديث 4 مشـكل؛ بعد انحصار روايته عن ابن أبي عمير برواية الكشّـي، مع أنّ طبقة عليّ بن سـليمان بن رشـيد غير آبية عن الرواية عن ابن أبي عمير، فلاحظ.

و كيف كان، ففي مرجع الضمير في الحديث 6 وجوه ثلاثة:

الأوّل: رجوعه إلي محمّد بن يحيي - كما هو الظاهر بدوا - ، و بذلك أخذ في ترتيب الأسانيد (تجريد أسانيد الكافي: 379/103).

و يشكل ذلك - مضافا إلي عدم رواية محمّد بن يحيي عن عليّ بن سليمان في مورد آخر - : أنّ لازمه التفكيك بين مرجع الضمير في السندين، و بعدما ثبت رجوع الضمير في الحديث 5 إلي محمّد بن موسي لا يصحّ القول برجوعه في الحديث 6 إلي محمّد بن يحيي.

الثاني: رجوعه إلي محمّد بن موسي، كما هو مقتضي السياق.

الثالث: رجوعه إلي محمّد بن عيسي، كما يظهر من بحار الأنوار 64:285/51 و وسائل الشيعة24:157/30232.(1)

و يمكن توجيه ذلك: برواية محمّد بن عيسي (بن عبيد) عن عليّ بن سليمان في جملة من الأسناد(2)، و قد ورد في الفقيه 4:238/5570 سند فيه:

العبيدي، عن عليّ بن سليمان بن رشيد... ، و قد مرّ أنّه المراد من عليّ بن سليمان في الحديث 6 علي الظاهر.

لكن بعد عدم وجود قرينة ظاهرة في إرجاع الضمير إلي وسط السند

1- - و هو الوارد في معجم رجال الحديث 12:300، لكنّه أرجع الضمير في 17:455 إلي محمّد بن موسي، و يظهر عدم رجوعه إلي محمّد بن عيسي من: 374 أيضاً، فلاحظ.

2- - الكافي 7:37/33، التهذيب 5:465/1624، 6:349/985، 7:228/997، 457/1827.

المتقدّم و ما يستلزم هذا الوجه – من التفكيك بين مرجع الضمير في الحديثين 5 و 6 – يشكل الالتزام به، بل الأظهر رجوع الضمير في هذا السند – أيضاً – إلي محمّد بن موسي.

نعم، هناك إشكال في الحديث 4 من عدم رواية محمّد بن موسي عن عليّ بن سليمان في غير هذا السند، و هذا الإشكال يسري إلي الحديث 6 أيضاً؛ إذ رجع الضمير إلي محمّد بن موسي، لكنّ الظاهر أنّ الالتزام بهذا الأمر أهون من إرجاع الضمير إلي محمّد بن عيسي في الحديث 5، و اللّه أعلم.

و الحاصل: أنّ الأظهر رجوع الضمير في السندين إلي محمّد بن موسي.

313 = 62/1 (حيلولة)

314 = 64/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسن بن عليّ... .

314 = 64/2 – عنه رفعه إلي أبي عبد اللّه عليه السلام... .

توضيح: الضمير يرجع إلي محمّد بن يحيي – كما هو ظاهره – والمرفوعات في أحاديثه كثيرة.

314 = 64/3 – محمّد بن يحيي، عن موسي بن الحسن، عن محمّد بن عيسي، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام... .

314 = 64/4 – عنه، عن أبي الحسن عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي محمّد بن عيسي.

314 = 64/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض أصحابه رفعه، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... .

314 = 64/6 – قال: و روي عن أبي عبد اللّه عليه السلام... قال: و زاد فيه أبو إسحاق النهاوندي... .

315 = 64/7 – عنه، عن بعض أصحابه رفعه، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... .

توضيح: الضمير في الحديث 6 «قال و روي» و «قال و زاد فيه» و «عنه» في الحـديث 7 راجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد، كما يظهر من ملاحظة السياق(1).

316 = 66/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن القاسم بن يحيي... .

316 = 66/3 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

316 = 66/5 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الوليد، عن يونس بن يعقوب... .

316 = 66/6 – محمّد بن الوليد، عن يونس بن يعقوب... . (معلّق)

1- – لاحظ المحاسن 2:463/424.

318 = 67/7 – عليّ بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

318 = 67/8 – و رواه [عن]بعض أصحابه رفعه... . (معلّق)

توضيح: الظاهر أنّ مرجع الضمير في «رواه» هو: أحمد بن أبي عبد اللّه، الذي يوجد روايات مرسلة في أسناده كثيرا(1).

319 = 69/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عيسي، عن الدهقان، عن درست بن أبي منصور، عن عبد اللّه بن سنان... .

320 = 69/3 – و في حديث آخر رفعه إلي أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: ورد في المحاسن 2:403/102: عنه، عن محمّد بن عيسي اليقطيني، عن عبيد اللّه بن عبد اللّه الدهقان، عن درست بن أبي منصور، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... قال: و في حديث آخر يرفع [إلي] أبي عبد اللّه عليه السلام... .

فعبارة «و في حديث آخر» ليس من الكليني، بل من أحمد بن محمّد بن خالد، لكنّ السند معلّق علي سابقه، و القائل غير معلوم.

320 = 70/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن يحيي بن إبراهيم بن أبي البلاد... .

1- – راجع المحاسن 2:402/94.

320 = 70/ذيل 1 – قال: و أخبرني بعض أصحابنا... . (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد(1).

321 = 70/3 – و روي عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

321 = 70/ذيل 3 – و رواه سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون، عن الأصمّ، عن مسمع [بن عبد الملك]، عن أبي عبد اللّه عليه السلام [مثله]. (معلّق)

توضيح: لا يروي الكليني عن سهل مباشرةً، بل يروي عنه غالبا بتوسّط «عدّة من أصحابنا»، و ليس فيما تقدّمه من الأسناد ما يصحّ التعليق عليه، و لكن قد ورد نظير هذا المورد في مواضع من الكافي سنفصّل الكلام عنها في الفصل الثالث من الباب الثاني.

321 = 71/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير... .

321 = 71/3 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن يونس بن

يعقوب... . (معلّق)

321 = 71/ذيل 3 – [ابن فضّال عن يونس بن يعقوب... .](معلّق)

321 = 71/4 – ابن فضّال، عن يونس بن يعقوب... .

توضيح: الحديث 3 معلّق علي الحديث 2، و الحديث 4 وذيل الحديث 3

1- – راجع المحاسن 107/404:2.

معلّقان علي الحديث 3.

322 = 72/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

322 = 72/5 – أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

323 = 74/ذيل 3 – عليّ بن إبراهيم، [عن أبيه] و عليّ بن محمّد بن بندار، عن أبيه [و أحمد بن أبي عبد اللّه] جميعاً، عن محمّد بن عليّ الهمداني... .

توضيح: حكي سيّدنا «دام ظلّه» خلو ثلاث نسخ من «عليّ بن إبراهيم عن أبيه».

و عليه: لابدّ من وجود «و أحمد بن أبي عبد اللّه» في السند؛ كي تصحّ كلمة «جميعاً»، و لا تحويل.

و أمّا لو قلنا بوجود «عليّ بن إبراهيم» في السند، فالظاهر زيادة «عن أبيه» في السند، كما نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه» بقوله: «لم أجد رواية إبراهيم بن هاشم عن محمّد بن عليّ الهمداني في غير هذا الموضع، بخلاف رواية عليّ بن إبراهيم؛ فإنّه روي عن محمّد بن عليّ في مواضع»(1) انتهي.

و عليه: ففي السند تحويل، و لا حاجة إلي «و أحمد بن أبي عبد اللّه» لتصحيح «جميعاً».

و الحاصل: أنّ الصحيح في السند:

إمّا: عليّ بن محمّد بن بندار، عن أبيه و أحمد بن أبي عبد اللّه جميعاً، عن

1- – لاحظ الكافي 4/478:1، 5/481، 17/442:7.

محمّد بن عليّ الهمداني... .

و إمّا: عليّ بن إبراهيم و عليّ بن محمّد بن بندار، عن أبيه جميعاً، عن محمّد بن عليّ الهمداني... .

و إمّا: عليّ بن إبراهيم و عليّ بن محمّد بن بندار، عن أبيه و أحمد بن أبي عبد اللّه جميعاً، عن محمّد بن عليّ الهمداني... .

و علي الاحتمال الأوّل لا تحويل في السند، و علي الاحتمالين الأخيرين ففي السند تحويل بعطف الطبقتين علي طبقة واحدة، و الرواة عن محمّد بن عليّ الهمداني علي الاحتمال الثاني هم: عليّ بن إبراهيم و والد عليّ بن محمّد بن بندار، و علي الاحتمال الثالث: عليّ بن إبراهيم و والد عليّ بن محمّد بن بندار مضافا إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

323 = 74/5 – عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم... .

323 = 74/6 – عليّ بن محمّد بن بندار، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن عبد اللّه بن سنان... .

323 = 74/7 – سهل بن زياد، عن عليّ بن حسّان، عن موسي بن بكر، عن أبي الحسن عليه السلامقال: السمك الطري يذيب الجسد.

324 = 74/8 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسي رفعه، قال: السمك الطري يذيب شحم العين.

324 = 74/9 – سهل بن زياد، عن عليّ بن حسّان، عن موسي بن بكر، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: السمك الطري يذيب شحم العينين.

توضيح: كذا ورد في المطبوعة، و قد قدّم الحديث 9 في بعض النسخ علي

الحديث 8، و قد خلت بعض النسخ عن الحديث 9.

فلو كان الحديث 9 زائدا - كما لا يبعد - فهو، و إلاّ يشكل: بعدم رواية الكليني عن سهل بن زياد مباشرةً، بل يروي غالبا عنه بتوسّط عدّة من أصحابنا، و ليس فيما تقدّمه من الأسناد ما يصحّ التعليق عليه، و هذا الإشكال يرد - علي كلّ حال - علي الحديث 7 أيضا.

و في وسائل الشيعة 25:75/31226 نقل الحديث 7 عن الكافي: عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد... ، ثمّ أورد الحديث 9 قائلاً: و بهذا الإسناد، عن أبي الحسن عليه السلام، ثمّ أورد الحديث 8 قائلاً: و عنهم، عن أحمد بن محمّد...، فكأنّ في نسخته من الكافي كان الحديث 9 مقدّما علي الحديث 8، و كان الحديث 7 مبدوءا بعدّة من أصحابنا، فلو أخذنا بهذه النسخة، فلا إشكال.

و في بعض النسخ ورد الحديث 7 هكذا: عليّ، عن محمّد بن عيسي و سهل بن زياد... - كما حكي سيّدنا «دام ظلّه» - و عليّ - الراوي عن سهل في ضمن «عدّة من أصحابنا» - هو عليّ بن محمّد، المعروف بعلاّن الكليني، و هو يروي عن محمّد بن عيسي بن عبيد في بعض الأحاديث.(1)

وعليه: فقد يقال: إنّ المراد بعليّ هو عليّ بن محمّد الكليني، و لا يبعد كون السند 6 عليّ بن محمّد - بدون بن بندار - ؛ إذ لم تعهد رواية عليّ بن محمّد بن

بندار عن محمّد بن عيسي(2).

1- - التوحيد للصدوق: 160/1 و معاني الأخبار: 14/4، و الخبر واحد.

2- - و ما ورد في الكافي 3:460/3 و التهذيب 2:147/576 و 3:129/278 - من رواية عليّ بن محمّد عن محمّد بن عيسي - ، فمن غلط النسخة، و المراد من عليّ بن محمّد في التهذيب 2:197/776 هو عليّ بن محمّد بن شجاع، و لا يسع المقام تفصيل ذلك.

و يشـهد علي كون السند السابق «عليّ بن محمّد» الاختصار في عنوان «عليّ»، و الاختصار يكون بالاتّكاء علي السند السابق، فيشهد علي وجود اسم عليّ بن محمّد في السند السابق.

لكن نقول: إنّ روايـة عليّ بن محمّد الكليني عن محمّد بن عيسـي نادرة لم تعهد إلاّ في مورد واحد - كما أشـرنا إليه - فلو ثبتت صـحّة هذا المورد، لما صحّ التعبير بعليّ بن محمّد هنا من غير قرينة علي تعيين المراد.

أضف إلي ذلـك: أنّ الوارد في بعض النسـخ في الحـديث 6 عليّ عن محمّـد بن عيسـي... ، و الظـاهر كـون المراد من «عليّ» هو عليّ بن إبراهيم، اختصره اتّكاءً علي ذكره في الحديث 5، فلم يثبت وجود «بن محمّد» في الحديث 6.

و الحاصل: أنّ عليّ في الحديث 7: إمّا عليّ بن محمّد بن بندار - وهو لا يروي عن محمّد بن عيسي أصلاً - و إمّا عليّ بن محمّد الكليني - وهو لم يرو عن محمّد بن عيسـي في غير سـند واحد، مضافا إلي عدم صحّة الاختصار في اسمه؛ لعدم تقدّم ذكره - و إمّا عليّ بن إبراهيم، و هو لا يروي عن سهل بن زياد.

فالظاهر عدم صـحّة نسخة زيدت فيها «عليّ عن محمّد بن عيسي و» في أوّل السند 7، و كأنّ هـذه العبارة كانت في الأصل في الحديث 6، ثمّ سـقطت من المتن و أثبت في الهامش، ثمّ أدرج سهوا في غير محلّه من المتن، ثمّ جمع بين النسخة الصحيحة و النسخة المحرّفة، و هذا النحو من التحريف كثير في النسخ.

ص: 197

وعليه: فالصواب: إمّا ما في وسائل الشيعة – من زيادة «عدّة من أصحابنا» في أوّل الحديث 7 – فلا إشكال، و إمّا ما في المطبوعة، فيبقي إشكال عدم رواية المصنّف عن سهل بن زياد مباشرةً، و عدم سبق ما يصحّ التعليق عليه بحاله، لكن قد ورد نظير هذا المورد في مواضع من الكافي سنبحث عنها في الفصل الثالث من الباب الثاني.

324 = 75/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن جعفر بن محمّد بن حكيم، عن يونس... .

324 = 75/ذيل 1 – قال: ورواه محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن جعفر بن محمّد بن حكيم... . (معلّق)

توضيح: الضمير في لفظة «قال» يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

326 = 76/7 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن إبراهيم بن أبي محمود...

326 = 76/8 – عنه، عن يعقوب بن يزيد رفعه، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام: من ذرّ علي أوّل لقمة من طعامه الملح ذهب عنه بنمش الوجه.

327 = 76/9 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

327 = 76/10 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه و عمرو بن إبراهيم جميعاً، عن خلف بن حمّاد... .

توضيح: الظاهر من الحديث 8 رجوع الضمير إلي محمّد بن يحيي، لكن لم تثبت رواية محمّد بن يحيي عن يعقوب بن يزيد في الكافي(1)، فلذلك أرجع

1– – لاحظ توضيح الأسناد ذيل سند الكافي 3:119/2.

الضـمير في معجم رجال الحديث 2:702 و ترتيب أسانيـد الكافي (تجريد الأسانيد 2:649/64) إلي أحمد بن محمّد بن عيسـي، فجعلا السند من روايات محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن يعقوب بن يزيد.

و هـذا الوجه لاـ يتمّ مـا لم تثبت روايـة أحمـد بن محمّـد بن عيسـي عن يعقوب بن يزيـد، لكن روايته عنه لم ترد إلاّ في أسـناد قليلـة ثبت التحريف في بعضها، فيخطر بالبال وقوع التحريف في سائر مواضعها أيضاً، توضيح ذلك:

أنّه لم نجد رواية أحمد بن محمّد بن عيسي – بهذا العنوان – في الكافي عن يعقوب بن يزيد.

نعم، ورد في بعض أسـناد الكافي: روايـة محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن يعقوب بن يزيد(1)، و قد ثبت السند في بعضها بلفظ محمّد بن أحمد – بدل أحمد بن محمّد – في بعض النسخ المعتبرة(2)، فيحتمل كون أحمد بن محمّد في

1– – الكافي 5:563/30، 6:391/3، 471/7، و في الكافي 2:613/1: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن يعقوب بن يزيد رفعه إلي أبي عبد اللّه عليه السـلام...، لكن لا دليل علي كون المراد من أحمد بن محمّد فيه هوابن عيسـي، بل الظاهر كونه أحمد البرقي، الراوي عن يعقوب بن يزيـد كثيرا، خصوصا بعـد ورود الحـديث و ما يليه – و هو مشـتمل علي الضـمير الراجع إلي أحمـد بن محمّـد – في ثواب الأعمال: 128/1 و 129/2 عن طريق أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي.
2– – كما في الكافي 6:255/4، وفي النسخ المعتبرة و نسخة وسائل الشيعة 23:387/29811: محمّد بن أحمد...، و قد ورد في وسائل الشيعة 11:369/15037 – نقلاً عن الكافي 4:542/10 – و في وسائل الشـيعة 17:451/22971 – نقلاً عن الكافي 5:202/2 – رواية محمّـد بن يحيي، عن أحمـد بن محمّـد، عن يعقوب بن يزيـد...، لكنّ المنقول في الكافي في الموضـعين: محمّد بن أحمد، بدل أحمد بن محمّد. ثمّ إنّه ورد في التهذيب 9:113/491 ما لفظه: أحمد بن محمّد، عن يعقوب بن يزيد... ، لكنّه مأخوذ من الكافي 6:414/6 من غير تصريح، و فيه: محمّد بن يحيي عن محمّد بن أحمد.

سائر المواضع – أيضا – محرّفا من محمّد بن أحمد؛ فإنّ رواية محمّد بن أحمد بن يحيي عن يعقوب بن يزيد كثيرة، و قد تكرّر توسّط محمّد بن أحمد بين محمّد بن يحيي و يعقوب بن يزيد في الأسناد(1)، و تبديل محمّد بن أحمد بأحمد بن

محمّد في روايات محمّد بن يحيي كثير.(2)

هذا ما في الكافي.

أمّا في سائر كتب الحديث، فقد وردت رواية أحمد بن محمّد بن عيسي عن

يعقوب بن يزيد في موارد قليلة، التحريف فيها ظاهرة أو محتملة:

منها: ما في بصائر الدرجات: 132/1 و لفظه: محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير...، لكن لم يرد «عن أحمد بن محمّد بن عيسي» في بعض نسخه المعتبرة، فالظاهر زيادته، و قد تكرّرت رواية الصفّار عن يعقوب بن يزيد مباشرةً في بصائر الدرجات، و لو أخذنا بما ورد فيه: «عن أحمد بن محمّد بن عيسي» فالأظهر عطف يعقوب بن يزيد علي أحمد بن محمّد بن عيسي؛ فإنّهما من مشايخ الصفّار و رواة ابن أبي عمير، و يحتمل كون الصواب: «محمّد بن عيسي و يعقوب بن يزيد» كما ورد نظيره في: 412/2 منه.

1- - معجم رجال الحديث 14:446 و447.

2- - كما في مطبوعة الكافي 2:458/20، 4:256/18، 5:465/2، 6:28/9، 199/5، 262/1، 6:303/8 و 9، 7:59/10، فقد ورد في بعض النسخ في هذه الموارد: محمّد بن أحمد – بدل أحمد بن محمّد – و هو الظاهر.

منها: ما في رجال الكشّي: 496/951: بسنده عن عليّ بن محمّد القمّي، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن عيسي القمّي، عن يعقوب بن يزيد، عن أبيه يزيد بن حمّاد...، و ربما يحتمل كون أحمد بن محمّد بن عيسي القمّي محرّفا، و الصواب: إمّا محمّد بن أحمد بن يحيي - صحّف بأحمد بن محمّد بن عيسي - و إمّا محمّد بن أحمد - صحّف بأحمد بن محمّد، ثمّ أضيف بن عيسي القمّي تفسيرا له - ومنشؤ هذا الاحتمال رواية عليّ بن محمّد عن يعقوب بن يزيد بتوسّط محمّد بن أحمد في أسناد من رجال الكشّي.(1)

منها: أيضاً ما في رجال الكشّي: 222/398 بسنده: عن سعد بن عبد اللّه بن أبي خلف، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسي، عن يعقوب بن يزيد و محمّد بن عيسي بن عبيد، عن محمّد بن أبي عمير... .

لكن من الجائز وقوع التحريف في هذا الإسناد أيضاً، و كون الصواب عطف يعقوب بن يزيد علي أحمد بن محمّد بن عيسي؛ فقد روي أحمد بن محمّد بن عيسي عن محمّد بن أبي عمير مباشرةً في أسناد كثيرة جدّاً(2)، كما عطف يعقوب بن يزيد علي أحمد بن محمّد بن عيسي في جملة من أسناد سعد بن عبد اللّه(3)، و رواية سعد بن عبد اللّه عن يعقوب بن يزيد أو عن محمّد بن عيسي مباشرةً - أيضاً - كثيرة متكرّرة.

1- - لاحظ رجال الكشّي:194/342، 240/438، 278/498، 492/942، 501/959.

2- - لاحظ معجم رجال الحديث 2:654 - 656، 690 - 692.

3- - التهذيب 1:35/94، رجال الكشّي: 302/543، الفهرست: 322/500، كاملالزيارات، الباب 3/10، الباب 19/1، كمال الدين 2:348/37، 664/4.

هـذا، لكنّ الإنصاف أنّ الجزم بعـدم روايـة أحمـد بن محمّد بن عيسـي عن يعقوب بن يزيد و القول بوقوع التحريف في السـندين الأخيرين مشكل:

أمّا السـند الثاني: فالراوي عن عليّ بن محمّد القمّي هو آدم بن محمّد القلانسـي البلخي، و قد ورد ذكره بعد هذا السـند – أيضا – في هذين السندين:

الرقم 953: آدم، قال: حدّثني عليّ بن محمّد بن يزيد القمّي، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسين بن سعيد... .

الرقم 954: آدم بن محمّد، قال: حدّثني علي بن محمّد القمّي، قال: حدّثني

أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عبد اللّه بن محمّد الحجّال... .

و لـم نجد وقوع آدم بن محمّد في أسـناد محمّد بن أحمد بن يحيي في موضع، و محمّد بن أحمد بن يحيي ليس من رواة الحسين بن سعيد و عبد اللّه بن محمّد الحجّال أيضاً، فلا وجه بوقوع التحريف في هذه الأسناد.

أمّا السـند الثالث: فنلاحظ علي احتمال التحريف فيه: أنّ مجرّد رواية سـعد عن يعقوب بن يزيد و محمّد بن عيسـي مباشـرةً لا تنفي روايته عنهما بواسطة، خصوصا بالنسبة إلي محمّد بن عيسي، الذي هو من مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسي، و قد أكثر أحمد بن محمّد بن عيسي من الرواية عن محمّد بن عيسي مباشرةً.

هذا مضافا إلي أنّه ورد في التهذيب 3:9/27: رواية سعد بن عبد اللّه، عن أبي جعفر، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن أبي عمير...، و أبو جعفر في روايات سعد ينصرف إلي أحمد بن محمّد بن عيسي، كما أثبتناه في محلّه.

لا يقال: قد ورد الحديث في الاستبصار 1:102/334 بسنده: عن سعد بن عبد اللّه، عن يعقوب بن يزيد...، من دون «أبي جعفر» في البين،

فلعلّ ذكره في السند سهو.

فإنّه يقال: لا وجه لهذا الاحتمال؛ إذ لم نجد وجها منطقيا لزيادة «عن أبي جعفر» في السند، و سند الاستبصار مأخوذ من التهذيب 1:112/296، لا من هذا الموضع من التهذيب، فافهم.

و كذا ورد في التهذيب 5:219/739 معلّقاً عن سعد بن عبد اللّه عن أبي جعفر، عن الحسين بن سعيد و يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن أبي عمير...، و احتمال وقوع التحويل في السند - بأن يكون «يعقوب بن يزيد» عطفاً علي «أبي جعفر عن الحسين بن سعيد» - لا يلتفت إليه بعد ما لم تكن عليه قرينة لائحة، كما أنّ توسّط البرقي بين سعد و يعقوب بن يزيد(1) ليس دليلاً علي إرادته من أبي جعفر في السند(2).

و كذا ورد في رجال الكشّي: 303/546 بسنده: عن سعد، عن أحمد بن محمّد، عن أبيه و يعقوب بن يزيد و الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير...، و احتمال التحويل هنا لا يأتي؛ لعدم رواية سعد عن الحسين بن سعيد مباشرةً.

لا يقال: لعلّ المراد من أحمد بن محمّد في هذا السند هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، و روايته عن يعقوب بن يزيد متكرّرة، كما أنّه يروي عن أبيه عن ابن أبي عمير، و كذا يروي البرقي عن الحسين بن سعيد في عدّة مواضع.(3)

1- - لاحظ التوحيد: 127/5، عقاب الأعمال: 325/1، الأمالي للصدوق، المجلس 72/12، علل الشرائع 1:141/1، معاني الأخبار:160/1.

2- - خصوصا بملاحظة ما يأتي من عدم توسّط البرقي بين سعد بن عبد اللّه و الحسين بن سعيد.

3- - رجال النجاشي: 58/136، المحاسن 1:102/77، 2:564/970 و 971، أمالي الصدوق، المجلس 44/5، ثواب الأعمال: 75/4، 85/8، الخصال 1:44/41، الفهرست: 371/576، تفسير القمّي 2:388 ذيل سورة الجنّ، و كذا في دلائل الإمامة: 254/179، و قد صحّف فيه أحمد بن أبي عبد اللّه بأحمد بن عبد اللّه.

فإنّه يقال: قد روي سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسين بن سعيد فيما لا يحصي كثرةً من الروايات، و رواية أحمد بن محمّد بن خالد عن الحسين بن سعيد نادرة(1)، بل قد يروي عنه بتوسّط أحمد بن

محمّد(2) – و هو ابن عيسي الأشعري – و بتوسّط محمّد بن عيسي(3)، و لم نجد

توسّط أحمد بن محمّد بن خالد بين سعد بن عبد اللّه و الحسين بن سعيد إلاّ في سند واحد محرّف(4)، فلا ينبغي التأمّل في كون المراد من أحمد بن محمّد –

1– – و لعلّ وجهه اشتراك محمّد بن خالد البرقي و الحسين بن سعيد في كثير من المشايخ و الروايات، فكان أحمد يروي عن أبيه محمّد بن خالد بدل أن يروي عن الحسين بن سعيد.

2– – المحاسن 1:84/19، 125/143.

3– – الكافي 6:368/4، و قد رواه في المحاسن 2:518/719، و فيه العبدي، و الظاهر أنّه مصحّف العبيدي، و هو لقب محمّد بن عيسي.

4– – و هو ما ورد في أمالي الصدوق، المجلس 47/11 بسنده: عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عبد الرحمان بن أبي نجران و الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسي... . لكن لم نجد توسّط أحمد بن محمّد بن خالد بين سعد بن عبد اللّه و ابن أبي نجران، كما لم نحصل علي رواية للبرقي عن حمّاد بن عيسي بتوسّط الحسين بن سعيد، فالظاهر وقوع تحريف في السند، و كون الصواب – بدل أحمد بن محمّد بن خالد – أحمد بن محمّد بن عيسي أو أحمد بن محمّد، المراد به ابن عيسي. و قد روي سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عبد الرحمان بن أبي نجران و الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسي... في علل الشرائع 2:427/1، كامل الزيارات، الباب 3/4، لاحظ – أيضاً – الخصال 2:422/21، معاني الأخبار: 332/5. و قد روي سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد و ابن أبي نجران معا أو مع شخص ثالث، عن حمّاد بن عيسي في التهذيب 1:77/196، 216/625، 2:67/245، 68/247، 76/283، 144/564، 4:76/215، 5:126/414، و كذا في 2:139/543، 3:173/383، و فيهما تحريف لا يخفي علي الفطن بملاحظة سائر الموارد.

الواقع بين سعد بن عبد اللّه و الحسين بن سعيد كثيرا – (1) هو أحمد بن محمّد بن عيسي.

و يؤّده: ما ورد في ترجمة الحسين بن سعيد في رجال النجاشي؛ إذ نقل رواية أحمد بن محمّد بن عيسي لكتب الحسين بن سعيد عن طريق أحمد بن إدريس و محمّد بن يحيي العطّار و عبد اللّه بن جعفر الحميري و سعد بن عبد اللّه.

و أمّا رواية أحمد بن محمّد بن خالد لكتب الحسين بن سعيد، فقد رواه عن طريق ابن بطّة و عليّ بن محمّد بن أبي القاسم ماجيلوية – سبط أحمد بن محمّد بن خالد –، لا عن طريق سعد بن عبد اللّه و نظرائه.

فتحصّل من هذا البحث المبسوط: أنّ الظاهر ثبوت رواية أحمد بن محمّد بن عيسي عن يعقوب بن يزيد أيضاً.

فلنرجع إلي البحث عن الضمير المذكور في الكافي، فنقول:

إنّ إرجاع الضمير في الحديث 8 إلي أحمد بن محمّد بن عيسي لا يواجه إشكالاً من جهة عدم رواية أحمد بن محمّد بن عيسي عن يعقوب بن يزيد؛ لما عرفت من ثبوت روايته عنه، لكن لا ريب في ندرة ذلك، فليس إرجاع الضمير إلي وسط السند المتقدّم – مع ما فيه في نفسه من المخالفة للظاهر – بمتعيّن.

1– – لاحظ معجم رجال الحديث 2:506 – 508.

و من المحتمل رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن خالد، و يمكن توجيه

ذلك بوجوه(1) : أقواها: القول بسقوط رواية قبل الحديث 8، و هي ما ورد

في المحاسن 2:594/113: عن محمّد بن أحمد بن أبي محمود، عن أبيه رفعه،

قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام: من ذرّ الملح علي أوّل لقمة يأكلها استقبل الغني.

و أنت تري شدّة شباهتها مع الحديث 8 في المتن، فيناسب أن تكون مذكورةً قبله، و قد ورد الحديث 8 في المحاسن 2:593/112 بهذا اللفظ: عنه، عن يعقوب بن يزيد رفعه...، فلو ثبت وقوع السقط في الكافي، سهل أمر إرجاع الضمير؛ إذ يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد أو أحمد بن أبي عبد اللّه، المذكور في الرواية الساقطة من الكتاب.

و الحاصل من جميع ما مرّ: أنّ من المحتمل رجوع الضمير إلي أحمد بن

محمّد بن عيسي في الحديث 7، لكنّه ليس بمتعيّن، بل من المحتمل رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، و اللّه أعلم.

327 = 77/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسي... .

327 = 77/2 – عنه، عن عثمان بن عيسي... . (معلّق)

1– – منها: دعوي وقوع تقديم و تأخير في الروايات، فكان موضع الحديث 8 بعد الحديث 10، فالضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه من دون إشكال، لكن ما ذكرناه في المتن أظهر. ثمّ إنّ في المقام احتمالاً آخر، و هو زيادة الحديث 8 رأسا، و كونه مكتوبا في الهامش من المحاسن، فأدرج في المتن سهوا بتوهّم سقوطه منه، لكن هذا الاحتمال ضعيف، كما لا يخفي وجهه علي المتأمّل.

327 = 77/3 – عنه، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو ظاهر.

330 = 78/9 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

330 = 78/10 – محمّد بن يحيي، عن عليّ بن إبراهيم [وهو]الجعفري... .

330 = 78/11 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

331 = 80/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيي بن المبارك... .

331 = 80/4 – عنه، عن منصور بن العبّاس... .

331 = 80/5 – منصور بن العبّاس، عن إبراهيم بن محمّد الزرّاع [الزارع خ.ل]البصري... . (معلّق)

توضيح: مرجع الضمير في الحديث 4 هو أحمد بن أبي عبد اللّه، و هو يروي كتاب منصور بن العبّاس(1).

333 = 82/3 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن أحمد الأزدي... .

333 = 82/4 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سهل، عن الرضا عليه السلام... .

1- – فهرست الشيخ: 459/732.

(معلّق، حيلولة ترديدية)

333 = 82/5 – أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن النعمان.... (معلّق)

336 = 84/7 – عليّ بن محمّد بن بندار و غيره، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد الجوهري... .

337 = /84/8 – عنه، عن نوح بن شعيب، عمّن ذكره... . (معلّق)

337 = 84/9 – عنه، عن محمّد بن عليّ عن عبد الرحمان بن أبي هاشم... . (معلّق)

توضيح: الضمير فيهما راجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه(1).

338 = 88/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي... .

339 = 88/2 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد... . (معلّق)

342 = 91/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسي... .

342 = 91/5 – [عنه، عن يحيي بن عيسي، عمّن أخبره...]. (معلّق)

342 = 91/6 – عنه، عن عثمان بن عيسي... ، وزاد فيه إسحاق الجريري. (معلّق)

توضيح: لا يوجد الحديث 5 في بعض النسخ و لا في المحاسن، و لا يبعد كون يحيي بن عيسي فيه مصحّف «عثمان بن عيسي»، و علي أيّ حال، فمرجع

1- – لاحظ المحاسن 2:491/580، 492/583.

الضمير في السندين هو أحمد بن محمّد بن خالد.

و أمّا ما في ذيل الحديث 6 – و زاد فيه إسحاق الجريري – فلا يبعد كونه من كلام عثمان بن عيسي؛ حيث إنّ المظنون اتّحاد إسحاق الجريري مع

إسحاق بن جرير، الذي روي عنه عثمان بن عيسي في أسناد.(1)

و يؤيّد اتّحادهما: ما في المحاسن 2:353/45؛ حيث وصف إسحاق بن جرير بالحريري، و هو مصحّف عن الجريري، كما في طبعته الجديدة 2:94/1247 و بحار الأنوار 76:280/3.

و في كمال الدين 1:21: رواية عن إسحاق بن جرير، عن عبد الحميد بن أبي الديلم...، و الرواية بعينها رواها بطريق آخر في 2:344/27 عن الجريري، عن عبد الحميد بن أبي الديلم الطائي.

343 = 92/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن فضالة... .

343 = 92/4 – عنه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن الرضا عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

343 = 93/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن فرات بن أحنف... .

343 = 93/3 – عنه، عن محمّد بن عليّ، عن محمّد بن الفضيل... . (معلّق)

343 = 93/4 – عنه، عن داود بن إسحاق الحذّاء، عن محمّد بن

1– – أُنظر الكافي 5:356/4، 6:377/1، 433/14، 520/3 و المحاسن 2:559/935.

الفيض... . (معلّق)

توضيح: الضمير فيهما يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

345 = 97/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إبراهيم بن عقبة... .

345 = 97/2 – عنه، عن أبيه، عن ابن سنان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

346 = 97/8 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ... .

346 = 97/9 – عنه، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسي... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

347 = 97/15 (حيلولة)

349 = 97/19 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عيسي... .

349 = 97/20 – عنه، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

350 = 99/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

350 = 99/2 – عنه، عن القاسم الزيّات، عن أبان بن عثمان... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي أحمد بن محمّد، و السند معلّق، و يؤده نقل الخبرين في المحاسن 2:547/864 و 548/870، و الظاهر سقوط نحو سطر من الحديث الثاني فيه، فلاحظ.

352 = 101/1 (حيلولة)

352 = 101/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

352 = 101/4 – عنه، عن محمّد بن عيسي، عن الدهقان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

354 = 101/15 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن بقّاح، عن صالح بن عقبة... .

355 = 101/16 – عنه، عن النهيكي عبد اللّه بن محمّد، عن زياد بن مروان القندي... . (معلّق)

355 = 101/17 – عنه، عن الحسن [الحسين خ.ل] بن سعيد... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين راجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو الظاهر منهما؛ فقد وردت هذه الأخبار في المحاسن 2:543/846، 544/851، 546/859.

ثمّ إنّ النهيكي – شيخ أحمد بن محمّد بن خالد – هو عبد اللّه بن محمّد

ص: 211

النهيكي، و هو الذي يروي عن زياد بن مروان القندي، و قد وقع في اسمه في السند في بعض النسخ تحريفات: كتبديل عبد اللّه بعبيد اللّه و محمّد بأحمد و زيادة «عن» بعد النهيكي، و التحريف الأخير ورد في مطبوعة المحاسن 2:544/851، و قد ورد الصواب في بحار الأنوار 66:162/39، و تفصيل الكلام حوله مذكور في رسالتنا المستقلّة حول بني نهيك.

355 = 102/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي... .

355 = 102/2 – أحمد بن محمّد، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

356 = 102/9 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن يعقوب بن يزيد... .

356 = 102/10 – عنه، عن أبيه، عن يونس... . (معلّق)

357 = 102/ذيل 10 – قال: و روي بعضهم... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 10 و كذا في ذيله «قال» راجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه(1).

357 = 103/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع... .

357 = 103/5 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن عليّ، عن جميل بن درّاج... . (معلّق)

1- – لاحظ المحاسن 2:551/891 و 892.

358 = 104/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

358 = 104/ذيل 1 – ورواه سهل بن زياد، عن أحمد بن أشعث، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

توضـيح: سنبحث عن الأسناد المبدوّة بسهل بن زياد – من غير أن يسبقه في الأسناد القريبة ما يمكن أن يكون السند مبنيا عليه – في الفصل الثالث من الباب الثاني.

363 = 112/6 (حيلولة)

363 = 112/7 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبي سليمان الحذّاء الجبلي... .

363 = 112/8 – عنه، عن بعض أصحابنا، عن الأصمّ، عن شعيب... . (معلّق)

توضـيح: الضـمير راجع إلي أحمـد بن أبي عبد اللّه؛ فإنّ الأصمّ هو عبد اللّه بن عبد الرحمن الأصمّ، و الرواة عنه في طبقة مشايخ أحمد بن أبي عبد اللّه : كمحمّد بن جمهور و محمّد بن الحسن بن شـمّون و محمّد بن عيسـي بن عبيد و محمّد بن الحسـين بن أبي الخطّاب، و هذا السند قد تكرّر في المحاسن.(1)

1– – أُنظر – علي سبيل النموذج – المحاسن 2:444/ذيل 323، 486/547، 542/ذيل 838، 553/899.

365 = 114/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن حسّان... .

365 = 114/2 – عنه قال: حدّثني من رأي أبا الحسن عليه السلام... . (معلّق)

365 = 114/3 – سهل [بن زياد]، عن محمّد بن الوليد... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 2 راجع إلي سهل بن زياد، علي الظاهر – كما لعلّه يشهد عليه التعليق الواقع في الحديث 3 – و يؤّده ورود الخبر في المحاسن 2:511/685: «عنه، عن أبي سعيد الآدمي، قال: حدّثني من رأي أبا الحسن عليه السلام...، و أبو سعيد الآدمي هو سهل بن زياد.

365 = 114/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عيسي... . 365 = 114/6 – عنه، عن داود بن أبي داود، عن رجل... . (معلّق)

366 = 114/7 – عنه، عن بعض أصحابه، عن حنّان بن سدير... . (معلّق)

366 = 114/8 – عنه، عن بعض أصحابه رفعه، قال... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسانيد الثلاثة يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، كما ورد الحديثان 6 و 7 في المحاسن 2:512/687 و 513/693، و الحديث 8 في 2:511/684: عنه، عن السيّاري رفعه، قال... .

366 = 115/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن

محمّد بن عيسي... . 366 = 115/2 – عنه، عن نوح بن شعيب النيسابوري... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه؛ فإنه يروي عن نوح بن شعيب.(1)

367 = 119/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن يعقوب بن عامر... .

368 = 119/2 – عنه، عن محمّد بن موسي، عن عليّ بن الحسن الهمداني... .

توضيح: الضمير راجع إلي محمّد بن يحيي؛ فقد روي محمّد بن يحيي كتب محمّد بن موسي بن عيسي الهمداني(2)، فليس في السند تعليق.

369 = 121/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن الحسن بن عليّ بن أبي عثمان... .

369 = 121/2 – عنه، عن محمّد بن عبد الحميد... . (معلّق)

369 = 121/3 – عنه، عن عليّ بن الحسن التيمي... . (معلّق)

369 = 121/4 – محمّد بن يحيي، عن عبد اللّه بن جعفر، عن محمّد بن عيسي... .

369 = 121/5 – عنه، عن محمّد بن عيسي... . (معلّق)

1- – لاحظ معجم رجال الحديث: 19/391 – 393.

2- – رجال النجاشي: 338/904.

توضيح: الضمير في الحديثين 2 و 3 يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه؛ فإنّ

الحديث 2 رواه في المحاسن 2:520/726: عن محمّد بن عبد الحميد العطّار، و الحديث 3 رواه في المحاسن 2:519/723: عن عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال، و هو عليّ بن الحسن التيمي.

و لولا ورود الخبر في المحاسن، لأشكل إرجاع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد اللّه؛ فإنّ أحمد بن أبي عبد اللّه أسبق طبقةً من عليّ بن الحسن التيمي؛ حيث إنّ عليّ بن الحسن التيمي لم يرو عن أبيه شيئا، و قال: «كنت أقابله - و سنّي ثمان عشرة سنةً - بكتبه، و لا أفهم إذ ذاك الروايات، و لا أستحلّ أن أرويها عنه، و روي عن أخويه عن أبيهما(1)»، و الحال أنّ أحمد بن أبي عبد اللّه يروي عن الحسن بن عليّ بن فضّال - والد عليّ - بكثرة.

و لكن بمجرّد ذلك و عدم ورود رواية البرقي عن عليّ بن الحسن بن فضّال في غير هذا المورد لا يمكننا تخطئة نسخة المحاسن؛ لأنّه قد يروي أحمد بن أبي عبد اللّه عن معاصريه - كسهل بن زياد(2)، أو من تأخّر عنه، كمحمّد بن الحسن الصفّار(3).

ثمّ إنّ الضمير في الحديث 5 يرجع إلي عبد اللّه بن جعفر في الظاهر؛ فإنّ محمّد بن يحيي و إن كان يروي عن محمّد بن عيسي نادرا، لكنّ الأكثر - جدّاً - روايته عنه بالتوسّط، كما في الخبر المتقدّم، فالضمير راجع إلي عبد اللّه بن جعفر، و قد اكتفي المصنّف في صرف الضمير عن ظاهره بتقدّم رواية

1- - رجال النجاشي: 257/676.

2- - أُنظر المحاسن 2:408/126 و 507/651.

3- - أُنظر المحاسن 2:469/452.

عبد اللّه بن جعفر عن محمّد بن عيسي، و قد مرّ ما ينفع المقام في البحث عن سند الكافي 6:307/1.

370 = 123/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

370 = 123/2 – و بإسناده، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم؛ فقد رواه في المحاسن 2:521/733 عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

371 = 123/4 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

371 = 123/5 – عنه، عن عليّ بن حسّان، عن موسي بن بكر... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي سهل بن زياد.

372 = 126/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عبد العزيز بن المهتدي... .

372 = 126/3 – عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيي بن المبارك... . (معلّق)

372 = 126/4 – عنه، عن الحسن بن الحسين، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

377 = 132/10 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عيسي... .

377 = 132/11 – عنه، عن بعض من رواه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، كما يظهر من المحاسن 2:564/969.

377 = 133/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسي... .

377 = 133/2 – عنه، عن ابن محبوب، عن ابن سنان... . (معلّق)

377 = 133/3 – عنه، عن أبيه، عن عبد اللّه بن الفضل النوفلي... .(معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

379 = 134/5 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن بعض أصحابه... .

379 = 134/6 – عنه، عن ابن محبوب، عن أبي ولاّد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

كتاب الأشربة

380 = 1/2 (حيلولة)

380 = 1/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه... .

380 = 1/5 – عنه، عن محمّد بن عليّ، عن عيسي بن عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

381 = 2/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد... .

381 = 2/2 – سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون البصري... . (معلّق)

383 = 4/4 (حيلولة)

385 = 6/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسي... .

385 = 6/4 – عنه، عن محمّد بن عليّ، عن يونس بن يعقوب... . (معلّق)

386 = 6/9 (حيلولة)

387 = 7/6 (حيلولة)

388 = 9/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان و محمّد بن أبي حمزة، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلامقال: ما إخال أحدا يحنّك بماء الفرات إلاّ أحبّنا أهل البيت، و قال عليه السلام: ما سقي أهل الكوفة ماء الفرات إلاّ لأمر ما، و قال عليه السلام: يصبّ فيه ميزابان من الجنّة.

توضيح: في المطبوعة و بعض المخطوطات: الحسين بن عثمان ، عن محمّد بن أبي حمزة، و كذا نقله عنه في وسائل الشيعة 25:266/31877، و الصواب: العطف، كما أثبتناه عن بعض نسخه المعتبرة، حكاه عنها سيّدنا «دام ظلّه»، قال: «محمّد بن أبي حمزة في طبقة الحسين بن عثمان، و كلاهما من مشايخ ابن أبي عمير، يروي عنهما كتابهما(1)، و يروي عنهما معطوفا أحدهما علي الآخر في غير مورد(2)، و لم أجد رواية ابن أبي عمير عن محمّد بن أبي حمزة

بالواسطة، و رواية الحسين بن عثمان عنه في غير ما تقدّم في الكتاب

1- – رجال النجاشي: 358/961، فهرست الشيخ: 419/642، و أيضاً رجال النجاشي: 54/122، فهرست الشيخ: 143/212، لاحظ أيضاً 144: 215.

2- – كما في الكافي 4:281/2، 544/23، 6:80/3، 179/3، 7:43/3، 168/2، التهذيب 6:190/406، 310/854، 8:222/795، 9:163/669، الفقيه، 4:171/5394، 230/5545.

2:351/4، و قد ذكرنا في ذيله: أنّ الظاهر كون «عن» مصحّفا من الواو.

و في ما نحن فيه: فالواو بدل «عن» متيقّنة، كما في بعض النسخ المعتبرة، أو «و عن» بالجمع بينهما، كما نقله عن الكتاب في وسائل الشيعة 25:266/31877؛ فقد رواه في كامل الزيارات، الباب 13/11 - بسند آخر - عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام و محمّد بن أبي حمزة، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

و عليه: فابن أبي عمير يروي تارةً عن الحسين بن عثمان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و أخري عن محمّد بن أبي حمزة، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام» انتهي كلامه «دام ظلّه».

لا ينبغي التأمّل في كون «عن» في السند بين الحسين بن عثمان و محمّد بن

أبي حمزة مصحّفا من الواو كما أفيد، لكنّ الجزم بوقوع تحويل في السند - بعطف طبقتين علي طبقة بمجرّد سند كامل الزيارات - مشكل بعد عدم وجود ما يشهد صراحةً علي وقوع التحويل، ككلمة «جميعاً»، توضيح ذلك:

أنّ للحسين بن عثمان أصلاً مطبوعا في ضمن الأصول الستّة عشر، و الملحوظ في هذا الكتاب و سائر أسناد الحسين بن عثمان المنتشرة في الكتب: أنّ رواية الحسين بن عثمان عن أبي عبد اللّه عليه السلام بواسطة أو واسطتين أكثر بمراتب من روايته عنه مباشرةً، فلنقايس أرقام ذلك في أصل الحسين، فقد وردت فيه روايات أبي عبد اللّه عليه السلام في خمس و ثلاثين روايةً: ستّة منها فقطّ بالمباشرة(1) - أي: 17% تقريبا - ، و الباقي بالواسطة، و الواسطة في الأكثر

1- - أصل الحسين بن عثمان: الف - 108/5، ب - 109/12 - و قد ورد في الكافي 4:271/1 بلفظ الحسين الأحمسي - ، ج - 109/15 - و قد ورد في الزهد: 103/282 بلفظ الحسين الأحمسي - د - 111/34 - و قد ورد في الفقيه 2:458/2964 عن طريق إسحاق بن عمّار، فيمكن توسّطه في السند، و هو المتوسّط بين الحسين بن عثمان و أبي عبد اللّه عليه السلام كثيرا - ، ه - 111/38 - و هو ذيل خبر ورد بكامله في: 109/8: عن حسين، عن حسين بن مختار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . و في الخصال 1:87/19 بسنده: عن الحسين بن عثمان عن أبي عبد اللّه عليه السلام... و قطعة منه في عقاب الأعمال: 322/12 بسنده: عن ابن أبي عمير، عن حسين بن عثمان و محمّد بن أبي حمزة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... - ، و - 112/39 ، الكافي 6:240/8 و 9، الفقيه 3:331/4183، التهذيب 9:66/281، 67/283 قطعة من الخبر، و في الجميع بلفظ الحسين الأحمسي.

تكون راويا مبهما: «كرجل» أو «من أخبره» أو «من رواه»، و عدد توسّط

الراوي المبهم يكون ستّ عشرة روايةً(1) - أي: 46% تقريبا - ، و قد ورد

راوٍ معيّن أو راويين بينه و بين أبي عبد اللّه عليه السلام في سائر الأسناد في ثلاثة عشر موردا(2)، أي: 37% تقريبا.

و أمّا ورود رواية الحسين بن عثمان عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً في سائر الكتب - ممّا لم يرد في أصله - فمحصور في سندين غريبين(3)، و ما ورد في

1- - أصل الحسين بن عثمان: 108/6، 109/7 و 10، 110/16 و 21 - 23، 111/25 - 28 و 30 و 32 و 33، 112/36، 113/44.

2- - توسّط راوٍ واحد معيّن ورد في أصل الحسين بن عثمان: 108/2، 109/8 و 9 و 13، 110/17 و 18 و 20، 111/31، 112/40 و 41، 113/43 و كذا: 109/11 مع تصحيف في السند، و توسّط راويين ورد في:112/42.

3- - أحدهما: ما ورد في الكافي 3:204/5 - و عنه في التهذيب 1:463/1513 من غير تصريح - : بسنده عن ابن أبي عمير، عن القاسم بن محمّد، عن الحسين بن عثمان، قال: لمّا مات إسماعيل بن أبي عبد اللّه، خرج أبو عبد اللّه عليه السلام... . و هو مع ما فيه من الغرابة - أعني: رواية ابن أبي عمير عن القاسم بن محمّد، و رواية ابن أبي عمير عن شيخه الحسين بن عثمان بواسطة - غير صريح في تحمّل الرواية عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً، كما هو واضح. ثانيهما: ما نقله في بحار الأنوار 93:378/20 عن فلاح السائل: ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان و غير واحد من أصحابه، عن أبي عبد اللّه و أبي جعفر عليه السلام. لكن الواو قبل «غير واحد» مصحّف من «عن»، و قد وقع علي الصواب في فلاح السائل:42.

أصل الحسين بن عثمان من روايته عنه عليه السلام فالأكثر ورودها في سائر الكتب بعنوان الحسين الأحمسي، كما أشرنا إليه في الهامش.

و أمّا رواية الحسين بن عثمان بهذا العنوان – في غير أصله عن أبي عبد اللّه عليه السلام، في رواية غير مختلف فيها لم تشتمل علي غرابة – ؛ فلم نجدها أصلاً في موضع.

و عليه: فالأظهر وقوع تحريف في سند كامل الزيارات، فكان في الأصل نظير سند كتابنا، فسقط «عن أبي عبد اللّه عليه السلام» من السند، ثمّ أدرج في المتن مرّتين: تارةً في محلّه، و أخري في غير محله، فحصل تكرار لهذا اللفظ في السند.

و يؤّد ذلك: ما في كامل الزيارات، الباب 13/8 بسنده: عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: تقطر في الفرات كلّ يوم قطرات من الجنّة.

و الحاصل: أنّ الحكم بوقوع تحويل في السند مشكل، فلا محيص عن الأخذ بظاهر السند، و القول بأنّ الحسين بن عثمان و محمّد بن أبي حمزة كلاهما يروي الخبر عمّن ذكره عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

ص: 223

389 = 10/3 – محمّد بن يحيي، عن حمدان بن سليمان النيسابوري، عن محمّد بن يحيي بن زكريا وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه جميعا، عن محمّد بن سنان... . (حيلولة)

390 = 10/ذيل 3 – وفي رواية حمدان بن سليمان... . (معلّق)

توضيح: ذيل الحديث معلّق علي أوّل السندين من الصدر.

392 = 12/1 (حيلولة)

393 = 13/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد وسهل بن زياد جميعا، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير... . (حيلولة)

393 = 13/ذيل 1 – الحسن بن محبوب، عن خالد بن نافع... . (معلّق، حيلولة)

396 = 15/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير... . (حيلولة)

396 = 15/2 – ابن محبوب، عن خالد بن جرير... . (معلّق، حيلولة)

397 = 15/7 (حيلولة)

397 = 15/9 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن غير واحد... .

398 = 15/10 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسين بن سعيد، عن الحسين بن علوان... .

398 = 15/11 – الحسين بن محمّد، عن جعفر بن محمّد، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ الصوفي، عن خضر الصيرفي... .

توضيح: أورد الشيخ الحديث 9 في التهذيب 9:103/450: معلّقاً عن محمّد بن يعقوب، ثمّ أورد الحديث 10 مبدوّا بالحسين بن سعيد، ثمّ أورد الحديث 11 هكذا: الحسن بن محمّد بن سماعة، عن جعفر بن محمّد... .

و لا ريب في أخذ الأحاديث الثلاثة في التهذيب عن الكتاب، كما أخذ عنه أحاديث كثيرة قبلها و بعدها، و قد يدلّ علي الأخذ: اتّفاق ترتيب أحاديث الكتابين و إن لم يصرّح باسم المصنّف في كثير منها.

إذا عرفت ذلك، نقول: إنّ الظاهر نسخة الشيخ من الكتاب في الحديث 11 كان بلفظ الحسن بن محمّد، ففهم الشيخ كون السند معلّقاً علي الحديث 9، فالمراد من الحسن بن محمّد هو الحسن بن محمّد بن سماعة، المذكور في الحديث 9، فلذلك بدأ الحديث 11 باسم الحسن بن محمّد بن سماعة.

لكنّ الظاهر تصحيف نسخة الشيخ قدس سره من الكتاب؛ إذ لم نجد رواية الحسن بن محمّد بن سماعة عن جعفر بن محمّد، بخلاف الحسين بن محمّد؛ فقد روي عن جعفر بن محمّد في مواضع، و قد صحّف الحسين بن محمّد بالحسن بن

محمّد في بعضها:(1)

منها: ما في أوّل روضة الكافي : الحسن بن محمّد، عن جعفر بن محمّد بن مالك، و قد ذكرنا في ذيل السند ما ينفع المقام.

و عليه: فلا وجه لتوهّم كون الحديث 11 معلّقاً.

399 = 15/14 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن عمرو بن إبراهيم، عن خلف بن حمّاد... .

399 = 15/15 – عمرو بن إبراهيم، عن خلف بن حمّاد... . (معلّق)

401 = 16/6 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

401 = 16/7 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل... . (معلّق)

401 = 16/10 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسي... .

401 = 16/11 – عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

402 = 17/3 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن العبّاس بن عامر... .

1– – الكافي 1:370/2 و 3، و قد وقعا علي الصواب في بعض مخطوطاته و في غيبة النعماني: 204/ذيل 7، 169/ذيل 11.

403 = 17/4 – عنه، عن محمّد بن عليّ، عن أبي جميلة... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي سهل بن زياد.

406 = 20/1 (حيلولة)

408 = 21/2 (حيلولة)

410 = 21/13 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد... .

410 = 21/14 – سهل بن زياد، عن عليّ بن معبد... . (معلّق)

410 = 21/15 (حيلولة)

411 = 21/16 (حيلولة)

412 = 22/3 (حيلولة)

415 = 24/2 (حيلولة)

416 = 24/3 (حيلولة)

418 = 25/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسين بن سعيد... .

418 = 25/2 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

420 = 28/4 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

420 = 28/5 – ابن أبي عمير، عن عمر بن يزيد... . (معلّق)

422 = 30/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن إسماعيل... .

422 = 30/2 – عنه، عن عمرو بن سعيد المدائني... .

توضيح: تأتي رواية سهل بن زياد، عن عمرو بن سعيد مصرّحةً في نفس الباب في: 423/8، فالضمير هنا – أيضا – يرجع إلي سهل بن زياد، كما هو ظاهره.

423 = 30/8 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عمرو بن سعيد، عن الحسن بن الجهم و ابن فضّال جميعاً، قالا: سألنا أبا الحسن عليه السلامعن الفقّاع... .

توضيح: لم نجد رواية عمرو بن سعيد عن ابن فضّال في غير هذا السند، فقد يوهم ذلك وقوع تحويل في السند بعطف طبقة علي طبقتين، فيروي سهل بن زياد الحديث عن أبي الحسن عليه السلام تارةً بواسطتين – أي: عمرو بن سعيد عن الحسن بن الجهم – ، و أخري بواسطة واحدة – أي: ابن فضّال – ، و قد روي سهل بن زياد عن ابن فضّال مباشرةً في كثير من الأسناد.(1)

لكن يرد عليه – مضافا إلي بعد التحويل بعطف طبقة علي طبقتين بدون

قرينة داخلية عليه – : أنّ الحديث ورد في التهذيب 10:98/378 بسنده: عن منصور بن العبّاس، عن عمرو بن سعيد، عن ابن فضّال و ابن الجهم، عن أبي الحسن عليه السلام، قالا: سألناه عن الفقّاع...، فهذا الإسناد صريح في رواية عمرو بن سعيد عن ابن فضّال، فلا وجه للقول بالتحويل في السند المتقدّم أيضاً.

1– – لاحظ معجم رجال الحديث 8:490، 491، 496، 497، 511، 512.

424 = 30/11 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن إسماعيل، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن شرب الفقّاع، فكرهه كراهةً شديدةً.

424 = 30/ذيل 11 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن محمّد بن إسماعيل مثله. (معلّق)

توضيح: فهم الأصحاب كون ذيل السند معلّقاً علي صدره، فقد أدرج في ترتيب أسانيد الكافي: 192 السند في روايات محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، و كذا يفهم من وسائل الشيعة 25:362/32132، و قد أدرج سيّدنا «دام ظلّه» السند في أسناد أصحاب الإجماع في عداد أسناد الحسن بن عليّ بن فضّال.

و وجه ما صنعوه: أنّ المراد من ابن فضّال في أسناد الكافي هو الحسن بن عليّ بن فضّال(1)، فأحمد بن محمّد الراوي عنه هو أحمد بن محمّد بن عيسي، فيكون السند معلّقاً لا محالة.

و ربما يشكل ذلك: بأنّه لم نجد رواية الحسن بن عليّ بن فضّال عن محمّد بن إسماعيل مصرحةً في موضع(2)، فقد يخطر بالبال القول بكون المراد من ابن

1- – إلاّ في الكافي 1:333/3: عدّة من أصحابنا، عن جعفر بن محمّد، عن ابن فضّال...، و الحديث نقله في كمال الدين 1:370/2 و 2:648/2: بسنده عن جعفر بن محمّد بن مالك، عن عليّ بن الحسن بن فضّال...، فمنه يعرف المراد من جعفر بن محمّد و ابن فضّال في سند الكافي.

2- – نعم، ورد في تأويل الآيات: 383 – ذيل سورة الشعراء – في عداد أحاديث محمّد بن العبّاس ما لفظه: و قال أيضاً: حدّثنا أحمد بن الحسن بن علي، قال: حدّثنا أبي، عن أبيه، عن محمّد بن إسماعيل، عن حنّان بن سدير... ، و قد نقله عنه كذلك في بحار الأنوار 52:284/13. فقد يخطر بالبال زيادة «عن أبيه»، و كون المراد من أحمد بن الحسن بن عليّ هو أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، فيكون أبوه راويا عن محمّد بن إسماعيل مباشرةً. لكنّ الظاهر كون أحمد في السند محرّفا من محمّد و هو محمّد بن الحسن بن عليّ بن مهزيار يروي عن أبيه، عن أبيه، كما ورد في تأويل الآيات: 321 – ذيل سورة الأنبياء – و بدون «بن مهزيار» في: 333 – ذيل سورة الحجّ – ، 359 – ذيل سورة النور – ، 369 – ذيل سورة الفرقان مع تحريف – ، و بتحريف مهزيار بمهران في: 636 – ذيل سورة الحديد – ، فالسند ليس من أسناد بني فضّال.

فضّال هو عليّ بن الحسن بن فضّال؛ فقد روي عن محمّد بن إسماعيل في جملة من الأسناد(1).

و عليه: فالمراد من أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد الكوفي العاصمي – شيخ الكليني – ، و لا تعليق في السند.

لكن هذا الاحتمال بعيد؛ فإنّه – مضافا إلي ما أشرنا إليه من عدم التعبير

عن عليّ بن الحسن بـابن فضّـال في الكافي، و المورد المشار إليه في الهامش 1 ممّا عبّر عنه به، إنّما ورد في روايـة جعفر بن محمّـد لا في رواية أحمد بن محمّد – يرد علي هذا الاحتمال: أنّه لم ترد رواية عليّ بن الحسن بن فضّال عن محمّد بن إسماعيل في الكافي في موضع، و إنّمـا يروي روايـات محمّـد بن إسـماعيل بن بزيع في الكافي عن طريق غيره، فقـد تكرّرت روايته عن طريق محمّـد بن يحيي عن أحمـد بن محمّد بن عيسي عن ابن بزيع، فالالتزام بكون المراد من ابن فضّال في السند هو عليّ بن الحسن لا يدفع الغرابة فيه.

1- – لاحظ معجم رجال الحديث 11:550، 564.

و يؤّد ما ذكرنا: أنّه لم نجد الرواية عن أحمد بن محمّد – شيخ الكليني – بهذه العبارة في الكافي في المجلّد السادس إلاّ في مورد واحد في غير كتاب الأشربة(1)، و إنّما عبّر عنه في هذا المجلّد عن شيخه بعبارة «أحمد بن محمّد العاصمي»(2) أو «أحمد بن محمّد الكوفي»(3)، و التعبير عنه بأحمد بن محمّد

تكرّر في سائر المجلّدات، خصوصا كتاب الحجّة(4) و كتاب الصيام(5) و كتاب الحجّ.(6)

هذا، و من القويّ وقوع تحريف في السند صار منشأً للغرابة فيه(7)، و لو

1- – الكافي 6:208/11 – كتاب الصيد – و سنده: أحمد بن محمّد، عن محمّد بن أحمد النهدي... .

2- – الكافي 6:6/9 و 10 و 47/3، كتاب العقيقة.

3- – الكافي 6:339/2 – كتاب الأطعمة – ، 381/7 – كتاب الأشربة – ، 464/15، كتاب الزيّ و التجمّل . ثمّ إنّه وردت في الكافي 6:49/3 رواية أحمد بن محمّد، عن عليّ بن فضّال...، لكنّ السند محرّف، و الصواب: ابن فضّال، بدل عليّ بن فضّال – كما في النسخ المعتبرة و وسائل الشيعة 21:483/27650 – و السند معلّق.

4- – الكافي 1:177/3 و 4، 180/5، 197/3، 208/3، 221/3، 234/5، 257/3 و 4، 260/1، 271/3، 275/3، 280/2، 353/ذيل 8 و 9، 387/ذيل 1، 389/2، 396/6، 402/5، 462/4 و 5، 465/6، 488/6، 534/20، و الكلّ في الطريق إلي رواية محمّد بن الحسن الصفّار، و ربما حرّف بمحمّد بن الحسين.

5- – الكافي 4:73/4، 75/7، 88/7 و 8، 91/7، 110/4 و 6، 115/2، 159/10، 160/2، 162/4، 169/2.

6- – الكافي 4:242/4، 269/5، 278/1، 365/12، 377/9، 419/3، 434/5، 543/16، 547/36.

7- – و في المقام احتمال آخر، و هو: وقوع سهو للكليني قدس سره، فرأي في موضع رواية ابن فضّال عن محمّد بن إسماعيل، فتخيّل كون المراد هو الحسن، فأضاف طريقه إليه في صدره، مع أنّ المراد هو ابنه عليّ بن الحسن، لكن لم نجد ما يساعد هذا الاحتمال، و لذلك أعرضنا عنه.

قيل به ففي كيفيّته وجوه من الاحتمال(1): أظهرها زيادة «ابن فضّال»، بأن

كان حاشيةً توضيحيةً لأحمد بن الحسن، الذي ورد في الحديث 13، فأدرجت في المتن في غير موضعها سهوا.

و كيف كان، فالأظهر وقوع التعليق في السند، و غاية الأمر احتمال وقوع

تحريف في هذا الإسناد، و اللّه الهادي إلي الصواب.

424 = 31/1 (حيلولة)

428 = 33/2 (حيلولة)

428 = 34/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب... .

428 = 34/4 – عنه، عن فضالة بن أيّوب... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي الحسين بن سعيد.

431 = 36/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يحيي بن

1– – قد ورد الحديث في عيون أخبار الرضا عليه السلام 2:18/44 في عداد روايات الفضل بن شاذان، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا عليه السلام...، فيحتمل كون المصنّف رأي في موضع رواية الفضل – و قد حرّف فيه الفضل بابن فضّال – فأخذه منه، و أضاف طريقه إلي ابن فضّال إلي السند، لكنّ الاحتمال المذكور في المتن لعلّه أقوي.

المبارك... .

431 = 36/2 – عنه، عن محمّد بن عليّ، عن أبي جميلة... . (معلّق)

431 = 36/3 – عنه، عن سليمان بن سماعة، عن عبد اللّه بن القاسم... . (معلّق)

توضيح: يروي سهل بن زياد عن محمّد بن عليّ في عدّة من الأسناد، فالمرجع لضمير «عنه» في الحديث 2 هو سهل بن زياد، و السياق يقتضي رجوع الضمير في الحديث 3 إليه أيضاً، و يناسبه الطبقة؛ لأنّ سهل بن زياد و سلمة بن الخطّاب – و هو الذي روي كتاب سليمان بن سماعة(1) – في طبقة واحدة، يروي عن كليهما الكليني بواسطة واحدة.

431 = 36/4 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

431 = 36/5 – ابن أبي عمير، عن مهران بن محمّد... . (معلّق)

432 = 36/8 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الوشّاء... .

432 = 36/9 – سهل بن زياد، عن سعيد بن جناح، عن حمّاد... . (معلّق)

434 = 36/17 – سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي أو غيره... . (معلّق)

434 = 36/18 – سهل [بن زياد]، عن إبراهيم بن محمّد المدني [المديني خ.ل]... . (معلّق)

1- – رجال النجاشي: 184/487.

434 = 36/19 – عنه، عن ياسر الخادم، عن أبي الحسن عليه السلام... . (معلّق)

434 = 36/20 – عنه، عن عليّ بن معبد، عن الحسن بن عليّ الخزّاز... . (معلّق)

434 = 36/21 – عنه، عن أحمد بن يوسف بن عقيل... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الأحاديث الثلاثة الأخيرة راجع إلي سهل بن زياد، وسنفصّل الكلام عن أمثال هذه الأسناد في الفصل الثالث من الباب الثاني.

435 = 37/4 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

435 = 37/5 – ابن أبي عمير، عن محمّد بن الحكم أخي هشام بن الحكم... . (معلّق)

436 = 37/9 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي... .

436 = 37/10 – سهل [بن زياد]، عن محمّد بن عيسي... . (معلّق)

437 = 37/11 – عنه، عن محمّد بن عيسي... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي سهل بن زياد.

437 = 37/15 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب... .

437 = 37/16 – سهل [بن زياد]، عن عليّ بن سعيد... . (معلّق)

كتاب الزي والتجمّل

438 = 1/4 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن اسباط... .

439 = 1/5 – سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... . (معلّق)

440 = 1/11 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب و ابن فضّال جميعاً، عن يونس بن يعقوب... .

440 = 1/12 – عنه، عن ابن فضّال و ابن محبوب، عن يونس بن يعقوب... . (معلّق)

440 = 1/13 – عنه، عن عليّ بن حديد... . (معلّق)

440 = 1/14 –] عنه، عن] أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

440 = 1/15 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين... .

توضيح: الضمير في الحديثين 12 و 13 راجع إلي أحمد بن محمّد، و في السندين تعليق.

ص: 235

و امّا في الحديث 14، فإن كان الصواب عـدم وجود «عنه، عن» – كما هو الظاهر – فالسـند معلّق، و يروي عن أحمـد بن محمّـد عدّة من أصحابنا.

و أمّا لو بنينا علي ثبوت «عنه، عن» فليس للضمير مرجع في الأسناد

السابقة إلاّ «محمّد بن يحيي» في الحديث 3، و الفصل بين الضمير و مرجعه بهذا القدر غريب.

فهذا يشهد علي وقوع خلل في السند: إمّا بالقول بوقوع تقديم و تأخير في موضع الحديثين 14 و 15، فالضمير راجع إلي محمّد بن يحيي، و إمّـا بالاـلتزام بزيادة «عنه، عن»، و لعلّ «عنه، عن» كان بـدل النسـخة من أحمـد بن محمّـد، فجمع بينهما في الكتاب، و مثله غير عزيز في النسخ.

443 = 2/10 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسي، عن إسحاق بن عمّار... .

443 = 2/11 – بهذا الإسناد، عن إسحاق بن عمّار... .

443 = 2/12 – عنه، عن نوح بن شعيب... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

444 = 2/14 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن القاسم بن يحيي... .

444 = 2/15 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي، عن حمّاد بن عثمان... . (معلّق)

448 = 5/9 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد،

عن ابن القدّاح، عن أبي عبد اللّه عليه السلام: أنّ رسول اللّه صلي الله عليه و آله كانت له ملحفة مورّسة يلبسها في أهله... ، و قال: قال أبو جعفر عليه السلام: كنّا نلبس المعصفر في

البيت.

توضيح: يحتمل - بدوا - رجوع الضمير في «قال» إلي ابن القدّاح، و هو عبد اللّه بن ميمون القدّاح، لكن لم نجد من ذكره في أصحاب أبي جعفر عليه السلامإلاّ

ابن شهر آشوب في المناقب(1) - و هذا الكتاب لا يعتمد عليه في ما تفرّد به من الأُمور الغريبة، كما لا يخفي علي المتتبّع - و لم ترد رواية ابن القدّاح عن أبي

جعفر عليه السلام إلاّ في بعض الأسناد المحرّفة(2)، و قد ورد في ترجمته في رجال

1- - المناقب 4:211.

2- - منها: ما في التهذيب 4:300/907 بسنده: عن عبد اللّه بن ميمون القدّاح، عن أبي جعفر، عن أبيه عليهماالسلام... ، لكنّ الظاهر «جعفر» بدل أبي جعفر، كما نقله في الاستبصار 2:134/439، و قد نقله في وسائل الشيعة 10:457/13840 كذلك عن الشيخ رحمه اللّه، لكن من المحتمل أخذه من الاستبصار دون التهذيب، فلاحظ. منها: ما في المحاسن 2:624/78 - كالسند المتقدّم - و الظاهر فيه أيضاً: «عن جعفر» كما نقل الحديث كذلك في قرب الاسناد: 51/168، وقد نقل الحديث في بحار الأنوار 76: 177/12 عن المحاسن بتبديل عن أبي جعفر ب «عن جعفر»، وهو الّذي يبدو من وسائل الشيعة 5: 322/ذيل 6674؛ إذ أورد سند الحديث عن المحاسن في ذيل نقله عن قرب الاسناد من دون إشارة إلي اختلافهما في الإمام الذي ينقل الحديث عنه عليه السلام. و يؤيّد التحريف في السندين تكرّر رواية عبد اللّه بن ميمون القدّاح عن جعفر - بهذا اللفظ - عن أبيه عليهماالسلام...، لاحظ الكافي 4:272/1، 527/2، التهذيب 2:157/612 و 613، 195/768، 3:255/709، 293/885، 319/988 و موارد كثيرة أخري. منها: ما في علل الشرائع 1:293/1 بسنده: عن عبد اللّه بن ميمون عن أبي جعفر عليه السلام... ، و الظاهر فيه أيضاً: عن جعفر، كما ورد الحديث كذلك في الكافي 3:22/1 - بزيادة في صدره - و المحاسن 2:561/946، و قد وردت الزيادة المرويّة في الكافي في المحاسن 2:561/949 بسنده: عن ابن القدّاح عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . هذا، و قد عنون الكشّي في رجاله: 245/452 عنوان عبد اللّه بن ميمون القدّاح المكّي في موضعين منه، و أورد في ذيل العنوان في كلا الموضعين روايةً واحدةً بسند واحد، ففي: 245/452: بسنده عن صفوان بن يحيي، عن أبي خالد، عن عبد اللّه بن ميمون، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: يا ابن ميمون كم أنتم بمكّة؟ قلت: نحن أربعة، قال: إنّكم نور في ظلمات الأرض. و مثله في: 389/731 إلاّ أنّ فيه: عن أبي خالد صالح القمّاط. و غرابة السند تقوّي احتمال وقوع التحريف فيه، و له وجهان من الاحتمال: الوجه الأوّل: ما استظهر في قاموس الرجال 6:636 من كون الصواب: عن أبي عبد اللّه عليه السلام بدل عن أبي جعفر عليه السلام، و الأولي في هذا الوجه أن يقال: بكون الأصل «عن جعفر» فحرّف بأبي جعفر، كما في الأسناد المتقدّمة، و قد ذكرنا توجيه هذا التحريف في المتن. الوجه الثاني: كون الحديث في الأصل: عن القدّاح عن أبي جعفر عليه السلام، قال: يا ميمون، كم أنتم... ، ففسّر القدّاح بعبد اللّه بن ميمون بتوهّم إرادته منه، مع كون المراد والده ميمون القدّاح؛ فإنّه من أصحاب الباقر عليه السلام - كما صرّح به في كتب الرجال: رجال البرقي: 15، 18، رجال الشيخ الطوسي: 145/1583=14 و أيضاً: 309/4575=600، رجال النجاشي: 213/557، و قد وردت رواية ميمون القدّاح عن أبي جعفر عليه

السـلام في بعض الأسناد، كما في الكافي 6:533/1، 534/7، 543/9، المحاسن 2:637/138، التهذيب 3:80/236 و... - ثمّ حرّف «ميمون» في متن الحـديث بابن ميمون. و الوجه الأوّل أقلّ مؤنـةً، فلـذلك يبدو كونه أقرب و إن كان الجزم به مشـكل؛ لعدم رواية أبي خالد القمّاط عن عبـد اللّه بن ميمون في موضع آخر، كما لم نجـد روايته عن أبيه ميمون القدّاح كذلك، فيحتمل وقوع تحريف في السـند لا نعلم تفصيله. و كيف كان، فلم تثبت رواية عبد اللّه بن ميمون القدّاح عن أبي جعفر عليه السلام.

النجاشي: 213/557: «روي أبوه، عن أبي جعفر و أبي عبد اللّه عليهماالسلام، و

ص: 238

روي هو عن أبي عبد اللّه [عليه السلام]»، و هو كالصريح في عدم روايته عن أبي جعفر عليه السلام.

و ربما يخطر بالبال إرجاع الضمير إلي ابن القدّاح مع القول بوقوع تحريف في المصادر الأوّلية للحديث التي أخذ عنها الكليني، بأن كان أصل الحديث بلفظ «قال جعفر عليه السلام»، فحرّف ذلك ب «قال أبو جعفر عليه السلام»، و منشؤ التحريف استغراب التعبير بجعفر عن الإمام أبي عبد اللّه عليه السلام في الأعصار المتأخّرة، فقد يسهو القلم و يظنّ أنّ الرواية عن أبي جعفر عليه السلام، مع أنّها عن جعفر عليه السلام، و قد ذكرنا في الهامش روايات لابن القدّاح عن «جعفر»، حرّف «جعفر» في بعضها بابي جعفر عليه السلام.

لكن الظاهر كون الحديث عن أبي جعفر؛ لورود مضمونه عنه عليه السلام، دون أبي عبد اللّه عليه السلام؛ فقد ورد في نفس الباب من الكافي: 447/6 بسنده: عن جرّاح المدائني، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إنّا نلبس المعصفرات و المضرّجات.

و بالرقم 8 بإسناده عن أبي الجارود، قال: كان أبو جعفر عليه السلام يلبس المعصفر و المنيّر، لاحظ أيضاً نفس الباب، الأرقام 1، 3، 7، 10، 13، و لم نجد روايةً في أنّ أبا عبد اللّه عليه السلاميلبس المعصفر.

وعليه: فلو كان الراوي للحديث هو ابن القدّاح، لكانت روايته عن أبي جعفر عليه السلاممرسلةً.

لكنّ الأظهر إرجاع الضمير إلي أبي عبد اللّه عليه السلام، و قد عبّر عليه السلام عن أبيه عليه السلام

بكنيته المباركة في أسناد كثيرة(1).

1- - لاحظ الكافي 1:185/14، 231/3، 2:134/20، 173/12، 309/3، 316/7، 496/2، 616/11، 637/4، 3:89/3، 161/1، 327/21، و أسناد كثيرة أخري.

فتحصّل: أنّ الأظهر رجوع الضمير في «قال» إلي أبي عبد اللّه عليه السلام، فليس في السند تحريف و لا إرسال.

448 = 5/11 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي، عن يونس... .

448 = 5/12 – محمّد بن عيسي، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

449 = 7/1 (حيلولة)

451 = 9/6 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن موسي بن القاسم... .

452 = 9/7 – عنه، عن أبيه، عن سعد بن سعد... . (معلّق)

452 = 9/8 – عنه، عن جعفر بن عيسي، قال: كتبت إلي الرضا عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 7 يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه وأخذا بوحدة السياق نحكم برجوع الضمير إليه في الحديث 8 أيضا.

452 = 10/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن فضّال و سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي، عن ياسر، قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام... .

452 = 10/2 – عنه، عن يونس بن يعقوب، عن الحسين بن سالم العجلي أنّه حمل إليه الوشي... .

توضيح: الظاهر – بدوا – من الحديث 1 وقوع التحويل فيه، فسهل بن

زياد عطف علي أحمد بن محمّد بن عيسي؛ حيث إنّ الكليني يروي عنهما بتوسّط «عدّة من أصحابنا»، و هذا لا إشكال فيه.

و إنّما الإشكال فيمن يروي عنه ابن فضّال؛ فإنّ روايته عن أبي الحسن عليه السلام يدفعها ظهور الرواية في وحدة الراوي عنه عليه السلام، و روايته عن محمّد بن عيسي أو ياسر لم تعهد في موضع.

والتحقيق: أن الإشكال نشأ من الخلل الواقع في السند في المطبوعة و بعض المخطوطات، و أمّا أكثر المخطوطات، فليس فيها هذا الإشكال، توضيح ذلك:

أنّ ما ورد في المطبوعة لم يرد في المخطوطات المعتبرة أصلاً، و إنّما المخطوطات علي نحوين:

أحدهما: بدون «و سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي» في السند،(1) فالإشكال باقٍ علي حاله.

ثانيهما: بدون «عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن فضّال»، و هذا ما في أكثر المخطوطات المعتبرة و أقواها(2)، فلا إشكال.

و من المحتمل كون «هذه العبارة» موضعها في الأصل في أوّل الباب الآتي، و فيها رواية محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن فضال، فسقط في بعض النسخ من هذا السند «أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن فضّال» ثمّ كتبت العبارة الساقطة في الهامش، فأخطأ النسّاخ المتأخّرون في موضع العبارة الساقطة، فأدرجوها هنا، و أضافوا الواو تصحيحا للسند، ثمّ جمع بين النسخة الصحيحة والنسخة المحرّفة، فصارت هذه العبارة مكرّرة في البابين.

والعمدة في المقام البحث عن مرجع الضمير في الحديث 2، و ربما يرتبط

هذا البحث بالإشكال المتقدّم، توضيحه:

أنّه إن بنينا علي وجود «أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن فضّال و» في

السند الأوّل، أمكن القول برجوع الضمير إلي ابن فضّال؛ إذ هو الراوي

1- - يظهر من الوافي 20:730/20363 أنّ نسخته من الكافي كانت علي هذا النحو.
2- - والظاهر من الوسائل 5:36/5831 الأخذ من نسخة موافقة لها.

لكتاب يونس بن يعقوب(1)، و روايته عنه متكرّرة جدّاً .

لكن قد تقدّم الإشكال في ثبوت هذه العبارة فيه، مضافا إلي أنّ إرجاع الضمير إلي وسط السند - خصوصا مع وقوع التحويل فيه، من دون قرينة لائحة عليه - بعيد.

و أمّا لو أخذنا بالنسخة الصحيحة الخالية عن هذه الزيادة، فالمناسب أن يكون مرجع الضمير هو محمّد بن عيسي؛ فقد روي عن يونس بن

يعقوب في مواضع من تأويل الآيات و غيرها(2).

1- - رجال النجاشي :446/1207.

2- - الكافي 6:456/3، رجال الكشّي: 333/610، و قد تكرّرت رواية محمّد بن عيسي عن يونس بن يعقوب في تأويل الآيات، و الإسناد إلي محمّد بن عيسي في الجميع واحد، و في كثير من هذه الأسناد يكون السند غريبا لا يأمن من وقوع التحريف فيه: منها: ما في تأويل الآيات: 611 - ذيل سورة الرحمن - : بسنده عن محمّد بن عيسي، عن يونس بن يعقوب، عن غير واحد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، لكن لم نجد رواية يونس بن يعقوب عن «غير واحد» في موضع. نعم، قد وردت هذه العبارة في روايات يونس بن عبد الرحمان كثيرا؛ فقد روي يونس بن ... عبد الرحمان عن غير واحد عن أبي عبد اللّه عليه السلام في الكافي 1:159/9، الفقيه 3:286/4032، الأمالي للصدوق، المجلس 65/17، التوحيد: 360/3، علل الشرائع 2:518/1، مصباح المتهجّد: 338 - عنه جمال الأسبوع: 342 - ، فلذلك لا يبعد كون الأصل في السند: يونس بدل يونس بن يعقوب، ثمّ فسّر يونس بابن يعقوب في المتن سهوا، أو وقع التفسير في الهامش، ثمّ أدرج ذلك في المتن سهوا، و المراد من يونس هو ابن عبد الرحمان. منها: ما في: 763 - ذيل سورة الغاشية - بسنده: عن محمّد بن عيسي، عن يونس بن يعقوب، عن جميل بن درّاج، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام...، و لا يبعد كون الأصل في هذا السند أيضاً: يونس و أريد به ابن عبد الرحمان؛ إذ لم نجد رواية يونس بن يعقوب عن جميل بن درّاج في موضع، بخلاف يونس بن عبد الرحمان، الذي روايته عن جميل بن درّاج كثيرة، و قد وردت رواية محمّد بن عيسي، عن يونس، عن جميل بن درّاج في الكافي 1:34/4، 2:15/5، 24/3، الاختصاص: 64 و 204، و قد ورد نظير ذلك في الكافي 3:24/1 مع التصريح بيونس بن عبد الرحمان. منها: ما في: 769 - ذيل سورة الفجر - بسنده: عن محمّد بن عيسي، عن يونس بن يعقوب، عن عبد الرحمان بن سالم...، و لا يبعد هنا أيضاً: يونس بدل يونس بن يعقوب؛ إذ لم نجد رواية يونس بن يعقوب عن عبد الرحمان بن سالم في موضع، و قد وردت رواية محمّد بن عيسي، عن يونس، عن عبد الرحمان بن سالم في: 543 - ذيل سورة الزخرف، 755 - ذيل سورة المطفّفين، و كذا في: 690 - ذيل سورة الحاقّة، إلاّ أنّ فيه: يونس بن عبد الرحمان، عن سالم الأشل... ، و الظاهر وقوع تحريف فيه، و الصواب: يونس أو يونس بن عبد الرحمان، عن عبد الرحمان بن سالم الاشلّ؛ فقد ورد في شواهد التنزيل 1:173/185 رواية محمّد بن عيسي بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمان، عن عبد الرحمان بن سالم الاشلّ، و كذا في 2:426/1084 بدون «بن عبيد» و «الأشلّ» . منها: ما في: 772 - ذيل سورة البلد - بإسناده: عن محمّد بن عيسي، عن يونس بن ... يعقوب، عن عبد اللّه بن محمّد، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال لي: يا أبا بكر...، و في السند خلل ظاهر؛ إذ لم نجد في رواة أبي بكر الحضرمي من يسمّي بعبد اللّه بن محمّد، بل أبو بكر الحضرمي نفسه يسمّي بعبد اللّه بن محمّد، فالظاهر زيادة «عن» بعد عبد اللّه بن محمّد، ثمّ إنّه لم نجد رواية يونس بن يعقوب عن أبي بكر الحضرمي، بل يروي يونس بن عبد الرحمان عن أبي بكر الحضرمي في جملة من الأسناد: كالتهذيب 10:87/339، و بتعبير يونس في الكافي 6:483/6، و كذا في 5:33/4 - عنه التهذيب 6:155/275 - إلاّ أنّه روي هذه الرواية في المحاسن 2:320/55 و علل الشرائع 1:149/9 بسندهما: عن يونس (بن عبد الرحمان)، عن

بكار بن أبي بكر الحضرمي، بدل أبي بكر الحضرمي. وعليه: فلا يبعد كون الصواب هنا أيضاً «يونس» بدل يونس بن يعقوب، و المراد بيونس هو يونس بن عبد الرحمان. ثمّ إنّه ورد في: 772 – ذيل سورة البلد بسنده: عن محمّد بن عيسي، عن يونس بن يعقوب، عن يونس بن زهير، عن أبان، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن هذه الآية «فلا اقتحم العقبة»... ، و أبان في السند هو أبان بن تغلب، كما صرّح به في سائر مواضع ورود الحديث: الكافي 1:430/88، تأويل الآيات: 773، تفسير فرات: 557 و 558، شواهد التنزيل 2:431/1092، فضائل الشيعة: 26/19. و السند غريب لا يأمن من وقوع التحريف؛ إذ لم نجد يونس بن زهير في موضع، لكن مع ذلك لم نجد شاهدا علي وقوع التحريف في رواية محمّد بن عيسي عن يونس بن يعقوب هنا، كما لا دليل علي ذلك في سندين آخرين في تأويل الآيات – : 524 ذيل سورة فصّلت، – 766 (ذيل سورة الفجر) – و في ما مرّ عن الكافي و رجال الكشّي في صدر التعليقة، و طبقة محمّد بن عيسي لا تأبي عن الرواية عن يونس بن يعقوب مباشرةً؛ إذ سمع محمّد بن عيسي في سنة 198 بالمسجد الحرام عن بعض الرواة – قرب الاسناد: 15/46، 20/67 – و قد مات يونس بن يعقوب في زمن الرضا عليه السلام بالمدينة – رجال النجاشي: 446/1207، رجال الكشّي: 385 و 386 في عدّة روايات – فإدراك محمّد بن عيسي ليونس بن يعقوب غير مستنكر، فالأظهر الالتزام بصحّة رواية محمّد بن عيسي عن يونس بن يعقوب مباشرةً في قليل من الأسناد.

لكن يشكل بعدم وجود قرينة داخليّة علي ذلك.

و أمّا إرجاع الضمير إلي سهل بن زياد – كما يظهر من وسائل الشيعة 5:37/5832 – فهو مبنيّ علي ظاهر الضمير؛ إذ سهل بن زياد – أوّل من وقع في السند – ممّن يمكن إرجاع الضمير المفرد إليه.

لكن يشكل ذلك: بأنّه لم نجد رواية سهل بن زياد عن يونس بن يعقوب في موضع، بل الظاهر عدم إدراك سهل بن زياد لزمن الرضا عليه السلام، و قد مات يونس بن يعقوب في زمنه عليه السلام– كما ذكرناه في الهامش – فلم يكن يدركه سهل بن زياد.

وعليه: فالظاهر وقوع خلل في السند، و من الجائز كون «محمّد بن عيسي» موجودا في الأصل في الحديث 2 دون الحديث 1، فكان سهل بن زياد في الحديث 1 راويا عن ياسر مباشرةً – كما في بعض الأسناد(1) – ، وعلي هذا الاحتمال يرجع الضمير إلي سهل بن زياد، و تكون روايته عن يونس بن يعقوب بتوسّط محمّد بن عيسي، لا مباشرةً، فيندفع الإشكال.

و يؤّد ما ذكرنا: ما ورد بعد السندين بقليل في: 456/3 بهذا الإسناد: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي، عن يونس بن يعقوب... .

1– – الكافي 6:334/10، 434/19، و قد عبّر فيه بالضمير، الظاهر في الرجوع إلي سهل.

ثمّ إنّه ورد في ذيله هـذا الإسـناد: محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن يونس بن يعقوب مثله، و من الجائز ارتباط هذا السند – أيضاً – بالسند المبحوث عنه، بأن تكون الزيادة الواردة في بعض النسخ في هذا السند – أعني: قوله: «أحمد بن محمّد بن عيسي عن ابن فضّال و» – مرتبطـةً بذلك، بأن يكون للسـند المبحوث عنه – أيضاً – طريقٌ ذيلي مشـتملٌ علي ابن عيسـي و ابن فضّال، فوقع الخلط بين الطريق الأصلي و الطريق الذيلي، و اللّه العالم.

و الحاصـل: أنّ وقوع الخلـط و الخلـل في هـذين السـندين أوجب توهّم وقوع التحويل في الحـديث 1، و الإبهـام في مرجع الضـمير في الحديث 2؛ إذ لا توجد قرينة داخلية علي تعيين ذلك.

453 = 11/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن فضّال... .

453 = 11/2 – عنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن عيسي.

453 = 11/5 – سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي... .

توضـيح: في المطبوعة «حميد بن زياد»، و هو خطأ؛ إذ الراوي عن محمّد بن عيسـي هو سهل بن زياد، لا حميد بن زياد، كما نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه».

ثمّ إنّ في وقوع سـهل بن زياد في بـدء السـند – من غير أن يسـبقه في الأسـناد القريبـة ما يمكن أن يكون هذا تعليقا عليه – كلاما نذكره في الفصل الثالث من الباب الثاني.

454 = 11/9 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ... .

454 = 9/10 – عنه، عن أبيه، عن القاسم بن عروة... . (معلّق)

455 = 11/11 – عنه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

457 = 12/9 (حيلولة)

457 = 12/10 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ، عن رجل... .

458 = 12/11 – عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... . (معلّق)

458 = 12/12 – عنه، عن عثمان بن عيسي، عن سماعة بن مهران... . (معلّق)

458 = 12/13 – عنه، عن أبيه، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد الثلاثة يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

463 = 17/7 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبي الخزرج الحسن بن الزبرقان الأنصاري... .

463 = 17/8 – عنه، قال: حدّثني داود بن إسحاق أبو سليمان الحذّاء، عن محمّد بن الفيض... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

466 = 18/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ، عن أبي البختري... .

466 = 18/6 – عنه، عن بعض أصحابنا بلغ به جابر الجعفي... .

توضيح: الظاهر رجوع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، و لا ينافي ذلك روايته عن جابر الجعفي – م 128 أو 132 – بواسطة؛ فإنّ الظاهر أنّ كلمة «بلغ به» بمعني رفعه، و قد تكرّر ذكر هذه الكلمة بهذا المعني في المحاسن.(1)

466 = 19/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن العوسي... .

466 = 19/3 – عنه، عن بعض أصحابنا، عن مبارك غلام العقرقوفي... . (معلّق)

466 = 19/4 – عنه، عن بعض من ذكره، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

توضيح: الضمير في هذين السندين يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه علي الظاهر.

468 = 21/6 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن القاسم بن يحيي... .

469 = 21/7 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

469 = 21/8 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن

1– – لاحظ – علي سبيل النموذج – المحاسن 1:254/280، 261/321، 2:345/4، 465/431، 633/118 و أيضاً 318/43، و قسه مع علل الشرائع 2: 383/3.

عليّ بن الحكم... .

469 = 21/9 – عنه، عن محمّد بن عليّ، عن عليّ بن أسباط... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

470 = 21/17 – سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي... . (معلّق)

توضيح: السند: إمّا معلّق علي الحديث 11، أو معلّق بالاعتماد علي ما هو المعهود من رواية عدّة عن سهل، و سنفصّل الكلام عن السند وأمثاله في الفصل الثالث من الباب الثاني.

470 = 22/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّاء... .

470 = 22/3 – عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

470 = 22/4 – عنه، عن بعضي أصحابه، عن صالح بن عقبة... . (معلّق)

470 = 22/5 – عنه، عن بعض أصحابه، رفعه... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسانيد الثلاثة يرجع إلي أحمد بن محمّد بقرينة روايته عن محمّد بن عليّ، والظاهر أنّ المراد من أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وقد كثر رواية البرقي عن بعض أصحابه.

471 = 23/3 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد... .

471 = 23/4 – سهل بن زياد، عن الدهقان عبيد اللّه... . (معلّق)

473 = 26/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن

عبد اللّه بن محمّد النهيكي... .

473 = 26/4 – عنه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

473 = 26/5 – عنه، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمان... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمّد بن أبي عبد اللّه.

474 = 26/7 – سهل [بن زياد]، عن بعض أصحابه... . (معلّق)

474 = 26/8 – سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي... . (معلّق)

توضيح: سنبحث عن السندين وأمثالهما في الفصل الثالث من الباب الثاني.

478 = 29/1 (حيلولة)

479 = 29/10 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد... .

480 = 29/11 – سهل بن زياد، عن محمّد بن بكر... . (معلّق)

480 = 29/12 – سهل بن زياد، عن يحيي بن المبارك... . (معلّق)

480 = 30/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

480 = 30/3 – أحمد بن محمّد، عن العبّاس بن موسي الورّاق... . (معلّق)

481 = 30/4 – أحمد بن محمّد، عن سعيد بن جناح... . (معلّق)

481 = 30/6 (حيلولة)

482 = 31/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي، قال: كنت مع أخي علقمة، والحارث بن المغيرة وأبي حسّان عند أبي عبد اللّه عليه السلام... .

482 = 31/ذيل 1 – قالوا: كان أبو جعفر عليه السلام... . (معلّق)

482 = 31/2 – عنه، عن ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق)

482 = 31/3 – ابن محبوب، عن العلاء بن رزين... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 2 يرجع إلي أحمد بن محمّد، وفي ذيل الحديث 1 يرجع إلي علقمة والحارث بن المغيرة وأبي حسّان، فكلاهما معلّق علي الحديث 1، وأمّا الحديث 3، فمعلّق علي الحديث 2.

483 = 31/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عدّة من أصحابه... .

483 = 31/6 – عنه، عن أبيه، عن يونس... . (معلّق)

483 = 31/7 – عنه، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد الجوهري... . (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

483 = 32/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب... .

484 = 32/5 – عنه، عن عبدوس بن إبراهيم البغدادي رفعه... . (معلّق)

484 = 32/6 – عنه، عن عليّ بن سليمان بن رشيد، عن مالك بن أشيم... . (معلّق)

توضـيح: ترجم النجاشي في رجاله: 302/823 و الشـيخ في الفهرست: 348/550 عبـدوس بن إبراهيم البغدادي، و جعلا راويه أحمد بن أبي عبد اللّه، فالظاهر رجوع الضمير في الحديث 5 إليه، و بوحدة السياق نحكم بكونه المراد من الضمير في الحديث 6.

لكن أرجع الضمير في الحديث 6 في معجم رجال الحديث 12:44 إلي

والد أحمد بن أبي عبد اللّه – مع كونه أرجع الضـمير في الحديث 5 إلي أحمد بن أبي عبد اللّه(1) – ولا وجه لذلك، وملاحظة أسناد عليّ بن سـليمان بن رشـيد – أيضا – تساعد علي رجوع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد اللّه؛ إذ يروي عنه من يكون في طبقة أحمد بن أبي عبد اللّه أو متأخّرا عنه، مثل: محمّـد بن أحمـد بن يحيي وعبـد اللّه بن جعفر الحميري وسـهل بن زياد، ومجرّد رواية محمّد بن أحمد بن يحيي عن عليّ بن سليمان بن رشيد بواسطة(2) لا يكون دليلاً علي العدول عن ظاهر السند وإرجاع الضمير إلي غير أحمد بن أبي عبد اللّه.(3)

484 = 33/5 (حيلولة)

1- – معجم رجال الحديث 2:402.

2- – الكافي 2: 320/4، الفقيه 4: 238/5570، عقاب الأعمال: 248/7 ، الخصال 1: 9/29، 153/190.

3- – ورد في المحاسن 2: 379/158: عن أبيه، عن محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن عليّ بن سـليمان بن رشـيد، عن عليّ بن الحسين القلانسـي، عن محمّـد بن سـنان، عن عمر بن يزيـد قال...، والسـند غريب جدّا ولا ريب في وقوع تحريف فيه وإن لم نحصل علي ما يبيّن أصل السند. وكيف كان، فهذا السند الغريب لا يشهد علي خلاف ما ذكرناه.

486 = 35/2 (حيلولة)

487 = 35/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عليّ بن إسحاق بن سعد... .

487 = 35/4 – عنه، عن عثمان بن عيسي... . (معلّق)

487 = 35/5 – عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

489 = 37/8 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن نوح بن شعيب... .

489 = 37/9 – عنه، عن أبيه، قال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

490 = 38/3 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ... .

490 = 38/4 – عنه، عن ابن فضّال، عن ابن بكير... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

490 = 38/6 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

490 = 38/7 – عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

490 = 38/8 – عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

490 = 38/9 – عنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسانيد الثلاثة يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

491 = 38/11 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسن بن عليّ، عن عليّ بن عقبة... .

491 = 38/12 – عنه، عن ابن فضّال، عن عليّ بن عقبة... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن عيسي.

491 = 38/13 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عليّ بن أسباط... .

491 = 38/14 – عنه، عن أبيه، عن عبد اللّه بن الفضل النوفلي... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

492 = 39/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء... .

492 = 39/2 – عنه، عن ابن فضّال، عمّن ذكره... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

493 = 41/1 (حيلولة)

494 = 41/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن موسي بن القاسم.. .

494 = 41/4 – وعنه، عن أبيه، عن عبد اللّه بن الفضل الهاشمي... . (معلّق)

494 = 41/5 – عنه، عن ابن فضّال، عن حمّاد بن عيسي... . (معلّق)

494 = 41/6 – عنه، عن أبيه، عن خلف بن حمّاد، عمّن ذكره... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسانيد الثلاثة يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

494 = 41/7 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن فضّال... .

494 = 41/8 – ابن فضّال، عن بعض أصحابنا... . (معلّق)

495 = 41/11 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن ابن فضّال... .

495 = 41/12 – عنه، عن موسي بن القاسم، عن صفوان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

495 = 42/3 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد الأشعري... .

495 = 42/4 – وبهذا الإسناد، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام... .

495 = 42/5 – سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي... . (معلّق)

495 = 42/6 – عنه، عن محمّد بن عيسي، عن عبيد اللّه الدهقان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي سهل بن زياد.

496 = 42/9 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

496 = 42/10 – أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

496 = 43/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه أو غيره... .

496 = 43/2 – عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

497 = 43/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عبد اللّه بن محمّد الحجّال... .

497 = 43/5 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

497 = 43/6 – عليّ بن الحكم، عن رفاعة بن موسي... . (معلّق)

توضيح: الحديث 5 معلّق علي الحديث 4، وأمّا الحديث 6، فمعلّق علي الحديث 5.

497 = 43/8 (حيلولة)

498 = 43/9 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عليّ بن الحكم... .

498 = 43/10 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

499 = 43/11 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أحمد بن أشيم... . (معلّق)

499 = 43/15 (حيلولة)

501 = 43/22 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي... .

501 = 43/23 – سهل رفعه... . (معلّق)

502 = 43/30 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسي... .

502 = 43/31 – عنه، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

504 = 44/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي... .

504 = 44/3 – أحمد بن محمّد، عن القاسم بن يحيي... . (معلّق)

504 = 44/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ... .

504 = 44/6 – عنه، عن محمّد بن إسماعيل... . (معلّق)

505 = 44/7 – عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

505 = 45/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحجّال... .

505 = 45/3 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

505 = 45/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

505 = 45/5 – عنه، عن عبد اللّه بن محمّد النهيكي... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

505 = 45/6 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن بعض أصحابه... .

506 = 45/7 – أحمد بن محمّد، عن القاسم بن يحيي... . (معلّق)

506 = 45/8 – أحمد بن محمّد، عن القاسم بن يحيي... . (معلّق)

506 = 45/9 (حيلولة)

507 = 46/3 (حيلولة)

508 = 46/5 (حيلولة)

509 = 47/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن بعض أصحابنا رفعه، قال: من اطّلي فتدلّك بالحنّاء... .

509/47/4: عنه، عن أحمد بن عبدوس بن إبراهيم، قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام و قد خرج من الحمّام... من أثر الحنّاء... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 4 يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، كما هو ظاهره، و لو صحت النسخة، لكان الظاهر كون المراد من أحمد بن عبدوس بن إبراهيم هو أحمد بن عبدوس الخلنجي، الذي يروي ابن الوليد عن الحسن بن متّويه بن السندي عنه(1)، و قد روي العيّاشي بواسطة عن أبي

جعفر أحمد بن عبدوس الخلنجي أو غيره في رجال الكشّي: 455/860، و

1- – رجال النجاشي: 81/197، فهرست الطوسي: 59/74، رجاله: 412/5971=52 و 415/6010=91.

هو يناسب طبقةً مع من وقع في سند الكافي.

و يؤّد ما ذكرنا: رواية سعد، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن عبدوس

الخلنجي في كامل الزيارات، الباب 99/9؛ فإنّ أحمد بن محمّد: إمّا هو أحمد بن أبي عبد اللّه، و إمّا هو أحمد بن محمّد بن عيسي - كما لعلّه الظاهر - و هو معاصر لأحمد بن أبي عبد اللّه، وعلي كلا التقديرين فالسند موّد لما استظهرنا.

نعم، هنا مشكلة و هي: أنّ في كامل الزيارات وردت رواية: أحمد بن عبدوس الخلنجي، عن أبيه رحيم...، فيشكل اتّحاد الخلنجي مع أحمد بن عبدوس بن إبراهيم، لكن يمكن حلّها:

أوّلاً: بدعوي كون إبراهيم جدّ عبدوس، ففي نسبه اختصار، فتأمّل.

و ثانيا: بالقول بأنّ رحيم و إبراهيم أحدهما تصحيف الآخر، و شباهة اللفظين غير خفيّة، خصوصا بعدما كان متعارفا من حذف «الألف» من إبراهيم و كتابته «إبرهيم»(1).

و كيف كان، فالظاهر اتّحاد أحمد بن عبدوس هذا، مع من يروي عنه سهل بن زياد و محمّد بن عليّ بن محبوب مباشرةً أو بتوسّط عليّ بن خالد(2).

هذا كلّه بناءً علي صحّة نسخة الكتاب، لكن صحّته محلّ تأمّل؛ حيث إنّ الشيخ قدس سرهروي الخبرين بزيادة في صدره في التهذيب 1:376/1161: عنه

1- - لو كان الأمر كذلك، لكان الأظهر كون الصواب: رحيم؛ حيث إنّ كامل الزيارات رواه بعده بطريق آخر عن رحيم. هذا مع أنّ رحيم أغرب من إبراهيم، و الأصل في باب التصحيف تبديل اللفظ الغريب باللفظ المأنوس، كما لا يخفي وجهه علي العارف الفطن.
2- - أُنظر معجم رجال الحديث 2:144/653.

[أي: عن محمّد بن عليّ بن محبوب]، عن أبي إسحاق إبراهيم، عن أبي أحمد إسحاق بن إسماعيل، عن العبّاس بن أبي العبّاس، عن عبدوس بن إبراهيم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: الحنّاء يذهب بالسهك... ، و قال: من اطّلي في الحمّام... ، فأورد الحديث 3 المذكور في الكافي، و قال: رأيت أبا جعفر الثاني عليه السلام... ، و هو الحديث 4 في الكافي.

و في هذا السند سقط أو إرسال؛ فقد أورده في ثواب الأعمال: 38/4 بسنده: عن إبراهيم بن إسحاق، عن إسحاق بن إسماعيل الصوفي، عن العبّاس بن أبي العبّاس، عن عبدوس بن إبراهيم البغدادي، رفع الحديث إلي أبي عبد اللّه عليه السلام قال: الحنّاء يذهب بالسهك... ، و قال: من اطّلي...، و لم يذكر حديث أبي جعفر عليه السلام.

و الطبقة أيضاً تشهد بوقوع سقط أو إرسال في سند التهذيب أيضاً، كما لعلّه ظاهر، و علي أيّة حال، فقد ورد صدر الخبر «الحنّاء يذهب بالسهك» في الكافي 6:484/5 هكذا: عنه [أي: عن أحمد بن أبي عبد اللّه]، عن عبدوس بن إبراهيم البغدادي، رفعه إلي أبي عبد اللّه عليه السلام... .

فالراوي للخبر علي هذا النقل و نقل التهذيب و ثواب الأعمال هو عبدوس بن إبراهيم، لا أحمد بن عبدوس، و قد ترجم النجاشي في رجاله: 302/823 عبدوس بن إبراهيم و قال: «بغدادي، ذكر ابن بطّة قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبد اللّه عنه»، و قد ترجم الشيخ في الفهرست: 348/550 عبدوس بن إبراهيم وقال: «من أهل بغداد»، و جعل راويه أحمد بن أبي عبد اللّه، و لم نجد من جعل أحمد بن أبي عبد اللّه راويا عن أحمد بن عبدوس، و لا سندا وقع فيه ذلك.

وعليه: فالأقوي في النظر كون الراوي هو عبدوس بن إبراهيم، فلعلّ «أحمد» كان تفسيرا لضمير «عنه» أو نسخة بدل منه، فجمع بينهما في النسخ المتأخّرة، و هذا كثير في باب التصحيفات.

و كيف كان، فلا إشكال في رجوع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

511 = 48/11 (حيلولة)

511 = 48/15 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسي... .

512 = 48/16 – عنه، عن محمّد بن عيسي، عن زكريا المؤمن، رفعه... . (معلّق)

513 = 51/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن حسّان... .

513 = 51/ذيل 1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عليّ بن حسّان مثله، قال: و في حديث آخر: فحلّت عقيصتها... .

توضيح: الظاهر أنّ الضمير في «قال» راجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه و قد كثر في المحاسن نظير ذلك، و قد ذكرنا في ذيل خبر الكافي 2:671/4 أنّ نظير التعبير لم يرد في الكافي إلاّ في ذيل رواية البرقي.

ثمّ إنّه لا منافاة بين رجوع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد اللّه و ورود الخبر في علل الشرائع 2:491/1 في ذيل حديث ليس فيه ذكر لأحمد بن أبي عبد اللّه؛ لاحتمال أخذ الصدوق من المحاسن و إن لم يصرّح باسم البرقي، و قد

أثبتنا في محلّه شيوع ذلك في كتب الصدوق.

514 = 52/1 (حيلولة)

515 = 52/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

515 = 52/6 – عنه، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

515 = 52/7 – عنه، عن نوح بن شعيب... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

516 = 53/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ... .

516 = 53/ذيل 3 – سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط... ، مثله.

516 = 53/4 – عنه، عن أبي القاسم الكوفي... . (معلّق)

توضيح: سنتكلّم عن الحديث 3 و نظائره في الفصل الثالث من الباب الثاني.

و أمّا الضمير في الحديث 4، فقد أرجعه في معجم رجال الحديث 22:24

إلي سهل بن زياد.

لكنّه خلاف الظاهر؛ فإنّ أبا القاسم الكوفي هو عبد الرحمان بن حمّاد – كما صرّح به في المحاسن 2:452/369 – و يروي عنه أحمد بن أبي عبد اللّه في المحاسن و الكتب الأربعة في موارد، و لا يروي عنه سهل بن زياد في الكتب الأربعة.

هذا، و في رجال النجاشي: 238/633: «عبد الرحمان بن أبي حمّاد أبو

القاسم الكوفي... و هو صاحب دار أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي»، و الظاهر اتّحاده مع عبد الرحمان بن حمّاد.

نعم، في الفهرست: 312/477: «عبد الرحمان بن حمّاد : له كتاب رويناه بالإسناد الأوّل عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عنه».

و المراد بالإسناد الأوّل: جماعة، عن أبي المفضّل، عن ابن بطة، و لعلّه من أغلاط فهرست ابن بطّة، الذي فيه أغلاط كثيرة علي حدّ تعبير النجاشي في رجاله: 372/1019.

فتحصّل: أنّ مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد اللّه، و لعلّ السند المذكور في ذيل الحديث 3 ممّا أضيف إلي الكتاب بعد تأليفه، و لذلك وقع الفصل بين الضمير و مرجعه.

521 = 58/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن جعفر بن محمّد بن أبي زيد الرازي... .

521 = 58/3 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

521 = 58/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عليّ بن حسّان، عن عبد الرحمان بن كثير... .

521 = 58/6 – عليّ بن حسّان، عن عبد الرحمان بن كثير... . (معلّق)

522 = 58/8 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

522 = 58/9 – سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط... . (معلّق)

522 = 58/10 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عثمان بن عيسي... .

522 = 58/11 – أحمد بن محمّد، عن القاسم بن يحيي... . (معلّق)

522 = 59/1 (حيلولة)

523 = 60/2 (حيلولة)

524 = 63/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي وأحمد بن خالد جميعا، عن ابن محبوب... .

525 = 63/2 – ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق)

525 = 64/1 (حيلولة)

525 = 64/3 (حيلولة)

526 = 64/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن نوح بن شعيب... .

526 = 64/5 – عنه، عن منصور بن العبّاس، عن سعيد... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه؛ فقد روي عن منصور بن العبّاس في جملة من الأسناد.(1)

1- - معجم رجال الحديث 18:497 – الفهرست: 459/732 و رجال الشيخ الطوسي: 449/6382=132.

528 = 65/10 (حيلولة)

529 = 66/3 (حيلولة)

529 = 66/4 (حيلولة)

529 = 66/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ... .

529 = 66/6 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن بشير... .

529 = 66/7 – عنه، عن عليّ بن الحكم و محسّن بن أحمد، عن أبان بن عثمان... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي سهل بن زياد؛ فقد روي عن عليّ بن الحكم كثيرا(1) و عن محسّن بن أحمد(2)، و مجرّد وجود الخبر في المحاسن

2:609/12 غير كافٍ في الحكم برجوع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد اللّه – بدعوي وقوع تقديم و تأخير في الروايات، و كون الحديث 7 قبل الحديث 6 – خصوصا مع الاختلاف في بعض ألفاظ الخبر في الكافي و المحاسن، فلاحظ.

530 = 67/2 – أبو علي الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن عليّ بن إسحاق... .

530 = 67/3 – عنه، عن الحجّال، عن ابن بكير... . (معلّق)

1- – معجم رجال الحديث 8:519.

2- – الكافي 3:403/30.

توضـيح: الضـمير راجع إلي محمّد بن عبد الجبّار؛ فإنّه يروي عن الحجّال (عبد اللّه بن محمّد الأسدي) في عدّة من الأسانيد(1)، و قد ورد الخبر – نقلاً عن الكافي – في وسائل الشـيعة 5:314/6648: عن أبي عليّ الأشـعري – فقد عبّر عنه بالضـمير – ، عن ابن عبد الجبّار، عن الحجّال...، فهو فهم السند كما ذكرنا إن لم يكن في نسخته زيادة «ابن عبد الجبّار» بعد الضمير.

531 = 68/2 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

531 = 68/3 – ابن أبي عمير، عن حسين بن عثمان... . (معلّق)

531 = 68/7 – عدّة من أصـحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن صـفوان بن يحيي، عن أبي جميلة، عن حميد الصـيرفي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

531 = 68/8 – عنه، عن بعض أصحابه، رفعه إلي أبي جعفر عليه السلام... . (معلّق)

531 = 68/9 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

532 = 68/10 – عنه، عن إبراهيم بن محمّد الثقفي، عن عليّ بن المعلّي، عن إبراهيم بن الخطّاب، رفعه إلي أبي عبد اللّه عليه السلام... .

532 = 68/11 – محمّد بن يحيي، عن سلمة بن الخطّاب، عن إبراهيم بن ميمون... .

1- – معجم رجال الحديث 16:419،421.

توضيح: روي أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي الحديث 8 في المحاسن 2:624/77 عن بعض من ذكره رفعه إلي أبي جعفر عليه السلام...، فالضمير راجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه – كما هو ظاهر السند أيضاً – و هذا مما لا إشكال فيه.

و إنّما الإشكال في مرجع الضمير في الحديث 10، فالظاهر – بدوا – رجوع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم، و هذا و إن أمكن من جهة زمانهما – إذ توفّي الثقفي سنة 283 و كان عليّ بن إبراهيم يروي عمّن مات قبل هذه السنة كثيرا: كاحمد بن محمّد بن خالد، المتوفّي سنة 280 علي الأظهر – ، لكن حيث لم نجد روايته عن إبراهيم بن محمّد الثقفي في موضع، يبعد

هذا الاحتمال، وإذا لم نقبل ظاهر السند، ففي مرجع الضمير احتمالات:

الاحتمال الأوّل: ما استظهره سيّدنا «دام ظلّه» و احتمله في معجم رجال الحديث 1:288 و هو رجوعه إلي إبراهيم بن هاشم، قال سيّدنا «دام ظلّه»: «قد روي عليّ بن إبراهيم بن هاشم بواسطة أبيه عن إبراهيم بن محمّد الثقفي في تفسير القمّي 2:335 (سورة النجم)، و روي هو بواسطة جعفر بن سلمة عن إبراهيم بن محمّد الثقفي في مواضع كثيرة من أمالي الصدوق(1) و موضع من معاني الأخبار(2) و من فضائل شعبان(3)» انتهي ما أردنا نقله من كلامه

«دام ظلّه».

و قد جعل الراوي عن إبراهيم بن محمّد الثقفي في معجم رجال الحديث

1:288: عليّ بن إبراهيم أو أباه، و هذا الاحتمال يواجه إشكالين:

1– – أمالي الصدوق، المجلس 4/2 و المجلس 12/3.

2– – معاني الأخبار :235/1.

3– – فضائل الأشهر الثلاثة: 56/34.

الأوّل: عدم رجوع الضمير إلي إبراهيم بن هاشم في وسط السند – من غير قرينة ظاهرة عليه من نفس السند – في غير هذا المورد.

الثاني: أنّا لم نجد رواية إبراهيم بن هاشم عن إبراهيم بن محمّد الثقفي في غير المورد المذكور عن التفسير المنسوب إلي عليّ بن إبراهيم، و هذا التفسير يشكل جدّاً الاعتماد عليه – مع كثرة التصحيفات و التحريفات فيه، و مخالفته كثيرا لما ينقله في تأويل الآيات عن تفسير عليّ بن إبراهيم، و لا يسع المقام تفصيل ذلك – خصوصا مع غرابة سنده من عدّة جهات؛ حيث روي فيه إبراهيم بن محمّد الثقفي، عن أبان بن عثمان، عن أبي داود، عن أبي بردة الأسلمي، قال: سمعت رسول اللّه صلي الله عليه و آله... .

فالسند غريب؛ من جهة قلّة الواسطة بين إبراهيم الثقفي – المتوفّي سنة 283 – وبين النبيّ صلي الله عليه و آله، و من جهة عدم رواية إبراهيم عن أبان بن عثمان – الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام – مباشرةً في غيره و ظاهر طبقتهما ينافيه(1)، و من جهة عدم رواية أبان بن عثمان عن أبي داود(2)، و غالب رواة أبي داود في

1– – و قد ورد في ما تقدّم عن الكافي 2:17/1 و المحاسن 1:287/431 رواية إبراهيم بن محمّد الثقفي، عن محمّد بن مروان، عن أبان بن عثمان... ، و ما نقله في بحار الأنوار – 81:154/11 – سهو، و الصواب: ما في 16:330/26، 68:317/1، و لاحظ أيضاً 22:475/24.

2– – و هو أبو داود الأعمي نفيع بن الحارث، الراوي عن أبي برزة الأسلمي نضلة بن عبيد – تهذيب الكمال 29:408، 30:10 – فلا يبعد كون أبي بردة في التفسير مصحّفة و إن ورد نظير ذلك في مواضع كثيرة، لاحظ بحار الأنوار 7:261/11 ، 267/31 ، 23:2، 27:134/131، 35:364، 36:56/ذيل 2، 79/ذيل5، 40:48/85، 75:214/10، 86:134/14، 103:11/47.

طبقة متقدّمة علي أبان و إن كان فيهم أبو الجارود زياد بن منذر(1) و مع هذه الجهات الغريبة في السند لا يصحّ الاستناد إليه في شيء.(2)

الاحتمال الثاني: ما يظهر من بحار الأنوار من رجوع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد اللّه كما رجع إليه في الحديث 8 و وردت رواية أحمد بن أبي عبد اللّه – المتّحد مع أحمد بن محمّد بن خالد – ، عن إبراهيم بن محمّد الثقفي، عن عليّ بن المعلّي في موارد(3)، و قد روي أحمد بن محمّد بن خالد عن إبراهيم بن محمّد الثقفي في الكافي 2:17/1 و المحاسن 1: 287/431، و قد عبّر في المحاسن عن الثقفي بأبي إسحاق الثقفي.

و في ترجمة إبراهيم بن محمّد الثقفي يقال: إنّ جماعةً من القمّيّين – كأحمد بن محمّد بن خالد و غيره – وفدوا عليه إلي اصفهان، و سألوه الانتقال إلي قم فأبي(4).

و يؤيّد ذلك: كثرة رجوع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد اللّه في الكافي،

خصوصا في هذا المجلّد منه(5) و تأمّل.

و هذا الاحتمال أيضاً يواجه إشكالين:

1- – أُنظر تهذيب الكمال 30:10.

2- – نقل في بحار الأنوار 81:66/48 عن بصائر الدرجات للصفّار، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن خالد البرقي، عن إبراهيم بن محمّد الثقفي، عن شهاب بن عبد ربّه، قال: دخلت علي أبي عبد اللّه عليه السلام... . لكنّ الثقفي فيه زائد كما لعلّه الظاهر، و قد خلت عنه نسخة بصائر الدرجات:236/3.

3- – الكافي 2:119/9، 144/4، 5:71/3.

4- – فهرست الشيخ: 12/7، رجال النجاشي: 17/19.

5- – لاحظ الكافي 6:516/4 و 2:673/8.

الأوّل: أنّ الفصل بين الضمير و مرجعه – من غير قرينة ظاهرة – نادر في

الكافي جدّاً.

الثاني: أنّ البرقي و إن روي عن الثقفي مباشـرةً في بعض الروايات، لكن قد روي هذا الخبر في المحاسن 2:623/72: عن عليّ بن محمّد، عن إبراهيم بن محمّد الثقفي... ، و كذا في علل الشرائع 2:465/15، و فيه: عليّ بن محمّد القاساني، و قد توسّط عليّ بن محمّد بينهما في خبر آخر أيضاً في التهذيب 6:157/282، و من هنا يستغرب ما في بحار الأنوار 60:176/1؛ حيث نقل الخبر عن علل الشرائع، ثمّ قال:

«الكافي: عن العدّة، عن البرقي، عن إبراهيم الثقفي مثله.

المحاسن: عن القاساني مثله.»

فيظهر منه إرجـاع الضـمير في الكافي إلي أحمـد بن أبي عبـد اللّه مع مخالفته للمحاسن و علل الشـرائع، و دعوي احتمال وقوع السـقط في الكافي يدفعها عدم الشاهد عليه، و لا يصار إليه من دون شاهد قويّ.

و الحاصل: أنّ البرقي روي الخبر بتوسّط القاساني عن الثقفي، فروايته عنه مباشرةً بعيدة، و احتمال السقط في سند الكافي – أيضاً – بعيد

الاحتمال الثالث: وقوع تقديم و تأخير في موضع الروايات، فكان الحديث 10 بعد الحديث 11، و الضمير راجع إلي سلمة بن الخطّاب، و قد روي سـلمة بن الخطّاب، عن إبراهيم بن محمّد الثقفي، عن عليّ بن المعلّي في بعض الأسناد(1) و روي سلمة بن الخطّاب عن إبراهيم بن محمّد الثقفي في أسناد.(2)

1- – الكافي 3:70/4، ثواب الأعمال: 32/1.

2- – الكافي 2:207/1، معاني الأخبار: 225/1، ثواب الأعمال: 54/1.

و هذا الاحتمال أيضاً يواجه إشكالين:

الأوّل: عدم وجود وجه معقول لوقوع التقديم و التأخير في موضع الروايات هنا.

الثاني: إرجاع الضمير إلي وسط السند من غير قرينة عليه من نفس السند، و هذا غير معهود في روايات سلمة أصلاً.

و يمكن تضعيف الإشكال الأوّل: بأنّ في الحديث 11 وقع السقط ظاهرا؛ حيث لم نجد رواية سلمة بن الخطاب عن إبراهيم بن ميمون(1) إلاّ بتوسّط إبراهيم بن محمّد الثقفي(2) و روي إبراهيم بن محمّد الثقفي عن إبراهيم بن ميمون في أسناد.(3)

و أمّا الإشكال الثاني، فحلّه يحتاج إلي الالتزام بأحد أمرين:

إمّا أن نقول: بكون «عنه» مصحّف «سلمة»، فالرواية معلّقة، و قد حذف من أوّله محمّد بن يحيي بناءً علي ذكره في الحديث 11، و يبعّده عدم وقوع التعليق بسلمة بن الخطّاب في أسناد الكافي أصلاً.

و إمّا أن نقول: بكون «عن سلمة» حذف من السند؛ لشباهة «سلمة» ب «عنه»، فصحّف سلمة ب «عنه» أوّلاً، ثمّ حذف بتخيّل التكرار، و قد احتملنا نظير ذلك في الكافي 3:222/7.

1- - استظهر سيّدنا «دام ظلّه» اتّحاده مع إبراهيم بن محمّد بن ميمون، الذي روي عنه إبراهيم بن محمّد الثقفي في تأويل الآيات: 317 و بحار الأنوار 40:15/ذيل 30، و قد بسط القول في تعيين المراد منه بما لا مجال لنقله هنا.

2- - معاني الأخبار: 225/1، ثواب الأعمال: 54/1.

3- - كتاب الغارات و في فضائل شعبان: 56/34 و أمالي الشيخ: 51/67=المجلس 2/36 و تأويل الآيات: 643، من غير تصريح بالثقفي.

هذا غاية ما أمكننا من التحقيق في تعيين مرجع الضمير، و الإنصاف: أنّ النفس لا تطمئنّ إلي أيٍّ من هذه الاحتمالات، و اللّه أعلم.

533 = 69/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

533 = 69/2 – أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

533 = 69/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسي... .

533 = 69/5 – عنه، عن أبيه، عن عبد اللّه بن المغيرة و محمّد بن سنان، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

534 = 69/6 – و بإسناده، قال: إن رسول اللّه صلي الله عليه و آله... .

توضيح: الضمير في الحديث 5 راجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد، و قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة

5:320/6666؛ فنقل الخبر بذاك السند.

534 = 69/7 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد الأشعري، عن ابن القدّاح... .

534 = 69/8 – سهل [بن زياد]، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .(معلّق)

534 = 69/10 (حيلولة)

كتاب الدواجن

536 = 1/5 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسين... .

536 = 1/6 – سهل بن زياد، عن محمّد بن الوليد... . (معلّق)

537 = 1/9 – عليّ بن إبراهيم، و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن محمّد بن عيسي، عن زياد القندي، عن عبد اللّه بن سنان، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... . (حيلولة)

537 = 1/ذيل 9 – قال: و حدّثني به عمّار بن المبارك و زاد فيه: و تلقّي عليها إخوانك.

توضيح: أرجع الضمير في معجم رجال الحديث 12:255 إلي زياد القندي، و جعل عمّار بن المبارك راويا عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

لكنّ الضمير يرجع إلي محمّد بن عيسي، كما صرّح به في المحاسن 2:626/ذيل 89، و الظاهر من طبقة محمّد بن عيسي – الذي يروي عن الصادق عليه السلام بواسطتين أو أكثر في الأكثر – رواية عمّار بن المبارك عن

عبد اللّه بن سنان، و قد فهم السند علي الصواب في وسائل الشيعة 11:465/15271.

538 = 2/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن القاسم بن يحيي... .

538 = 2/ذيل 4 – قال: و في حديث آخر: لا تسموها في وجوهها.

توضيح: ورد الخبر في المحاسن 2:633/117: عن القاسم بن يحيي، و في ذيلها: و في حديث آخر: لا تسموها في وجوهها، فالظاهر أنّ المراد من أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن خالد، و رجوع الضمير في «قال» إليه، و قد ذكرنا في ذيل سند الكافي 2:671/4: أنّ هذا التعبير لم يرد في الكافي إلاّ في ذيل رواياته.

539 = 2/9 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب... .

539 = 2/10 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه... .

539 = 2/11 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار... .

539 = 2/12 – سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... . (معلّق)

539 = 2/13 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن القاسم بن

يحيي... .

539 = 2/14 – أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

540 = 2/15 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... .

540 = 2/16 – و بإسناده، قال: خرج أمير المؤنين عليه السلام... .

توضيح: قوله: «و بإسناده» المراد منه السند المتقدّم، كما فهمه في بحار الأنوار 41:55/2 و وسائل الشيعة 11:494/15356، فنقلا هذا الخبر بالسند المتقدّم؛ فقد رواه في المحاسن 2:629/104 عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير إلي آخر السند.

541 = 3/4 (حيلولة)

542 = 4/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

543 = 4/6 – عنه، عن أبيه، عمّن ذكره... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه.

543 = 4/9 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد، عن ابن القدّاح، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و عن أبيه ميمون، قال: خرجنا مع أبي جعفر عليه السلام إلي أرض طيّبة... فقال: أو ما علمت أنّ رسول اللّه صلي الله عليه و آلهقال: إنّ علي ذروة كلّ بعير شيطانا... .

توضيح: ابن القدّاح هو عبد اللّه بن ميمون القدّاح يروي عن أبيه ميمون.

و يأتي هنا سؤل، و هو: أنّ الخبر الذي نقله ابن القدّاح عن أبي عبد اللّه عليه السلام ما هو؟ و الجواب: أنّ هنا احتمالات أظهرها: أنّ عبد اللّه بن ميمون روي أصل الخبر – أعني: ما رواه الإمام عليه السلام عن رسول اللّه صلي الله عليه و آله قال: إنّ علي ذروة كلّ بعير شيطانا – بطريقين: أحدهما: عن أبي عبد اللّه عليه السلام،

وثانيهمـا: عن أبيه ميمون، عن أبي جعفر عليه السـلام، و في الطريق الأخير وقع الخبر في ضـمن قصّـة، فأتي المؤلّف بمتن الخبر من الطريق الثاني مكتفيا به عن الطريق الأوّل، و قد مرّ بالرقم 3: عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله: إنّ علي ذروة كلّ... .

545 = 6/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

545 = 6/2 – أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

546 = 7/5 (حيلولة)

547 = 7/9 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن القاسم بن يحيي... .

547 = 7/10 – عنه، عن الجاموراني، عن ابن أبي حمزة... . (معلّق)

547 = 7/11 – عنه، عن محمّد بن عليّ، عن رجل... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمّد.

548 = 7/14 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن بكر بن صالح... .

548 = 7/15 – عنه، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي سهل بن زياد.

550 = 9/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن القاسم بن يحيي... .

550 = 9/4 – عنه، عن بعض أصحابه، رفعه... . (معلّق)

550 = 9/5 – عنه، عن بعض أصحابه، عن أبي شعيب العاملي... . (معلّق)

550 = 9/6 – عنه، وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن جعفر بن محمّد [الأشعري]... (معلّق، حيلولة)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد في الأسناد الثلاثة وفي الحديث 6 تحويل أيضا، فيكون السند هكذا: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن جعفر بن محمّد [الأشعري]... .

550 = 10/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران... .

551 = 10/2 – عنه، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

551 = 10/3 – عنه، عن الجاموراني... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

551 = 11/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بكر بن صالح... .

551 = 11/3 – عنه، عن الجاموراني... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

552 = 12/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

552 = 12/3 – عنه، عن عثمان بن عيسي... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

552 = 12/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

552 = 12/6 – عنه، عن عثمان بن عيسي... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

552 = 12/7 (حيلولة)

553 = 13/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

554 = 13/2 – عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

ص: 278

المجلّد السابع من أسناد الكافي

اشارة

ص: 279

كتاب الوصايا

4 = 2/3 (حيلولة)

7 = 4/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسن بن عليّ... .

7 = 4/2 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن، عن عليّ بن أسباط... .

7 = 4/3 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن، عن إبراهيم بن أبي بكر بن أبي السمّال... .

7 = 4/4 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن، عن أخيه أحمد بن الحسن... .

توضيح: عليّ بن الحسن هو عليّ بن الحسن بن فضّال، يعلم ذلك من روايته عن عليّ بن أسباط و عن أخيه أحمد بن الحسن، بل و روايته عن إبراهيم بن أبي بكر بن أبي السمّال، و عليّ بن الحسن بن فضّال من مشايخ أحمد بن محمّد بن أحمد العاصمي – شيخ الكليني – ، فإذا ليس في هذه الأسناد تعليق.

ص: 281

8 = 4/6 (حيلولة)

9 = 5/3 – محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيي... .

9 = 5/ذيل 3 – الفضل بن شاذان، عن يونس... . (معلّق)

10 = 6/1 (حيلولة)

11 = 6/4 (حيلولة)

11 = 6/5 (حيلولة)

15 = 11/2 (حيلولة)

18 = 13/7 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعا، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار... . (حيلولة)

18 = 13/8 – عنه، عن معاوية بن عمّار... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: الضمير راجع إلي ابن أبي عمير.

19 = 13/13 (حيلولة)

19 = 13/15 (حيلولة)

21 = 15/1 (حيلولة)

22 = 16/2 (حيلولة)

23 = 16/4 (حيلولة)

23 = 17/2 (حيلولة)

23 = 18/1 (حيلولة)

24 = 18/3 (حيلولة)

26 = 19/1 (حيلولة)

28 = 21/1 عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد بن عيسي، عن صفوان بن يحيي... .

28 = 21/2 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

توضيح: الحديث 2 معلّق علي ثاني السندين من الحديث 1، والمراد من أحمد بن محمّد فيه، هو أحمد بن محمّد بن عيسي، المتقدّم، فترد عدّة من أصحابنا عليه.

29 = 22/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

29 = 22/2 – أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

توضـيح: أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عيسي – تلميذ ابن أبي عمير – و ليس المراد من أحمد بن محمّد، أحمد بن محمّد بن أبي نصر؛ إذ هو معاصر لابن أبي عمير و لا يروي عنه، و لو كان المراد من أحمد بن محمّد هو ابن أبي نصر، لكان لازمه رواية ابن عيسي عن ابن أبي عمير بالتوسّط، و هو غريب.

29 = 22/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد و عليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

29 = 22/ذيل 4 – و في كتاب العبّاس: تعتق من نصيب ابنها... .

توضيح: لم يعلم المراد من العبّاس، و المعروف في أصحاب الكتب باسم العبّاس اثنان: العبّاس بن عامر و العبّاس بن معروف، ثمّ لم يعلم كيفيّة طريق الكليني إلي العبّاس و طريق العبّاس إلي المعصوم عليه السلام، و قد كثر نظير ذلك في الأسناد الذيلية.

31 = 23/9 – محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير... .

31 = 23/10 – و بإسناده، عن ابن أبي عمير... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه الشيخ في التهذيب 9:153/626 و الاستبصار 4:106/403، و كذا في وسائل الشيعة 19:206/24436، 19:236/24492، فأوردا الخبر بالسند المتقدّم.

32 = 23/11 (حيلولة)

33 = 23/20 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان... .

33 = 23/21 – أبان، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه، عن حمران... . (معلّق)

35 = 23/29 (حيلولة)

36 = 23/30 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن عليّ بن مهزيار، قال: كتبت إلي أبي جعفر عليه السلام: أنّ فلانا ابتاع... . (حيلولة)

36 = 23/31 – عليّ بن مهزيار، قال: قلت: روي بعض مواليك... . (معلّق، حيلولة)

36 = 23/32 – و كتب إبراهيم بن محمّد الهمداني إليه... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: إبراهيم بن محمّد الهمداني كان وكيل الناحية، و كان من أصحاب الرضا و الجواد و الهادي عليهم السلام، و لذلك كان له مكاتبات معهم عليهم السلام، و في الكافي 1:547/24: سهل، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني، قال: كتبت إلي أبي الحسن عليه السلام: أقرأني عليّ بن مهزيار كتاب أبيك...، و في الكافي 3:346/28: بإسناده، عن عليّ بن مهزيار، قال: كتب محمّد بن إبراهيم إلي أبي الحسن عليه السلام... ، و يوجد حكاية عليّ بن مهزيار لمكاتبات سائر الأصحاب في مواضع اخر.

و الظاهر: أنّ هذه الرواية من هذا القبيل؛ فعبارة «و كتب إبراهيم بن محمّد

الهمداني» من كلام عليّ بن مهزيار، فالسند معلّق علي الحديث 31، و لا يكون الراوي عن إبراهيم بن محمّد الهمداني هنا: أحمد بن محمّد بن عيسي و سهل بن زياد، و إن كان هذان من رواة إبراهيم بن محمّد الهمداني، يعلم ذلك من ملاحظة سياق الروايات الثلاث.

37 = 23/36 (حيلولة)

39 = 23/40 – الحسين بن محمّد، عن معلّي بن محمّد، عن بعض أصحابه، عن أبان، عن عجلان أبي صالح، قال: أملي عليّ أبو عبد اللّه عليه السلام... .

39 = 23/ذيل 40 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن أحمد بن عديس، عن أبان، عن عبد الرحمان، عن أبي عبد اللّه عليه السلاممثله.

39 = 23/41 – أبان، عن أبي الجارود، قال: قال أبو جعفر عليه السلام... .

توضيح: كأنّ الحديث 41 معلّق علي كلا السندين المتقدّمين، لكن يظهر من وسائل الشيعة 19:177/24389: أنّه فهم السند معلّقاً علي الطريق الثاني – أي: طريق حميد بن زياد – و هو غير تامّ؛ إذ لو بنينا علي إرجاع التعليق إلي أحد السندين، فالظاهر كونه مبنيّا علي الطريق الأوّل؛ إذ تكرّر طريق الحسين بن محمّد عند إيراد الكليني أحاديث أبان(1)، و أمّا الطريق الثاني، فلم يرد إلاّ في الكافي 8:81/39.

و توجيه كون البناء علي السند الأوّل فقطّ: – بالقول بأنّ الكليني أورد الحديثين 40 و 41 عن طريق الحسين بن محمّد، فجعل السند الثاني مبنيّا علي السند الأوّل، ثمّ وقف علي طريق آخر للحديث 40، فأضافه في ذيله، فحصل الإبهام في التعليق الواقع في الحديث 41 – يوجب نسبة نوع غفلة إلي الكليني، و لذلك قلنا: بأنّه «كأنّ السند معلّق علي كلا السندين»، و اللّه أعلم.

39 = 24/1 (حيلولة)

1– – الكافي 5:324/3، 416/7، 473/5، 479/2، 6:33/2، 73/4، 7:24/2، 28/2، 39/40، 125/4، 160/4، و بلفظ: «بعض أصحابنا» في 4:424/8، 437/4، 5:152/10، 365/4، 7:32/15، 79/1، 134/6.

40 = 24/2 (حيلولة)

41 = 26/2 (حيلولة)

42 = 27/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم... .

42 = 27/5 – ابن محبوب، عن أبي ولاّد... . (معلّق)

43 = 29/3 (حيلولة)

44 = 30/2 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عبد اللّه بن هلال، عن عقبة بن خالد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

44 = 30/3 – عنه، عن محمّد بن الحسين، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبي جميلة المفضّل بن صالح، قال: كتبت إلي أبي الحسن عليه السلام... .

44 = 30/4 – عنه، عن عليّ بن عقبة، عن أبيه، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 3 يرجع إلي محمّد بن يحيي، كما هو ظاهر السند.

و أمّا في الحديث 4، فالضمير لا يرجع إلي محمّد بن يحيي، كما يظهر ذلك بملاحظة طبقة محمّد بن يحيي و عليّ بن عقبة، و الظاهر من طبقة عليّ بن عقبة كون الراوي عنه أحمد بن محمّد بن أبي نصر؛ لرواية الحسن بن عليّ بن فضّال

كتاب عليّ بن عقبة(1) و رواية عبد اللّه بن محمّد الحجّال كتابه(2) و رواية ابن أبي عمير و عليّ بن الحكم و عليّ بن النعمان - ممّن هو في طبقة ابن أبي نصر تقريبا - عن عليّ بن عقبة.

و قد أرجع الضمير في وسائل الشيعة 19:390/24826 إلي محمّد بن الحسين، و لعلّه لما يوجد في بعض الأسناد من رواية محمّد بن الحسين عن عليّ بن عقبة بن خالد، ففي الكافي 4:397/8: محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن عقبة بن خالد، عن أبيه...، لكن رواه في التهذيب 5:360/1251 و الاستبصار 2:206/703، و فيه: محمّد بن الحسين، عن ابن فضّال، عن عليّ بن عقبة بن خالد.

و يوجد هنا موارد أخري ذكرها في معجم رجال الحديث من رواية محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب عن عليّ بن عقبة(3) و قد بحثنا عنها في ذيل

سند التهذيب 1: 320/931، و ذكرنا هناك عدم صحّة ما ذكره في معجم رجال الحديث.

فالظاهر رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن أبي نصر - كما في معجم رجال الحديث 12:310 - و قد روي ابن أبي نصر، عن ابن عقبة، عن أبيه، عن أبي عبد اللّه عليه السلامفي الكافي 6:490/5 و كذا في رجال الكشّي: 292/516، و يحتمل بعيدا رجوع الضمير إلي محمّد بن عبد اللّه بن هلال؛ فإنّه و إن أكثر من الرواية عن عقبة بن خالد، لكن وقع في الكافي

1- - فهرست الشيخ: 269/385.

2- - رجال النجاشي: 271/710.

3- - التهذيب 1:320/931، 447/1448 و 448/1449، 459/1496.

7:429/13: رواية محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عبد اللّه بن هلال، عن عليّ بن عقبة، عن أبيه عقبة بن خالد.

45 = 32/3 (حيلولة)

49 = 35/7 (حيلولة)

53 = 35/8 (حيلولة)

55 = 35/10 (حيلولة)

55 = 35/11 (حيلولة)

55 = 35/12 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة و غيره... .

55 = 35/13 – عنه، عن عبد اللّه بن جبلة و غيره... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي الحسن بن محمّد بن سماعة، و قد أرجعه علي الصواب في الفقيه 4:231/5548.

و أرجع الضمير في التهذيب 9:232/908 إلي حميد بن زياد، و هو غير صائب، كما نبّه عليه في معجم رجال الحديث 10:134، و قد وقع السند علي الصواب في التهذيب 9:246/956، و الظاهر أخذ الرواية من الفقيه لا من الكافي مباشرةً، كما يشير إليه سياق الروايات، و قد روي الخبر في وسائل الشيعة 19:419/24874 عن الكافي، و أرجع الضمير إلي الحسن بن محمّد بن سماعة، و أشار في ذيله إلي نقل التهذيب من دون أن يشير إلي الموضعين منه و اختلافهما.

63 = 37/23 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن سعد بن إسماعيل بن الأحوص، عن أبيه، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل... .

64 = 37/24 – وعنه، عن رجل أوصي إلي رجل... . (معلّق)

64 = 37/25 – وعنه، عن رجل أوصي بوصايا... . (معلّق)

توضيح: الظاهر أنّ الحديثين 24 و 25 ممّا سأله إسماعيل بن الأحوص – والد سعد – عن أبي الحسن عليه السلام أيضا، وكأنّ الضمير يرجع في الحديثين إلي الإمام عليه السلام، وكيف كان، ففي السندين تعليق.

65 = 37/28 (حيلولة)

65 = 37/30 (حيلولة)

68 = 39/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن سعد بن إسماعيل... .

68 = 39/2 – أحمد بن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن عيسي... .(معلّق)

كتاب المواريث

76 = 3/1 (حيلولة)

77 = 4/1 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

77 = 4/2 – ابن محبوب، عن حمّاد أبي يوسف الخزّاز، عن سليمان بن خالد... . (معلّق، حيلولة)

77 = 5/1 (حيلولة)

80 = 8/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعا، عن ابن أبي عمير... . (حيلولة)

81 = 8/ذيل 1 – وعنه، عن محمّد بن عيسي بن عبيد، عن يونس... .

81 = 8/2 – عنه، عن محمّد بن عيسي، عن يونس... .

ص: 291

توضيح: الضمير فيهما يرجع إلي عليّ بن إبراهيم وليس في السندين تعليق.

82 = 10/1 (حيلولة)

83 = 10/2 (حيلولة)

86 = 14/3 (حيلولة)

87 = 14/5 (حيلولة)

88 = 15/1 (حيلولة)

91 = 16/1 (حيلولة)

91 = 17/1 (حيلولة)

92 = 17/5 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

93 = 17/6 – و بإسناده، عن ابن فضّال... .

توضيح: قوله: «و بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 26:116/32617، فنقل الخبر بذاك السند، و قد نقل الشيخ هذا الخبر في التهذيب 9:281/1018 و لفظه: عنه [أي: عن أحمد بن محمّد]، عن ابن فضّال... ، و الخبر مأخوذ من الكافي و إن لم يصرّح به.

93 = 18/1 (حيلولة)

94 = 18/3 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير ومحمّد بن عيسي [بن عبيد]، عن يونس جميعا، عن [عمر] بن أذينة، عن

زرارة... . (حيلولة)

95 = 18/ذيل 3 – قال عمر بن أذينة: قلت لزرارة... . (معلّق، حيلولة)

96 = 19/1 (حيلولة)

96 = 19/2 (حيلولة)

98 = 20/3 (حيلولة)

99 = 21/1 (حيلولة)

99 = 21/3 (حيلولة)

101 = 22/3 (حيلولة)

102 = 22/4 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير ومحمّد بن عيسي، عن يونس، عن عمر بن أذينة، عن بكير... . (حيلولة)

103 = 22/ذيل 4 – قال عمر بن أذينة... . (معلّق، حيلولة)

103 = 22/ذيل 4 – قال: فذكرت ذلك لزرارة... . (معلّق، حيلولة)

103 = 22/5 (حيلولة)

109 = 23/1 (حيلولة)

109 = 23/2 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة و بكير و الفضيل و محمّد و بريد، عن أحدهما عليهماالسلام قال: إنّ الجدّ مع الإخوة من الأب... ، قال: قلت: رجل ترك أخاه... قال: المال بينهما، قال: قلت: رجل ترك جدّه و أُخته، فقال: ... للذكر مثل حظ الأنثيين.

109 = 23/ذيل 2 – قال زرارة: هـذا ممّا لا يؤذ عليّ فيه، قـد سـمعته من أبيه و منه قبل ذلك، و ليس عندنا في ذلك شكّ و لا اختلاف... . (معلّق)

توضـيح: الظاهر رجوع الضمير في «قال: قلت» في الموردين إلي زرارة، و كأنّ لفظ الخبر له و مضمونه من بكير و الفضيل و محمّد و بريد، و قد تكلّمنا عن أمثال ذلك في ذيل سند الكافي 3:531/1، فراجع.

ثمّ إنّ المستفاد من ذيل الخبر: أنّ سؤل زرارة كان عن أبي عبد اللّه عليه السلام،

فقائل «قال: المال بينهما...» و «قال: للذّكر مثل حظّ الأنثيين...» هو: أبو عبد اللّه عليه السلام.

110 = 23/5 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن عبد اللّه بن جبلة... .

110 = 23/6 – وعنه، عن عبيس بن هشام، عن مشمعل بن سعد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي الحسن بن محمّد بن سماعة.

110 = 23/8 – عدّة من أصـحابنا، عن سهل بن زياد ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد جميعا، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب... . (حيلولة)

110 = 23/9 – ابن محبوب، عن ابن رئاب... . (معلّق، حيلولة)

111 = 24/2 (حيلولة)

111 = 24/3 (حيلولة)

113 = 25/6 – محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن عبد اللّه بن جبلة... .

113 = 25/7 – الفضل، عن ابن محبوب... . (معلّق)

113 = 25/8 (حيلولة)

114 = 25/11 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج... .

114 = 25/12 – عنه، عن جميل بن درّاج... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي ابن أبي عمير.

114 = 25/13 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

114 = 25/14 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

119 = 26/1 (حيلولة)

125 = 27/1 (حيلولة)

125 = 27/3 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن وهيب بن حفص... .

125 = 27/ذيل 3 – عنه، عن عبد اللّه بن جبلة... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي الحسن بن محمّد بن سماعة.

126 = 28/2 (حيلولة)

126 = 28/4 (حيلولة)

127 = 29/2 (حيلولة)

130 = 30/1 (حيلولة)

131 = 31/1 (حيلولة)

131 = 32/1 (حيلولة)

132 = 32/2 (حيلولة)

132 = 33/1 (حيلولة)

133 = 33/4 (حيلولة)

134 = 34/7 (حيلولة)

136 = 36/1 (حيلولة)

137 = 36/2 (حيلولة)

137 = 36/3 (حيلولة)

138 = 37/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد ومحمّد بن يحيي،

عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب، عن حمّاد بن عيسي... . (حيلولة)

139 = 37/2 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق، حيلولة)

139 = 37/3 – ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق، حيلولة)

140 = 38/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسين بن سعيد... .

140 = 38/2 – أحمد، عن الحسين [ابن سعيد]... . (معلّق)

140 = 38/3 (حيلولة)

140 = 38/4 (حيلولة)

141 = 38/6 (حيلولة)

143 = 39/3 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن زرعة... .

143 = 39/4 – عنه، عن موسي بن بكر... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي يونس.

143 = 40/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم... . (حيلولة)

144 = 40/2 – ابن محبوب، عن ابن رئاب... . (معلّق، حيلولة)

144 = 41/1 (حيلولة)

146 = 43/1 (حيلولة)

150 = 44/2 (حيلولة)

150 = 46/1 (حيلولة)

151 = 47/2 (حيلولة)

151 = 47/3 (حيلولة)

151 = 47/4 (حيلولة)

151 = 47/5 (حيلولة)

152 = 48/2 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد جميعا، عن الحسن بن محبوب... . (حيلولة)

152 = 48/3 – ابن محبوب، عن سيف بن عميرة... . (معلّق، حيلولة)

152 = 48/4 – ابن محبوب، عن العلاء بن رزين... . (معلّق، حيلولة)

153 = 49/1 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي بن عبيد، عن يونس... .

153 = 49/2 – يونس، عن أبي ثابت... . (معلّق)

153 = 49/3 – يونس، عن فيض بن حبيب صاحب الخان... . (معلّق)

154 = 49/4 – يونس، عن الهيثم أبي روح صاحب الخان... . (معلّق)

154 = 49/5 – يونس، عن إسحاق بن عمّار... . (معلّق)

توضيح: قد جعل في المطبوعة «يونس» في الحديث 1 بين المعقوفتين، وهذا يدلّ علي خلوّ بعض النسخ عنه، لكن تعليق الأحاديث الأربعة علي الحديث 1 مبدوّةً بيونس يدلّ علي وجوده في سند الحديث 1، كما نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه».

و يؤّد ذلك: ورود الخبر في التهذيب 9:389/1387 و الاستبصار 4:197/739 مصرّحا باسم يونس بن عبد الرحمان.

إن قلت: الخبر في التهذيبين مأخوذ من الكافي و إن لم يصرّح باسم

الكليني – علي ما يظهر من التدقيق في ترتيب الأحاديث – فليس خبرا

مستقلاً حتّي يشهد علي خبر الكافي.

قلت: هذا صحيح، لكنّه يدلّ علي وجود يونس في نسخة الشيخ قدس سره من الكافي.

155 = 50/1 (حيلولة)

156 = 50/3 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

156 = 50/4 – ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق، حيلولة)

156 = 51/1 (حيلولة)

157 = 51/3 (حيلولة)

157 = 52/1 (حيلولة)

158 = 52/2 (حيلولة)

158 = 53/1 – عليّ بن محمّد، عن محمّد بن سعيد الآذربيجاني و محمّد بن يحيي، عن عبد اللّه بن جعفر، عن الحسن بن عليّ بن كيسان جميعاً، عن موسي بن محمّد أخي أبي الحسن الثالث: أنّ يحيي بن أكثم سأله في المسائل التي سأله عنها... ، فأجابه أبو الحسن الثالث عليه السلامعنها... .

توضيح: في السند تحويل ظاهر، و لا حاجة إلي التكلّم عنه.

و إنّما الكلام في أنّ مرجع الضمير المنصوب في «سأله»: هل هو أبو الحسن

الثالث عليه السلام – كما يشير إلي ذلك قوله: «فأجابه أبو الحسن الثالث عليه السلامعنها» – ، أم مرجع الضمير غيره؟

نقول: إنّ مسائل يحيي بن أكثم كثيرة، و قد وردت في مصادر مختلفة، و المستفاد من ملاحظتها: أنّ يحيي بن أكثم كتب بها إلي موسي بن محمّد، فسأل موسي عنها أخاه أبا الحسن الثالث فأجابه عليه السلام عنها.

ففي تحف العقول: 476 ما لفظه: قال موسي بن محمّد بن الرضا: لقيت يحيي بن أكثم في دار العامّة، فسألني عن مسائل، فجئت إلي أخي عليّ بن محمّد عليهماالسلام، فدار بيني و بينه من المواعظ ما حملني و بصّرني طاعته، فقلت له: جعلت فداك، إنّ ابن أكثم كتب يسألني عن مسائل لأفتيه فيها، فضحك عليه السلام ثمّ قال: فهل أفتيته؟ قلت: لا، لم أعرفها، قال: و ما هي؟ قلت: كتب يسألني... [فأورد مسائله]، قال عليه السلام: أكتب إليه، قلت: و ما أكتب؟ قال: أُكتب: بسم اللّه الرحمان الرحيم... ، عنه بحار الأنوار 10:386/1.

و في الاختصاص: 90: حديث طويل يرويه محمّد بن عيسي بن عبيد البغدادي عن موسي بن محمّد بن عليّ بن موسي، سأله ببغداد في دار القطن، قال: قال موسي: كتب إليّ يحيي بن أكثم يسألني عن عشر مسائل أو تسعة، فدخلت علي أخي... ، أخذ عنه بحار الأنوار في ذيل النقل عن تحف العقول.

ثمّ إنّ قطعات هذا الخبر وردت في مواضع:

منها: ما في تفسير العيّاشي 1:176/55 (آل عمران) عن محمّد بن سعيد

الأزدي، عن موسي بن محمّد بن الرضا، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام: أنّه قال في هذه الآية... ، فأورد قطعة من الخبر.

منها: ما في تفسير العيّاشي 2:128/42: (يونس)، عن محمّد بن سعيد الأزدي: أنّ موسي بن محمّد بن الرضا عليه السلام أخبره أنّ يحيي بن أكثم كتب إليه يسأله عن مسائل... قال موسي: فسألت أخي عن ذلك... .

منها: ما في 2:197/82: (يوسف)، عن محمّد بن سعيد الأزدي - صاحب موسي بن محمّد بن الرضا - ، عن موسي، قال لأخيه: إنّ يحيي بن أكثم كتب إليه يسأله عن مسائل... .

منها: ما في علل الشرائع 1:129/1: بسنده عن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن إسماعيل الدارمي، عن محمّد بن سعيد الأذخري - و كان ممّن يصحب موسي بن محمّد بن عليّ الرضا - : أنّ موسي أخبره أنّ يحيي بن أكثم كتب إليه يسأله عن مسائل ... قال موسي: فسألت أخي عليّ بن محمّد عن ذلك... ، عنه بحار الأنوار 17:88/17 بتبديل الدارمي بالداري، و لا ينبغي التأمّل في أنّ الأزدي و الأذخري والآذربيجاني في لقب محمّد بن سعيد واحد، وقع في اثنين منها التصحيف، و اللّه أعلم.

منها: ما في تفسير القمّي 2:278 (الشوري) بسنده: عن محمّد بن عيسي بن عبيد، عن محمّد بن إسماعيل الرازي، عن محمّد بن سعيد: أنّ يحيي بن أكثم سأل موسي بن محمّد عن مسائل... فسأل موسي أخاه أبا الحسن العسكري عليه السلام... ، عنه بحار الأنوار 79:66/9، 104:135، و بتبديل الرازي بالدارمي في 60:370/78، و في لقب محمّد بن إسماعيل اختلاف كما رأيت بين المصادر، و المظنون صحّة الرازي، فلاحظ.

منها: ما في علل الشرائع 2:323/1: بسنده عن موسي، عن أخيه، عن عليّ بن محمّد: أنّه أجاب في مسائل يحيي بن أكثم القاضي: أمّا صلاة الفجر و ما يجهر فيها بالقراءة... .

و قـد راجعت مخطوطات ثلاثـة من علل الشـرائع فكانت «عن» موجودةً فيها قبل «عليّ بن محمّـد»، و الظاهر كونها زائـدة، كما لـم يرد في بحار الأنوار 83:107/5 عنـد نقله عن الكتاب، و في 85:78/13 نقله عنه مرةً أخري و فيه: عن موسـي: أنّه سأل أخاه عليّ بن محمّـد عليه السلام فيما سأل عنه يحيي بن أكثم عن صلاة الفجر... .

منها: ما في الفقيه 1:309/925 و لفظه: سأل يحيي بن أكثم القاضـي أبا الحسن الأوّل عليه السلامعن صلاة الفجر... ، و لا ريب في وقوع تحريف في هذا

النقـل، فيمكن أن يكون الصواب تبـديل الأـوّل بالثالث أو حـذف الأوّل رأسا. ثمّ إنّ يحيي بن أكثم لـم يسأل أبا الحسن عليه السـلام، و إنّما سأل أخاه موسـي، و لعلّ الصدوق رجع إلي علل الشـرائع أو الكافي فتخيّل من عبارته أنّ مسائل يحيي بن أكثم عن أبي الحسن عليه السلام كان مباشرةً.

ثمّ إنّ من المحتمل رجوع الصـدوق إلي مثل علل الشـرائع، فرأي في السـند اسم موسـي فسـها عند الأخذ، فذكر أنّ يحيي بن أكثم سأل أبا الحسن الأوّل عليه السلام، و لعلّ الاحتمال الأوّل أظهر، و كأنّ الوجه في تبديل الثالث بالاوّل رؤة موسي في السند.

منهـا: مـا في متشابه القرآن 1:252 لابـن شـهر آشوب: سـأل يحيي بن أكثم عليّ بن محمّـد التقي: هـل كـان سـليمان محتاجـا إلي علم آصف...؟ و يظهر حاله ممّا ذكرناه بالنسبة إلي الفقيه آنفا.

منهـا: ما في تفسـير مجمع البيان في ذيل آيـة 40 من سورة النحـل – عنه بحـار الأنوار 14:127/13 – و لفظه: روي العيّاشـي في تفسـيره بالإسناد، قال: التقي موسي بن محمّد بن عليّ بن موسي و يحيي بن أكثم، فسأله عن مسائل،

قال: فدخلت علي أخي عليّ بن محمّد عليه السلامبعد أن دار بيني و بينه من المواعظ حتّي انتهيت إلي طاعته، فقلت له: إنّ يحيي بن أكثم سألني عن مسائل أفتيه فيها... .

منها: ما في تفسير القمّي 1:356 (يوسف) و لفظه: حدّثني محمّد بن عيسي، عن يحيي بن أكثم، و قال: سأل موسي بن محمّد بن عليّ بن موسي مسائل، فعرضها علي أبي الحسن عليه السلام، فكانت إحداها... .

و الظاهر - بدوا - أنّ محمّد بن عيسي كان راويا للخبر عن يحيي بن أكثم، كما يمكن تفسير العبارة بما لا يخالف سائر المصادر، بأن نقول: إنّ محمّد بن عيسي حدّث عليّ بن إبراهيم بشأن يحيي بن أكثم: أنّه سأل موسي بن محمّد بن عليّ بن موسي... ، فكلمة «عن» في العبارة ليس من صيغ التحمّل، بل هي

نظير ما يقال: سألته عن هذه المسألة.

و هذا المعني و إن كان خلاف الظاهر لكن لا بأس بالمصير إليه توفيقا بينه و بين سائر المصادر، خصوصا مع ما ورد في نفس تفسير القمّي 2:278 - كما تقدّم - عن محمّد بن عيسي بن عبيد، فهو يروي الخبر عن مشايخه، و لم يقع يحيي بن أكثم في تسلسل رواته.

و الحاصل من ملاحظة ما ذكرناه: أنّ الضمير المنصوب في «سأله» في عبارة الكافي راجع إلي موسي بن محمّد، و أمّا الضمير المنصوب في «فأجابه» فيمكن إرجاعه أيضاً إلي موسي بن محمّد، كما يمكن إرجاعه إلي يحيي بن أكثم، و اللّه أعلم.

159 = 54/ذيل 1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

159 = 54/2 – عنه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبي جميلة... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

161 = 55/8 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد، عن جعفر بن سماعة... .

161 = 55/9 – عنه، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي الحسن بن محمّد، كما أرجعه في وسائل الشيعة 26:267/32978.

162 = 56/1 (حيلولة)

165 = 60/2 (حيلولة)

165 = 61/1 (حيلولة)

166 = 61/3 (حيلولة)

167 = 63/1 (حيلولة)

169 = 65/2 (حيلولة)

169 = 65/4 (حيلولة)

170 = 67/3 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيي، عن عيص بن القاسم... .

170 = 67/4 – صفوان، عن [ال] عيص بن القاسم... . (معلّق)

170 = 68/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب... .

171 = 68/2 – ابن محبوب، عن ابن رئاب... . (معلّق)

171 = 68/3 (حيلولة)

171 = 68/5 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

171 = 68/6 – ابن محبوب، عن خالد بن جرير... . (معلّق، حيلولة)

171 = 68/7 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق، حيلولة)

172 = 69/1 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن بن عليّ، عن عمرو بن سعيد... .

173 = 69/2 – عنه، عن الحسن بن موسي الخشّاب... . (معلّق)

توضيح: الظاهر – بدوا – رجوع الضمير إلي محمّد بن يحيي، و بذلك أخذ في معجم رجال الحديث 5:394.

لكن لم نجد رواية محمّد بن يحيي عن الحسن بن موسي الخشّاب في موضع، بل يروي محمّد بن أحمد (بن يحيي) كثيرا عن الخشّاب(1)، و قد توسّط محمّد

1- – أُنظر معجم رجال الحديث 15:319.

بن أحمد بين محمّد بن يحيي و الخشّاب في جملة من الأسناد.(1)

فالضمير راجع إلي محمّد بن أحمد، و ممّا يؤّد ذلك ورود هذا الخبر في التهذيب 8:273/998: معلّقاً عن محمّد بن أحمد بن يحيي، عن الحسن بن موسي الخشّاب.

174 = 1/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عمرو بن عثمان... .

175 = 1/5 – عنه، عن عليّ بن الحكم، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

177 = 2/2 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي بن عبيد، عن يونس... .

177 = 2/3 – [و بإسناده، عن] يونس، عن عبد اللّه بن سنان... .

177 = 2/4 – [و بإسناده، عن] يونس، عمّن رواه... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 28:62/34211؛ فبدّله بقوله: «و بالإسناد»، لاحظ 28:62/34212.

وعليه: فلا فرق بين وجود «بإسناده عن» في أوّل السندين و عدمه مآلاً.

1- – الكافي 3:542/5، 4:543/13، 7:419/2، التهذيب 1:138/385، أمالي الصدوق، المجلس 80/5، الخصال 1:117/99، 2:352/33، عيون أخبار الرضا عليه السلام1:23/9، ثواب الأعمال: 232/1.

نعم، لو كان يونس واقعا في أوّل السندين، سمّي السندان بمعلّقين، و إلاّ فلا.

178 = 3/5 – عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيّوب الخزّاز... .

178 = 3/6 – عليّ، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن إسحاق بن عمّار... .

179 = 3/7 – عنه، عن أبي أيّوب الخزّاز، عن أبي بصير... . (معلّق)

توضيح: الظاهر رجوع الضمير إلي يونس؛ فقد أكثر من الرواية عن أبي أيّوب الخزّاز، و قد ورد رجوع الضمير إلي يونس من غير قرينة داخليّة في مواضع من الكتاب، خصوصا في كتاب الحدود(1)، و الظاهر أخذ هذه الأخبار من كتاب الحدود ليونس، و سنذكر في الفصل الرابع من الباب الثاني كثرة رجوع الضمير إلي أرباب التصانيف.

وعليه: فحيث أمكن رجوع الضمير إلي السند المتقدّم، فلا وجه لرجوع الضمير إلي ابن أبي عمير في الحديث 5 بمجرّد روايته عن أبي أيّوب الخزّاز، و اللّه أعلم.

179 = 3/9 (حيلولة)

180 = 4/1 (حيلولة)

181 = 5/1 (حيلولة)

181 = 5/4 (حيلولة)

181 = 5/7 (حيلولة)

1- – أُنظر الكافي 7:210/ذيل الحديث 3، 221/2، 240/3.

182 = 5/8 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

182 = 5/9 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

183 = 7/1 (حيلولة)

183 = 7/2 (حيلولة)

189 = 10/1 (حيلولة)

190 = 11/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن ابن بكير، عن رجل قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام... .

190 = 11/ذيل 4 – قال ابن بكير: حدّثني حريز، عن بكير بذلك. (معلّق)

190 = 11/6 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط... .

190 = 11/7 – سهل، عن عليّ بن أسباط... . (معلّق)

192 = 14/2 (حيلولة)

194 = 15/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن سعيد، عن يونس، عن عبد اللّه بن سنان... .

194 = 15/2 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن عدّة من أصحابنا... .

194 = 15/3 – يونس، عن الحلبي... . (معلّق)

195 = 15/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن محبوب... .

195 = 15/5 – ابن محبوب، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

196 = 16/1 (حيلولة)

196 = 17/1 (حيلولة)

197 = 19/2 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن زرعة... .

197 = 19/3 – يونس، عن ابن مسكان... . (معلّق)

204 = 25/3 (حيلولة)

205 = 26/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن [الحسن]ابن

محبوب، عن مالك بن عطيّة... .

205 = 26/5 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

205 = 26/6 (حيلولة)

208 = 26/13 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم،

عن أبيه وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

208 = 26/14 – ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم... . (معلّق، حيلولة)

208 = 26/15 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق، حيلولة)

208 = 26/16 – ابن محبوب، عن عباد بن صهيب... . (معلّق، حيلولة)

208 = 26/17 – ابن محبوب، عن عبد العزيز العبدي... . (معلّق، حيلولة)

210 = 27/3 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن محمّد بن حمران، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

210 = 27/ذيل 3 – عنه، عن سماعة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضـيح: الضمير راجع إلي يونس، كما في وسائل الشيعة 28:192/34539؛ حيث أورد ذيل الحديث 3 علي إثره قائلاً: «و بالإسناد، عن يونس، عن سماعة» .

210 = 28/1 (حيلولة)

211 = 29/3 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي بن عبيد، عن يونس... .

211 = 29/4 – عنه، عن يونس... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي محمّد بن عيسي بن عبيد، كما في وسائل الشيعة 22:424/28945.

ص: 310

212 = 29/6 (حيلولة)

212 = 29/11 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي بن عبيد، عن يونس، عن إسحاق بن عمّار... .

212 = 29/12 – يونس، عن زرارة... . (معلّق)

214 = 31/1 (حيلولة)

215 = 31/9 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن سماعة... .

215 = 31/10 – يونس، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق)

218 = 33/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن حديد وابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

218 = 33/ذيل 4 – قال جميل: وروي بعضي أصحابنا... . (معلّق)

219 = 34/1 (حيلولة)

220 = 34/8 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... .

220 = 34/9 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق)

221 = 35/1 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي بن عبيد، عن يونس... .

221 = 35/2 – عنه، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي يونس، كما في وسائل الشيعة 28:243/34659.

221 = 35/3 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

221 = 35/ذيل 3 – قال عليّ: و قال أبو بصير: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام... .(معلّق)

توضيح: عليّ هذا هو عليّ بن أبي حمزة، المذكور في السند، و كان قائدا لأبي بصير، و قد أكثر من الرواية عنه.

221 = 35/4 (حيلولة)

222 = 36/1 (حيلولة)

222 = 36/4 (حيلولة)

223 = 36/7 (حيلولة)

224 = 36/12 (حيلولة)

226 = 37/2 (حيلولة)

228 = 38/4 (حيلولة)

228 = 39/1 (حيلولة)

229 = 39/4 – حبيب بن الحسن، عن محمّد بن الوليد، عن عمرو بن ثابت... .

229 = 39/5 – عنه، عن محمّد بن عبد الحميد العطّار، عن سيّار، عن زيد الشحّام... .

توضيح: الضمير راجع إلي حبيب بن الحسن – و قد يأتي في: 260/2 رواية حبيب بن الحسن عن محمّد بن عبد الحميد العطّار – و قد روي الخبر الشيخ في التهذيب 10:115/459: عن حبيب، عن محمّد بن الحميد العطّار، و الظاهر أخذ الخبر من الكافي و إن لم يصرّح في أوّل السند باسمه، و قد صرّح بذلك في الاستبصار 4:245/928؛ حيث أورد الخبر هكذا: عنه [أي: عن محمّد بن يعقوب]، عن حبيب بن الحسن، عن محمّد بن عبد الحميد العطّار.

231 = 43/3 (حيلولة)

232 = 44/2 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان... .

232 = 44/3 – عنه، عن صفوان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي محمّد بن عبد الجبّار.

233 = 44/6 (حيلولة)

233 = 44/7 – حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن غير واحد من أصحابه، عن أبان بن عثمان... .

233 = 44/8 – أبان، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه... . (معلّق)

234 = 45/5 (حيلولة)

236 = 45/16 (حيلولة)

238 = 46/2 (حيلولة ترديدية)

239 = 46/4 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن ابن مسكان... .

239 = 46/5 – يونس، عن سماعة... . (معلّق)

240 = 48/2 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن عبد اللّه بن سنان، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام... .

240 = 48/3 – عنه، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الضمير: إمّا راجع إلي يونس، و إمّا راجع إلي عبد اللّه بن سنان،

و يرجّح الأوّل بما في التهذيب 10:81/316 و 317؛ حيث أورد الخبرين هكذا:

316 – يونس، عن عبد اللّه بن سنان... .

317 – عنه، عن عبد الرحمن بن أبي عبد اللّه... .

و ظاهره رجوع الضـمير إلي يونس، فيكون قرينةً علي رجوع الضـمير في الكافي، و لذلك أرجع الضمير إلي يونس في معجم رجال الحديث 20:304 و وسائل الشيعة 28:202/34566.

و التحقيق: عـدم صـحّة الاسـتناد إلي التهـذيب؛ حيث إنّ الظاهر كون أحاديث هذا المجلّد من الرقم 316 إلي 337 مأخوذةً من الكافي 7:240/2 إلي 268/40، كما يشـهد به ملاحظـة ترتيب الأحاديث فيهما، و قـد فصّلنا الكلام في ذلك عنـد تعريفنا للتهذيب، و قلنا: بأنّ الشيخ كثيرا ما يأخذ الرواية بتوسّط مصادر ليس لها ذكر في السند.

فالشـيخ أخـذ هذين الخبرين من الكافي و حذف من الحديث 2 طريق الكليني إلي يونس و أبقي الحـديث 3 علي حـاله؛ إمّا لفهمه رجوع الضـمير إلي يونس، أو إيكالاً لأمره علي فهم الناظر، فلا قرينة في التهذيب علي تعيين مرجع الضمير، و غاية ما فيه أن يكون دليلاً علي فهم الشيخ قدس سره، مع الإشكال فيه أيضاً.

و كيف كان، يرجّح رجوع الضمير إلي يونس كثرة رجوع الضمير إليه في

الكافي من دون قرينة لفظية عليه، خصوصا في هذا المجلّد.(1)

لكن يضعّف هذا الاحتمال أنّا لم نجد رواية صريحة ليونس عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه في شيء من الأسناد.

و قد وقع في بعض الأسناد رواية عبد اللّه بن سنان عن عبد الرحمن بن

1- - اُنظر الكافي: 2:397/2، 6:27/4 - و فيه بحث - ، 7:143/4، 179/7، 210/ذيل 3، 221/2، 291/4 و 5، 395/2.

أبي عبد اللّه(1)، و يؤيّد رجوع الضمير إلي عبد اللّه بن سنان: أنّ يونس روي عن أبان (بن عثمان) في جملة من الموارد، و أبان هو عمدة رواة عبد الرحمن بن أبي عبد اللّه بحيث يستوعب أكثر من 80% من روايات عبد الرحمن، و روايات سائر رواته قليلة جدّاً، فلهذا يناسب أن يكون يونس هنا راويا عن عبد الرحمن بواسطة، لكن حيث لم نجد روايةً ليونس عن عبد الرحمن بن أبي عبد اللّه بواسطة أيضاً يشكل الاعتماد علي هذا الوجه.

و الإنصاف: أن ترجيح أحد الاحتمالين علي الآخر مشكل.

و لو فتحنا باب احتمال التحريف في الكتاب لأضيف إليها احتمالات أخر:

كالقول: بوقوع التقديم و التأخير في سند الكتاب: بأن كان حديث 3 بعد الحديث 4 و هو:

4 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل بن الفضل.

وعليه: يرجع الضمير إلي أبان بن عثمان و هو عمدة مشايخ عبد الرحمن، كما مرّ، و قد روي هذا الخبر في: 243/17(2).

لكن حيث لم نجد رجوع الضمير إليه في الكافي في موضع، فالحكم بوقوع

1– – التهذيب 1:329/963 ، 8:287/1057 – و فيهما ابن سنان، و المراد منه عبد اللّه؛ بقرينة الراوي، و في الاستبصار 4:40/138 تصريح باسم عبد اللّه بن سنان – و في الفقيه 3:70/3353: روي عن عبد اللّه بن سنان، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، لكن من المحتمل كون الصواب: عبد اللّه بن سنان و عبد الرحمن بن أبي عبد اللّه ؛ بقرينة الكافي 7:399/1 و2.
2– – تكرّر بعد هذا الخبر الحديث 4 أيضاً بطريق آخر عن أبان، و هذا ربما يرتبط بحلّ مشكلة السند علي وجه لا نعلم تفصيله.

الخلل في السند لا ينفع شيئا.

و المتحصّل من ذلك كله: أنّ تعيين مرجع الضمير في السند مشكل، و اللّه أعلم.

241 = 48/9: محمّد بن يحيي، عن محمّد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيي بن المبارك، عن عبد اللّه بن جبلة، عن أبي جميلة، عن إسحاق بن عمّار و سماعة، عن أبي بصير، قال: قلت: آكل الربا بعد البيّنة، قال: يوّب.

توضيح: نقله الشيخ في التهذيب 10:98/380: معلّقاً عن محمّد بن أحمد بن يحيي وفي: 145/573: معلّقاً عن محمّد بن أحمد إلي آخر السند، و الظاهر من ملاحظة ترتيب الروايات أخذ الخبر في الموردين عن الكافي، و أورد في الفقيه 4:70/5132 قائلاً: روي إسحاق بن عمّار و سماعة عن أبي بصير، و يحتمل أخذه من الكافي.

و الظاهر – بدوا – من السند كون أبي جميلة راويا عن إسحاق بن عمّار و سماعة معا، و هما يرويان عن أبي بصير، و لازم ذلك توسّط أبي جميلة بين عبد اللّه بن جبلة و شيخيه: إسحاق بن عمّار و سماعة، و هذا غريب لم يعهد في غير هذا الخبر، بل لم يثبت توسّط شخص بين عبد اللّه بن جبلة و إسحاق بن عمّار، و ما ورد نادرا من ذلك ففي صحّته اشكال، كما سنذكره في الفصل الأوّل من الباب الثاني عند إيراد الأسناد المحوّلة.

و قد وردت رواية عبد اللّه بن جبلة، عن أبي المغرا، عن سماعة، عن أبي بصير في خبرين: الكافي 6:57/2، 58/4 – و هما واحد – و7:113/6، عنه في التهذيب 9:309/29 و إن لم يصرّح باسم الكليني.

لكن لو صحّ ذلك و لم يكن فيها تحريف – بأن كان الصواب مثلاً: «أبي المغرا و سماعة»؛ بقرينة إكثار رواية أبي المغرا عن أبي بصير مباشرةً، معجم رجال الحديث 22:216 و 217 – لم يضرّ بما نحن فيه، و لم يكن شاهدا علي صحّة توسّط أبي جميلة بين «ابن جبلة» و «سماعة».

و علي هذا فيمكن القول بوقوع التحويل في السند: بأن يكون «سماعة»

عطفاً علي «أبي جميلة عن إسحاق بن عمّار»، فيكون العطف من عطف طبقة علي طبقتين.

و أمّا احتمال كون «سماعة عن أبي بصير» عطفاً علي «أبي جميلة عن إسحاق بن عمّار» فيكون من عطف طبقتين علي طبقتين – كما هو الأصل في باب التحويل – فينافيه ظاهر الخبر من وحدة الراوي عن الإمام عليه السلام، و مجرّد ما وقع بعد هذا السند من قوله: «و بهذا الإسناد، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...» غير كافٍ في الحكم برواية إسحاق بن عمّار عن أبي عبد اللّه عليه السلام هنا – أيضاً – مباشرةً، لا بتوسّط أبي بصير، كما لا يخفي.

هذا، و في السند احتمال آخر أقوي من احتمال وقوع التحويل بعطف طبقة

علي طبقتين – مع غرابته من دون قرينة ظاهرة عليه – و هو: القول بزيادة «عن أبي جميلة» في السند رأسا، توضيح ذلك:

أنّ عبد اللّه بن جبلة قد أكثر من الرواية عن إسحاق بن عمّار مباشرةً(1) و ما ورد نادرا من توسّط راوٍ بينهما، ففي صحّته اشكال.

ثمّ إنّه لم نجد رواية أبي جميلة عن إسحاق بن عمّار – في غير ما يشبه سندنا

1- – معجم رجال الحديث 10:434 و 435.

هذا – إلاّ في موردين كلاهما مصحّف علي الظاهر:

أحدهما: ما ورد في التهذيب 4:324/1000: عن محمّد بن الحسين، عن أبي جميلة، عن إسحاق بن عمّار... .

لكنّ الظاهر كون «أبي جميلة» مصحّفا من «ابن جبلة»؛ فإنّه – مضافا إلي تكرّر توسّطه بين محمّد بن الحسين (بن أبي الخطّاب) و إسحاق بن عمّار(1) – قد ورد نفس الخبر في ذاك المجلّد من التهذيب: 209/607 بسنده: عن محمّد بن الحسين، عن عبد اللّه بن جبلة، عن إسحاق بن عمّار... .

ثانيهما: ما ورد في الكافي 5:153/14 – كتاب المعيشة – : عن محمّد بن عليّ [هو شيخ أحمد البرقي]، عن أبي جميلة، عن إسحاق بن عمّار... .

لكن لا يبعد كون الصواب فيه – أيضاً – : ابن جبلة، و قد توسّط عبد اللّه بن جبلة بين محمّد بن عليّ – هذا – و إسحاق بن عمّار في نفس كتاب المعيشة من الكافي 5:123/8 في رواية تشبه هذه الرواية في كونهما في المكاسب المحرّمة.

يبقي الكلام في سندنا المبحوث عنه و ما يشبهه، فنقول: وردت رواية

عبد اللّه بن جبلة، عن أبي جميلة، عن إسحاق بن عمّار في أسناد خمسة:

أحدها: السند المبحوث عنه.

الثاني: الكافي 7:285/10 عنه – من غير تصريح – في التهذيب 10:242/961، و مثله في 10:151/604 و الاستبصار 4:282/1070، لكن نقله عنه كذلك في التهذيب 10:241/959 بلا توسّط أبي جميلة في السند.

1- – معجم رجال الحديث 10:434.

الثالث: الكافي 7:406/2، عنه – من غير تصريح – في التهذيب 6:217/509.

الرابع: التهذيب 9:312/1119(1)، و هو مأخوذ – من غير تصريح – عن الفقيه 4:282/5630.

الخامس: التهذيب 10:272/1069، و قد أورده في الاستبصار 4:297/1117 بسنده: عن عبد اللّه بن جبلة، عن أبي جميلة و إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: قلت: ميّت قطع رأسه، قال: عليه الدية، قلت: فمن يأخذ ديته؟... .

لكن عطف إسحاق علي أبي جميلة لا يناسب مع متن الخبر – الدالّ علي وحدة الراوي عن الإمام عليه السلام – كما لا يخفي، فالظاهر أنّه مصحّف، و يؤيّده:

ورود الخبر في الفقيه 4:158/5358: و روي عن أبي جميلة، عن إسحاق بن عمّار... .

هذا، و انحصار رواية أبي جميلة عن إسحاق بن عمّار – بما اقترن مع ابن جبلة – و عدم التعبير عنه باسمه – أعني: المفضّل بن صالح – راويا عن إسحاق و كثرة روايات عبد اللّه بن جبلة عن إسحاق بن عمّار مباشرةً توجب الريب في صحّة هذه الأسناد.

فمن المحتمل كون الأصل في هذه الأسناد: ابن جبلة، عن إسحاق بن عمّار

1- – لفظه: عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام: في أبوين و جدّة لأمّ، قال: للأمّ السدس... . و قد ورد ما يشبه الخبر في الأسلوب في الكافي 7:110/5، و عنه – من غير تصريح – في التهذيب 9:304/1084 بسنده: عن عبد اللّه بن جبلة، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلاميقول: في ستّة إخوة و جدّ، قال: للجدّ السبع.

مباشـرةً، فصـحّف «بن جبلة» ب «أبي جميلة» – و قد مرّ آنفا تصـحيفه به في بعض الأسـناد – ، ثمّ جمع بين النسـخة الصحيحة و النسخة المصـحّفة في المتن، و هـذا النحو من التحريف شائع في النسخ، و لعلّ هذا الوجه أقوي من احتمال وقوع تحويل في السـند المبحوث عنه من دون قرينة داخلية عليه، خصوصا إذا كان التحويل بعطف طبقة علي طبقتين، النادر في باب التحويل.

فتحصّل من مجموع ما ذكرنا: عدم وجود دليل كافٍ لإثبات التحويل في السند، و اللّه أعلم.

245 = 50/1 (حيلولة)

245 = 50/2 (حيلولة)

250 = 53/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمـد بن محمّـد، عن عليّ بن حديـد و ابن أبي عمير جميعـاً، عن جميل بن درّاج، عن رجل، عن أحدهما عليهماالسلام: في رجل سرق... قال محمّد بن أبي عمير: قلت: فإن كان أمرا قريبا لم يقم، قال: لو كان خمسة أشهر أو اقلّ منه و قد ظهر منه أمر جميل لم يقم عليه الحدود، و روي ذلك عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهماالسلام.

توضـيح: الظاهر: أنّ ابن أبي عمير بعدما سـمع الرواية عن جميل بن درّاج سأله عن فرد خفيّ لمورد الخبر، فأجاب جميل بشمول الرواية له أيضاً، ثمّ روي ذلك عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهماالسلام.

وعليه: فكلمة «روي» بصـيغة المعلوم، و الضـمير المستتر فيه يرجع إلي جميل بن درّاج، فهو نظير ما في: 218/4 بعد رواية ابن أبي عمير، عن

جميل بن درّاج، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال جميل: و روي بعض أصحابنا: انّه يقتل في الرابعة.

و تحتمل قراءة «روي» بصيغة المجهول: بأن يكون من كلام ابن أبي عمير أو المصنّف أو غيرهما.

252 = 54/4 (حيلولة)

252 = 54/5 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن العلاء... .

252 = 54/6 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق)

253 = 55/2 (حيلولة)

253 = 56/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن عمّار... .

253 = 56/2 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق)

254 = 57/2 (حيلولة)

256 = 61/1 (حيلولة)

257 = 61/11 (حيلولة)

259 = 61/19 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد ومحمّد بن يحيي،

عن أحمد بن محمّد جميعا، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب... . (حيلولة)

259 = 61/20 - ابن محبوب، عن هشام بن سالم... . (معلّق، حيلولة)

260 = 62/2 - [محمّد بن يحيي و محمّد بن الحسين و] حبيب بن الحسن، عن محمّد بن عبد الحميد العطّار، عن بشّار، عن زيد الشّحام، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

توضيح: لم يرد ما بين المعقوفتين في نسختين من الكافي و الطبعة القديمة

منه، و قد حكي الخبر بدونه في وسائل الشيعة 28:366/34981، لكن نقله

في التهذيب 10:147/584 عن محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين و حبيب بن الحسين(1)، و لا ريب في أخذه من الكافي، فلو ثبتت هذه الزيادة، فلا ريب في كون «و» - قبل محمّد بن الحسين - تصحيفا من «عن»، و الصواب ما في التهذيب من هذه الجهة؛ لعدم كون محمّد بن الحسين من مشايخ المصنّف، و إنّما يروي عنه في الأسناد بواسطة، و المتوسّط بينهما في الأغلب هو محمّد بن يحيي العطّار.

و تحقيق الكلام حول السند موقوف علي تعيين المراد من حبيب بن الحسن (الحسين خ.ل)، فنقول: روي المصنّف عن حبيب بن الحسن في موضع آخر من كتاب الحدود روايتين، و هذا نصّهما:

1- - كذا في الحجرية و نسختين معتبرتين من التهذيب، لكنّ الوارد في المطبوعة و طبعة الغفّاري: حبيب بن الحسن، ثمّ إنّه ورد الخبر في الوافي 15:473/15511 عن الكافي و التهذيب هكذا: محمّد، عن [و خ.ل]محمّد بن الحسين و حبيب بن الحسن، عن محمّد بن عبد الحميد العطّار، عن بشّار [يسار خ.ل] ، عن الشحّام... . و لا يمكن تعيين ما في نسخة الفيض من الكافي عمّا في نسخته من التهذيب، فلاحظ.

7:229/4 – حبيب بن الحسن، عن محمّد بن الوليد، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام... .

229/5 – عنه، عن محمّد بن عبد الحميد العطّار، عن يسار (بشّار، سيّار خ.ل)، عن زيد الشحّام، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

و قد نقلهما الشيخ في التهذيب 10:115/458 و 459(1)، و قد نقل الخبر الثاني في بحار الأنوار 33:272/536 نقلاً عن الكافي و التهذيب.

و حبيب بن الحسن شيخ عليّ بن بابويه – أي: والد شيخنا الصدوق – ؛ فقد نقل في قصص الأنبياء: 313/390 عن الصدوق – و قد عبّر عنه بالضمير الراجع إلي ابن بابويه المراد به محمّد بن عليّ بن بابويه الشيخ الصدوق – ، عن أبيه، حدّثنا حبيب بن الحسن الكوفي، عن محمّد بن عبد الحميد العطّار، عن محمّد بن سنان... ، و كذا نقله عنه في بحار الأنوار 18:25/3.

و في المسلسلات – المطبوع مع جامع الأحاديث – : 264: محمّد بن عليّ بن الحسين [و هو الصدوق]قال: حدّثني أبي، عن حبيب بن الحسن الثعلبي، عن عبد اللّه بن المنصور، عن أبيه، قال: سألت مولانا أبا الحسن موسي بن جعفر عليهماالسلام... ، و نقله عنه في بحار الأنوار 71:250/13.

و قد ورد في أمالي الصدوق، المجلس 29/3: روايته عن أبيه، عن حبيب بن الحسين التغلبي، عن عبّاد بن يعقوب، عن عمرو بن ثابت... عنه بحار الأنوار 44:225/5.

و في علل الشرائع 2:524/1: روايته عن أبيه، عن حبيب بن الحسين

1– – لم يصرّح باسم الكليني فيه، بل قال: حبيب، عن محمّد بن عبد الحميد، فلعلّ في نسخة من الكافي لم يكن الضمير موجودا، و انّما كان بدله حبيب، فافهم.

الكوفي، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن أحمد بن صبيح الأسدي، عن زيد الشحّام... عنه بحار الأنوار 70:206/18.

و لا يبعد كون الحسين مصحّفا من الحسن، و احتمال العكس بعيد.

و في التفسير المنسوب إلي عليّ بن إبراهيم 2:340 – سورة القمر – : حدّثنا حبيب بن الحسن بن أبان الآجري، عن محمّد بن هشام، عن محمّد، قال: حدّثني يونس، قال: قال لي أبو عبد اللّه عليه السلام... ، عنه بحار الأنوار 17:351/1.

و لا يبعد اتّحاده مع ما نبحث عنه؛ فإنّ هذا التفسير ليس لعليّ بن إبراهيم، بل هو لعليّ بن حاتم – علي المظنون – ، و قد يروي فيه عن جماعة من مشايخ الكليني: كأحمد بن إدريس و الحسين بن محمّد بن عامر و حميد بن زياد و محمّد بن جعفر الرزّاز، فيناسب اتّحاد حبيب بن الحسن هذا مع ما ورد في أسناد الكافي من جهة الطبقة.

و في دلائل الإمامة: 459/439: رواية أبي عليّ محمّد بن همّام، عن حبيب بن الحسين، عن أبي هاشم عبيد بن خارجة... ، و محمّد بن همّام في طبقة الكليني و عليّ بن بابويه، فلا يبعد القول بكون المراد: حبيب بن الحسن، و قد صحّف الحسن بالحسين(1).

و ممّا ذكرنا يظهر: أنّ ما ورد في مقدّمة ترتيب الأسانيد (تجريد أسانيد

1– – هنا رجل آخر عامّي متأخّر عن هذا الرجل باسم حبيب بن الحسن، و هو حبيب بن الحسن بن داود بن محمّد بن عبيد اللّه أبو القاسم القزّاز، و قد ترجمه في تاريخ بغداد 8:253/4355 و ذكر وفاته في سنة 359، فهو غير من نبحث عنه؛ لوجوه لا تخفي، ولا يبعد كونه المراد ممّا وقع في بحار الأنوار 92:201/19: أحمد بن حبيب بن الحسين البغدادي، قال: حدّثني أبي... .

1:36): – من قوله: «يحتمل أن يكون حبيب تصحيفا و يكون صوابه الحسين، و يراد به الحسين بن الحسن العلوي الرازي» – ففي غير محلّه، خصوصا مع عدم اتّحادهما في المشايخ، فلاحظ.

إذا عرفت ذلك، فلنرجع إلي سندنا المبحوث عنه، فنقول: إذا بنينا علي زيادة «محمّد بن يحيي و (عن خ.ل) محمّد بن الحسين» في السند و حذفناه منه، فأمر السند واضح.

و أمّا لو بنينا علي وجوده، فالظاهر وقوع تحويل في السند، كما يظهر من وسائل الشيعة 28:366/ذيل 34981، و قد صرّح به سيّدنا «دام ظلّه» فقال – بعد الإشارة إلي اختلاف نسخ الكتاب مع ما نقله في التهذيب – : «و علي ما في التهذيب: حبيب بن الحسن عطف علي محمّد بن يحيي، لا علي محمّد بن الحسين، فمحمّد بن الحسين و محمّد بن عبد الحميد كلاهما يرويان عن يسار (بشّار خ.ل)(1)»، انتهي.

1– – اختلفت النسخ في هذه الكلمة، و قد استظهر في جامع الرواة 1:345 و معجم رجال الحديث، 16:212 صحّة بشّار و كونه بشّار بن يسار، المذكور في كتب الرجال، لكن لم نجد رواية محمّد بن عبد الحميد عن بشّار و لا رواية بشّار عن زيد الشحّام، فقد يخطر بالبال كونه مصحّفا، و الصواب: سيف بن عميرة، الذي أكثر محمّد بن عبد الحميد من الرواية عنه، و قد روي هو عن زيد الشّحام كثيرا، اُنظر معجم رجال الحديث 8:538، 539، 547، 16:424. و يشكل هذا الاحتمال: بأنّ جلّ رواية محمّد بن عبد الحميد عن سيف إنّما يرويها سيف عن منصور بن حازم، و لم نجد رواية محمّد بن عبد الحميد عن سيف من دون واسطة منصور بن حازم، إلاّ في موردين: الأوّل: الكافي 6:481/9 و يروي سيف فيه عن أبي شيبة الأسدي، و هو رجل مجهول لم نجده في سند، لاحظ رجال الشيخ: 140/1495=30، رجال البرقي: 13. و الثاني: التهذيب 5:254/863 و يروي سيف فيه: عن يونس رواه، قال: ليس طواف النساء إلاّ علي الحاجّ، كذا وقع الخبر موقوفا، و المراد من يونس فيه غير معلوم. وعليه: ففي كلا السندين غرابة. و أمّا توسّط سيف (بن عميرة) بين محمّد بن عبد الحميد و زيد الشّحام، فلم نجده في موضع، و إنّما يتوسّط بينهما أبو جميلة المفضّل بن صالح، و لا يتّجه هنا احتمال كون سيّار مصحّفا من أبي جميلة؛ لعدم شباهة بينهما في الكتابة. و الحاصل: أنّ في السند غرابة لم نجد حلاً مقنعا لها، و الالتزام بوقوع التصحيف لا ينفع في حلّ الغرابة، و اللّه أعلم.

فمحصّل ما أفاده «دام ظلّه»: عطف طبقتين علي طبقتين، كما هو الأصل في باب التحويل، لكن ذكر في معجم رجال الحـديث 16:212 وجها آخر للتحويل، قال: «محمّد بن يحيي يروي عن محمّد بن عبد الحميد بواسطة محمّد بن الحسين و حبيب بن الحسن بلا واسطة و إن كان كلاهما شيخا للكليني»، انتهي.

وحاصـله: عطف «حبيب بن الحسن» علي «محمّـد بن يحيي عن محمّـد بن الحسـين»، فيكون من عطف طبقة علي طبقتين، و هو خلاف الأصل في باب التحويل.

لكن يرد علي أصل الالتزام بوقوع التحويل: أنّ وقوعه من غير قرينة

ظاهرة في نفس السند – مثل كلمة «جميعاً» – في الأسناد الغريبة كهذا السند

بعيد جدّا.

هذا، و عطف حبيب بن الحسن علي محمّد بن الحسين و جعله شيخا لمحمّد بن يحيي – أيضاً – لا يساعده طبقة حبيب بن الحسن؛ إذ لم نجد راويا عنه إلاّ في طبقة الكليني أو متأخّرا عنه كعليّ بن حاتم، و لم نجد رواية مشايخ

الكليني – كمحمّد بن يحيي العطّار و طبقتهم – عن حبيب بن الحسن في موضع.

فتحصّل: أنّ تفسير السند بناءً علي وجود «محمّد بن يحيي عن محمّد بن الحسين» فيه مشكل، و السند غريب علي جميع احتمالاته، فيمكن جعل هذا دليلاً علي زيادته في السند، فينحلّ جميع إشكالاته، فلعلّ ورود هذه الزيادة في الكتاب نشأ من ورودها في التهذيب، فقد أدرج ذلك في هامش الكتاب من قبل بعض النسّاخ، فأدرج في المتن مع تصحيف «عن» بالواو بعد محمّد بن يحيي، و اللّه أعلم.

262 = 63/11 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن سنان... .

262 = 63/12 – محمّد بن أحمد، عن أبي عبد اللّه الرازي... . (معلّق)

262 = 63/13 – محمّد بن أحمد، عن بعض أصحابه... . (معلّق)

265 = 63/29 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحجّال، عن عليّ بن محمّد بن عبد الرحمان، عن النوفلي، عن السكوني... .

توضيح: قد أكثر عليّ بن إبراهيم من الرواية عن أبيه عن النوفلي عن السكوني(1)، و لذلك قد يتوهّم كون الصواب «و النوفلي»، ففي السند تحويل لا محالة.

1– – و قد روي الخبر في التهذيب 10:98/382 عن عليّ بن إبراهيم بهذا الإسناد المتكرّر عن السكوني، لكن لم يمكننا الاستفادة منه في هذا البحث؛ لعدم وجود دليل يدلّ علي أخذ الخبر من الكافي، فلاحظ.

لكنّ الظاهر وقوع خلل في السند، و الصواب: ما حكي عن نسخة الشهيد

من حذف «أبيه» و «عن» بعد الحجّال، فكأنّ السند في الأصل: عليّ بن إبراهيم، عن الحجّال عليّ بن محمّد بن عبد الرحمان، كما أفاده سيّدنا «دام ظلّه» فقال: «روي سعد بن عبد اللّه عن عليّ بن محمّد بن عبد الرحمان الحجّال - كما في كتاب الرجعة للديلمي، المطبوع باسم مختصر بصائر الدرجات: 64 - و سعد في طبقة عليّ بن إبراهيم، و في كمال الدين 2:343/ذيل 24: روي عبد اللّه بن جعفر الحميري، عن عليّ بن محمّد الحجّال، عن الحسن بن عليّ بن فضّال...، فعليّ بن محمّد الحجّال في طبقة إبراهيم بن هاشم، و الظاهر أنّ الصواب: عليّ بن إبراهيم عن الحجّال عليّ بن محمّد بن عبد الرحمن» أو: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و الحجّال عليّ بن محمّد بن

عبد الرحمن، و روي عليّ بن إبراهيم عن الحجّال في التهذيب 10:151/606» انتهي.

و يؤيّد ما أفاده: ما ذكرنا حول سند التهذيب 6:145/250: من كثرة رواية الصفّار عن الحجّال، و المراد به عليّ بن محمّد الحجّال، و قد روي الصفّار عن الحجّال عن صالح بن السندي في بصائر الدرجات: 65/2، 516/42، و قد روي عليّ بن إبراهيم في الموضع المذكور من التهذيب 10:151/606 عن الحجّال عن صالح بن السندي.

272 = 1/6 (حيلولة)

274 = 2/3 (حيلولة)

276 = 3/2 (حيلولة)

278 = 5/3 (حيلولة)

279 = 5/4 (حيلولة)

279 = 5/5 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

279 = 5/6 – سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

282 = 6/8 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن حديد و ابن أبي عمير جميعاً، عن جميل بن درّاج، عن محمّد بن مسلم و زرارة و غيرهما، عن أحدهما عليهماالسلام: في الدية، قال: هي مأة من الإبل... قال ابن أبي

عمير: فقلت لجميل: هل للإبل أسنان معروفة؟ فقال: نعم، ثلاث و ثلاثون حقّة... قال: روي ذلك بعض أصحابنا (بعض أصحابه خ.ل) عنهما، و زاد عليّ بن حديد في حديثه: أنّ ذلك من الخطأ، قال: قيل لجميل: فإن قبل أصحاب العمد الدية، كم لهم؟ قال: مأة من الإبل... .

توضيح: في مرجع الضمير في «قال: روي ذلك...» إبهام، فإن كان الصحيح نسخة «بعض أصحابه» فالضمير المجرور يحتمل رجوعه إلي ابن أبي عمير، والظاهر رجوع الضمير المرفوع في «قال» إلي أحمد بن محمّد، و يحتمل رجوعه إلي المصنّف، و إن رجع الضمير المجرور إلي جميل بن درّاج، فالظاهر رجوع الضمير المرفوع إلي ابن أبي عمير، و علي كلا الاحتمالين فالظاهر كون المراد من الضمير المثنّي في «عنهما» هو الإمامان أبو جعفر و أبو عبد اللّه عليهماالسلام.

لكن لو أرجعنا الضمير المجرور إلي ابن أبي عمير، فمن الجائز - و لو بعيدا - رجوع ضمير المثنّي إلي محمّد بن مسلم و زرارة، و هذا الأمر بعيد جدّاً؛ بناءً علي رجوع الضمير المجرور إلي جميل بن درّاج، كما لا يخفي، فافهم.

و إن كانت النسخة الصحيحة: «بعض أصحابنا» ففي الضمير المرفوع في «قال» احتمالان: أن يرجع إلي ابن أبي عمير، أو إلي جميل بن درّاج، و يأتي هنا أيضاً الكلام المتقدّم في المراد ب «عنهما»، و تعيين أحد هذه الاحتمالات مشكل؛ إذ قد كثرت رواية ابن أبي عمير و جميل بن درّاج كليهما عن بعض أصحابنا أو بعض أصحابه و إن كانت رواية ابن أبي عمير هكذا أكثر.

و كيف كان، ففي كون عبارة «و زاد عليّ بن حديد» من كلام أحمد بن محمّد أو من كلام المصنّف احتمالان مبنيّان علي أخذ الخبر: من كتاب أحمد بن محمّد، أو من كتابي عليّ بن حديد و ابن أبي عمير معا.

فعلي الأوّل كان عطف ابن أبي عمير علي عليّ بن حديـد موجودا في كتاب أحمد بن محمّد، فالظاهر كون عبارة «و زاد عليّ بن حديد» من كلام أحمد بن محمّد.

و أمّا لو كان الخبر مأخوذا من كتابي عليّ بن حديـد و ابن أبي عمير، فالعبارة من كلام المصـنّف؛ فإنّ عبارة «محمّد بن يحيي عن أحمد بن محمّد» طريق المصنّف إلي كتابيهما علي هذا الاحتمال.

و لو احتملنا أخذ الخبر من كتاب محمّد بن يحيي، لاحتمل كون العبارة من كلامه، كما يحتمل كونه من كلام أحمد بن محمّد.

هذه هي الاحتمالات التي خطرت بالبال حول السند، و أمّا ترجيح أحدها علي الاحتمالات الأخري فاللّه أعلم به.

280 = 5/8 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن محمّد بن سنان... .

280 = 5/9 – يونس، عن بعض أصحابه... . (معلّق)

280 = 5/10 (حيلولة)

280 = 6/1 (حيلولة)

281 = 6/5 (حيلولة)

283 = 106 (حيلولة)

283 = 7/1 (حيلولة)

283 = 7/2 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن

عبد اللّه بن مسكان... .

283 = 7/3 – عنه، عن ابن مسكان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي يونس.

284 = 7/5 (حيلولة)

285 = 8/1 (حيلولة)

285 = 8/2 (حيلولة)

286 = 10/1 (حيلولة)

287 = 11/1 (حيلولة)

288 = 12/1 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب... .

288 = 12/2 – ابن محبوب، عن ابن رئاب... . (معلّق)

290 = 13/3 (حيلولة)

291 = 14/2 (حيلولة)

291 = 14/3 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن مفضّل بن صالح... .

291 = 14/4 – و عنه، عن محمّد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

291 = 14/5 – و عنه، عن محمّد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، عن

أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

291 = 14/6 - يونس، عن أبان بن عثمان... . (معلّق)

توضيح: الظاهر زيادة «عن أبيه» في الحديث 3؛ ضرورة بعد توسّطه بين عليّ بن إبراهيم و شيخه محمّد بن عيسي، و الطريق متكرّر إلي يونس بدون توسّطه، و قد رواه في التهذيب 10:207/815: معلّقاً عن علي عن محمّد بن عيسي... و هو مأخوذ من الكافي كما لا يخفي.

ثمّ إنّ العدول عن الضمير في الحديث 6 إلي اسم الظاهر يوهم كون مرجع

الضمير في الحديثين 4 و 5 غير يونس، فلعلّه لذلك أرجع الضمير في معجم رجال الحديث 16:402 إلي محمّد بن عيسي، و قد وردت رواية محمّد بن عيسي عن محمّد بن سنان في كثير من الأسناد:

منها: ما يرويه محمّد بن عيسي، عن محمّد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل، عن أبي عبد اللّه عليه السلام(1).

و يؤّد ذلك: أنّ يونس بن عبد الرحمان متقدّم في الطبقة علي محمّد بن سنان قليلاً، كما يظهر من ملاحظة أسنادهما، وورد في رجال النجاشي: 446/1208 في ترجمة يونس بن عبد الرحمان: «ولد في أيّام هشام بن عبد الملك [م 125]، و رأي جعفر بن محمّد عليهماالسلام بين الصفا و المروة، و لم يرو عنه»،

و لم نجد شاهدا علي إدراك محمّد بن سنان لزمن أبي عبد اللّه عليه السلام.

وعليه: فالمناسب رواية محمّد بن عيسي عن محمّد بن سنان، لا رواية يونس عن محمّد بن سنان.

1- - الكافي 7:262/11، الخصال 1:158/204، المحاسن 2:372/136، و كذا في 1:273/376 بتصحيف الفضيل ب «الفضل».

لكن أرجع الضمير في وسائل الشيعة 29:59/35148 ، 68/35171 وترتيب أسانيد الكافي إلي يونس، و هو الظاهر من التهذيب 10:207/817؛ حيث قدّم الحديث 6 علي الحديثين 4 و 5 تاركا للضمير

علي حاله، و الظاهر أنّه الصواب؛ فإنّه لم نجد رجوع الضمير إلي محمّد بن عيسي من دون قرينة ظاهرة عليه(1)، بخلاف يونس؛ فقد رجع الضمير إليه

في موارد كثيرة من دون قرينة من نفس السند، خصوصا في هذا المجلّد(2).

و المتتبّع في كتاب الحدود و الديات يجد كثرة روايات يونس، و هي مما يومئ إلي أخذها من كتاب يونس - و لو بالواسطة - ، و كأنّ كتاب الحدود الذي نسبه النجاشي في رجاله: 446/1208 إلي يونس كان شاملاً للدّيات أيضاً، و سنذكر في الفصل الرابع من الباب الثاني أنّ الغالب رجوع الضمير إلي مصنّفي الكتب.

و أمّا حديث تقدّم طبقة يونس علي محمّد بن سنان فهو حقّ، لكن لا يمنع

من روايته عنه، و قد صرّح الكشّي في رجاله: 507/980 برواية يونس عن محمّد بن سنان، و قد كثرت رواية يونس عن محمّد بن سنان عن العلاء بن الفضيل في هذا المجلّد من الكافي.(3)

و الظاهر عدم إدراك يونس للعلاء بن الفضيل، و كأنّ وجهه كون العلاء

1- - نعم، ورد في الكافي - 2:464/2 و 3، 4:255/15، 256/16، 6:314/4، 7:211/4 - رجوع الضمير إلي محمّد بن عيسي بن عبيد، لكنّه مقرون بقرينة داخلية ظاهرة، فلاحظها.

2- - الكافي 7:143/4، 179/7، 210/ذيل حديث 3، 221/2، 240/3، 361/3، 395/2، 2:397/2.

3- - الكافي 7:198/1، 280/8، 282/7، 298/5، 312/9، 351/2.

بن الفضيل (بن يسار) بصريا، و يونس كان ببغداد ظاهرا(1)، و لم نجد شاهدا يشهد بسكونته البصرة.(2)

بل يظهر من الأخبار شقاق بينه و بين جملة من أهل البصرة.(3)

و أمّا محمّد بن سنان، فكان له رسالة أبي جعفر الجواد عليه السلام إلي أهل

1- - توجد عدّة شواهد تربط يونس ببغداد: منها: كونه من أخصّ تلامذة هشام بن الحكم، و هشام كان «تجارته ببغداد ثمّ انتقل إليها في آخر عمره و نزل قصر وضّاح»، رجال النجاشي: 433/1164، رجال الكشّي: 255/475. منها: كونه مولي عليّ بن يقطين، و هو كان بغداديا، و قد سكنها و مات بها، رجال النجاشي: 273/715، فهرست الشيخ: 270/389. منها: كون جملة من تلامذته بغداديا: كمحمّد بن عيسي بن عبيد بن يقطين - و هو أهمّ تلامذته - و أخيه جعفر و ابن عمّ والده الحسن بن عليّ بن يقطين و الريّان بن الصلت و العبّاس بن موسي الورّاق و أحمد بن عبد اللّه الكرخي. منها: نصوص تذكر وجوده ببغداد، كما في الكافي 3:407/15 و التهذيب 9:125/544 و في الكشّي: 265/479 وردت عبارة تشهد علي أنّه كان في مدينة الوضّاح، و كأنّه قصر وضّاح الذي هو مسكن هشام، لاحظ الكشّي: 489/933.

2- - نعم، في الكافي 4:320/8 بسنده: عن يونس بن عبد الرحمان، قال... كتبت إلي أبي الحسن عليه السلام: أنّا نحرم من طريق البصرة...، و في رجال الكشّي: 485/917 - نقلاً عن الفضل بن شاذان: - «حجّ يونس بن عبد الرحمن أربعا و خمسين حجّةً و اعتمر أربعاً و خمسين عمرةً». لكن مجرّد الإحرام من طريق البصرة - و لو مرارا - لا يلازم ورود البصرة، مع أنّ أصل ورود البصرة في طريق الحجّ لا يلازم الأخذ عن أهل البصرة.

3- - ففي رجال الكشّي: 487/924 ... : كنّا عند أبي الحسن الرضا عليه السلام - و عندنا يونس بن عبد الرحمن - إذا استأذن عليه قوم من أهل البصرة، فأومأ أبو الحسن عليه السلام إلي يونس: أدخل البيت - فإذا بيت مسبل عليه ستر - و إيّاك أن تتحرّك حتّي تؤن لك، فدخل البصريون و أكثروا من الوقيعة و القول في يونس...، لاحظ أيضاً 490/934.

البصرة(1)، و قد روي عن العلاء بن الفضيل بن يسار البصري كتابه(2)، و لذلك جعل يونس محمّد بن سنان واسطة بينه و بين العلاء بن الفضيل، و ليونس روايات أخري عن محمّد بن سنان أيضاً.(3)

و قد تحصّل من مجموع ما مرّ: أنّ الضمير راجع إلي يونس، كما فهمه الشيخ قدس سره و مال إليه سيّدنا «دام ظلّه» في هامش كتابه، فالتعبير بالضمير في الحديثين 4 و 5 و باسم الظاهر في الحديث 6 يحمل علي التفنّن في التعبير، و هذا غير مستبعد، خصوصا بعد كون الحديثين 4 و 5 من رواية العلاء بن الفضيل و الحديث 6 من رواية أبان بن عثمان، و اللّه أعلم.

293 = 14/12 – عليّ، عن أبيه، عن محمّد بن حفص، عن عبد اللّه بن طلحة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: سألته... فقال أبو عبد اللّه عليه السلام... .

293 = 14/13 – وعنه، قال: قلت... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي عبد اللّه بن طلحة علي الظاهر، ويحتمل – علي بعد – رجوعه إلي أبي عبد اللّه عليه السلام، فافهم.

294 = 14/16 (حيلولة)

294 = 15/1 (حيلولة)

295 = 16/1 (حيلولة)

1- – فهرست الشيخ: 386/592.

2- – رجال النجاشي: 298/810، فهرست الشيخ: 323/501.

3- – التهذيب 9:135/568، تأويل الآيات: 519.

296 = 18/3 – عليّ بن محمّد، عن بعض أصحابنا، عن عبد اللّه بن عامر قال: سمعته يقول: وقد تجارينا ذكر الصعاليك، فقال عبد اللّه بن عامر: حدّثني هذا – وأومأ إلي أحمد بن إسحاق – أنّه كتب إلي أبي محمد عليه السلام... .

297 = 18/4 – وعنه، عن أحمد بن أبي عبد اللّه وغيره أنّه كتب إليه يسأله عن الأكراد... .

297 = 18/5 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن أحمد القلانسي... .

توضيح: أحمد بن محمّد – الراوي عن القلانسي – هو العاصمي، فليس في الحديث 5 تعليق، والضمير في الحديث 4 يرجع إلي عليّ بن محمّد.

وأمّا قوله في الحديث 4: «أنّه كتب إليه» فمعناه بملاحظة الظاهر من سوق الحديث: أنّ أحمد بن إسحاق كتب إلي أبي محمّد عليه السلام.

297 = 19/1 (حيلولة)

299 = 20/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه [جميعا]، عن ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... . (حيلولة)

299 = 20/5 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق، حيلولة)

299 = 20/6 (حيلولة)

301 = 21/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم... . (حيلولة)

301 = 21/2 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب، عن ضريس الكناسي... .

(معلّق، حيلولة)

301 = 21/3 – ابن محبوب، عن هشام بن سالم.... . (معلّق، حيلولة)

303 = 23/5 (حيلولة)

304 = 24/5 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن ابن مسكان... .

304 = 24/6 – يونس، عن أبان بن تغلب... . (معلّق)

305 = 24/11 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب... .

305 = 24/12 – وعنه وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب... . (معلّق، حيلولة)

306 = 24/13 – ابن محبوب، عن عبد العزيز العبدي... . (معلّق، حيلولة)

306 = 24/14 – ابن محبوب، عن الحسن بن صالح... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: الضمير في الحديث 12 يرجع إلي سهل بن زياد.

306 = 24/16 (حيلولة)

308 = 25/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

308 = 25/3 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق، حيلولة)

309 = 26/1 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن ابن مسكان... .

309 = 26/2 – عنه، عن ابن مسكان... . (معلّق)

309 = 26/3 – وعنه، عن زرعة... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي يونس.

310 = 26/7 (حيلولة)

310 = 26/9 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب... . (حيلولة)

310 = 26/10 – ابن محبوب، عن ابن رئاب... . (معلّق، حيلولة)

310 = 26/11 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق، حيلولة)

311 = 27/1 (حيلولة)

312 = 27/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... .

312 = 27/5 – ابن محبوب، عن أبي جميلة... . (معلّق)

313 = 27/12 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب... .

313 = 27/13 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي... .

313 = 27/14 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق)

313 = 27/15 – ابن محبوب، عن عبد الرحمان بن سيابة... . (معلّق)

314 = 27/16 – ابن محبوب، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

314 = 27/17 – ابن محبوب، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

توضيح: الأسانيد الأربعة – كلّها – معلّقة علي الحديث 12.

314 = 27/18 (حيلولة)

316 = 27/23 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... .

316 = 27/24 – سهل بن زياد، عن عليّ بن خالد... . (معلّق)

316 = 28/1 (حيلولة)

317 = 30/1 (حيلولة)

318 = 30/7 (حيلولة)

320 = 31/8 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير و عليّ بن حديد جميعاً، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابه، عن أحدهما عليهماالسلام... .

321 = 31/ذيل 8 – قال عليّ: و سئل جميل: كم الأرش في سنّ الصبي و كسر اليد؟ فقال: شيء يسير، و لم ير فيه شيئا معلوما... . (معلّق)

توضـيح: المراد من عليّ هو عليّ بن حديد، و السـند معلّق، و الظاهر أنّ الصواب في ذيل الخبر: «و لـم يرو [أي: جميل]»، كما وقع كذلك في التهذيب 10:260/1026 و الفقيه 4:135/5298، و قد نقله كذلك عن الكتاب و غيره في وسائل الشيعة 29:177/35410.

321 = 32/1 (حيلولة)

322 = 32/3 (حيلولة)

322 = 32/4 – عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عليّ بن أبي حمزة [و رجل، عن عليّ بن أبي حمزة]، عن أبي بصير... .

توضيح: لو كان الصحيح ثبوت «و رجل عن عليّ بن أبي حمزة»، فالسند محوّل، و لو كان الصحيح عدمه، فليس في السند تحويل.

324 = 32/9 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسـي، عن يونس و عن أبيه، عن ابن فضّال جميعاً، عن أبي الحسن الرضا عليه السـلام، قال يونس: عرضت عليه الكتاب، فقال: هو صـحيح، و قال ابن فضّال: قال: قضي أمير المؤنين عليه السلام إذا أصيب الرجل في إحدي عينيه... . (حيلولة)

324 = 32/ذيل 9 – عـدّة من أصـحابنا، عن سـهل بن زياد، عن الحسن بن ظريف، عن أبيه ظريف بن ناصح، عن رجل يقال له عبد اللّه بن أيّوب، قال: حـدّثني أبو عمرو المتطبّب قال: عرضت هـذا الكتاب علي أبي عبـد اللّه عليه السـلام، و عن ابن فضّال، عن الحسن بن الجهم، قال: عرضته علي أبي

الحسن الرضا عليه السلام فقال لي: أروه؛ فإنّه صحيح، ثمّ ذكر مثله. (حيلولة)

توضيح: في صدر الحديث حيلولة، و الظاهر أنّ المصنّف جمع بين طريقي يونس و ابن فضّال المنتهيين إلي أبي الحسن الرضا عليه السلام، لكن حيث إنّ كيفيّة اتّصال السند إليه مختلفة أشار في ذيله إلي عبارة يونس و عرضه للكتاب علي أبي الحسن الرضا عليه السلام، و المراد من الكتاب هو كتاب الديات عن أمير المؤنين عليه السلام، ثمّ أشار إلي نقل ابن فضّال، و ظاهره نقله للخبر عن الرضا عليه السلام مباشرةً، فحكي عليه السلام قضاء أمير المؤنين عليه السلام، و يأتي ما ينافي ذلك في: 330/1، و سنذكر هناك ما له ربط بالمقام.

ثمّ إنّ الظاهر: وقوع حيلولة في ذيل الخبر، و إنّ قوله: «و عن ابن فضّال» عطف علي «عن الحسن بن ظريف»؛ فإنّ ابن فضّال من مشايخ سهل بن زياد، و قد أكثر سهل من الرواية عنه، و أمّا احتمال كون ابن فضّال معلّقاً علي صدر السند، فينافيه ظاهر سياق الخبر، كما لا يخفي.

325 = 33/1 (حيلولة)

326 = 35/2 (حيلولة)

327 = 35/5 (حيلولة)

328 = 35/9 (حيلولة)

329 = 37/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

329 = 37/2 – ابن محبوب، عن هشام بن سالم... . (معلّق، حيلولة)

330 = 38/1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضّال، و محمّد بن عيسي، عن يونس جميعاً، قالا: عرضنا كتاب الفرائض عن أمير المؤنين عليه السلام

علي أبي الحسن الرضا عليه السلام، فقال: هو صحيح... . (حيلولة)

330 = 38/2 – و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن ظريف، عن أبيه ظريف بن ناصح، قال: حدّثني رجل يقال له عبد اللّه بن أيّوب قال: حدّثني أبو عمر (عمرو خ.ل) المتطبّب قال: عرضته علي أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: أفتي أمير المؤنين عليه السلام فكتب الناس فتياه، و كتب به أمير المؤنين إلي أمرائه و رؤس أجناده، فممّا كان فيه... .

توضيح: كان في أيدي الناس كتاب عن أمير المؤنين عليه السلام في الدّيات، فعرضه بعض الأطبّاء علي أبي عبد اللّه عليه السلام، فذكر كيفيّته كما تراه هنا، و قد عرضه يونس و ابن فضّال علي الرضا عليه السلام فحكم بصحّته، فصار للخبر ثلاثة طرق: اثنان منها عن الرضا عليه السلام و واحد عن الصادق عليه السلام.

ثمّ إن الظاهر: أنّ هذا الكتاب هو الكتاب المنسوب إلي ظريف بن ناصح باسم كتاب الديات(1)؛ فقد ذكر الشيخ في ترجمة محمّد بن أبي عمر الطبيب من رجاله : 300/4399=424 – أصحاب الصادق عليه السلام – : «روي كتاب الديات عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و هو المنسوب إلي ظريف بن ناصح؛ لأنّه طريقه». و في رجال النجاشي: 217/565: «عبد اللّه بن سعيد بن حيّان بن أبجر الكناني أبو عمر الطبيب... له كتاب الديات، رواه عن آبائه، و عرضه

1- – رجال النجاشي: 209/553، فهرست الشيخ: 259/373.

علي الرضا عليه السلام، و الكتاب يعرف بين أصحابنا بكتاب عبد اللّه بن أبجر... ، عن يونس بن عبد الرحمان، عن عبد اللّه بن أبجر» فتأمّل.

و كيف كان، فهذا المتن المكتوب رواه المحدّثون في كتبهم في مواضع

عديدة: أجمعها: ما في التهذيب 10:295 - 308/1148 و الفقيه 4:75 -

92/5150، و طريق التهذيب راجع إلي الطرق الثلاثة المذكورة هنا، و طريق الفقيه يرجع إلي الطريق الثالث، أي: طريق ظريف بن ناصح.

ثمّ إن المصنّف أورد من هذا الكتاب في: 311/1 بطريقين إلي يونس: أنّه عرض علي أبي الحسن الرضا عليه السلام كتاب الدّيات... ، و في ذيله بطريقه: عن ابن فضّال، عن الرضا عليه السلاممثله، و في: 324/9 روي منه بطريقيه: عن يونس و ابن فضّال، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال يونس: عرضت عليه الكتاب، فقال: هو صحيح... ، و في ذيله أشار إلي طريق أبي عمرو المتطبّب، و أيضاً: و عن ابن فضّال، عن الحسن بن الجهم، قال: عرضته علي أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال لي: أروه؛ فإنّه صحيح.

و قد يظهر من هذا النقل عدم عرض ابن فضّال للكتاب علي أبي الحسن الرضا عليه السلاممباشرةً، فينافي ما هنا و ما في: 327/5... : عن يونس، عن أبي الحسن عليه السلام، و عنه، عن أبيه، عن ابن فضّال، قال: عرضت الكتاب علي أبي الحسن عليه السلام، فقال: هو صحيح.

و علي أيّة حال، أورد المصنّف هنا قطعات عديدةً من هذا الكتاب و قد أدرج في ضمنه روايات أخري مرتبطةً، ثمّ ذكر بقية هذا الكتاب بلفظ «و بالإسناد الأوّل» - :331، 333/ذيل 5، 338/ذيل 11 - أو بلفظ «رجع إلي الإسناد الأوّل» - :334/ذيل 10، 342/ذيل 12، - وبعده «وبهذا الإسناد»

عن أمير المؤنين عليه السلام.

و الظاهر: أنّها إشارة إلي السـند المذكور هنا إلي الرضا عليه السـلام و السـند المذكور إلي أبي عبد اللّه عليه السلام جميعاً – كما يظهر من نقل التهذيب و الفقيه – و جعل رقم مسـتقلّ علي طريق ظريف بن ناصح أوهم عدم شـمول الإشارة لطريق ظريف بن ناصح، مع أن الظاهر خلافه، و يؤد ذلك قوله: و في رواية ظريف بن ناصح، قال: فسألت أبا عبد اللّه عليه السـلام عن ذلك، فقال: بلغنا أنّ أمير المؤنين فضّلها... ؛ فإنّ ظاهره: أنّ ظريف بعـدما روي عن أمير المؤنين عليه السـلام نقل عن أبي عبـد اللّه عليه السـلام كلاما في بيان وجه ما فعله أمير المؤنين عليه السلام.

331 = 39/ذيل 3 – و بالإسناد الأوّل... .

332 = 39/ذيل 3 – و في رواية ظريف بن ناصح، قال: فسألت أبا عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضـيح: و بالإسناد الأوّل إشارة إلي الطرق الثلاثة المذكورة في: 330/1 و 2، و قوله: و في رواية ظريف... معلّق علي: 330/2، و الظاهر منه رجوع الضـمير في «قال» إلي أبي عمر المتطبّب... ، و يحتمل رجوع الضـمير إلي ظريف بن ناصـح أيضاً؛ فإنّه قد روي عن أبي عبد اللّه عليه السلام في بعض الأحيان(1)، لكن هذا الاحتمال هنا بعيد، كما لا يخفي.

هذا كله بناءً علي نسخة الكافي، لكن في التهذيب 10:299 و الفقيه 4:81: قال: و سألت أبا جعفر عليه السلام عن ذلك...، و لو صح هذا، أشكل تعيين مرجع

الضمير في «قال»، و لعلّ هذا قرينة علي ترجيح نقل الكليني.

1– – الكافي 5:158/5 و عنه التهذيب 7:10/37.

و أمّا نقل التهذيب فهو: إمّا مأخوذ من الفقيه أو من مصدره، فهما راجعان إلي نقل واحد.

333 = 39/ذيل 5 – و بالإسناد الأوّل... ، قال: و في الأسنان... .

توضـيح: قوله: «و بالإسناد الأوّل» إشارة إلي الطرق الثلاثة المذكورة في: 330/1 و 2، كما مرّ، و الضمير في «قال» راجع إلي أمير المؤنين عليه السلامظاهرا.

334 = 39/ذيل 10 – رجع إلي الإسناد الأوّل... .

توضيح: قوله: «الإسناد الأوّل» إشارة إلي ما مرّ في: 330/1 و 2، كما تقدّم.

338 = 39/ذيل 11 – و بالإسناد الأوّل... .

توضيح: قوله: «بالاسناد الأوّل» إشارة إلي الطرق الثلاثة المتقدّمة في: 330/1 و 2، كما ذكرنا.

342 = 39/ذيل 12 – رجع إلي الإسناد الأوّل، قال: و قضي في موضحة الأصابع... .

342 = 40/1 – و بهذا الإسناد، عن أمير المؤنين عليه السلام، قال: جعل دية الجنين... .

توضـيح: قوله: «و بهذا الإسـناد» إشارة إلي: 330/1 و 2، و الظـاهر رجوع الضـمير في «قال» إلي أمير المؤنين عليه السـلام، و الجمع بين «قال» و «قضي» لا يخلو من غرابة، و إرجاع الضمير في «قال» إلي غير أمير المؤنين عليه السلام أيضاً

مشكل.

و هذا الإشكال أشدّ في الحديث 1؛ حيث جمع بين «قال» و «جعل»، و الظاهر وقوع نوع مسامحة في التعبير، و اللّه أعلم.

344 = 40/5 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم... . (حيلولة)

344 = 40/6 – ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب... . (معلّق، حيلولة)

345 = 40/9 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن سليمان بن صالح، عن أبي عبد اللّه عليه السلام ... .

345 = 40/10 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب الخرّاز، عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام... .

345 = 40/11 – صالح بن عقبة، عن يونس الشيباني... . (معلّق)

346 = 40/ذيل 11 – و أخبرنا أبو شبل قال: حضرت يونس – و أبو عبد اللّه عليه السلام يخبره بالديات – قال: قلت... . (معلّق)

346 = 40/12 – صالح بن عقبة، عن يونس الشيباني، قال: حضرت أنا – و أبو شبل عند أبي عبد اللّه عليه السلام – فسألته عن هذه المسائل في الديات، ثمّ سأل أبو شبل... .

توضيح: روي الصدوق ذيل الحديث 11 في الفقيه 4:144/5318 هكذا: روي محمّد بن إسماعيل، عن أبي شبل، قال: حضرت يونس

الشيباني و أبو عبد اللّه عليه السلام... ، و كأنّه أخذ من الكافي، و قد فهم أنّ «و أخبرنا أبو شبل» من كلام محمّد بن إسماعيل، لكنّه خطأ، بل الراوي عن أبي شبل هو صالح بن عقبة - كما في سائر الأسناد(1) - فهذا الذيل معلّق علي صدره أو علي الحديث 9.

350 = 42/5 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان... .

350 = 42/6 - سهل، و ابن أبي نجران جميعاً، عن ابن أبي نصر، عن مثنّي الحنّاط... .

350 = 42/7 - ابن أبي نجران، عن مثني الحنّاط... .

توضيح: في الحديث 6 تحريف؛ فإنّ ابن أبي نجران و ابن أبي نصر في طبقة

واحدة، و كلاهما يروي عن مثني الحنّاط، و يروي عنهما سهل بن زياد، و ليس سهل بن زياد و ابن أبي نجران في طبقة واحدة.

أضف إلي ذلك: عدم سبق رواية ابن أبي نجران حتّي يكون الحديث 6 معلّقاً، و لا يروي الكليني عن ابن أبي نجران بتوسّط العدة، و الحديث 7 بنفسه شاهد علي وقوع التحريف في الحديث 6، وعليه: فموضع «و ابن أبي نجران جميعاً» يكون بعد ابن أبي نصر.

و لعلّ هذه العبارة كانت ساقطةً من الكتاب مكتوبةً في هامشه، فأدرجها

1- - الكافي 2:203/17، 4:587/6، 5:154/22، 469/9، التهذيب 5:431/1496، الفقيه 4:39/5034، كامل الزيارات، الباب 82/1، مزار المفيد: 138/5.

النسّاخ في المتن، و أخطئوا في موضع العبارة الساقطة، و نظيره كثير في باب التحريف.

وعليه: فالحديث 6 معلّق علي الحديث 5، والحديث 7 معلّق علي الحديث 6.

351 = 43/1 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس... .

351 = 43/2 – يونس، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

351 = 43/4 (حيلولة)

352 = 43/6 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبي الخزرج... .

352 = 43/7 – عنه، عن عبد الرحمان بن أبي نجران... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

354 = 44/1 (حيلولة)

356 = 47/2 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

35 = 47/3 – ابن محبوب، عن أبي ولاّد... . (معلّق، حيلولة)

357 = 47/4 – ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب... . (معلّق، حيلولة)

359 = 48/3 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن

محمّد بن أبي نصر، عن أبي جميلة... .

359 = 48/4 – أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن عبد الكريم... . (معلّق)

359 = 49/1 (حيلولة)

360 = 51/2 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن عبد اللّه بن سنان... .

361 = 51/3 – عنه، عن عبد اللّه بن مسكان، عن سليمان بن خالد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي يونس.

361 = 51/4 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة... .

361 = 51/5 – ابن أبي عمير، عن [عمر] بن أذينة... . (معلّق)

362 = 51/9 (حيلولة)

364 = 53/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

364 = 53/2 – ابن محبوب، عن مالك بن عطيّة... . (معلّق، حيلولة)

366 = 54/2 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب... .

366 = 54/3 – ابن محبوب، عن إبراهيم بن نعيم الأزدي... . (معلّق)

366 = 54/4 (حيلولة)

368 = 55/5 (حيلولة)

368 = 55/7 – عليّ، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني... .

368 = 55/8 – النوفلي، عن السكوني... . (معلّق)

369 = 56/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن الحسين بن سيف، عن محمّد بن سليمان، عن أبي الحسن الثاني عليه السلام، و محمّد بن عليّ، عن محمّد بن أسلم، عن محمّد بن سليمان و يونس بن عبد الرحمان، قالا: سألنا أبا الحسن الرضا عليه السلام... . (حيلولة)

370 = 56/2 – و عنه، عن محمّد بن أسلم، عن هارون بن الجهم، عن محمّد بن مسلم، قال قال: أبو جعفر عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: لا يخفي ما في الحديث الأوّل من التحويل، و محمّد بن عليّ من مشايخ أحمد بن محمّد بن خالد، و الخبر رواه في المحاسن 2:301/10 بطرق

ثلاث: أوّلها: عن محمّد بن عليّ، ثانيها: عن الحسين بن سيف، و هذا واضح لا إشكال فيه، و إنّما الإشكال في مرجع الضمير في الحديث الثاني.

الظاهر – بدوا – رجوعه إلي محمّد بن عليّ؛ نظرا إلي سبق روايته عن محمّد بن أسلم، و بهذا الظاهر أخذ في معجم رجال الحديث 15:339.

لكنّ الخبر رواه في التهذيب 10:222/872: معلّقاً عن أحمد بن محمّد بن

خالد، عن محمّد بن أسلم... ، فيظهر منه رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن خالد، و يؤّده كثرة رجوع الضمير إلي أرباب التصانيف - خصوصا أحمد بن محمّد بن خالد - في الكافي، و لذلك أرجع الضمير إليه في وسائل الشيعة 29:265/35590.

لا يقال: قد روي أحمد بن محمّد بن خالد عن محمّد بن أسلم في السند الأوّل بتوسّط محمّد بن عليّ، فيبعد روايته عنه هنا مباشرةً.

فإنّه يقال: لا بعد في ذلك، كما ذكره في مقدّمة منتقي الجمان، و أشرنا إلي ذلك كرارا، و قد وردت رواية أحمد بن محمّد بن خالد عن محمّد بن أسلم في عدّة مواضع.

هذا، لكن رواية أحمد بن محمّد بن خالد عن محمّد بن أسلم لم يرد في

المحاسن في موضع، و الموجود فيه توسّط محمّد بن عليّ بينهما - و قد عبّر عنه بأبي سمينة أو أبي سمينة محمّد بن عليّ أحيانا - : إمّا منفردا(1)، و إمّا معطوفا علي أبيه(2) أو علي بكر بن صالح(3)، و قد وصف محمّد بن أسلم فيه بالطبري.

و من الطريف أنّ غالب ما وردت من رواية أحمد البرقي عن محمّد بن أسلم مباشرةً وردت في المحاسن بواسطة محمّد بن عليّ:

الف - الكافي 6:242/1=المحاسن 2:334/104.

ب - الكافي 3:433/5=المحاسن 2:311/26، و لفظه: بهذا الإسناد، عن

1- - المحاسن 1:105/87، 158/95، 2:301/10، 306/17، 310/24، 311/25 و 26، 312/28 و 29، 313/30 و 31، 315/33، 334/104، 335/106.

2- - المحاسن 2:303/12.

3- - المحاسن 2:472/469.

ابن أسلم.

ج – علل الشرائع 2:485/5=المحاسن 2:335/106 و كذا في 311/25، و قد أشار إلي محمّد بن عليّ بقوله: بهذا الإسناد، و كذا في 472/469 بتوسّط بكر بن صالح و محمّد بن عليّ.

د – الكافي 6:499/16: عليّ، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن أسلم الجبلي، و قد رواه في المحاسن 2:312/28 بتوسّط أبي سمينة، و في سند الكافي هنا بحث لا حاجة إلي التعرّض له.

يبقي موردان:

الف – الكافي 3:92/1: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد جميعاً، عن محمّد بن خالد، عن خلف بن حمّاد، و رواه أحمد أيضاً، عن محمّد بن أسلم، عن خلف بن حمّاد الكوفي... .

لكن لم نجد رواية محمّد بن أسلم عن خلف بن حمّاد في موضع، و المتوسّط بين أحمد بن محمّد بن خالد و خلف بن حمّاد في الأغلب أبوه، و قد يتوسّط بينهما محمّد بن عيسي(1) – أو غيره(2).

1– – الكافي 5:298/3، المحاسن 1:9/28 – عنه في بحار الأنوار 27:89/41، 74:226/17 بزيادة أبي في صدر السند، و هو سهو – 2:599/7.

2– – ففي الكافي 6:327/10: أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه و عمرو بن إبراهيم جميعاً، عن خلف بن حمّاد... . و الخبر رواه في المحاسن 2:590/97: عن أبيه، عن عمرو بن إبراهيم و خلف بن حمّاد... ، و الظاهر كونه مصحّفا؛ لكثرة رواية عمرو بن إبراهيم عن خلف بن حمّاد. و هناك سند غريب في الكافي 5:91/2: أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن عمرو بن إبراهيم، عن خلف بن حمّاد، عن هارون بن الجهم، عن الأرقط... ، و في السند عدّة جهات غريبة تكشف عن وقوع خلل فيه. و قد ورد في التهذيب 8:6/14 رواية أحمد بن محمّد بن خالد، عن خلف بن حمّاد... مباشرةً، لكنّه سهو، و الخبر مأخوذ من الكافي 6:133/11 و فيه: أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد... ، و في سند التهذيب تصحيف آخر، فلاحظ.

فلاـ يمكن الحكم بصـحّة الخبر مع اجتمـاع غرابتين فيه، خصوصا مع ورود الخبر في المحاسن 2:307/22: عن أبيه، عن خلف بن حمّـاد الكوفي...، من دون تعرّض لطريق محمّد بن أسلم.

ب - الكافي 7:403/6 و هو مرويّ في المحـاسن 2:302/11 بطريق آخر، و قـد تقـدّم هـذا الخبر في المحاسن رواية محمّد بن عليّ عن محمّد بن أسلم، فيحتمل وقوع خلط في السند.

و الحاصل من جميع ما مرّ: عـدم ثبوت روايـة أحمـد بن محمّد بن خالد عن محمّد بن أسـلم مباشـرةً، فيشـكل إرجاع الضـمير في السـند المبحوث عنه إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

لكن في هذا السـند إشـكال آخر ينبغي بيانه، و هو: أنّه لـم نجد رواية محمّد بن أسلم عن هارون بن الجهم في موضع، و لا توسّط محمّد بن أسـلم بين أحمـد بن محمّـد بن خالـد و هـارون بن الجهم، و المتوسّـط بينهمـا في الأغلب هو أبوه منفردا أو مع عمرو بن عثمان - الكافي 7:202/1 - و قد توسّط بينهما عبدل بن مالك في الكافي 5:86/2.

و الإشكال لا يختصّ باحتمال رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن خالد، بل يعمّ ما رجع فيه الضمير إلي محمّد بن عليّ أيضاً، مع أنه لم نجد نقل أحمد

البرقي رواية هارون بن الجهم عن طريق محمّد بن عليّ في موضع أصلاً.

و الأنسب في هذا السند: أن يجعل بدل محمّد بن أسلم، أبيه - والد أحمد

البرقي - ، فيصحّ رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن خالد، و من المستطرف أنّ الخبر نفسه منقول في المحاسن 2:304/14 في ذيل خبر طويل رواه عن أبيه، عن هارون بن الجهم، عن محمّد بن مسلم، قال: كنت عند أبي عبد اللّه عليه السلام بمني... قال: و قال أبو جعفر عليه السلام: أيّما ظئر قوم... ، و مقارنة كيفية التعبير في المحاسن في أوّل هذا الخبر مع كيفيته في الكافي تقوي أخذه منه.

و المتحصّل من جميع ما ذكرنا: أنّ الأظهر رجوع الضمير إلي أحمد بن

محمّد بن خالد، و وقوع خلل في تبديل اسم والده بمحمّد بن أسلم، و مع ذلك لا نعلم منشأ هذا الخلل و كيفيّة وقوعه، و اللّه أعلم.

375 = 56/15 (حيلولة)

ص: 357

382 = 5/2 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

383 = 5/3 – أحمد بن محمّد، عن محمّد بن حسّان، عن إدريس بن الحسن، عن عليّ بن غياث، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

توضيح: يحتمل في بادئ الأمر كون أحمد بن محمّد في صدر السند 3 من مشايخ الكليني، فلا تعليق.

و يحتمل كونه أحمد بن محمّد، المذكور في الحديث 2، فالسند معلّق، و إليه ذهب في وسائل الشيعة 27:341/33881؛ حيث أضاف «عدّة من أصحابنا» إلي هذا السند أيضاً، و كذا في: 322/33841 قال: و عنهم، عن أحمد، عن محمّد بن حسّان... .

و يمكن أن يستدلّ عليه: بأنّ الخبر رواه الشيخ في التهذيب 6:259/682(1) هكذا: عنه، عن محمّد بن حسّان... ، و قبله: أحمد بن محمّد،

1- – ورد الخبر في الاستبصار 3:21/65 و لفظ المطبوعة: أحمد بن محمّد بن حسّان، عن إدريس بن الحسن... ، و فيه سقط ، و الصواب أحمد بن محمّد، عن محمّد بن حسّان، عن إدريس بن الحسن... كما في بعض نسخه المعتبرة، فيكون مثل التهذيب.

عن الحسن بن عليّ بن النعمان... فالضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد، و أحمد بن محمّد هذا هو أحمد بن محمّد بن عيسي؛ بقرينة روايته عن الحسن بن عليّ بن النعمان، و ورود الخبر في الكافي 7:382/1: عن محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن النعمان...، فيكون نقل التهذيب قرينةً علي كون المراد من أحمد بن محمّد في الحديث 3 في الكافي هو أحمد بن محمّد بن عيسي، فيكون معلّقاً علي الحديث 2 لا محالة.

هذا غاية التقريب لهذا القول.

و فيه اوّلاً: أنّ أحمد بن محمّد بن عيسي لم تعهد روايته عن محمّد بن حسّان في موضع إلاّ في سند ورد في مصباح المتهجّد: 523 و الدروع الواقية: 43، لكن يروي محمّد بن حسّان فيه عن الوشّاء - و قد فسّره في المصباح بالحسن بن عليّ ابن بنت إلياس الخزّاز - و هو من عمدة مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسي، فلا يبعد زيادة محمّد بن حسّان في السند(1).

1- - وردت رواية أحمد بن محمّد عن محمّد بن حسّان في سندين آخرين: أحدهما: التهذيب 3:249/684 معلّقاً عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن حسّان الرازي... ، و الظاهر - بملاحظة الأسناد المشابهة - كون الصواب: محمّد بن أحمد، بدل أحمد بن محمّد، راجع التهذيب 2:313/1275، 3:253/698، ثواب الأعمال: 29/1 و 2، 51/1، 68/1، الخصال 2: 391/88، 394/100. ثانيهما: ثواب الأعمال: 35/1 بسنده: عن عبد اللّه بن جعفر، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن حسّان، عن أبيه، عن عبد اللّه بن سنان... ، و السند غريب من جهات: منها: رواية محمّد بن حسّان عن أبيه. منها: رواية والده حسّان عن عبد اللّه بن سنان، بل لم نجد رواية من يسمّي بحسّان عن عبد اللّه بن سنان، فيحتمل القول بكون الصواب: «أحمد بن محمّد بن خالد» بدل «أحمد بن محمّد عن محمّد بن حسّان»، لكن لو صحّ هذا، لكان الأظهر سقوط الواسطة بين والد أحمد بن محمّد بن خالد و عبد اللّه بن سنان؛ إذ روي الخبر في التهذيب 3:256/714: عن أبي إسحاق النهاوندي، عن البرقي، عن ابن أبي عمير، عن عبد اللّه بن سنان... ، و البرقي في السند هو محمّد بن خالد، لاحظ التهذيب 1:376/1159، 3:67/219، و مع ذلك يشكل الالتزام بهذا الوجه أيضاً. و كيف كان، فلا يعتمد علي هذا السند الغريب في إثبات رواية أحمد بن محمّد بن عيسي عن محمّد بن حسّان.

و ثانيا: قد روي أحمد بن محمّد – و المراد به بقرينة رواية محمّد بن يحيي هو أحمد بن محمّد بن عيسي – عن إدريس بن الحسن... مباشرةً في الكافي 6:340/3، فربما يستبعد توسّط محمّد بن حسّان بينهما.

و ثالثا: – و هو العمدة – : أنّ التدقيق في التهذيب يقضي بأخذ هذا الحديث عن الكافي مع جملة من الأحاديث المتقدّمة و المتأخّرة، لاحظ الأرقام 677 – 698 من التهذيب و قارنها مع الكافي.

وعليه: فلا شهادة في نقل التهذيب إلاّ أنّ الشيخ قدس سره كان يري السند معلّقاً: بأن يكون المراد من أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عيسي، و رأي الشيخ بنفسه غير كافٍ في أثبات ذلك ما لم يدعم بشواهد تثبته.

و التحقيق: أنّ أحمد بن محمّد في السند يدور أمره بين أربعة: الأوّل: أحمد بن محمّد العاصمي، الثاني: أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، الثالث: أحمد بن محمّد بن عيسي الأشعري، الرابع: أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

و هؤاء الأربعة ليسوا رواةً عن محمّد بن حسّان إلاّ أحمد بن محمّد بن

خالد، فقد روي عن محمّد بن حسان في سند واحد غريب فقطّ(1)، فيبعد إرادتهم في السند.

و يؤّد عدم إرادة البرقي: أنّه روي عن إدريس بن الحسن مباشرةً في جملة من الأسناد:(2)

منها: ما في الكافي 2:362/3: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد و أبو علي الأشعري، عن محمّد بن حسّان جميعاً، عن إدريس بن الحسن... .

فالظاهر وقوع خلل في السند، و يشهد لذلك: أنّ المصنّف قدس سره لم يرو في الكافي عن محمّد بن حسّان إلاّ بتوسّط أحمد بن إدريس، و يعبّر عنه في الأغلب بأبي عليّ الأشعري، و قد ورد في الكافي 1:33/6: رواية أحمد بن إدريس، عن محمّد بن حسّان، عن إدريس بن الحسن... ، فالظاهر أنّ الصواب: أحمد بن إدريس، بدل أحمد بن محمّد في السند المبحوث عنه.

و يؤّده: أنّ الخبر ورد في الفقيه 3:71/3359 معلّقاً عن عليّ بن غراب،

1- - و هو ما في المحاسن 1:78/1: محمّد بن حسّان، عن محمّد بن عليّ، عن عبد الرحمان بن أبي نجران... . و وجه الغرابة: وقوع الواسطة بين البرقي و شيخه أبي سمينة محمّد بن عليّ. ثمّ إنه ورد في المحاسن 1:89/35 و 90/38 و كذا 105/86 - بدون السلمي - و أمالي الصدوق، المجلس 73/12، وعقاب الأعمال: 249/12: رواية البرقي، عن محمّد بن حسّان السلمي، عن محمّد بن جعفر [الصادق عليهماالسلام]، لكنّ محمّد بن حسّان السلمي في هذا الكتب غير محمّد بن حسّان الرازي المراد هنا، بل المراد هو محمّد بن حسّان الكوفي، الراوي عن محمّد بن جعفر في تفسير العياشي 2:110/127.
2- - المحاسن 1:82/13، 98/65، 99/68، عقاب الأعمال: 297/2.

عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، و في طريق مشيخة الفقيه إلي عليّ بن غراب: أحمد بن إدريس، عن محمّد بن حسّان، عن إدريس بن الحسن،عن عليّ بن غراب(1)، و الظاهر أنّ عليّ بن غياث في سند الكافي مصحّف عليّ بن غراب(2).

ثمّ إنّه يؤيّد ما ذكرنا – من كون الصواب أحمد بن إدريس – : أنّ الراوي عن محمّد بن حسّان الرازي هو أحمد بن إدريس في طريق النجاشي في رجاله و الشيخ في الفهرست في ترجمة محمّد بن حسّان(3) و غيره(4)، فالظاهر كون الراوي هنا – أيضاً – هو أحمد بن إدريس.

و يمكن أن يكون الوجه في تبديل «إدريس» ب «محمّد»: بأنّه لمّا كان إدريس في السند متكرّرا، فقد يخطأ الذهن عند الكتابة، و يخيّل كون «محمّد» متكرّرا، فيبدّل إدريس ب «محمّد»، كما يمكن أن يكون الوجه في ذلك: تكرّر أحمد بن محمّد في الكافي تعليقا علي سابقه في أوّل السند، فالناسخ إذ رأي أحمد بن محمّد في السند السابق ثمّ نظر إلي أحمد في أوّل هذا السند توهّم و كتب أحمد بن محمّد بدل أحمد بن إدريس بتخيّل كونه معلّقاً، و اللّه أعلم.

و الحاصل من جميع ما مرّ: أنّ الظاهر كون «أحمد بن محمّد» خطأ، و الصواب: «أحمد بن إدريس»، فلا تعليق في السند.

1- – الفقيه 4:516.

2- – إذ لم نجد عليّ بن غياث في موضع، بخلاف عليّ بن غراب؛ فإنّه متكرّر. ثمّ إنّ الشيخ في التهذيب – 6:259/682 و الاستبصار 3:21/65 – لم ينقل من الكافي لفظة «بن غياث»، بل اقتصر علي لفظة «عليّ»، فلعلّه لم يكن في نسخته من الكافي لفظة «بن غياث»، فلاحظ.

3- – رجال النجاشي: 338/903، فهرست الطوسي:414/629.

4- – رجال النجاشي: 225/591، فهرست الطوسي:293/438، 367/574.

384 = 7/4 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن بعض أصحابه... .

384 = 7/5 – ابن محبوب، عن إبراهيم بن نعيم الأزدي... . (معلّق)

384 = 7/6 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

384 = 7/7 – ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد... . (معلّق)

391 = 13/5 (حيلولة)

391 = 13/6 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس، عن أبي أيّوب الخرّاز... .

391 = 13/7 – يونس، عن عبد اللّه بن بكير... . (معلّق)

391 = 13/8 – عنه، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي يونس.

392 = 13/11 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

392 = 13/12 – ابن محبوب، عن عمر بن يزيد... . (معلّق)

394 = 16/1 (حيلولة)

395 = 17/1 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي، عن يونس بن عبد

الرحمان، عن عبد اللّه بن سنان... .

395 = 17/2 – عنه، عن عبد اللّه بن مسكان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي يونس بن عبد الرحمان.

396 = 17/9 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن موسي... ، عن موسي بن أكيل النميري، عن العلاء بن سيّابة، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام... .

396 = 17/10 – و بهذا الإسناد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تقبل شهادة سابق الحاجّ... .

396 = 17/11 – و بهذا الإسناد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يصلّي خلف من يبتغي... .

توضيح: كذا وردت الروايات في التهذيب 6:243/604 – 606 ناقلاً عن المصنّف، و قد فهم في معجم رجال الحديث كون العلاء بن سيّابة راويا عن أبي جعفر عليه السلام، و كذا أورد الحديث 11 في وسائل الشيعة 27:378/33994، فأوصل السند إلي العلاء بن سيّابة عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يصلّي خلف من يبتغي... .

لكن لم يذكر الشيخ و البرقي في رجاليهما العلاء بن سيّابة إلاّ في أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام، و لم يرد في موضع روايته عن أبي جعفر عليه السلام. و قد أورد الصدوق الحديث 10 في الفقيه 3:46/3297 هكذا: روي محمّد بن أبي عمير، عن العلاء بن سيّابة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لا تقبل شهادة سابق الحاج... ، فيظهر منه أنّ المراد من قوله: «بهذا الإسناد»: كلّ السند المتقدّم المشتمل علي اسم أبي عبد اللّه عليه السلام، فيرتفع الإشكال. و قد فهم ذلك صاحب الوسائل عند إيراده لهذا الحديث في 27:381/34003،

فأوصل السند إلي العلاء بن سيّابة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام: أنّ أبا جعفر عليه السلام قال: لا تقبل شهادة سابق الحاجّ... .

397 = 18/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل... .

397 = 18/2 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

398 = 19/1 (حيلولة)

399 = 19/7 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن محبوب... .

399 = 19/8 – ابن محبوب، عن جميل بن صالح... . (معلّق)

ص: 366

كتاب القضاء والأحكام

407 = 3/1 (حيلولة)

410 = 6/2 (حيلولة)

413 = 9/5 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، رفعه، قال: قال أمير المؤنين عليه السلام... .

413 = 9/ذيل 5 – قال: و قال أبو عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الظاهر رجوع الضمير في «قال» في صدر الحديث و في ذيله إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، فلعلّ كلمة «رفعه» ناظر إلي رواية أحمد بن أبي عبد اللّه عن أمير المؤنين و أبي عبد اللّه عليهماالسلام معا.

414 = 10/1 (حيلولة)

414 = 10/3 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب... .

ص: 367

415 = 10/4 – و عنه، عن النضر بن سويد... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي الحسين بن سعيد، كما في وسائل الشيعة 27:229/33657.

415 = 11/1 (حيلولة)

418 = 15/2 (حيلولة)

420 = 18/1 (حيلولة)

421 = 19/1 (حيلولة)

427 = 19/10 (حيلولة)

ص: 368

كتاب الأيمان والنذور والكفّارات

434 = 1/4 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن يحيي بن إبراهيم... .

434 = 1/5 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

436 = 2/7 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن حسّان، عن محمّد بن عليّ، عن عليّ بن حمّاد... .

436 = 2/8 – عنه، عن محمّد بن عليّ، عن عليّ بن حمّاد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي محمّد بن حسّان.

437 = 2/11 (حيلولة)

437 = 3/1 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسي... .

437 = 3/2 – عنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

ص: 369

439 = 7/3 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير... .

440 = 7/4 – أحمد بن محمّد، عن إسماعيل بن سعد الأشعري... . (معلّق)

440 = 3/5 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

442 = 7/13 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن صفوان، عن ابن مسكان... .

442 = 7/14 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

445 = 12/1 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

445 = 12/2 – عنه، عن ابن محبوب... . (معلّق)

445 = 12/3 – عنه، عن سعد بن سعد... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمّد.

447 = 12/8 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد و محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي جميعا، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن ثعلبة، عن زرارة... . (حيلولة)

447 = 12/9 – أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن جميل، عن زرارة... . (معلّق، حيلولة)

447 = 12/10 – أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن ثعلبة، و حدّثنا [ع] من ذكره، عن ميسرة، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: في الحديث 8 تحويل ظاهر، و الراوي عن ابن أبي نصـر: سهل بن زياد و أحمد بن محمّد بن عيسي، و في الحديثين 9 و 10 تعليق ظاهر.

و إنّما الإشـكال في الحديث 10؛ إذ لم يعلم قائل «و حـدّثنا» بالجزم، فكلمـة الواو دلّت علي عـدم كونه من كلام ثعلبـة، فحينئذٍ إن كانت النسخة الصحيحة «عمّن ذكره» فالظاهر: أنّ المراد، أنّ سهل و أحمد بن محمّد بن عيسي يقولان: حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عمّن ذكره، عن ميسرة.

لكنّ الظـاهر من سـياق الأحاديث كون الخبر مأخوذا من كتاب ابن أبي نصـر، و إنّما وقع سـهل و ابن عيسـي في طريق المصـنّف إلي ذاك الكتاب، فلم تكن عبارة «و حدّثنا...» من كلامهما، بل وقع ذلك في كتاب ابن أبي نصـر، و هذا يشـهد بعدم صـحّة نسخة «عمّن ذكره»، بل الصواب: «من ذكره»، فقائـل حـدّثنا هو «من ذكره»، و قائـل هـذه العبـارة ابن أبي نصـر، و الضـمير المنصوب راجع إلي الخبر، و علي كلا الاحتمالين يروي ابن أبي نصر، عمّن ذكره، عن ميسرة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

ثمّ إنّ الظاهر من قوله: «قال» بصيغة الإفراد – قبل «قال أبو عبد اللّه عليه السلام»: – كون الراوي عن الإمام واحدا، فيوجب ذلك القول برواية ثعلبة عن ميسرة عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و قد وردت رواية ثعلبة بن ميمون عن ميسرة في الخصال 1:50/59 علي ما في المطبوعة(1)، و يؤّده قلّة رواية ثعلبة عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً.

1- – لكن ذكرنا في رسالة ميّسـر: أنّ الأظهر كون ميسـرة مصـحّفا من ميّسـر، لاحظ بحار الأنوار 84:320/ذيل 9، 85:304/8، التهذيب 2:316/1290، فليكن الأمر فيما نحن فيه – أيضاً – كذلك.

و يشكل هذا الاحتمال: بأنّه لو كان الأمر كذلك، لكان الأنسب أن يقول: «عن ثعلبة و من ذكره، عن ميسرة» من دون الإتيان بكلمة «حدّثنا»، فتغيير أسلوب الكلام يدلّ علي وقوع تحويل في السند، فالظاهر أنّ ثعلبة يروي عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً، فابن أبي نصر يروي عن أبي عبد اللّه عليه السلام

تارةً بواسطة واحدة – و هو ثعلبة – ، و أخري بواسطتين، أعني: من ذكره عن ميسرة – .

و أمّا إفراد الضمير في «قال» مع تعدّد الراوي عنه عليه السلام فسنبحث عنه في الفصل الرابع من الباب الثاني.

و في وسائل الشيعة 23:248/29498 أورد الخبر بعد إيراده للخبر 8 و قال: و بالإسناد، عن ثعلبة و عمّن ذكره، عن ميسرة جميعاً، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... ، و كأنّه فهم من السند كما ذكرناه أخيرا.

هذا، و الإنصاف أنّ ترجيح أحد الاحتمالين علي الآخر علي وجه الجزم

مشكل؛ فإنّ في كليهما جهة بعد:

أمّا الاحتمال الأوّل، فتغيير أسلوب الكلام، و هذا و إن أمكن أن يوجّه باحتمال أخذ الخبر من موضعين من كتاب ابن أبي نصر، فكان في أحدهما: «عن ثعلبة» و في الآخر: «حدّثنا من ذكره»، فجمع المصنّف بينهما و لم يغيّر العبارتين لحفظ الأمانة، لكن هذا التوجيه لا يرفع البعد عن هذا الاحتمال بالمرّة.

و أمّا الاحتمال الثاني، فكلمة «قال»، الظاهرة في وحدة الراوي عن الإمام عليه السلام، و التوجيهات التي نذكرها في الفصل الرابع من الباب الثاني لا ترفع غرابة التعبير، و اللّه أعلم.

447 = 13/2 (حيلولة)

448 = 13/3 (حيلولة)

448 = 13/5 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني... .

448 = 13/6 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد... .

449 = 13/7 – عليّ، عن أبيه، بإسناده عن السكوني... .

توضيح: الظاهر أنّ قوله: «بإسناده» قائم مقام «عن النوفلي» المذكور في الحديث 5، و قد رواه مصرّحا بذلك عن المصنّف في التهذيب 8:282/1032 و وسائل الشيعة 23:254/29507.

لكن غرابة هذا التعبير في الكافي ربما يمنع عن استظهار ما ذكرناه؛ إذ المذكور في روايات متكرّرة: «عليّ، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني»، و لعلّ نقل الشيخ قدس سره كان من جهة استنباطه كون الواسطة هو النوفلي بقرينة الحديث 5.

و كيف كان، يروي إبراهيم بن هاشم عن السكوني بغير طريق النوفلي أيضاً، لكن في أسناد قليلة.

451 = 15/4 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد... .

451 = 15/5 – عنه، عن النضر بن سويد... . (معلّق)

451 = 16/1 (حيلولة)

455 = 17/2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل... .

455 = 17/3 – أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

455 = 17/4 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

456 = 17/10 – أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن عليّ بن مهزيار... .

456 = 17/11 – و عنه، عن عليّ بن مهزيار، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام... . (معلّق)

456 = 17/12 – محمّد بن جعفر الرزّاز، عن محمّد بن عيسي، عن عليّ بن مهزيار مثله.

456 = 17/ذيل 12 – و كتب إليه: يا سيّدي... فكتب إليه... ، وكتب إليه يسأله يا سيّدي... فكتب إليه... .

توضيح: الضمير في الحديث 11 راجع إلي محمّد بن عبد الجبّار، والمراد من قوله: «وكتب إليه» في ذيل الحديث 12 أنّ عليّ بن مهزيار

كتب إلي أبي الحسن عليه السلام فأجابه عليه السلام وهذا واضح، و إنّما الكلام في الطريق إلي عليّ بن مهزيار في ذيل الحديث 12، فهل الذيل مبنيّ علي الحديث 10 أو علي الحديث 12؟ ففيه بحث.

أمّا الاحتمال الأوّل، فوجهه: أنّ السند المذكور في الحديث 12 يكون ذيليا، فهو كالجملة المعترضة، والأولي جعل السند مبنيّا علي السند الأصلي، لا السند الذيلي.

و أمّا الاحتمال الثاني: فقرب هذا الكلام للسند المذكور في الحديث 12.

فهم الشيخ قدس سره في التهذيب 4:286/866 هذا الاحتمال الثاني.

و لعلّ الظاهر أخذ الكليني للخبر عن كتاب عليّ بن مهزيار، و الطريقان المذكوران في الحديثين 10 و 12 كلاهما يكونان طريقين إلي كتاب عليّ بن مهزيار، فينسحب الطريقان علي ذيل الحديث 12 أيضاً، فيرتفع الإشكال من رأسه، و قد أشار إلي الإشكال في منتقي الجمان 2:559.

457 = 17/14 - محمّد بن يحيي، عن محمّد بن أحمد، عن الحسن بن الحسين اللؤؤ، رفعه عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

457 = 17/15 - عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيي بن المبارك، عن عبد اللّه بن جبلة، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

457 = 17/16 - و بهذا الإسناد، عن عبد اللّه بن جندب، قال: سأل عبّاد بن ميمون - و أنا حاضر - عن رجل جعل علي نفسه نذرا صوما و أراد الخروج إلي مكّة، فقال عبد اللّه بن جندب: سمعت من رواه عن أبي عبد اللّه عليه السلام: انّه سئل عن رجل... .

توضيح: في المقام مواضع للبحث:

الأوّل: في مرجع الضمير في الحديث 15.

الثاني: في المراد من «بهذا الإسناد» في الحديث 16.

الثالث: في تفسير «قال: سأل عبّاد بن ميمون - و أنا حاضر - ».

الرابع: في قوله: «سمعت من رواه» .

أما البحث الأوّل، فظاهر السند رجوع الضمير إلي محمّد بن يحيي، و بذلك أخذ الشيخ في التهذيب 8:306/1138 و وسائل الشيعة 23:312/29632 و الوافي11:521/11238(1)، و قد وقع نظير السند في الكافي 3:119/2، و

قد بحثنا هناك عن السند المبحوث عنه، و قلنا: بأنّ المظنون رجوع الضمير

إلي محمّد بن أحمد، و قد أخذ بذلك في ترتيب أسانيد الكافي (تجريد أسانيد الكافي 1:389) و معجم رجال الحديث 20:283، و ليس في ذلك كثير إشكال.

و إنّما الإشكال فيما يرجع إلي الحديث 16: فقد ورد هذا الخبر في كتاب

الصوم من التهذيب 4:333/1048: عن الصفّار - و قد عبّر عنه بالضمير - عن يعقوب بن يزيد، عن يحيي بن المبارك، عن عبد اللّه بن جبلة، عن إسحاق بن عمّار، عن عبد اللّه بن جندب، قال: سأله عبّاد بن ميمون... ، فقال عبد اللّه بن جندب: سمعت من زرارة عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

و الظاهر: أنّ «من زرارة» مصحّفٌ من «من رواه»؛ إذ لم تعهد رواية عبد اللّه بن جندب عن زرارة في شيء من الأسناد، و قد استظهر في مستدرك الأخبار الدخيلة 4:10: صحّة «عن زرارة» و تحريف «من رواه»، و الظاهر العكس؛ لما عرفت، و بذلك يتمّ الكلام في الموضع الرابع.

و أمّا الموضع الثالث، فقد ورد في الوافي 11:515/11224 نقلاً عن التهذيب: سأل أبا عبد اللّه عليه السلام ميمون - و أنا حاضر - ... ، و لذلك علّق مصحّح الكافي علي قوله: سال عبّاد بن ميمون: يعني عن أبي عبد اللّه عليه السلام، كما

1- - و كذا في وسائل الشيعة 10:198/ذيل 13208، 23:313/29634 - و فيه بحث سيأتي - و الوافي 11:515/11224؛ إذ أوردا الحديث 16 نقلاً عن الكافي، عن محمّد بن يحيي، عن يعقوب بن يزيد... .

في التهذيب، لكنّ الخبر ورد في موضعين من التهذيب: أحدهما: 4:333/1048 - كما تقدّم - و ثانيهما: 8:306/1139 نقلاً عن الكافي بعين لفظه، و ليس في شيء منهما تصريحٌ بما ورد في الوافي، و الظاهر أنّ كلامه ناظر إلي الموضع الأوّل من التهذيب، و قد أرجع الضمير في «سأله» إلي أبي عبد اللّه عليه السلام، و يمكن أن يكون منشؤه وجود كلمة « عليه السلام» في نسخته من التهذيب بعد كلمة «سأله».

و كيف كان، فهذا التفسير غير تامّ جزما، كما يفهم من متن الخبر؛ إذ لو كان المسؤل هو أبو عبد اللّه عليه السلام فأيّ وجه لدخالة عبد اللّه بن جندب

بإيراده روايةً عنه عليه السلام، خصوصا مع ملاحظة أنّ ابن جندب يروي عمّن رواه عن أبي عبد اللّه عليه السلام: أنّه سئل... ، ففي موضعين من عبارته إبهام: «من رواه» و «انّه سئل».

ثمّ إنّه ما الوجه في تعبيره «سمعت من رواه عن أبي عبد اللّه عليه السلام»؟ إذا كان المفروض حضور الإمام عليه السلام في المجلس؛ فالضمير في «سأله» لا يرجع إلي أبي عبد اللّه عليه السلام، و ليس هو المسؤل، بل الضمير راجع إلي عبد اللّه بن جندب،

و الضمير في «قال» - بعد عبد اللّه بن جندب - لا يرجع إلي ابن جندب، بل يرجع إلي راويه، فهو نظير ما ورد في بعض الأسناد: عن أبي بصير - مثلاً - ، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام(1).

فمعني العبارة: أنّ الراوي عن عبد اللّه بن جندب كان حاضرا حينما سأل عبّاد بن ميمون عن ابن جندب، فأجاب ابن جندب بنقل رواية عن أبي عبد اللّه عليه السلام، نبّه علي ذلك في مستدرك الأخبار الدخيلة 4:10.

1- - الكافي 3:244/4، ولاحظ أيضاً الكافي 1:91/2، 8:108/85.

يبقي الكلام في تعيين الراوي عن عبد اللّه بن جندب – و هو الموضع الثاني من مواضع البحث – ، فنقول:

صرّح التهذيب 4:333/1048(1) بكون الراوي عن عبد اللّه بن جندب

هو إسحاق بن عمّار، و تبعه في وسائل الشيعة 23:313/29634(2) و الوافي 11:515/11224.

وعليه: فقوله: «بهذا الإسناد» في الحديث 16 إشارة إلي السند السابق بتمامه.

لكنّ الظاهر عدم صحّته؛ إذ لم نجد رواية إسحاق بن عمّار عن عبد اللّه بن جندب، بل الظاهر تقدّم طبقته علي طبقة عبد اللّه بن جندب؛ فإنّ إسحاق قد أكثر من الرواية عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و يروي عن الكاظم عليه السلام، و قد وردت في بعض الأحاديث رواية إسحاق بن عمّار، عن أبي الحسن – و الظاهر إرادة الكاظم عليه السلاممنه – قال عليه السلام: يا إسحاق، أما إنّه قد بقي من عمرك سنتان(3)، و الظاهر وفاته في زمن الكاظم عليه السلام و عدم إدراكه لزمن الرضا عليه السلام؛ إذ كان الكاظم عليه السلام في السجن سنين من أخريات حياته و استشهد في السجن، فإخباره لإسحاق بن عمّار كان قبل سجنه، أي: قبل وفاته بسنين، فإذا كان وفاة إسحاق بعد الإخبار بسنتين، لكانت وفاته في زمن الكاظم عليه السلاملا محالة.

1– – نقله عنه في ترتيب أسانيد التهذيب: 326 و فيه: عبد اللّه بن جبلة، عن عبد اللّه بن جندب – من دون توسّط إسحاق بن عمّار في السند – ، و الظاهر كونه سهوا؛ إذ جميع طبعات الكتاب مشتملة علي ذكره.

2– – لكن ورد فيه رواية إسحاق بن عمّار، عن عبد اللّه بن ميمون، عن عبد اللّه بن جندب، قال: سأل عبّاد بن ميمون... و عبد اللّه بن ميمون في السند زائد، و كأنّه كان مصحّفا – و أصله «عبّاد بن ميمون» – ساقطا من المتن، فأدرج في المتن في غير محلّه أيضاً.

3– – رجال الكشّي:409/768.

و الظاهر: أنّ إسحاق بن عمّار كان كبيرا في زمن أبي عبد اللّه عليه السلام، بل قد ورد في بعض الأسناد روايته عن أبي جعفر عليه السلام، فيظهر إدراكه زمن الباقر عليه السلام،

لكن في صحّتها نظر.

و أمّا عبد اللّه بن جندب، فإنّه و إن عدّه الشيخ في رجاله: 232/3143=52 في أصحاب الصادق عليه السلام، لكن لم نجد روايته عنه عليه السلام

مباشرةً في موضع(1)، و قد ورد ذكره في رجال البرقي: 50 في باب أصحاب أبي الحسن موسي بن جعفر عليهماالسلام، لا في قسم «من أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام»

منه، و كذا أورده:53 في باب أصحاب الرضا عليه السلام في قسم «من أصحاب أبي الحسن موسي بن جعفر عليهماالسلام ممّن أدركه»، لا في قسم «من أدركه من أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام»(2).

و كيف كان، يروي عبد اللّه بن جندب عن الكاظم و الرضا عليهماالسلام و كان وكيلاً لهما(3)، فطبقته متأخرة من طبقة إسحاق بن عمّار، فلا يناسب رواية إسحاق عن ابن جندب.

فالظاهر وقوع خلل في سند التهذيب، و لا يبعد كون السند الموجود في

مأخذ كلام الشيخ - أعني كتاب الصفّار أو مأخذه - نظير ما في الكافي مشتملاً

1- - إلاّ في تأويل الآيات: 413 عن الكافي، لكن في الكافي 1:415/18 بدّل أبا عبد اللّه بأبي الحسن عليهماالسلام.
2- - نقل في معجم رجال الحديث 10:249 عن رجال البرقي كونه من أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام، و كذا ورد في فهرست رجال البرقي: 82، لكن لم يرد في نفس رجال البرقي في أصحابه عليه السلام، و إنّما ورد ذكره في هذا الباب: 45 معرّفا لأبيه، ففيه: جندب أبو عبد اللّه بن جندب البجلي، عربي كوفي، نبّه علي ذلك سيّدنا «دام ظلّه».
3- - غيبة الطوسي:348.

علي «بهذا الإسناد»، ففهم الشيخ قدس سره أو موّف أحد المصادر المتقدّمة – كالصفّار – كون الراوي عن عبد اللّه بن جندب هو إسحاق بن عمّار، فصرّح بذلك في كتابه، فوقع الاختلال في السند.

ثمّ في ترتيب أسانيد الكافي جعل عبد اللّه بن جبلة راويا عن عبد اللّه بن جندب، و لا وجه له؛ إذ – بعد كونهما معاصرين – لم نجد رواية أحدهما عن الآخر(1).

و الظاهر من جهة الطبقة كون الراوي عن عبد اللّه بن جندب هو يحيي بن المبارك، لكن لم نجد روايته عن ابن جندب في موضع، بل المعهود روايته عن ابن جبلة، بل هو عمدة شيوخه.

ثمّ إنّ المرسوم في الكافي وجود من وقع بعد اسم الإشارة في السند السابق مع عدم ورود عبد اللّه بن جندب فيما قبله.

فالظاهر كون عبد اللّه بن جندب في السند مصحّفا من عبد اللّه بن جبلة،

و شباهة اللفظين في الخطوط القديمة لا تخفي علي العارف.

و ممّا يؤيّد ذلك: ما ورد في التهذيب 4:239/699 من رواية يحيي بن المبارك، عن عبد اللّه بن جندب، عن سماعة، و قد رواه في الاستبصار 2:104/340 بتبديل «جندب» ب «جبلة»، و هو الصواب، كما يشهد به الراوي و المرويّ عنه، فيؤيّد ذلك تبديل جبلة بجندب في ما نحن فيه أيضاً.

فتحصّل: أنّ الظاهر كون السند في الأصل: محمّد بن يحيي، عن محمّد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيي بن المبارك، عن عبد اللّه بن جبلة، قال:

1- – كأنّ ما في ترتيب أسانيد الكافي يرتبط بما تقدّم من نقل السند في ترتيب أسانيد التهذيب عن التهذيب من دون توسّط إسحاق بن عمّار في البين، فلاحظ.

[أي: يحيي بن المبارك]: سأل عبّاد بن ميمون [ابن جبلة] – و أنا حاضـر – ... فقال عبد اللّه بن جبلة: سمعت من رواه عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

461 = 18/8 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلامقال: قال أمير المؤنين عليه السلام... .

461 = 18/9 – و بإسناده، قال: سئل أمير المؤنين عليه السلام... .

توضـيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة 22:390/28865، فنقل الخبر بذاك السند، و الخبر مرويّ في علل الشرائع 2:438/1: بإسناده عن سهل بن زياد، عن الحسين بن يزيد [و هو النوفلي]، عن إسماعيل بن أبي زياد [و هو السكوني]، عن جعفر بن محمّد عليهماالسلام، عن أبيه: أنّ عليّا سئل... .

462 = 18/10 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن [محمّد بن] سهل... .

462 = 18/11 – أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

462 = 18/12 – أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

462 = 18/13 – أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

المجلّد الثامن من أسناد الكافي

اشارة

ص: 383

كتاب الروضة

2/1 (حيلولة)

14/2 (حيلولة)

36/7 (حيلولة)

49/9 (حيلولة)

49/10 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن سليمان... .

50/11 – سهل بن زياد، عن محمّد بن سليمان الديلمي المصري... . (معلّق)

50/12 – جماعة، عن سهل، عن محمّد، عن أبيه... .

50/13 – سهل، عن محمّد، عن أبيه... . (معلّق)

50/14 – سهل، عن محمّد، عن أبيه... . (معلّق)

52/16 (حيلولة)

58/19 – محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان... .

58/20 – و عنه، عن محمّد بن عليّ، عن ابن مسكان... .

توضيح: قال سيّدنا «دام ظلّه»: «محمّد بن عليّ – الذي يروي عنه محمّد بن

يحيي – هو محمّد بن عليّ بن محبوب، و هو لا يمكن روايته عن ابن مسكان بلا واسطة، و علي احتمال كون مرجع الضمير هو محمّد بن الحسين – و قد روي هو عن محمّد بن عليّ في خبر – [فرواية محمّد بن عليّ عن ابن مسكان]و إن كانت ممكنةً، لكن لم أجد مع الفحص التامّ رواية محمّد بن عليّ عن ابن مسكان في غير هذا المورد، و لا يبعد كون الصواب: محمّد عن علي، و المراد من محمّد هو محمّد بن الحسين، و من عليّ هو عليّ بن النعمان، اختصرهما اكتفاءً بالسند المتقدّم». انتهي كلامه «دام ظلّه».

وعليه: فمرجع الضمير هو محمّد بن يحيي، و ليس حينئذٍ في السند تعليق.

69/27 (حيلولة)

72/29 (حيلولة)

79/34 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن بكر بن صالح، عن الحسن بن عليّ... .

79/35 – عنهم، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن عقبة و هارون بن مسلم، عن بريد بن معاوية... .

80/36 – سهل، عن ابن فضّال، عن عليّ بن عقبة... . (معلّق)

80/37 – عنه، عن ابن فضّال، عن عليّ بن عقبة... . (معلّق)

81/38 – عنه، عن الحسن بن عليّ، عن عبد اللّه بن الوليد الكندي، قال: دخلنا علي أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 37 يرجع إلي سهل، كما هو الظاهر، و هذا قرينة علي رجوع الضمير في الحديث 38 – أيضاً – إليه، و المراد بالحسن بن عليّ – علي الظاهر – هو ابن فضّال، و التعبير عنه تارةً بالحسن بن عليّ بن فضّال و أخري بابن فضّال و ثالثةً بالحسن بن عليّ من باب التفنّن في العبارة.

نعم، ورد في أمالي الشيخ الطوسي: 144/234= المجلس 5/47 الرواية مسندا: عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن عبد اللّه بن الوليد، قال: دخلنا علي أبي عبد اللّه عليه السلام... .

و السند غريب؛ إذ لم نجد رواية أحمد بن محمّد بن عيسي عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة في غير هذا السند في موضع، و البون الشاسع بين الإمامية و الواقفية – و هم المعارضون للإمام الرضا عليه السلام و الملعونون علي لسانه و قد قال في حقّهم: الواقفة و الزيدية و النصّاب بمنزلة سواء، حتّي سمّوهم بالممطورة أي: الكلاب المبتلّة بالمطر – يمنع أخذ الإمامية عنهم، و الحسن بن عليّ بن أبي حمزة من رؤسهم، فيستبعد جدّاً أخذ ابن عيسي – و هو شيخ الطائفة المحقّة – عنه.

و الظاهر: أنّ أصل السند كان: «الحسن بن عليّ»، ففسّروه خطأً بابن أبي حمزة، أو فسّر في الهامش بذلك فدخل في المتن، و المراد بالحسن بن عليّ في روايات أحمد بن محمّد بن عيسي هو ابن فضّال علي الظاهر، و لذلك قرائن

ظاهرة في جملة من الموارد(1). و لا يبعد ذلك في غيرها أيضاً، كما يستفاد من كلام سيّدنا «دام ظلّه» أيضاً، فذلك أيضاً يؤيّد كون الحسن بن عليّ في سندنا هذا هو ابن فضّال، كما هو المراد من الحسن بن عليّ في الحديث 34؛ بقرينة رواية بكر بن صالح(2)، و لا ينافيه رواية سهل عن ابن فضّال مباشرةً؛ فإنّه يروي سهل عن ابن فضّال بواسطة – أيضاً – في بعض الموارد، و الواسطة في بعضها هو بكر بن صالح، كسند الكافي 6:289/10.

و كيف كان، فلا إشكال في رجوع الضمير في الحديث 38 إلي سهل، و كون الحسن بن عليّ من مشايخه.

و إنّما الإشكال في الحديث 35؛ حيث إنّ هارون بن مسلم من مشايخ سهل بن زياد(3)، و ليس من مشايخ الحسن بن عليّ بن فضّال، فلذلك قد يوهم وقوع تحويل في السند حتّي يكون سهل راويا عن هارون مباشرةً.

لكن في السند إشكال آخر نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه» قال: «لم يدرك

هارون بن مسلم – الذي هو من أصحاب العسكري عليه السلام، بل روي عن صاحب الدار عليه السلام أيضاً، و يروي عنه عليّ بن إبراهيم الذي كان حيّا سنة 307 – بريد بن معاوية، المتوفّي في زمان الصادق عليه السلام، و الظاهر أنّ الصواب: «مروان» بدل هارون، و قد صحّف مروان ب «هارون» في كثير من الأسانيد»، انتهي.

1– – الكافي 2:360/7، 471/1، 567/14.

2– – أُنظر الخصال 1:110/81 و ثواب الأعمال: 199/1.

3– – معجم رجال الحديث 8:532، الأمالي للصدوق، المجلس 62/1، ثواب الأعمال: 65/9، 210/1.

ما أفاده متين، و قد روي مروان بن مسلم عن بريد في بعض الأسناد(1)، كما انّ رواية الحسن بن علي بن فضّال عن مروان بن مسلم كثيرة، فلا تحويل في السند.

ثمّ إنّه وردت رواية الحسن بن عليّ بن فضّال عن هارون بن مسلم في أسناد أخري أيضاً، لكنّ الظاهر كون هارون فيها – أيضاً – مصحّفا من مروان(2).

ثمّ إنّ منشأ تصحيف مروان ب «هارون» شباهة الكلمتين، خصوصا بعد حذف الألف منهما، كما كان متعارفا في الخطوط القديمة.

و كيف كان، فبناءً علي ما استظهره سيّدنا «دام ظلّه» ليس في السند تحويل.

95/68 (حيلولة)

100/70 – الحسين بن محمّد الأشعري، عن معلّي بن محمّد، عن الوشّاء، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير... .

101/71 – أبان، عن أبي بصير... . (معلّق)

1- – الكافي 1:177/4، التهذيب 7:399/1596، أُنظر 10:27/86، ثمّ إنّه قد توسّط حريز بين مروان بن مسلم و بريد في التهذيب 5:460/1598، لكن احتمال كون حريز تصحيف بريد – و الجمع بينهما من باب الجمع بين النسخة و بدلها – قريب.
2- – الكافي 6:137/4 – و قد وقع علي الصواب في بعض نسخها المعتبرة – التهذيب 2:10/20، المحاسن 2:305/15، 395/61، الخصال 1:217/41، فضائل الأشهر الثلاثة: 115/110، التوحيد: 371/13. و في هذه الموارد أبحاث طويلة الذيل لا نريد الدخول فيها.

107/81 – عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسي بن عبيد، عن يونس... .

107/82 – يونس، عن عليّ بن شجرة... . (معلّق)

120/93 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن الحسن بن محبوب... .

122/94 – عنه، عن إسماعيل بن أبان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

124/95 (حيلولة)

126/96 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن محمّد بن أيّوب وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير... . (حيلولة)

127/97 – أبان، عن أبي بصير... . (معلّق، حيلولة)

128/98: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد [و عليّ بن محمّد، عن القاسم بن محمّد]، عن سليمان بن داود المنقري... .

توضيح: لو ثبت ما بين المعقوفتين ففي السند تحويل.

و حينئذٍ الأنسب أن يعطف عليّ بن محمّد علي أبيه و يترك ذكر القاسم بن محمّد الثاني، كما صنع في غير واحد من أسناد الكافي في الطريق إلي روايات سليمان بن داود المنقري، و قد ورد نظير ما نحن فيه في هذا المجلّد: 143/108؛

حيث كان من الممكن إيراد السند بوجه أخصر و أظهر، فافهم.

و لعلّ هذا ممّا يرجّح نسخةً ترك فيها ما بين المعقوفتين، و قد روي الخبر في تفسير القمّيّ 1:242: عن أبيه، عن القاسم بن محمّد... من دون ذكر لطريق عليّ بن محمّد.

129/100 (حيلولة)

131/101 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

131/102 – سهل، عن ابن فضّال... . (معلّق)

142/107 (حيلولة)

143/108 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه وعليّ بن محمّد جميعا، عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... .

143/109 – وبهذا الإسناد عن حفص عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال:... .

143/110 – وبهذا الإسناد، عن حفص، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال:... .

143/111 – وبهذا الإسناد، عن حفص، قال رأيت أبا عبد اللّه عليه السلام... .

144/112 – حفص، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

144/113 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن يونس بن عمّار... .

144/114 – ابن محبوب، عن جميل بن صالح... . (معلّق)

144/115 – ابن محبوب، عن جميل بن صالح... . (معلّق)

145/116 – ابن محبوب، عن أبي جعفر الأحول... . (معلّق)

145/117 – عنه، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق)

145/118 – ابن محبوب، عن حنّان... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 117 يرجع إلي ابن محبوب.

145/119 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد والحسين بن سعيد جميعا، عن النضر بن سويد، عن يحيي بن عمران الحلبي، عن عبد اللّه بن مسكان... .

146/120 – يحيي الحلبي، عن عبد اللّه بن مسكان... . (معلّق)

146/121 – يحيي الحلبي، عن عبد اللّه بن مسكان... . (معلّق)

146/122 – عنه، عن ابن مسكان... . (معلّق)

146/123 – يحيي الحلبي، عن بشير الكناسي... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 122 يرجع إلي يحيي الحلبي.

147/124 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي... .

147/125 – سهل بن زياد، عن يحيي بن المبارك... . (معلّق)

147/126 – سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

153/142 (حيلولة)

156/145 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... .

156/146 – ابن محبوب، عن الحارث بن محمّد بن النعمان... . (معلّق)

157/148 (حيلولة)

158/150 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن صفوان بن يحيي... .

158/151 – سهل بن زياد، عن عمرو بن عثمان... . (معلّق)

158/152 – عنه، عن عليّ بن أسباط... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي سهل بن زياد.

159/155 – عليّ بن إبراهيم، عن صالح بن السندي، عن جعفر بن بشير، عن عنبسة... .

159/156 – جعفر، عن عنبسة... . (معلّق)

159/157 – جعفر، عن عنبسة... . (معلّق)

159/158 – جعفر بن بشير، عن عمرو بن عثمان... . (معلّق)

160/159 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب... .

160/160 – سهل بن زياد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

160/162 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن فضّال... .

161/163 – سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

161/165 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء... .

162/166 – سهل بن زياد، عن منصور بن العبّاس... . (معلّق)

162/167 – سهل بن زياد، عن ابن سنان... . (معلّق)

162/168 – سهل بن زياد، عن منصور بن العبّاس... . (معلّق)

162/169 – سهل بن زياد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

162/170 – سهل بن زياد، عن إبراهيم بن عقبة، عن سيابة بن أيّوب ومحمّد بن الوليد وعليّ بن أسباط يرفعونه إلي أمير المؤمنين عليه السلام... . (معلّق، حيلولة)

163/172 (حيلولة)

165/176 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

165/177 – سهل بن زياد، عن الريّان بن الصلت... . (معلّق)

165/178 – سهل، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

165/179 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن

زياد، عن يعقوب بن يزيد جميعا، عن حمّاد بن عيسي... . (حيلولة)

166/180 – سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

166/181 – سهل بن زياد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

166/182 – سهل، عن يحيي بن المبارك، عن عبد اللّه بن جبلة، عن إسحاق بن عمّار وابن سنان وسماعة، عن أبي بصير عن أبي عبد اللّه عليه السلام. (معلّق، حيلولة)

166/183 – عنه، عن يحيي بن المبارك... . (معلّق)

166/184 – سهل، عن الحسن بن محبوب... . (معلّق)

167/185 – سهل، عن الحسن بن محبوب... . (معلّق)

167/186 – سهل بن زياد، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

167/187 – سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

توضيح: المحذوف في الأسانيد – كلّها – هو «عدّة من أصحابنا» والضمير في الحديث 183 يرجع إلي سهل بن زياد، فالاسانيد كلّها معلّقة علي ثاني السندين من الحديث 179.

176/196 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحجّال... .

176/197 – سهل، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

176/198 – سهل بن زياد، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

178/199: عليّ بن محمّد، عن عليّ بن العبّاس، عن محمّد بن زياد، عن أبي بصير... .

178/200: عنه، عن عليّ، عن إسماعيل بن مهران... .

178/201: عليّ، عن عليّ بن الحسين، عن محمّد الكناسي، قال: حدّثنا من رفعه إلي أبي عبد اللّه عليه السلام... .

179/202: عنه، عن عليّ بن الحسين، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام في قول اللّه عزّ و جلّ... .

توضيح: الظاهر رجوع الضمير في الحديث 200 إلي عليّ بن محمّد، و ليس في السند تعليق؛ و ذلك لأنّ المراد من «عليّ» في الحديث هو عليّ بن العبّاس - المتقدّم علي الظاهر - ، و لذلك اكتفي به بدون أن يذكر اسم أبيه.

و يؤيّد ذلك: أنّ عليّ بن العبّاس روي عن إسماعيل بن مهران الكوفي في التوحيد: 48/13، و قد تكرّرت رواية عليّ بن محمّد - وهو علاّن الكليني من مشايخ المؤلّف - عن عليّ بن العبّاس في الكافي، خصوصا في هذا المجلّد(1).

إن قلت: لعلّ المراد من عليّ هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال - الراوي لكتاب إسماعيل بن مهران(2) - و قد روي بعنوان عليّ بن الحسن أو عليّ بن الحسن التيمي أو عليّ بن الحسن بن فضّال(3) عن إسماعيل بن مهران في الأسناد.

قلت: هذا - مع تسليمه - لا يغيّر نتيجة البحث؛ إذ عليّ بن الحسن بن فضّال من مشايخ أحمد بن محمّد العاصمي، شيخ الكليني، فظاهر الطبقة كونه

1- - لاحظ الكافي 2:596/1، 8:187/214، 285/431، و ما بعده، 379/574.

2- - فهرست الشيخ: 34/41، رجال النجاشي: 26/49.

3- - و كذا بعنوان عليّ بن الحسين بن عليّ في الكافي 1:279/1، لكنّ الحسين فيه مصحّف الحسن.

من مشايخ عليّ بن محمّد أيضا – ، بل قد ورد في الكافي 7:247/11 رواية المصنّف: عن عليّ بن محمّد، عن عليّ بن الحسن التيمي، و لو نظرنا إلي إسماعيل بن مهران – أيضاً – ، فالنتيجة واحدة؛ إذ يروي الكليني عنه بواسطتين في الأغلب، و روايته عنه بثلاث وسائط قليلة.

و أمّا الحديث 201، فإن كان المراد من عليّ فيه هو عليّ بن محمّد، فلا تعليق في السند، و إن كان المراد منه: «عليّ» الوارد في الحديث 200 – و هو عليّ بن العبّاس المذكور في الحديث 199 علي الأظهر – فالسند معلّق لا محالة.

و لتحقيق الحال ينبغي الرجوع إلي الحديث 202، فنقول:

قد ورد فيه اسم عليّ بن أبي حمزة، و هو ممّن يروي عنه الكليني بثلاث وسائط أو أكثر، و لم نجد روايته عنه بواسطتين إلاّ في موضعين محرّفين:

الأوّل: الكافي 6:321/2: عن محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أبي حمزة... .

و الظاهر وقوع سقط فيه؛ إذ الرواة عن عليّ بن أبي حمزة كانوا من مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسي و من في طبقتهم – كابن أبي عمير و ابن أبي نصر و غيرهما – و يبعد جدّاً رواية أحمد بن محمّد عن عليّ بن أبي حمزة مباشرةً.

و ببيان آخر: كان عليّ بن أبي حمزة من رؤاء الواقفة و موّسيهم، و مع

البون الشاسع بينهم و بين الإمامية في ذاك الزمان حتّي سمّوا بالممطورة(1) و

1– – أصل هذا اللقب كان في مناظرة عليّ بن إسماعيل مع بعض الواقفة – كما حكاه النوبختي في فرق الشيعة: 81 – فقال له علي بن إسماعيل – وقد اشتدّ الكلام بينهم – : ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة، أراد أنّكم أنتن من جيف، لأنّ الكلاب إذا أصابها المطر فهي أنتن من الجيف، فلزمهم هذا اللقب فهم يعرفون به اليوم... .

مع معارضـتهم مع الإمام الرضا عليه السـلام و لعنه الصـريح لهم و جعلهم و الناصـبة و الزيديـة بمنزلـة سواء، يبعد كلّ البعد أخذ مشايخ الإمامية – كأحمد بن محمّد بن عيسي – عنهم في حال وقفهم(1).

و أمّـا روايـة ابن أبي عمير و البزنطي و طبقتهما عن أمثال عليّ بن أبي حمزة، فالظاهر أنّها كانت في زمن أبي الحسن الكاظم عليه السـلام – أي: قبل حدوث الوقف – و أحمد بن محمّد بن عيسي لم يدرك ذاك الزمان حتّي يمكنه الرواية عن عليّ بن أبي حمزة آنذاك.

فإذا ثبت وقوع سـقط في هذا السـند، فيحتمل بدوا كون الصواب: محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أبي حمزة...، و المراد من «أحمـد بن محمّد» الأوّل هو أحمد بن محمّد بن عيسـي، و من «أحمد بن محمّد» الثاني هو أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي.

لكنّ الأظهر سقوط «عليّ بن الحكم» من السند بعد أحمد بن محمّد؛ فقد ورد الخبر في المحاسن 2:408/128: عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة...، فقد جاز النظر من «عليّ» في «عليّ بن الحكم» إلي «عليّ» في «عليّ بن أبي حمزة»، فوقع السقط.

الثاني: الكافي 3:210/6 – و عنه في التهذيب 1:338/991 – : عن أحمد بن مهران، عن محمّد بن عليّ، عن عليّ بن أبي حمزة... .

لكنّ هذا السند – أيضاً – لا يمكن الاستشهاد به لرواية الكليني عن عليّ بن

1- – لاحظ مشرق الشمسين: 59 – 63.

أبي حمزة بواسطتين؛ فإنّ روايات أحمد بن مهران فيها علوّ في الإسناد - كما لا يخفي علي المتتبّع - فلا يقاس به غيره؛ فإنّه كان من المعمّرين علي الظاهر.

هذا مضافا إلي أنّ وقوع السقط فيه - أيضاً - غير بعيد؛ فقد روي الخبر في دلائل الإمامة 329/286 بإسناده: عن محمّد بن عليّ - و هو متّحد مع محمّد بن عليّ في سندنا هذا، و المراد منه هو محمّد بن عليّ أبو سمينة، و التفصيل لا يسعه المقام - ، عن عليّ بن محمّد، عن الحسن، عن أبيه عليّ بن أبي حمزة...، فمن الجائز فيه - أيضاً - جواز العين من «عليّ» في «عليّ بن محمّد» إلي «عليّ» في «عليّ بن أبي حمزة»، فسقطت الواسطتان من السند.

وعليه: فلم تثبت رواية الكليني عن عليّ بن أبي حمزة بواسطتين.

إذا عرفت ذلك، نقول: بعد رجوع الضمير في الحديث 202 إلي عليّ المذكور في صدر الحديث 201 - ظاهرا - يلزمنا أن نفسّر عليّ ب «علي بن العبّاس» و نجعل الخبرين معلّقين علي سابقه حتّي تصير الواسطة بين الكليني و عليّ بن أبي حمزة ثلاثة.

هذا، و في الحديث 202 إشكال يرتبط حاله بتعيين مرجع الضمير فيه، وحاصله: أنّه ليس في رواة عليّ بن أبي حمزة من يسمّي بعليّ بن الحسين(1)،

1- - نعم، ورد في التهذيب 3:294/892 بسنده: عن عبيد اللّه بن الحسين، عن عليّ بن الحسين، عن عليّ بن أبي حمزة... ، لكنّ في السند مواضع للبحث: منها: وقوع عليّ بن الحسين فيه، فقد ذكرنا في التعليق علي السند أنّ المراد من عبيد اللّه بن الحسين هو عبيد اللّه بن الحسين الزرندي، المذكور في المحاسن 2:362/98، و هو يروي فيه عن عليّ بن أبي حمزة مباشرةً، و لا يبعد القول بزيادة عليّ بن الحسين في السند، و قد نشأت الزيادة من ورود «عليّ» في عليّ بن أبي حمزة و «الحسين» في عبيد اللّه بن الحسين، فقد يخطأ القلم و يزيد عليّ بن الحسين في السند سهوا.

و من هنا يأتي احتمال وقوع التصحيف في عنوان الراوي، و لكشف كيفيّة التصحيف ينبغي نقل أسناد وردت في نفس المجلّد من الكافي:

285/431: – عليّ بن محمّد، عن عليّ بن العبّاس، عن الحسن بن عبد الرحمان، عن...، عن أبي جعفر عليه السلام.

287/432: – و بهذا الإسناد، عن أبي جعفر عليه السلام.

288/433: – عنه، عن عليّ بن الحسن، عن منصور بن يونس، عن أبي بصير... .

288/434: – عنه، عن عليّ بن الحسن، عن منصور... .

كذا ورد في مطبوعة الكافي، لكنّ الوارد في بعض مخطوطات الكافي: عليّ، عن الحسن، بدل عليّ بن الحسن في السندين، و المراد من عليّ هو عليّ بن العبّاس و الحسن هو الحسن بن عبد الرحمان، و كذلك فهم في بحار الأنوار 60:264/148؛ إذ أورد الحديث 433: عن عليّ بن محمّد، عن عليّ بن العبّاس، عن الحسن بن عبد الرحمان، و كذا في وسائل الشيعة 1:120/304؛ إذ أورد الحديث 434 بهذا السند، و كذا أورد في بحار الأنوار 24:314/19، الحديث 434 – بعد الإتيان بالحديثين 431 و 432 – هكذا: و بهذا الإسناد، عن الحسن، عن منصور... .

وعليه: فلا يبعد كون عليّ بن الحسين في الحديث 202 مصحّفا من «عليّ

عن الحسن»؛ فقد وردت رواية: عليّ بن محمّد، عن عليّ بن العبّاس، عن الحسن بن عبد الرحمان، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: قلت له: كذبت ثمود بالنذر... .

و الخبر مذكور في الكافي 8:187/214 – بعد ذكر الخبر المبحوث عنه – ، و كلاهما في سؤل أبي بصير عن أبي عبد اللّه عليه السلام عن تفسير آية من آيات القرآن الحكيم... ، فلا يبعد القول بكون هذا الخبر كان مذكورا في المصادر قبل الحديث 202، و قد حذف اسم والد علي – أعني: العبّاس – و والد الحسن – أعني: عبد الرحمان – في الحديث 202؛ اعتمادا علي تقدّم ذكره في هذا الخبر(1).

و الظاهر: أنّ الأمر كذلك في الحديث 201 أيضاً.

و عليه: فالمراد من عليّ في الحديث 201 هو: عليّ بن محمّد، و هو المرجع للضمير في الحديث 202، و ليس في السندين تعليق، و من المحتمل – قويّا – كون «عليّ» في صدر الحديث 201 مصحّفا من «عنه»، فبدء الأحاديث 200 و 201 و 202 جميعاً هكذا: عنه، عن عليّ... ، و المراد من عليّ في الجميع هو عليّ بن العبّاس، و راويه عليّ بن محمّد، هو مرجع الضمير في الكلّ.

وبهذا ينحلّ جميع إشكالات السند من دون الالتزام بأمر غريب، واللّه أعلم.

182/206: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

183/207: عنه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

1– – و يؤيّد ما ذكرنا: رواية الحسن بن عبد الرحمان، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلامفي قول اللّه عزّ و جلّ... في الكافي 1:431/90، 435/92، و في المطبوعة الحسين، بدل الحسن. و كأنّ هذه الأخبار مأخوذة في الأصل من كتاب التفسير لعليّ بن أبي حمزة، و قد نسبه إليه في رجال النجاشي: 250/656 و قال: و أكثره عن أبي بصير.

183/208: عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، [عن محمّد بن سليمان، عن أبيه]، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

183/209: عنه، عن أبيه، عن عمر بن عبد العزيز، عن يونس بن ظبيان... .

184/210: عنه، عن أبيه، عن عليّ بن أسباط...

توضيح: أرجع الضمير في الحديث 209 في بحار الأنوار 92:57/33 و معجم رجال الحديث 13:377 إلي عليّ بن إبراهيم، فيكون الراوي عن عمر بن عبد العزيز هو إبراهيم بن هاشم، و قد أورد الحديث 210 في بحار الأنوار 23:302/59 هكذا: العدّة، عن أحمد، عن البرقي، عن أبيه، عن ابن أسباط... ، و كأنّ «عن أحمد» زائد، فيظهر منه إرجاع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن خالد في الحديث 206 - كرجوع الضمير في الحديث 207 إليه - و هذا سهو نشأ من الغفلة عن توسّط الحديث 208 في البين.

و كيف كان، ففي رجوع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم إشكال، و هو عدم

معهودية رواية إبراهيم بن هاشم عن عمر بن عبد العزيز فيما بأيدينا من الأسناد.

فحينئذٍ قد يخطر بالبال رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن خالد، و

المبرّر لذلك تقدّم روايته عن أبيه في الحديث 208، كما يروي من هو مرجع الضمير في الحديثين 209 و 210 عن أبيه.

و يمكن أن يستدلّ عليه: بأنّ طريق الشيخ في الفهرست: 329/513 إلي

عمر بن عبد العزيز - الملقّب بزحل - ينتهي إلي أحمد بن أبي عبد اللّه عن أبيه

عن زحل، و قد روي محمّد بن خالد عن عمر بن عبد العزيز في بعض الأسناد(1).

لكن في هذا الأمر أيضاً إشكال؛ حيث إنّ أحمد بن محمّد بن خالد لم يرو عن عمر بن عبد العزيز بتوسّط أبيه - لا في المحاسن(2) و لا في غيره -، و مجرّد رواية محمّد بن خالد عن عمر بن عبد العزيز لا يقضي برواية أحمد بن محمّد بن خالد عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز، كما هو ظاهر.

و أمّا طريق الشيخ، فالظاهر أخذ الترجمة من فهرست ابن بطّة، و هذا الفهرست قد وصفه النجاشي 372/1019 بقوله: «و في فهرست ما رواه غلط كثير، و قال ابن الوليد: كان محمّد بن جعفر بن بطّة ضعيفا مخلّطا في ما يسنده»، و قد ذكر في ترجمة جهم بن حكيم: 130/333 بعض تخليطه فقال: «له كتاب ذكره ابن بطّة و خلّط إسناده: تارةً قال: حدّثنا أحمد بن محمّد البرقي عنه، و تارةً قال: حدّثنا أحمد بن محمّد عن أبيه عنه».

وعليه: لا يمكن التعويل علي نقل ابن بطّة، فمن الجائز كون زيادة «عن أبيه» هنا من أخطائه.

أضف إلي ذلك: أنّ الظاهر من سياق الحديثين 209 و 210 وحدة مرجع الضمير فيهما، فلو رجع الضمير في الحديث 209 إلي أحمد بن محمّد بن خالد

1- - تأويل الآيات: 815 سورة التكاثر - عنه بحار الأنوار 24:56/27 - مختصر بصائر الدرجات: 204، عنه بحار الأنوار 53:107/135.

2- - يروي في المحاسن عن عمر تارةً مباشرة - 1:161/105، 184/187 - و أخري بتوسّط محمّد بن علي - 2:363/99 - و ثالثةً بتوسّط أحمد بن عيسي 2:414/163.

في الحديث 208، لرجع إليه في الحديث 210 أيضاً، فيكون أحمد بن محمّد بن خالد راويا عن ابن أسباط بتوسّط أبيه، و هذا لم يعهد في مورد أصلاً(1).

و هذا بخلاف ما إذا رجع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم؛ فإنّ روايته عن أبيه عن عليّ بن أسباط متكرّرة.

و يؤيّد رجوع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم: أنّه قد ورد في هذا المجلّد من الكافي(2) روايات فيها إشارة إلي تحريف كتاب اللّه عن طريق عليّ بن إبراهيم، منها: ما وردت بالرقم 440 عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عليّ بن أسباط.... مثل ما نحن فيه بعينه.

يبقي عدم رواية إبراهيم بن هاشم عن عمر بن عبد العزيز، وهذا ليس بضائر؛ بعد مساعدة الطبقة مع احتمال وقوع خلل في السند(3).

فتحصّل: أنّه لا وجه للعدول عمّا هو ظاهر السندين من رجوع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم، و اللّه أعلم.

1- - يروي أحمد بن محمّد البرقي في المحاسن عن عليّ بن أسباط في غالب الموارد بتوسّط عدّة من أصحابنا أو بعض أصحابنا، و قد يروي في جملة من الأسناد بتوسّط محمّد بن عليّ أو غيره، و قد وردت روايته عنه مباشرةً في 1:15/43 ، 113/111 ، 157/90، 2:356/60، 623/74، 629/105. نعم، ورد في بحار الأنوار 71:312/10 - نقلاً عن المحاسن - : أبي عن ابن أسباط، لكن لفظة «أبي» غير موجودة في المحاسن 1:15/43، و في موضعها لفظة «عنه» الراجعة إلي مصنّف الكتاب أحمد بن محمّد بن خالد.

2- - الكافي 8: 183/208، 184/212، 205/247 - 249، 289/437، 290/438.

3- - خصوصا بعد سقوط الواسطة بين عمر بن عبد العزيز و يونس بن ظبيان، و هو الخيبري؛ يعلم ذلك بمراجعة سائر الأسناد.

198/237 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن عمر بن يزيد... . (حيلولة)

199/238 – ابن محبوب، عن حنّان بن سدير... . (معلّق)

206/250 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... .

206/251 – سهل، عن محمّد بن الحسن... . (معلّق)

215/262 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الوليد... .

215/263 – سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسين... . (معلّق)

216/264 – سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

217/266 – عليّ بن إبراهيم، عن صالح بن السندي، عن جعفر بن بشير، عن رزين أبي العبّاس... .

218/267 – جعفر بن بشير، عن رزيق... . (معلّق)

221/278 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عبد الحميد العطّار... .

222/279 – سهل، عن محمّد بن عبد الحميد... . (معلّق)

222/280 – سهل بن زياد، عن محمّد بن عبد الحميد... . (معلّق)

223/281 – سهل، عن محمّد بن عبد الحميد، عن يونس... . (معلّق)

223/282 – سهل، عن محمّد، عن يونس... . (معلّق)

224/283 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن محبوب... .

224/284 – وعنه، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

224/285 – وعنه، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

225/286 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

226/287 – عنه، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

227/288 – عنه، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

توضيح: الضمائر – كلّها – ترجع إلي محمّد بن يحيي و إن كان في توسّط الحديث 286 بينهما شيء من الغرابة.

227/289: الحسين بن محمّد الأشعري، عن عليّ بن محمّد بن سعد، عن محمّد بن سالم بن أبي سلمة، عن محمّد بن سعيد بن غزوان، عن محمّد بن بنان... .

228/290: و بهذا الإسناد، عن محمّد بن سليمان، عن إبراهيم بن عبد اللّه الصوفي... .

توضيح: كذا في بعض النسخ المعتبرة، و في المطبوعة: عن عليّ بن محمّد بن

سعيد، عن محمّد بن مسلم بن أبي سلمة... ، و الصواب ما أثبتناه، و عليّ بن محمّد بن سعد هو عليّ بن محمّد بن عليّ بن سعد الأشعري القزداني – المعبّر عنه أحيانا ب «علّويه بن متّويه، علي عادة الأعاجم» – و هو الراوي لكتاب

محمّد بن سالم بن أبي سلمة.(1)

ثمّ إنّه قد وقع التصحيف في العنوانين في مواضع متعدّدة بأشكال مختلفة،

لكنّ الموجود في بعض النسخ المعتبرة المتوفّرة لدينا ما هو الصواب، و إليك تفصيلها:

منها: تصحيف «سعد» في عليّ بن محمّد بن سعد ب «سعيد» كما في مطبوعة الكافي 2:79/15 و 8:235/314، و نسبه في الهامش إلي أكثر النسخ و كذا في الكافي 2:346/7 و لم نجد فيه نسخةً مصحّحةً.

منها: تصحيف «سالم» في محمّد بن سالم ب «مسلم» كما في مطبوعة الكافي 2:79/15 ، 187/6 ، 379/16 و كذا في الكافي2:226/16(2)، 346/7، 378/12 و 13، و لم نجد فيها نسخةً مصحّحةً.

منها: تصحيف سالم ب «أسلم» كما في مطبوعة الكافي 2:207/9.

منها: تصحيف محمّد بن سالم بن أبي سلمة ب «محمّد بن مسلم عن أبي سلمة» كما في مطبوعة الكافي 2:268/1.

منها: تصحيف سالم ب «سليمان» كما في مطبوعة الكافي 2:188/7، و قد أشار في الوافي 5:651/2794 إلي نسخة محمّد بن مسلم، كما أشار إلي ذلك في الحديث 290 هنا أيضاً، و الظاهر أنّ الصواب فيه أيضاً هو محمّد بن سالم، بدل محمّد بن سليمان؛ فإنّ المعهود في الكافي تكرّر أوّل من وقع في السند بعد قوله: «بهذا الإسناد» في السند السابق، فيلزم ذكر محمّد بن سليمان في السند

1- - لاحظ رجال النجاشي، الأرقام 509، 673، 877، 974.

2- - و المرويّ عنه في هذا المورد هو محمّد بن سعيد بن غزوان، و قد تكرّرت رواية محمّد بن سالم بن أبي سلمة عنه، كما في الكافي 2:268/1، 8:227/289، 235/314.

السابق مع عدم ذكره، و لو التزمنا بكون سليمان مصحّف سالم، ارتفع الإشكال.

و قد أشار إلي بعض ما ذكرنا الإمام البروجردي قدس سره في ترتيب أسانيد الكافي في أسناد الحسين بن محمّد الأشعري.

229/293 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير... .

229/294 – وهيب، عن أبي بصير... . (معلّق)

229/295 – وهيب بن حفص، عن أبي بصير... . (معلّق)

233/308 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن مقاتل بن سليمان... .

234/309 – عنه، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب... .

234/310 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق)

234/311 – ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق)

234/312 – ابن محبوب، عن مالك بن عطيّة... . (معلّق)

234/313 – ابن محبوب، عن أبي أيّوب... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 309 يرجع إلي عليّ بن إبراهيم.

235/314 – الحسين بن محمّد الأشعري، عن عليّ بن محمّد بن سعيد (سعد ظ.)، عن محمّد بن سالم بن أبي سلمة، عن محمّد بن سعيد بن غزوان قال: حدّثني عبد اللّه بن المغيرة... .

235/315 – محمّد بن سعيد، قال: حدّثني القاسم بن عروة... . (معلّق)

237/317 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن فضّال... .

237/318 – سهل بن زياد، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

237/319 – الحسين بن محمّد الأشعري، عن معلّي بن محمّد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير... .

237/320 – عنه، عن معلّي، عن الحسن، عن أبان، عن أبي هاشم... .

238/321 – أبان، عن عليّ بن عبد العزيز... (معلّق)

238/322 – أبان، عن ابن أبي يعفور... . (معلّق)

238/323 – أبان، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه... . (معلّق)

238/324 – أبان، عن زرارة... . (معلّق)

239/325 – أبان، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه... . (معلّق)

240/327 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط... .

240/328 – سهل بن زياد، عن الحسن بن عليّ... . (معلّق)

241/330 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عثمان بن عيسي... .

241/331 – سهل بن زياد، عن داود بن مهران... . (معلّق)

241/332 – سهل بن زياد، عن عليّ بن حسّان... . (معلّق)

242/333 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض أصحابنا... .

242/334 – عنه، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمان... . (معلّق)

242/335 – عنه، عن أبيه، مرسلاً... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

244/338 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

244/339 – ابن محبوب، عن عبد اللّه بن غالب... . (معلّق، حيلولة)

245/340 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حنّان بن سدير ومحمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن حنّان بن سدير، عن أبيه... . (حيلولة)

245/341 – حنّان، عن أبيه... . (معلّق، حيلولة)

246/342 – حنّان، عن أبيه... . (معلّق، حيلولة)

246/343 – حنّان، عن أبيه... . (معلّق، حيلولة)

246/344 – حنّان، عن أبي الخطاب... . (معلّق، حيلولة)

247/346: الحسين بن محمّد و محمّد بن يحيي [جميعاً]، عن محمّد بن سالم بن أبي سلمة، عن الحسن بن شاذان الواسطي... .

247/347: محمّد بن سالم بن أبي سلمة، عن أحمد بن الريّان... . (معلّق)

توضـيح: الظاهر سـقوط «عن عليّ بن محمّد بن سـعد» قبل محمّد بن سالم من السند، لاحظ ما ذكرناه في ذيل سندي الكافي 2:187/6 و 7.

248/349 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسـي، عن محمّد بن خالد والحسـين بن سـعيد جميعا، عن النضـر بن سويد، عن يحيي الحلبي، عن عبد اللّه بن مسكان... .

249/350 – عنه، عن ابن مسكان، عن رجل... . (معلّق)

250/351 – يحيي الحلبي، عن أبي المستهلّ... . (معلّق)

252/352 – يحيي الحلبي، عن هارون بن خارجة... . (معلّق)

252/353 – يحيي، عن عبد اللّه بن مسكان... . (معلّق)

252/354 – يحيي بن عمران، عن هارون بن خارجة... . (معلّق)

252/355 – يحيي الحلبي، عن المثنّي... . (معلّق)

توضيح: ضمير «عنه» في الحديث 350 يرجع إلي يحيي الحلبي.

257/369: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن عليّ بن عثمان... .

257/370: الحسين بن أحمد، عن أحمد بن هلال، عن ياسر الخادم... .

257/371: عنه، عن أحمد بن هلال، عن محمّد بن سنان... .

258/372: عنه، عن أحمد، عن زرعة... .

260/373: الحسين بن محمّد، عن محمّد بن أحمد النهدي... .

توضيح: ورد الحديث 370 في متن مطبوعة الكافي مبدوّا بالحسـين بن أحمد بن هلال، و هذا سهو جزما؛ إذ لم يرد هذا العنوان في سند و لا في كتاب

من كتب الرجال، و استظهر في مرآة العقول 26:243: «كون الصواب: الحسين، عن أحمد بن هلال، و قال: الحسين هو ابن محمّد الأشعري، و يحتمل ابن أحمد أيضاً»، انتهي.

قال في ترتيب أسانيد الكافي في أسناد الحسين بن أحمد: يبعّد كونه

الحسين بن محمّد الأشعري عدم عثورنا علي رواية الحسين بن محمّد عن أحمد بن هلال، و كثرة رواية الحسين بن أحمد عنه(1)، و الغالب علي الظنّ أنّ الحديث 370 كان في الأصل هكذا: الحسين بن أحمد عن أحمد بن هلال...، فلمّا تبدّلت لفظة «عن» بلفظة «بن» بتصرّف الناسخين صار «بن أحمد»(2) مكرّرا، فرأوا زيادة الثاني فأسقطوه، فصار بهذه الصورة. انتهي ما أردنا نقله من كلامه.

ثمّ إنّ المراد من الحسين بن أحمد في السند هو الحسين بن أحمد بن عبد اللّه بن وهب بن عليّ المالكي، المترجم في تاريخ بغداد 8:4، كما حقّقه قدس سره.

و يؤّد ما أفاده – من عدم كون المراد من الحسين هو الحسين بن محمّد – : أنّه لو كان الأمر كذلك، لكان الأنسب الإتيان بالضمير في الحديث 373 دون اسم الظاهر، فافهم.

1– – أُنظر رجال النجاشي: 371/1014، 419/1120، فهرست الشيخ الطوسي: 270/389، أمالي الشيخ الطوسي: 458/1023 = المجلس 16/29، التهذيب 1:117/308، بحار الأنوار 35:111/43، الحجّة علي إيمان أبي طالب: 50، 83، لاحظ أيضاً الكافي 1:342/29، و في فلاح السائل: 13 – عنه بحار الأنوار 49:277/28 – بعنوان أحمد بن هليل و هليل لهجة بغدادية من هلال علي الظاهر، و يحتمل كونه نظير العبّاس بن هشام المعبّر عنه بعبيس بن هشام، و قد صحّف هليل في بحار الأنوار بمليك.

2– – في ترتيب أسانيد الكافي تجريد الأسانيد 1:130: بن هلال، و هو سهو من قلمه الشريف قدس سره.

و الحاصل: أنّ الراوي عن أحمد بن هلال هو الحسين بن أحمد المالكي، و في سند المطبوعة تصحيف، أمّا كيفيّته ففيه احتمالان:

الأوّل: أن يكون الصواب: الحسين عن أحمد بن هلال، و قد حكاه في هامش المطبوعة عن بعض النسخ و نقله عن الكافي كذلك في بحار الأنوار 61:160/ذيل 7.

و يبعّده ما أشار إليه في ترتيب أسانيد الكافي من غرابة ذكر الحسين و إرادة الحسين بن أحمد المالكي، الذي لم يرو الكليني عنه إلاّ نادرا، و الحسين في كلامه منصرف إلي الحسين بن محمّد الأشعري، و لم يتقدّم ذكر عن الحسين بن أحمد المالكي هنا في ما سبق من الأسناد، حتّي يصحّ الإطلاق باعتماده.

الثاني: أن يكون الصواب: الحسين بن أحمد عن أحمد بن هلال، و قد حكاه عن الكافي في بحار الأنوار 49:223/16 كذلك، و هو الظاهر كما أثبتناه في المتن، ثمّ وقع فيه التصحيف: إمّا بالوجه الذي قدّمناه عن ترتيب الأسانيد، و إمّا بانتقال قلم الناسخ سهوا من «أحمد» في الحسين بن أحمد إلي «أحمد» في أحمد بن هلال، فوقع السقط، و لعلّه الأظهر.

هذا، و الضمير في الحديثين 371 و 372 يرجع إلي الحسين بن أحمد، لكن

أورد الحديث 371 في بحار الأنوار 49:115/7: الحسين بن أحمد بن هلال، عن أبيه، عن محمّد بن سنان... ، و لا ريب في زيادة «أبيه» في السند، و لم ندر منشأ ذلك.

و قد أورد الحديث 372 في بحار الأنوار 22:268/13 بهذا السند: العدّة،

عن سهل، عن أحمد بن هلال، عن زرعة... ، و لا يخفي ما فيه من الخلل، و قد أورده في 47:386/109: عن الحسين، عن أحمد بن هلال...، و هو الأصوب، كما تقدّم.

و كيف كان، فرواية أحمد بن هلال عن زرعة غير معهودة و لا تناسبها

الطبقة؛ فإنّ رواة زرعة تكونون في طبقة متقدّمة علي أحمد بن هلال؛ فقد يروي عنه يونس و النضر بن سويد و الحسن بن سعيد، و الحسين بن سعيد يروي عنه بتوسّط أخيه الحسن، و في متن الخبر أيضاً غرائب تومئإلي كونه مجعولاً، و لعلّ غرابة السند أيضاً من هذه الجهة، و اللّه أعلم.

263/379 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نجران، عن محمّد بن سنان... .

263/380 – وعنه، عن عليّ بن الحكم، عن ابن سنان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

266/387: أحمد بن محمّد الكوفي، عن عليّ بن الحسن بن عليّ، عن عبد الرحمان بن أبي نجران... .

266/388: عنه، عن عبد الرحمان بن أبي نجران... . (معلّق)

266/389: عنه، عن إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمّاك... . (معلّق)

توضيح: أرجع الضمير في السندين في المعجم 1:188، 2:707 و 708 إلي أحمد بن محمّد الكوفي، لكن في 9:517 أرجع الضمير في الحديث 388 إلي عليّ بن الحسن بن عليّ و هو الصواب، كما يعلم من ملاحظة السند المتقدّم، و ابن أبي نجران و ابن أبي سمّاك كلاهما من مشايخ عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال، و ابن أبي نجران يروي عن الرضا عليه السلام، و ابن أبي سمّاك يروي عن أبي الحسن موسي عليه السلام و كان من الواقفة، و يروي كتابه الحسن بن عليّ بن فضّال

والد علي، فلا يناسب أصلاً كون الراوي عنهما أحمد بن محمّد العاصمي شيخ الكليني.

268/395 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

268/396 – حدّثنا ابن محبوب، عن أبي يحيي كوكب الدّم... . (معلّق، حيلولة)

269/397 – ابن محبوب، عن جميل بن صالح... . (معلّق، حيلولة)

270/ 398 – ابن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام... . (معلّق، حيلولة)

270/399 – عنه، عن هشام بن سالم... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: الضمير يرجع إلي ابن محبوب وفي «تعبير حدّثنا ابن محبوب» في الحديث 396 غرابة.

272/402 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعليّ بن إبراهيم [عن أبيه] جميعا، عن ابن محبوب، عن داود الرقّي... . (حيلولة)

272/403 – حدّثنا ابن محبوب، عن عبد اللّه بن طلحة... . (معلّق، حيلولة)

272/404 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن معاوية بن ميسرة... .

272/405 – عنه، عن بعض أصحابه، عن زياد القندي... . (معلّق)

توضيح: ظاهر السند رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد، و هو المناسب من جهة الطبقة؛ حيث إنّ أحمد بن محمّد يروي عن زياد بن مروان في بعض الأسناد بتوسّط عليّ بن الحكم(1) و تلامذة زياد - كابن أبي عمير و يونس بن عبد الرحمان و محمّد بن عيسي - من مشايخ أحمد بن محمّد، و لا ينافي ذلك رواية أحمد بن محمّد بن عيسي و أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي عن زياد مباشرةً، كما في بعض الأسناد؛ فإنّها لو صحّت، لدلّت علي بقاء زياد حتّي لقيه أحمد بن محمّد بن عيسي و أحمد بن أبي عبد اللّه.

و الحاصل: أنّه لا إشكال في رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد.

273/407 - محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحجّال، عن ثعلبة بن ميمون... .

273/408 - عنه، عن ابن محبوب، عن عبد الرحمان بن الحجّاج... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن عيسي.

274/413 - أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن عليّ بن حديد، عن جميل بن درّاج... .

274/414 - عنه، عن عليّ بن حديد... . (معلّق)

274/415 - عنه، عن عليّ بن حديد... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي محمّد بن عبد الجبّار.

1- - الكافي 6:356/5.

275/416 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن اسباط... .

276/417 – عنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

276/418 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن أبي عمير وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن حمزة... . (حيلولة)

276/419 – عنه، عن أبان، عن زرارة... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: الضمير يرجع إلي ابن أبي عمير.

283/425 (حيلولة)

285/431 – عليّ بن محمّد، عن عليّ بن العبّاس، عن الحسن بن عبد الرحمان، عن عاصم بن حميد، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام... .

287/432 – و بهذا الإسناد، عن أبي جعفر عليه السلام... .

288/433 – عنه، عن عليّ، عن الحسن، عن منصور بن يونس... .

288/434 – عنه، عن عليّ، عن الحسن، عن منصور... .

توضيح: ورد في المطبوعة في الحديثين 433 و 434: عليّ بن الحسن، و الصواب: عليّ عن الحسن، كما أثبتناه عن بعض النسخ، و قد فصّلنا الكلام في ذلك في ذيل السند: 178/201 و 202، المتقدّم، و المراد من عليّ هو عليّ بن

العبّاس، و الحسن هو الحسن بن عبد الرحمان، و قد تقدّما في الحديث 431.

وعليه: فالضمير في الخبرين راجع إلي عليّ بن محمّد، كما هو ظاهره، و ليس فيهما تعليق.

289/435 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب... .

289/436 – سهل، عن ابن محبوب... . (معلّق)

289/437 – عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد، عن محمّد بن سنان... .

290/438 – محمّد بن خالد، عن حمزة بن عبيد... . (معلّق)

291/445 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة: أنّ رجلاً دخل علي أبي عبد اللّه عليه السلام... .

292/446 – عنه، عن رجل رأي كأنّ الشمس... . (معلّق)

292/447 – عليّ، عن أبيه، عن الحسن بن عليّ، عن أبي جعفر الصائغ، عن محمّد بن مسلم، قال: دخلت علي أبي عبد اللّه عليه السلام... .

293/ذيل 447 – و جاء موسي الزوّار العطّار إلي أبي عبد اللّه عليه السلام... .

293/448 – إسماعيل بن عبد اللّه القرشي. قال: أتي إلي أبي عبد اللّه عليه السلام

رجل... .

توضيح: الضمير في الحديث 446 راجع إلي ابن أذينة، و يحتمل الإرسال، كذا ذكر في مرآة العقول 26:319، لكنّ الأظهر – بملاحظة سياق الأسناد –

رجوعه إلي أبي عبد اللّه عليه السلام، فلاحظ.

ثمّ إنّ ذيل 447 و الحديث 448 مرسلان علي الظاهر.

302/461 – محمّد بن أحمد، عن عبد اللّه بن الصلت، عن يونس وعن عبد العزيز بن المهتدي، عن رجل... . (حيلولة)

302/462 – يونس، عن سنان بن طريف... . (معلّق)

توضيح: الحديث 462 معلّق علي أوّل السندين من الحديث 461.

303/466 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد و عليّ بن محمّد القاساني، عن سليمان بن داود... .

توضيح: عليّ بن محمّد القاساني من مشايخ عليّ بن إبراهيم، فقد يوهم ذلك وقوع تحويل في السند: بأن يكون «عليّ بن محمّد القاساني» عطفاً علي «أبيه عن القاسم بن محمّد» عطف طبقة واحدة علي طبقتين.

لكن «الظاهر: أنّ في السند تقديما و تأخيرا، و صوابه: أبيه و عليّ بن محمّد القاساني، عن القاسم بن محمّد، عن سليمان بن داود» كما أفاد سيّدنا «دام ظلّه».

وقد تكرّر رواية عليّ بن إبراهيم بتوسّط أبيه، وعليّ بن محمّد القاساني عن القاسم بن محمّد، وهو الأصبهاني الراوي عن سليمان بن داود المنقري.(1)

1- – أُنظر الكافي 2:77/8، 88/3، 93/22، 128/2 و 4، 148/2، 308/7، 316/8، 456/15، 602/13، 605/7، 609/2، 628/6 – و فيه تصحيف – ، 3:429/9، 4:290/3، 521/10، 5:9/1، 44/2، 45/3، 108/11، 562/26، 6:40/4 – و الجوهري فيه سهو – ، 7:387/1، 8:143/108.

305/473 (حيلولة)

308/480 – الحسين بن محمّد الأشعري، عن معلّي بن محمّد، عن عليّ بن أسباط... .

308/ذيل 480 – قال عليّ بن أسباط... . (معلّق)

314/492 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسي... .

314/493 – عنه، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

315/495 (حيلولة)

327/505 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن ابن فضّال... .

328/ذيل 505 – و قال الحسن العسكري أبو محمّد... . (معلّق)

توضيح: قد مرّ ما يتعلّق بذيل الخبر في 5:546/6.

330/507 (حيلولة)

331/509 – حميـد بن زياد، عن أبي العبّاس عبيـد اللّه بن أحمد الدهقان، عن عليّ بن الحسن الطاطري، عن محمّد بن زياد بيّاع السابري، عن أبان... .

331/510 – أبان، عن أبي بصير... . (معلّق)

331/511 – أبان، عن يحيي بن أبي العلاء... . (معلّق)

331/512 – أبان، عن يعقوب بن شعيب... . (معلّق)

331/513 – أبان، عن الفضيل بن يسار... . (معلّق)

332/514 – أبان، عن فضيل... . (معلّق)

332/515 – أبان، عن أبي بصير... . (معلّق)

332/516 – أبان، عن رجل... . (معلّق)

332/517 – أبان، عن عمر بن يزيد... . (معلّق)

333/518 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عليّ بن سلاّر، عن أبي عمرة... .

333/519 – أحمد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

333/520 – عنه، عن أحمد بن محمّد... .

333/521 – عنه، عن أحمد... .

333/522 – عنه، عن أحمد بن محمّد... .

توضيح: الضمير في الأسناد الثلاثة يرجع إلي محمّد بن يحيي.

334/523 – محمّد بن أحمد القمّي، عن عمّه عبد اللّه بن الصلت، عن يونس بن عبد الرحمان... .

334/524 – يونس، عن سورة بن كليب... . (معلّق)

334/526 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و محمّد بن إسماعيل و غيره، عن منصور بن يونس، عن ابن أذينة، عن عبد اللّه بن النجاشي... .

توضيح: محمّد بن إسماعيل الراوي عن منصور بن يونس هو محمّد بن إسماعيل بن بزيع، و هو في طبقة محمّد بن أبي عمير، و يروي عنه إبراهيم بن هاشم، و لم تعهد رواية إبراهيم بن هاشم عن منصور في موضع.

كذا أفاده سيّدنا «دام ظلّه» في هامش السند، و لذلك استظهر كون الصواب: عن محمّد بن إسماعيل، كما ذكره كذلك في ترتيب أسانيد الكافي، و قد نقله كذلك عن الكافي في الطبعتين من تأويل الآيات(1)، و يؤيّده إفراد ضمير «غيره»، المشعر بكونه عطفاً علي واحد.

لكن في السند جهات غريبة:

منها: أنّه لم يعهد توسّط محمّد بن إسماعيل بن بزيع بين إبراهيم بن هاشم و منصور بن يونس، بل لم يعهد أن يتوسّط بينهما غير ابن أبي عمير.

منها: أنّ طريق الكليني إلي منصور بن يونس في عامّة الموارد: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس.

منها: أنّ الغالب في طريق الكليني بتوسّط عليّ بن إبراهيم إلي ابن أذينة أن يكون هكذا: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة... .

منها: أنّ رواية عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن إسماعيل قليلة و إن قال في فهرست الشيخ الطوسي: 400/606 – في ترجمة محمّد بن إسماعيل بن

1- – تأويل الآيات: 139 – طبعة أستاد ولي – ،: 133، طبعة مدرسة الإمام المهدي «عجّ».

بزيع

- : له كتاب في الحجّ، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن إسماعيل،(1) لكن روايته عنه في الأسناد منحصرة بأحاديث يسيرة.(2)

منها: أنّ الطريق المتكرّر إلي محمّد بن إسماعيل بن بزيع في الكافي هو محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

و من ملاحظة مجموع هذه الأُمور يظهر وقوع خلل في الخبر(3)، و قد ورد في بصائر الدرجات: 520/2 قطعة من الخبر بسنده: عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة... ، و قد صحّف عمر بعمير في مطبوعته، و قد وقع علي الصواب في نسخه المعتبرة و بحار الأنوار 36:95/31.

فيمكن أن نقول بوقوع سقط في سند الكتاب، و الأصل: عليّ بن إبراهيم،

عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير و محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن إسماعيل و غيره، عن منصور بن يونس، عن ابن أذينة... ، فجاز العين من «محمّد» في محمّد بن أبي عمير إلي «محمّد» في محمّد بن

1- - كذا في نسخة معتبرة من الفهرست، و في المطبوعة: عليّ بن إبراهيم، عنه، و فيه خلل ظاهر.

2- - الكافي 4:471/4 و 8:2/1 - علي ما يبدو - ، علل الشرائع 2:577/2، أمالي الشيخ الطوسي: 224/391= المجلس 8/41، قد ورد في بعض الموارد رواية إبراهيم بن هاشم عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، لكن من طريق غير ابنه عليّ بن إبراهيم، اُنظر علل الشرائع، 2:484/2، 577/2، التوحيد: 136/7، ثواب الأعمال:236/1.

3- - و قد ورد في تفسير القمّي 1:142 مضمون الخبر: حدّثني أبي، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام - عنه بحار الأنوار 36:92/19 - ، وقد نقلنا هذا السند لاحتمال ارتباطه بالسند المبحوث عنه.

إسماعيل – و بينهما سطر تقريبا، و جواز العين في نظيره غير مستبعد – فوقع السقط.

و يؤّد هـذا الاحتمال: أنّ الروايـة سـبقها و لحقها روايات محمّـد بن يحيي عن أحمـد بن محمّد، فمن الجائز أخذ هذه الروايات من كتاب أحمد بن محمّد بن عيسي، و قد أخذت هذه الرواية أيضاً منه، ثمّ أُضيف إليه طريق عليّ بن إبراهيم، أُنظر الأرقام 518 – 528.(1)

و لو صحّ هذا الاحتمال، لكان في السند تحويل، فهو كان في الأصل:

1 – عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة... .

2 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن إسماعيل و غيره، عن منصور بن يونس، عن ابن أذينة... .

و قد ورد نظير السند الثاني من دون كلمة «و غيره» في الكافي 6:107/9، و فيه اختصار.

ومع ذلك كلّه، فالجزم بما ذكرنا مشكل؛ بعد ما يري من التفاوت في أسناد

المجلّد الثامن في الكافي و سائر مجلّداته، فيشكل أن يقاس عليها، و اللّه أعلم.

336/529 (حيلولة)

337/532 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسن بن محبوب، عن أبي جميلة... .

337/533 – ابن محبوب، عن أبي ولاّد... . (معلّق)

1– – و في الرقمين 523 و 524 كلام ليس هنا موضع ذكره.

337/534 – ابن محبوب، عن أبي جعفر الأحول... . (معلّق)

338/535 – ابن محبوب، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

338/536 – ابن محبوب، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

341/538 (حيلولة)

342/540 (حيلولة)

345/543 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عليّ بن حديد، عن جميل بن دراج، عن زرارة... .

345/544 – جميل، عن زرارة... . (معلّق)

345/545 – عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عبيد اللّه الدهقان... .

345/546 – سهل، عن عبيد اللّه... . (معلّق)

349/548 – عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن عليّ بن داود اليعقوبي، عن عيسي بن عبد اللّه العلوي، قال: و حدّثني الأسيدي و محمّد بن مبشّر: أنّ عبد اللّه بن نافع الأزرق كان يقول... .

توضيح: ظاهر كلمة «و حدّثني» – بالعطف – كون الراوي عن الأسيدي و محمّد بن مبشّر، غير عيسي بن عبد اللّه العلوي، فيحتاج تعيين من يروي عيسي بن عبد اللّه عنه إلي الفحص، كما أنّ الراوي عن الأسيدي و محمّد بن

مبشّر غير معلوم من السند، و حيث لم نظفر علي ما يوضح المراد من الأسيدي و لا ما يعيّن طبقة محمّد بن مبشّر، لم يمكننا توضيح السند بأكثر من هذا، عسي أن نقف علي المراد في ما يأتي بعونه تعالي و منّه.

352/550 (حيلولة)

360/551 (حيلولة)

362/552 (حيلولة)

370/560 (حيلولة)

373/561 (حيلولة)

375/564 – حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد الكندي، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أبان بن عثمان... .

376/565 – أبان، عن أبي بصير... . (معلّق)

376/566 – حميد بن زياد، عن عبيد اللّه بن أحمد الدهقان، عن عليّ بن الحسن الطاطري، عن محمّد بن زياد بيّاع السابري، عن أبان... .

376/567 – أبان، عن عبد اللّه بن عطا... . (معلّق)

384/584 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن عليّ بن الحكم... .

385/585 – أحمد بن محمّد بن أحمد، عن عليّ بن الحسن... .

386/586 – أحمد بن محمّد، عن سعد (سعيد خ.ل) بن المنذر بن محمّد،

عن أبيه، عن جـدّه، عن محمّـد بن الحسـين، عن أبيه، عن جـدّه، عن أبيه، قـال: خطب أمير المؤنين عليه السـلام، و رواهـا غيره – بغير هـذا الإسناد – و ذكر أنّه خطب بذي قار... .

توضيح: قد يوهم الحديث 586 كونه معلّقاً علي الحديث 584، لكنّه توهّم فاسد نشأ من تصحيف الحديث 586، كما ذكره سيّدنا العلاّمة البروجردي في هامش ترتيب أسانيـد الكافي بما حاصـله: أنّ الصواب: أحمد بن محمّد بن سـعيد عن المنذر بن محمّد، و أحمد بن محمّد بن سـعيد هو ابن عقدة يروي كتب المنذر بن محمّد بن المنذر بن سـعيد بن أبي الجهم القابوسـي، و منها: كتاب صـفّين، كما صرّح بذلك النجاشي في ترجمة المنذر بن محمّد القابوسي، انتهي.

و قد كثر في رجال النجاشـي و كتب الصدوق رواية ابن عقدة عن المنذر بن محمّد، و الغالب التعبير عن أحمد بن محمّد ب «الهمداني» و ما يشبهه في كتب الصدوق(1)، و أحمد بن محمّد بن سعيد هو شيخ المصنّف، و لا تعليق في السند.

1- – منهـا: مـا في الأمالي، المجلس 58/2: أحمـد بن محمّـد بن سـعيد الكوفي مولي بني هاشم، قال: حـدّثني المنـذر بن محمّد، قال: حدّثني أبي، قال: حدّثني محمّد بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، قال: حدّثني أبي، عن أبيه، عن الحسين بن عليّ [عن عليّ] بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله... . و رواه في معاني الأخبار: 321/1 و فيه: محمّد بن الحسن بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن أبي طـالب، قـال: حـدّثني أبي، عن أبيه، عن الحسن بن عليّ بن أبي طـالب... . و هو مصـحّف، و من المحتمل زيادة «عن جدّه» قبل «محمّد بن الحسين» في سند الكافي علي تفصيل ليس هنا موضعه.

391/588 – محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسـي وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبان بن عثمان... . (حيلولة)

391/589 – أبان بن عثمان... . (معلّق، حيلولة)

تمّ المجلّد الثاني من كتاب توضـيح الأسناد، وبه يتمّ الفصل الأوّل من الباب الأوّل ويتلوه – إن شاء اللّه – في المجلّد الثالث الفصل الثاني منه، وهو في أسناد التهذيب.

نسأل اللّه القدير أن يوفّقنا لما يحبّ ويرضي، وأن يعجّل في فرج مولانا صاحب الزمان عليه أفضل صلاة المصلّين.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين

الفهارس

اشارة

تشتمل علي:

- فهرست محتوي مقدّمة المؤلّف

- فهرست موضوعات الكتاب

- تنبيهات حول مصادر البحث

- مصادر البحث

- دليل الكتاب

ص: 429

فهرست محتوي مقدّمة المؤلّف

1. المراحل الخمس للأبحاث السنديّة ... 9

2. تعرّض كتب الرجال للمرحلة الثانية من المراحل الخمس ... 10

3. عدم تعرّض القدماء لسائر المراحل السندية في كتبهم ... 12

4. بحث تمييز المشتركات في كتب المتأخّرين ... 12

5. الإمام البروجردي قدس سره وبحث تمييز المشتركات و كشف التحريف في الأسناد ... 14

6. كتابنا توضيح الأسناد وبحث فهم مفاد السند ... 16

7. ما استفدنا من الكتب في توضيح الأسناد ... 17

8. منتقي الجمان وبحث فهم مفاد السند ... 18

9. موضوع الكتاب والإشارة إلي أبوابه وفصوله ... 19

10. أهمّ أبحاث مفاد السند في كتابنا توضيح الأسناد يدور حول: التحويل والتعليق والإضمار والإشارة ... 19

11. ما هو المراد من التحويل ... 20

12. أمثلة لأقسام الأسناد المحوّلة ... 21

13. اجتماع العطف العادي والتحويل في الأسناد ... 22

14. ما هو المراد من التعليق وبيان أقسامه في الأسناد ... 23

15. اجتماع التعليق والتحويل في السند ... 24

17. الأسناد المشتملة علي الضمر وبيان أقسامه ... 26

18. أمثلة للضمير غير العادي ... 26

19. اجتماع الضمير العادي والتحويل في الأسناد ... 29

20. اجتماع الضمير غير العادي والتحويل والتعليق في الأسناد ... 29

21. الأسناد المشتملة علي الإشارة ... 30

22. تكملة: في توضيح المراد من «بإسناده» في الأسناد ... 31

23. تنبيهات:

الأوّل: عدم انحصار الكتاب بالحالات الأربعة المتقدّمة ... 31

24. الثاني: مباحث تمهيدية هامّة في الكتاب ... 32

25. الأوّل: تمييز المشتركات ... 32

26. الثاني: توحيد المختلفات ... 33

27. الثالث: تعيين طبقة الرواة ... 33

28. الرابع: الارتباط السندي بين الرواة ... 34

29. الخامس: الارتباط السندي بين بعض الرواة ومشايخهم ... 36

30. السادس: البحث عن ارتباط بعض الرواة للمعصومين عليهم السلام ... 37

31. مباحث أخري في الكتاب ... 37

32. الثالث: البحث في الكتاب عمّا احتمل فيه إحدي الحالات الأربعة المتقدّمة ... 38

33. الرابع: وقوع التحريف أو احتماله في السند وارتباطه بإحدي الحالات

الأربعة... 40

34. الخامس: نقل أسناد المصادر عن النسخ المصحّحة منها... 41

35. السادس: الاكتفاء بذكر الجهات الغريبة في السند أو احتمالاته فيما لم يتيسّر لنا حلّ السند... 41

36. السابع: شكر وتقدير... 42

ص: 433

فهرست موضوعات الكتاب

[المجلّد الأوّل من كتاب توضيح الأسناد]

أسناد الكافي / المجلد الأوّل

22/2 = 69

1. كلام العلاّمة المجلسي قدس سره حول «وحدّثني حسين بن أبي العلاء» ... 49

2. نقد كلام العلاّمة المجلسي قدس سره ... 49

3. تماميّة كلامه قدس سره كون قائل: «حدّثني»: عليّ بن الحكم ... 50

4. عدم تماميّة كلامه قدس سره في تعيين المراد من «هذا المجلس» ... 50

5. طريقا عليّ بن الحكم إلي الخبر المذكور ... 51

6. حصيلة الكلام حول «وحدّثني حسين بن أبي العلاء» ... 52

6/4 = 89 و 5

7. عدم رواية محمّد بن خالد عن ابن أبي نصر ... 54

11/2 = 104 وذيل 2

8. ما هو المراد من «لم يسمّ الرجل» في الحديث ... 55

2/1 = 174

9. الاحتمالات الثلاثة في السند:

الأوّل: عطف درست علي هشام ورجوع ضمير «عنه» إلي الإمام وهذا بعيد ... 59

10. الثاني: عطف درست علي هشام ورجوع ضمير «عنه» إلي هشام ... 60

11. الثالث: عطف درست علي أبي يحيي ورجوع ضمير «عنه» إلي هشام. ... 60

12. يرد علي الاحتمال الثالث أمور ثلاثة ... 60

13. استبعاد احتمالي الأوّل و الثالث وتعيّن الاحتمال الثاني ... 61

14. إشكال ودفع ... 62

15. التعبير ب «عنهما» و«عنهم» بدل «عنه» في البصائر والاختصاص ... 62

16. ترجيح ما في الكافي علي ما في البصائر والاختصاص ... 63

176 = 3/3 و 4

17. في بعض النسخ: «عليّ بن محمّد» بدل «أحمد بن محمّد» وهو سهو ... 63

18. استظهار سيّدنا دام ظلّه في تعيين المراد من ابن فضّال ... 64

19. احتمال سيّدنا دام ظلّه كون الصواب: «وابن فضّال» ... 64

20. عدم خلوّ الاحتمال المزبور عن الإشكال ... 65

21. تصحيف «محمّد بن الحسن» ب «محمدّ بن الحسين» في السند وكون الخبر

مأخوذا من البصائر ... 65

22. ما هو الصواب في السند وذكر الاحتمالين فيه ... 67

23. ما يوجّه الاحتمالين المذكورين ... 67

24. حصيلة البحث: تصحيف محمّد بن الحسن ب «محمد بن الحسين» في السند مع وقوع خلط عند أخذ الكافي عن البصائر ... 68

228 = 35/1 و 2

25. الإشكال في السند مع ملاحظة منهج الكليني في الأحاديث المعلّقة ... 69

26. تنبيه سيّدنا دام ظلّه علي غرابة السند مع بيان إشكال آخر ... 70

27. كلام حول محمد بن الحسن الوارد في السند وعدم كونه الصفّار ... 70

حصيلة الكلام: الظاهر تصحيف محمّد بن يحيي ب محمّد بن الحسن في الحديث 2 ... 71

307 = 70/7 وذيله

28. الإشكال في السند بالنظر إلي منهج الكليني في الأسناد المعلّقة ... 74

29. وقوع خلل في السند الأوّل وبيان الاحتمالات فيه:

الأوّل: كون عنبسة ساقطا من صدر السند ... 74

30. الثاني: الصواب: « عنبسة بن بجاد» بدل «هشام بن سالم» ... 75

31. حصيلة الكلام: أنّ ذيل الخبر معلّق علي صدره والصواب «عنبسة» بدل «هشام بن سالم» ... 75

358 = 81/17 إلي 19

32. الصواب في الحديث 18 «عبد اللّه بن إبراهيم الجعفري» كما نبّه عليه سيّدنا دام ظلّه ... 77

389 = 94/3

33. توضيح مواضع من الحديث ... 79

34. الموضع الأوّل: في مرجع ضمير قال أوّلاً في قوله: «قال: قال» ... 79

35. الموضع الثاني: في قائل: «ففسّر الجنان» والضمير المستتر فيه ... 79

36. الموضع الثالث: في قائل: «قلت لأبي الحسن الأوّل» ... 79

37. إشكال ودفع ... 80

38. الموضع الرابع: في قائل: «وروي غيره» ... 80

403 = 103/1 وذيله

39. الظاهر وقوع خلل في ذيل السند ... 82

40. في بعض النسخ: «حمّاد بن عيسي» بدل حمّاد بن عثمان ... 82

41. الظاهر زيادة «عن أبان» في السند الذيلي، كما في تعليق سيّدنا دام ظلّه ... 82

42. حصيلة الكلام: أنّ الظاهر زيادة «عن أبان» ... 83

441 = 111/9 و 10

43. للسند الأخير ثلاث نسخ ... 84

44.النسخة الثالثة محرّفة والنسخة الثانية غير تامّة ... 85

45. استظهار نسخة «الحسين عن محمّد بن عبد اللّه» وما يؤيّده ... 86

46. دعوي السقط في السند الأوّل وحدوث الإشكال في تعليق السند الثاني بالبناء عليه ... 87

47. التأمّل في دعوي السقط في السند الأوّل وإبداء احتمال آخر في المقام ... 87

48. جواب آخر عن الإشكال وتصحيف المحرّر بالصغير ... 89

49. حصيلة الكلام: أنّ الظاهر صحّة نسخة «الحسين عن محمّد بن عبد اللّه» والسند معلّق ... 91

451 = 111/40

50. في السند تعليق من غير بناء علي سابقه ... 92

500 = 123/5 وذيلاه

51. رجوع الضمير في «قال» في الموضعين إلي عليّ بن محمّد النوفلي ... 93

500 = 123/6 وذيلاه

52. رجوع الضمير في «قال» إلي أحمد بن محمّد ... 93

519 = 125/10 إلي 13

53. بحث حول وقوع التعليق في السند ... 96

54. استظهار وقوع التعليق في السند ... 97

547 = 130/21 إلي 25

55. تصحيف «محمّد بن الحسن» في الحديث 22 ب «محمّد بن الحسين» في المطبوعة وأخذ صاحب الوسائل من النسخة المصحّفة ... 99

56. الجزم بتصحيف «محمّد بن الحسين» في السند ... 100

57. تصحيف محمّد بن الحسن ب «محمّد بن الحسين» في جملة من الأسناد ... 100

58. الحاصل: عدم وقوع تعليق وتحويل في السند ... 102

أسناد الكافي / المجلّد الثاني

21 = 13/9 و 10

59. الخلاف في مرجع ضمير «عنه» ... 105

24 = 14/4 إلي 6

60. الخلاف في كيفيّة التعليق في الحديث 6 ... 106

42 = 20/1 إلي 44 = 21/1

61. اشتمال السند الأخير علي جهات غريبة:

الجهة الأولي: احتمالان في المراد من أحمد بن محمّد والإشكال في السند علي كلا الاحتمالين ... 108

62. بحث حول رواية أحمد بن محمّد بن عيسي عن الخشّاب ... 109

63. جهات الغرابة في سند البصائر ... 109

64. الجهة الثانية: عدم معهوديّة رواية الحسن بن موسي عن أحمد بن عمر ... 111

65. الجهة الثالثة: عدم ذكر يحيي بن أبان في كتب الرجال ... 111

66. الجهة الرابعة: في المراد من شهاب في السند ... 112

67. حصيلة الكلام: عدم وجدان طريق لحلّ الجهات الغريبة في السند ... 112

56 = 29/2 و 3

68. بحث حول مرجع ضمير «عنه» في الحديث 3 ومرجع ضمير «قال» قبل «فذكرها في الحديث 2» ... 113

69. الأظهر رجوع ضمير «قال» في الحديث 2 إلي أحمد بن محمّد بن خالد ... 114

60 = 31/2 و 3

70. رجوع الضمير في «عنه» إلي أحمد بن أبي عبد اللّه ... 115

79 = 38/5 و 6

71. قوله: «بإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم وليس السند مرسلاً ... 117

103 = 50/3 إلي 5

72. اختلاف مرجع الضمير في السندين ... 121

105 = 51/11 و 12

73. المراد من أبي طالب: عبد اللّه بن الصلت القمّي علي الظاهر ... 122

112 = 55/4 إلي 6

74. موارد رواية أحمد بن أبي عبد اللّه عن عليّ بن حفص العوسي ... 123

75. رجوع الضمير في السندين 5 و 6 إلي أحمد بن محمّد بن خالد ... 124

118 = 58/1 و 2

76. الظاهر سقوط «عن أبيه» في السند المشابه للسند المبحوث عنه ... 125

125 = 60/6 إلي 9

77. رجوع الضمير في جميع الأسناد إلي أحمد بن أبي عبد اللّه... 127

142 = 65/1 إلي 3

78. رجوع الضمير في السندين إلي أحمد بن محمّد بن عيسي... 130

144 = 66/1 إلي 3

79. رجوع الضمير في السندين إلي أحمد بن محمّد بن عيسي... 130

146 = 66/12 إلي 15

80. الاشكال في مرجع الضمير، واحتمالات في حلّه... 131

81. الاحتمال الأوّل: رجوعه إلي محمّد بن عبد الجبّار... 131

82. الاحتمالان الثاني والثالث: رجوعه إلي ابن عيسي أو إبراهيم بن هاشم... 124

83. الاحتمال الرابع: رجوعه إلي أبي عليّ الأشعري... 132

84. الأظهر الاحتمال الثاني... 133

150 = 68/2 إلي 9

85. اختلاف مرجع الضمائر في هذه الأسناد... 134

154 = 68/20 إلي 22

86. رجوع الضمير في السندين إلي أحمد بن أبي عبد اللّه... 135

166 = 72/7

87. محمّد بن الحسين في السند هو ابن أبي الخطّاب علي الظاهر... 138

88. رواية راوٍ عن شخص مع الواسطة لا تضرّ بروايته عنه بلا واسطة... 138

89. الإشكال في إرادة ابن أبي الخطّاب من محمّد بن الحسين في السند بملاحظة سندين آخرين... 138

90. الجواب عن الإشكال بوقوع التحريف في السندين... 139

91. في السند المبحوث عنه إشكال نبّه عليه سيّدنا دام ظلّه... 140

92. حصيلة الكلام: محمّد بن الحسين في السند هو ابن أبي الخطّاب مع وجود غموض فيه... 141

75/5 = 170

93. كلام حول تعيين مصدر الخبر ومرجع الضمير في «وقال بلغني»... 142

94. الرواية مذكورة في الاختصاص... 143

95. وجود قرائن دالّة علي أنّ هذا الخبر والأخبار الأُخر المذكورة في الاختصاص مأخوذة من كتاب حمّاد بن عيسي... 143

96. تطبيق روايات الاختصاص علي رواية حمّاد بن عيسي... 143

97. وجه رجحان رجوع الضمير في «وقال: بلغني» إلي إبراهيم بن عمر اليماني... 147

98. حصيلة الكلام: أنّ الضمير في «وقال بلغني» – علي أقرب الاحتمالات – يرجع إلي إبراهيم بن عمر اليماني... 148

181 = 78/10 إلي 15

99. ارجاع الضمير في الوسائل إلي غير مرجعه... 150

187 = 81/6 و 7

100. الصواب في الحديث 6 «محمّد بن سالم» بدل «محمّد بن مسلم»... 151

101. علّويه لهجة محليّة من «علي» ومتّويه من «محمّد»... 151

102. الاختصار في عنوان عليّ بن محمّد بن علي بن سعد في الأسناد... 151

103. الإبهام في المراد من قوله: «وبهذا الإسناد» في الحديث شاهد علي وقوع تصحيف في المطبوعة... 151

188 = 82/2 إلي 4

104. رجوع الضمير في الحديث 4 إلي أحمد بن محمّد بن عيسي ... 152

192 = 82/14 و 15

105. لا وجه للعدول عن ظاهر السند من رجوع الضمير إلي سهل بن زياد ... 153

192 = 83/1 إلي ذيل 3

106. رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن عيسي بقرينة الرواية عن محمّد بن زياد و هو ابن أبي عمير ... 154

194 = 83/6

107. في مرجع الضمير في «قال» قبل «ثمّ قال» احتمالان:

الأوّل: أنّ مرجعه إسحاق بن عمّار ... 155

108. الثاني: أنّ مرجعه أبان بن تغلب ... 155

1109. لعلّ الأنسب رجوع الضمير إلي أبان بن تغلب ... 156

215 = 96/3

110. تعليق سيّدنا دام ظلّه علي الحديث ... 159

111. توضيح مواضع من تعليق سيّدنا – دام ظلّه – علي الحديث:

الأوّل: تقدّم طبقة عمر بن حنظلة علي حمزة بن حمران ... 160

112. البحث عمّا يوهم رواية حمزة بن حمران عن أبي جعفر عليه السلام ... 160

113. عدم إدراك حمزة بن حمران لأبي جعفر عليه السلام ... 161

114. الثاني: في استظهار وقوع التحويل في السند ... 162

115. الثالث: في كيفيّة التحويل ... 162

117. الجواب عمّا يوهم رواية الوشّاء عن حمزة بن حمران ... 162

116. ما يلاحظ علي حكمه دام ظلّه بوقوع التحويل في السند ... 163

118. حصيلة الكلام: التحويل في السند محتمل وإن كان الحكم به مشكل ... 164

226 = 98/16

119. الصواب تصحيف محمّد بن سالم ب «محمّد بن مسلم» في السند ... 164

120. ورود هذا الحديث في أمالي المفيد والطوسي بطريق آخر ... 165

121. بين مصادر هذه الرواية جهات من الاختلاف:

الجهة الأولي: في الراوي عن محمّد بن سعيد بن غزوان ... 165

122. الجهة الثانية: في كيفية رواية محمّد بن سعيد بن غزوان، عن عيسي بن أبي منصور ... 166

123. اختلاف آخر بين سند الكتاب مع سند أمالي الطوسي ... 167

124. الجهة الثالثة: في كيفيّة رواية عيسي بن أبي منصور، عن أبي عبد اللّه عليه السلام ... 167

125. الجهة الرابعة: في من يأمر بكتابة الحديث بالذهب ... 168

239 = 99/28 إلي 33

126. مرجع الضمير في جميع الأسناد هو أحمد بن محمّد بن خالد ... 170

127. عدم صحّة ما في فهرست ابن بطّة وبتبعه ما في فهرست الطوسي ... 171

245 = 101/3 إلي 5

128. رجوع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم لا إلي محمّد بن يحيي علي الظاهر ... 171

260 = 107/2 إلي 7

129. في المقام جهتان من البحث: ... 173

130. الجهة الأولي: في مرجع الضمائر ... 173

131. الجهة الثانية: في المراد بقوله: «بإسناده» ... 173

277 = 112/3 إلي 7

132. الميل إلي اتّحاد محمّد بن عرفة ومحمّد بن عبدة ... 175

279 = 112/9 وذيله

133. ابن فضّال في السند هو الحسن بن عليّ بن فضّال مع عدم تعليق فيه ... 176

349 = 143/5 إلي 8

134. بحث حول مرجع الضمير في هذه الأسناد ... 183

135. وقوع السقط أو الإرسال في السند 6 ... 183

136. حصيلة الكلام: مرجع الضمائر في الأحاديث هو أحمد بن محمّد بن خالد وفي الحديث 6 سقط أو إرسال ... 184

351 = 145/4

137. الظاهر كون «عن» بعد الحسين بن عثمان مصحفا من الواو ... 184

138. احتمال التحويل في السند ومنشؤ هذا الاحتمال ... 185

139. حصيلة الكلام: عدم وقوع التحويل في السند وكون «عن» بعد الحسين بن عثمان مصحّف الواو ... 186

370 = 160/2 إلي 6

140. سقوط «يونس عن» من الحديث 4 في مطبوعة الكافي ... 189

406 = 172/8 و 9

141. العناوين المختلفة لعلي بن الحسن بن عليّ بن فضّال في الأسناد ... 193

424 = 187/2 و 3

142. وقوع السقط في السند 3 ... 194

478 = 13/8 و 9

143. تردّد «سعيد» في السند بين سعيد الأعرج وسعيد بن يسار ... 198

144. تعيين المراد من سعيد الأعرج وعدم كونه سعيد بن يسار ... 199

494 = 20/17 إلي 19

145. إرجاع صاحب الوسائل والمعجم ضمير «عنه» إلي عليّ بن محمّد وهو غير صائب ... 202

146. بيان الاحتمالين في مرجع الضمير ... 202

147. الأوّل: رجوعه إلي أحمد بن الحسين ... 202

148. الثاني: رجوعه إلي أحمد بن محمّد ... 202

149. عدم صحّة انصراف أحمد بن محمّد - شيخ العدّة - إلي أحمد بن محمّد بن عيسي علي إطلاقه ... 203

150. وجه لتعيّن الاحتمال الثاني ... 203

151. احتمال كون أحمد بن الحسين في السند مصحفا من «أحمد بن أبي عبد اللّه» ووجه التصحيف من سيّدنا دام ظلّه ... 204

152. حصيلة الكلام: الظاهر رجوع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، المصحّف بأحمد بن الحسين ... 205

496 = 21/2 و 3

153. رجوع الضمير في «قال» الأولي إلي أبي عبد اللّه عليه السلام بناءً علي تكرّر قال ... 205

154. توجيه العلاّمة المجلسي بناءً علي عدم تكرّر «قال» في ذيل الحديث 2 ... 206

155. الظاهر عدم صحّة توجيه العلاّمة المجلسي ... 206

503 = 27/1 و 2

156. الظاهر – بدوا – رجوع ضمير «عنه» إلي محمّد بن يحيي، كما عليه صاحب الوسائل والمعجم ... 208

157. رجوع الضمير إلي محمّد بن يحيي مستلزم لروايته عن سيف بن عميرة بواسطة واحدة وهي بعيدة ... 208

158. عدم رواية من يسمّي بعليّ بن الحسين عن سيف بن عميرة أمارة علي وقوع خلل في السند 2 ... 208

159. تبنيه سيّدنا «دام ظلّه» علي احتمال تصحيف عليّ بن الحكم ب «عليّ بن الحسين» وما يؤيّده ... 209

160. رواية أحمد بن محمّد عن أبي سعيد القمّاط بالمباشرة أمارة علي وقوع السقط في السند 1 ... 210

161. الظاهر سقوط عليّ بن الحكم بعد أحمد بن محمّد ... 210

162. حصيلة الكلام: لا إشكال في رجوع ضمير «عنه» إلي أحمد بن محمّد ... 211

552 = 53/9 إلي 11

163. في مرجع الضمير في السندين احتمالان:

الأوّل: رجوعه إلي أحمد بن محمّد بن خالد ... 214

164. الإشكال علي الاحتمال الأوّل ... 214

165. الثاني: رجوعه إلي أحمد بن محمّد بن أبي نصر ... 214

166. الإشكال علي الاحتمال الثاني ... 214

167. تحريف مزيد في المفضّل بن مزيد ب «يزيد» ... 215

168. حصيلة البحث: عدم ترجيح أحد الاحتمالين علي الآخر ... 216

565 = 56/6 و 7

169. رجوع الضمير إلي «بعض أصحابه» خلافا لظاهره البدوي ... 217

170. وقوع التحريف في أكثر روايات محمّد بن يحيي، عن محمّد بن عيسي مع بيان ذلك بالتفصيل ... 218

171. حصيلة الكلام: أنّ الضمير في الحديث 7 راجع إلي بعض أصحابه ... 221

568 = 56/18 و 19

172. في السند 19 إبهام، وبيان منشأ الإبهام ... 221

173. في السند المذكور إشكال آخر ... 222

174. حصيلة الكلام: أنّ الحديث 19 ليس بمعلّق، مع وقوع التصحيف فيه ... 223

578 = 60/5 إلي 9

175. اختلاف مرجع الضمير في الأسناد الأربعة ... 225

176. وقوع أمرين غريبين في السند الأخير ... 225

177. الحاصل: تعيين مرجع الضمير في الحديث 9 مشكل ... 226

593 = 60/33 إلي 35

178. الظاهر وقوع تحريف في السند الأخير ... 227

612 = 7/6 و 7

179. في مرجع الضمير في «قال: وقد روي» احتمالان ... 230

613 = 8/1 و 2

180. الظاهر رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد و بُعد رجوعه إلي يعقوب بن يزيد ... 231

616 = 9/10

181. السكوني في أسنادنا يروي عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً ... 233

182. احتمال كون السكوني في السند غير «إسماعيل بن أبي زياد»... 233

183. في السند - غير الإشكال المتقدّم - إشكالات أخر... 234

184. الإجابة عن هذه الإشكالات... 234

185. في السند جهتان من البحث غير الإشكالات المتقدّمة... 235

186. تعرّض سيّدنا - دام ظلّه - للجواب بوجه تامّ خال عن أكثر الإشكالات

السابقة... 235

187. الإجابة عن إشكالين آخرين بملاحظة كلام سيدنا دام ظلّه... 236

623 = 13/15 إلي 17

188. الاختصار في اسم الراوي اعتمادا علي السند السابق... 237

672 = 28/7

189. في السند مواضع من البحث:

الموضع الأوّل في جهات من الإشكال في رواية معلي بن خنيس... 244

190. الجهة الأولي: عدم رواية معلّي بن خنيس، عن أبي عبد اللّه عليه السلامبواسطة... 245

191. الجهة الثانية: تقدّم طبقة معلّي بن خنيس علي مفضّل بن عمر... 245

192. الموضع الثاني: ما أشار إليه سيّدنا دام ظلّه من عدم إدراك عمر بن عبد العزيز ل «معلّي بن خنيس»... 246

193. الموضع الثالث: ما أشار إليه سيّدنا دام ظلّه - أيضا - من وقوع التصحيف في عنوان «عثمان بن سليمان النخّاس»... 247

194. حصيلة الكلام: الصواب عدم وقوع تحويل في السند... 248

672 = 29/2 إلي 9

195. الخلاف في مرجع الضمير في الحديث 8 وبيان محتملاته... 248

196. احتمال وقوع التحريف في الحديث 8 ... 249

197. أظهر الاحتمالات: رجوع الضمير في الحديث 8 إلي أحمد بن محمّد بن خالد ... 250

أسناد الكافي / المجلّد الثالث

62 = 40/5 و 6

198. عدم وقوع التعليق في السند ... 256

119 = 7/1 و 2

199. الإشارة إلي سند مشابه للحديث 2 ... 261

200. إرجاع الضمير في تجريد الأسانيد إلي موسي بن الحسن ... 262

201. وجه عدوله عن ظاهر السند ... 262

202. ما يلاحظ علي تجريد الأسانيد ... 262

203. الظاهر رجوع الضمير إلي محمّد بن يحيي ... 263

140 = 18/3 و 4

204. إرجاع الشيخ الضمير في الحديث 4 إلي الحسن بن محبوب، وما يؤيّده ... 265

205. التحقيق رجوع الضمير إلي سهل بن زياد ... 265

206. من توسّط بين سهل بن زياد و محمّد بن سنان ... 265

207. قلّة روايات الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان ... 266

208. تفصيل روايات الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان مع بيان جهات

الإشكال فيها ... 266

209. عدم مساعدة طبقة محمّد بن سنان للرواية عن أبان بن تغلب ... 267

210. كيفية رواية عليّ بن مهزيار عن محمّد بن سنان ... 269

211. تعيين المراد من الحسين بن عليّ في رواية عليّ بن مهزيار ... 270

ص: 450

تتميم: هناك سندان آخران يتوهّم منهما رواية الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان ... 272

212. حصيلة الكلام: رجوع الضمير في الحديث 4 إلي سهل بن زياد... 274

73/2 = 206

213. كلام في قائل: «قلت: متي تجب الصلاة؟»... 278

214. القائل هو زرارة... 279

83/2 = 226 إلي 4

215. عيسي بن عبد اللّه العمري في السند هو عيسي بن عبد اللّه بن عمر بن عليّ بن أبي طالب ... 281

216. ظاهر السند رجوع الضمير في الحديث 3 إلي محمّد بن حسّان... 281

217. إشكال رجوع الضمير إلي محمّد بن حسّان... 282

218. ذكر جهات غرابة السند الأوّل... 283

219. لحلّ غرابة السند الأوّل احتمالان:

الأوّل: كون «عن» قبل «محمّد بن حسّان» مصحّفا من الواو... 283

220. الثاني: زيادة «عن محمّد بن عبد الجبّار» في الحديث 2... 283

221. الصواب هو الاحتمال الثاني، فلم يبق إشكال في رجوع الضمير إلي محمّد بن حسّان ... 284

88/13 = 240 إلي 15

222. رجوع الضمير في الحديث 15 إلي محمّد بن أحمد الخراساني... 285

223. الإرسال في الحديث 14 لعدم كون أحمد بن حمّاد المروزي من أصحاب

الصادق عليه السلام... 286

271 = 3/1 إلي 5

224. احتمالات مرجع الضمير في «بإسناده» في الحديثين ... 289

225. لمنتقي الجمان كلام حول مرجع الضمير في «بإسناده» ... 290

226. لعلّ الأظهر رجوعه إلي المصنّف خلافا لصاحب المنتقي ... 290

276 = 5/ذيل 4

227. وقوع التحريفين في السند الذيلي في مطبوعة الكافي ... 290

228. الظاهر: أنّ الذيل ليس من الكافي بل حاشية أدرجت في المتن ... 291

297 = 14/3 وذيله

229. في السند الذيلي الاحتمالان: التعليق والإرسال ... 292

310 = 20/5 و 6

230. احتمالات ثلاثة في مرجع الضمير المستتر في «فسرهنّ» ... 293

231. أظهر الاحتمالات الاحتمال الأوّل ... 293

332 = 27/11

232. كلام في بيان كيفيّة التعليق في السند ... 294

233. كلام صاحب المنتقي حول الحديث ... 295

339 = 31/4 إلي 6

234. الظاهر كون «بهذا الإسناد» إشارةً إلي السند 4، خلافا لصاحب المنتقي ... 296

343 = 32/13 إلي 15

235. رجوع الضمير في الحديث 15 إلي محمّد بن إسماعيل، خلافا لمعجم الرجال وتجريد الأسانيد ... 297

236. وجه إرجاع الضمير إلي محمّد بن إسماعيل ... 297

244. منشؤ وقوع التعليق والإضمار والإشارة في أسناد الكافي ... 298

351 = 40/3 إلي 5

237. الظاهر: أنّ السند الأخير معلّق علي الحديث 3 ... 299

390 = 58/15 و 16

238. ما فهمه الشيخ من السندين ... 300

239. إيراد المحقّق التستري علي الشيخ ... 301

240. ما يرد علي المحقّق التستري مع بيان قسمين للبناء علي السند السابق ... 301

241. الصواب ما فهمه الشيخ و بيان وجهه ... 301

242. زيادة أحمد بن محمّد في السند و بيان وجهها ... 302

400 = 60/14 و 15

243. الخلاف في قائل: «وقرأت في كتاب...» ... 304

244. الظاهر رجوع الضمير إلي عليّ بن مهزيار ... 304

245. وجه رجوع الضمير إلي عليّ بن مهزيار وكثرة مكاتباته ... 305

406 = 61/12

246. الإشكال في سند الحديث وكلام سيّدنا دام ظلّه في نفي البعد عن كون الحديث مدرجا في الكتاب ... 306

434 = 78/ذيل 1

247. احتمال كون السند من أسناد التهذيب ورد في الكافي سهوا ... 307

443 = 84/ذيل 4

248. إحتمال كون السند حاشيةً أخذت من التهذيب وأدرجت في الكافي سهوا ... 307

448 = 84/24 إلي 27

249. الخلاف في مرجع الضمير ... 308

454 = 85/14 إلي 16

250. إرجاع الضمير في معجم الرجال والوسائل إلي معلّي بن محمّد ... 309

251. المناقشة في إرجاعهما بعدم رواية معلّي بن محمّد عن عليّ بن معبد ... 309

478 = 95/6

252. كلام حول عطف عليّ بن أبي حمزة علي عبد اللّه بن وضّاح ... 311

253. في بعض النسخ «وعن عليّ بن أبي حمزة» ... 311

254. إعادة الخافض ليست دليلاً قطعيا علي إرادة التحويل في السند ... 312

495 = 103/2 و 3

255. الخلاف في مرجع ضمير «عنه» ... 313

256. الظاهر سقوط الحسين بن سيف من الحديث 2 ... 314

257. البحث عن صحة رواية عليّ بن الحسن بن فضّال عن عثمان بن عيسي

والإشارة إلي طبقتهما ... 314

258. المظنون رجوع الضمير في الحديث 2 إلي عليّ بن الحسن بن عليّ ... 315

499 = 1/10 إلي 12

259. رجوع الضمير في الحديث 12 إلي أحمد بن محمّد، خلافا لظاهره البدوي ... 317

503 = 2/2 إلي 4

260. الحديث 3 معلّق علي الحديث 2 خلافا للشيخ ... 318

504 = 2/10 و 11

261. ما أفاده الإمام البروجردي والعلاّمة الخوئي رحمهماالله حول السند 11 ... 318

262. ما يلاحظ علي كلامهما ... 319

263. ما فهمه صاحب الوسائل من السند ... 319

264. الخدشة فيما فهمه صاحب الوسائل رحمه الله ... 320

265. دعوي صاحب جامع الرواة والجواب عنها ... 321

266. حصيلة الكلام: في السند تحريف لا نعلم تفصيله ... 322

510 = 5/3 و 4

267. الأحاديث الثلاثة مكاتبة واحدة ... 323

512 = 7/2

268. العطف في السند عادي ... 323

531 = 18/1

269. كلام المحقّق التستري قدس سره في الأخبار الدخيلة حول إفراد «قال: قلت» ... 325

270. نقد كلامه قدس سره بما ورد في الأسناد ... 326

271. التحقيق في وجه إفراد «قال: قلت» في السند وما يشبهه ... 327

272. تحقيق الكلام حول السائل في «قال: قلت» بما يعضده من الأخبار ... 328

273. حصيلة الكلام: أنّ السائل هو زرارة ... 330

542 = 24/3

274. دعوي الفاضل التستري وقوع التصحيف في السند ... 333

275. وجه دعواه قدس سره الراجعة إلي وقوع التحويل في السند ... 333

276. عدم رواية موسي بن بكر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ... 334

277. الخدشة فيما ادّعاه الفاضل التستري ... 335

278. المراد من أبي جعفر في روايات سعد بن عبد اللّه هو أحمد بن محمّد بن عيسي ... 336

279. حصيلة الكلام: عدم وقوع تحويل في السند ... 336

548 = 30/1 و 2

280. اختلاف النسخ في السند 2 ... 337

281. الظاهر وقوع سقط بين أحمد بن محمّد وعبد الملك بن عتبة ... 337

282. الظاهر أنّ الواسطة الساقطة هو عليّ بن الحكم ... 338

283. وجه سقوط عليّ بن الحكم من السند ... 339

550 = 32/4

284. اختلاف النسخ في ثبوت ابن أبي عمير وعدمه ... 340

285. الإشارة إلي الاحتمال الأقرب إلي الواقع ... 340

أسناد الكافي / المجلّد الرابع

12 = 7/9 وذيله

286. سقوط هذه الرواية من النسخة المطبوعة ... 346

43 = 35/5 إلي 7

287. الحديث 6 معلّق علي أوّل السندين من الحديث 5 ... 348

44 = 36/2 إلي 7

288. الحديث 3 معلّق علي الحديث 2 والحديثان 6 و 7 معلّقان علي الحديث 4 ... 349

77 = 6/8 و 9

289. احتمال عدم وقوع التعليق في السند وردّه ... 355

290. اختلاف نسخ الكافي في السند 9 ... 356

291. ما فهم الشيخ الطوسي من السند في التهذيب والاستبصار ... 356

292. التعرّض لكلام سيّدنا دام ظلّه في اختلاف النسخ والمصادر ... 356

293. إشكال فيما ذكره سيّدنا دام ظلّه ... 357

294. الجواب عن الإشكال بإيراد من يتوسّط بين أحمد بن محمّد بن عيسي وابن أبي عمير ... 357

295. التحقيق: عدم وجه للالتزام بوقوع التحويل في السند ... 358

296. موارد رواية ابن أبي الصهبان عن ابن أبي عمير ... 358

82 = 9/4 و 5

297. احتمال عدم وقوع التحويل في السند وردّه ... 359

298. وجه التعبير عن «محمّد بن أبي الصهبان» في روايات أحمد بن إدريس في الكافي ب «محمّد بن عبد الجبّار» ... 360

299. البحث عن رواية أحمد بن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن عبد الجبّار ... 360

300. من يتوسّط بين أحمد بن محمّد و ابن رباط ... 361

301. الحاصل: أنّ الحديث 5 معلّق وأحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عيسي ... 362

120 = 41/1 إلي 4

302. ما ذكره منتقي الجمان حول الحديث 3... 364

303. الإشكال في دعوي المنتقي في الفقرة الأخيرة من كلامه... 365

304. إثبات دعوي المنتقي في الفقرة الأولي... 365

127 = 48/2 إلي 4

305. احتمال سقوط إسماعيل بن مهران بعد أحمد بن محمّد في السند 4... 367

141 = 58/1 إلي 3

306. في السند 3 اختلال من جهة رواية عليّ بن إبراهيم عن صالح بن

عبد اللّه ... 369

307. صالح بن عبد اللّه من أصحاب الصادق عليه السلام... 369

308. بيان احتمالات ثلاثة لرفع الاختلال عن السند... 370

309. أولي الاحتمالات الاحتمال الأخير... 371

310. حصيلة الكلام: الظاهر وقوع الاختلال في السند... 371

146 = 61/4 إلي 7

311. رجوع الضمير في جميع الأسناد إلي الحسن بن عليّ الهاشمي... 372

154 = 68/1

312. الظاهر زيادة «عن أبي بصير» في السند... 373

313. وقوع التصحيف في متن حديثي الكافي والتهذيب... 373

156 = 69/1 إلي 3

314. قائل «قلت: فربما رأينا الهلال» هو أبو بصير، خلافا لظاهره البدوي... 375

160 = 70/1 إلي 4

315. احتمال زيادة الحديث 3 في الكتاب ... 376

172 = 75/13

316. دعوي المنتقي: وقوع الارسال في السند ... 377

317. الأقرب وقوع سقط في الحديث ... 378

189 = 3/7 وذيله

318. البحث عن وقوع التعليق في ذيل الحديث 7 ... 379

194 = 4/5

319. عدم التحويل في السند و إن قلنا بوقوع التصحيف فيه ... 380

205 = 7/4 وذيله

320. الأظهر قراءة «ذكر» معلوما ورجوع ضميره إلي أبان بن عثمان ... 380

206 = 7/6 إلي 8

321. الأظهر قراءة «روي» معلوما ورجوع ضميره إلي أحمد بن محمّد ... 381

222 = 21/6

323. في المطبوعة تصحيف «و» ب «عن» قبل مثنّي ... 382

324. الكلام في قائل «قال: كنّا» وبيان احتمالاته ... 383

255 = 28/10 و 11

325. المراد من أحمد في السند مردّد بين ابن عيسي، و ابن خالد ... 385

255 = 28/14 إلي 16

326. في المطبوعة تصحيف «عن المؤمن» ب «عبد المؤمن» في السندين ... 386

327. الإبهام في مرجع الضمير – بناءً علي النسخة المطبوعة – يشهد بعدم

صحّتها ... 386

287 = 48/1 إلي 5

328. المراد من أحمد بن محمّد بعد «العدّة» في كتاب الحجّ من الكافي هو «ابن عيسي» ... 390

289 = 49/2 و 3

329. كلام المنتقي حول «بإسناده» واحتماله أنّه مرسل ... 390

330. الظاهر: أنّ «بإسناده» من كلام عليّ بن إبراهيم ... 390

339 = 83/5 و 6

332. في وقوع «محمّد بن أحمد» في أوّل السند 6 إبهام ... 395

333. ما فهمه صاحب الوسائل من السند ... 395

334. ما يرد علي صاحب الوسائل ... 395

335. الصواب: وقوع تصحيف في السند ... 396

350 = 90/1

336. ما أفاده صاحب المرآة حول الحديث ووجه ما أفاده قدس سره ... 397

337. تفسير «بشر بن إسماعيل» في السند ... 397

364 = 97/9 إلي 12

338. كلام حول اختلاف النسخ في الحديث 12 وهل هو معلّق أم لا؟ ... 399

339. بحث حول المراد من أحمد بن محمّد في السند 12 ... 400

340. حصيلة الكلام: أنّ المراد من أحمد بن محمّد في السند 12 هو العاصمي ولا تعليق فيه ... 400

401 = 119/1 و 2 و 402 = 120/1 و 2

341. المراد من قوله: «ثمّ ذكر كما ذكر معاوية» ... 405

342. البحث عن حديثي أبي بصير: هل هما معلّقان أم لا؟ ... 405

343. إشارة إلي رواية مبسوطة لمعاوية بن عمّار في سياق مناسك الحجّ وما يرتبط بها ... 405

344. الارتباط بين روايتي معاوية بن عمّار وأبي بصير في سياق مناسك

الحجّ ... 406

345. الظاهر وقوع التعليق في حديثي أبي بصير وبيان المؤيّدات له ... 407

346. إشارة إلي موارد نقل رواية معاوية بن عمّار في سياق مناسك الحجّ ... 409

347. عدم اشتمال رواية أبي بصير علي جميع مناسك الحجّ ... 413

437 = 143/5 و437 = 144/1 إلي 3

348. الكلام حول كيفية التعليق في الحديثين 2 و 3 وبيان إشكالاته ... 417

349. الأظهر في حلّ الإشكالات القول بسقوط «ابن أبي عمير» في الحديث الثاني ... 418

445 = 151/1 إلي 477/6

350. بحوث حول الحديثين الأوّل والثالث ... 420

351. البحث الأوّل: في كون «العلاء بن صبيح» محرّفا ... 420

352. إمكان تبديل عجلان أبي صالح بعلاء بن صبيح ... 421

353. البحث الثاني: في كون الصواب – بعد عليّ بن رئاب – الواو أو «عن» ... 421

354. البحث الثالث: في غرابة رواية محمّد بن أبي عمير عن شيخيه مع

الواسطة ... 422

355. التحريف في ما ورد من رواية ابن أبي عمير عن شيخه عبد الرحمان بن

الحجّاج مع الواسطة... 422

356. عدم ثبوت رواية ابن أبي عمير عن ابن رئاب مع الواسطة... 423

357. المراد من «روي عنهما» في باب أصحاب الصادق عليه السلام من رجال الشيخ... 423

357. البحث الرابع: في عنوان عبد اللّه بن صالح... 424

358. الإشكال في جماعة عدّهم الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام... 425

359. اختلاف النسخ والمصادر في إثبات عبد اللّه أو عبيد اللّه في عنوان «عبد اللّه بن صالح»... 426

360. الإشارة إلي من كان باسم عبد اللّه بن صالح في الأسناد، غير عبد اللّه بن صالح الخثعمي... 427

361. البحث الخامس: في عدم معهودية رواية ابن أبي عمير عن عبد اللّه بن صالح مباشرةً... 428

362. رواية ابن أبي عمير عن عبد اللّه بن صالح بالواسطة لا تنفي روايته عنه مباشرةً... 228

363. البحث السادس: بيان احتمالات في حلّ إشكال رواية عبد اللّه بن صالح عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً في الحديث 1... 429

364. أظهر الاحتمالات الاحتمال الثالث... 431

464 = 165/5

365. ثلاثة بحوث حول تصحيح السند 5:

الأوّل: فيما سقط بعد «قال: عبد اللّه بن ميمون»... 433

366. الثاني: في الإمام المروي عنه... 433

367. الثالث: في المعطوف عليه لقوله: «ثمّ سل حاجتك» ... 434

368. الحاصل: في السند خلل، وإن خفي علينا تفصيله ... 434

471 = 168/6

369. كلام حول المراد من محمّد بن إسماعيل في السند ... 435

370. الظاهر كون الصواب «عن محمّد بن إسماعيل» بدل «ومحمّد بن إسماعيل» ... 436

371. الحاصل: عدم وقوع تحويل في السند ... 437

484 = 176/2 و 3

372. رجوع الضمير إلي الحسين بن سعيد، كما عليه الشيخ قدس سره ... 438

373. كلام للفاضل التستري حول الاقتصار علي أحد العدّة وإشكال العلاّمة

المجلسي قدس سرهعليه ... 439

374. مواضع من التهذيب لم يتفطّن الشيخ قدس سره إلي وقوع تعليق في الأسناد ... 439

485 = 177/3 إلي ذيل 5

375. الإبهام في مرجع ضمير «قال» في ذيل الحديث 5 ... 440

376. الاستشهاد بسندين من الكافي لرفع الإبهام مرجع ضمير «قال» والخدشة

فيه ... 441

377. التحقيق: أنّ رفع الإبهام عن السند متوقّف علي تعيين طبقة عليّ بن محمّد النوفلي ... 442

378. إدراك عليّ بن محمّد النوفلي زمن الرضا عليه السلام ... 443

379. الرواة عن عليّ بن محمّد النوفلي ... 443

380. حصيلة البحث: رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد ... 446

ص: 463

501 = 187/1 و 2

381. في السند الثاني احتمالان: التعليق و الإرسال ... 448

505 = 190/1

382. رجوع الضمير المستتر في «قال: وسألت» إلي سعيد بن يسار ... 449

506 = 191/1 و 2

383. سقوط أحمد بن محمّد بن أبي نصر من السند الأوّل ... 450

558 = 219/4 و 5

384. الظاهر سقوط «عن ابن أبي عمير» من السند 4 ... 455

565 = 224/2 إلي 4

385. مواضع ورود الحديث الأخير في المصادر ... 458

386. المقارنة بين الروايات لتبيين مواضع التحريف في حديثي التهذيب وقرب الاسناد ... 459

387. بيان مواضع الإبهام في الحديث 4 ورفعها:

الأوّل: في المراد من ابن فضّال في السند ... 460

الثاني: في المراد من محمّد في «فقال له محمّد» ... 460

الثالث: في مرجع ضمير قال في «قال: بعد العصر» ... 461

388. تحقيق الكلام في الأمرين:

389. الأوّل: في مرجع ضمير «عنه» في السند 4 ... 462

390. الأولي إرجاع الضمير إلي أحمد بن محمّد في الحديث 2 ... 462

391. الثاني: في كيفية العطف في الحديث 2 ... 464

392. كيفية العطف بناءً علي ظاهر السند ... 464

393. ما احتمله سيّدنا دام ظلّه في كيفيّة العطف في السند ... 465

394. ما يلاحظ علي ما ذكره سيّدنا دام ظلّه من احتمال التحريف ... 466

395. الظاهر ارادة ابن فضّال من الحسن بن علي بناءً علي احتمال التحريف في السند ... 466

396. تعيين المراد من الحسن بن عليّ في السند مشكل بناءً علي ظاهر السند ... 467

587 = 236/2 إلي 5

397. أحمد بن محمّد في هذه الأسناد هو أحمد بن محمّد بن عيسي ... 470

المجلّد الثاني من كتاب توضيح الأسناد

أسناد الكافي / المجلّد الخامس

48 = 22/5 إلي 7

398. عدم اتّحاد محمّد بن يحيي «الخزّاز» و «الخثعمي» ... 11

399. في السند الأخير احتمالان: التعليق و وقوع السقط فيه ... 11

400. الظاهر وقوع السقط فيه ... 12

401. مواضع إيراد الحديث في وسائل الشيعة و بيان اختلافاتها ... 12

50 = 22/16

402. الصواب عطف محمّد بن يحيي علي أبيه وليس في السند تحويل ... 13

56 = 28/4 و 5

403. الظاهر تحريف «أو» ب «و» بعد أبي جعفر في الحديث 4 ... 15

84 = 9/3

404. في السند احتمالان: العطف العادي والتحويل ... 19

ص: 465

405. في السند إشكال: وهو عدم رواية صالح النيلي عن أبي بصير ... 19

406. حصيلة البحث: أنّ الأظهر وقوع تقديم وتأخير في محلّ «وصالح النّيلي» ... 20

93 = 19/3 و 4

407. أحمد بن محمّد في السند الأخير مردّد بين العاصمي وابن عيسي ... 21

408. تعيين أحد الاحتمالين متوقّف علي معرفة طبقة حمدان بن إبراهيم ... 21

409. حصيلة الكلام: أنّ التصحيف في السند الأخير منشؤ للإبهام في المراد من أحمد بن محمّد ... 22

106 = 30/5 إلي 7

410. الظاهر: تصحيف هشام ب «بشر» في السند الأخير ... 24

119 = 37/1 إلي 3

411. ما ذكر في وسائل الشيعة عند إيراد هذه الروايات ... 27

412. بحث في مرجع ضمير «عنه» في الحديث 2 ... 27

413. الظاهر إرجاع الشيخ الضمير إلي الحسين بن سعيد خلافا لصاحب الوسائل ... 27

414. الإشكال في رجوع الضمير إلي الحسين بن سعيد ... 28

415. اتّحاد حكم بن أيمن مع الحكم الخيّاط وكونه خيّاطا لا حنّاطا ... 28

416. تعيين طبقة الحكم بن أيمن وبيان أنّه ليس في طبقة مشايخ الحسين بن سعيد ... 29

417. مقارنة طبقة ابن بقّاح للحسين بن سعيد ... 31

418. وقوع حكم الخيّاط في مطبوعة كتاب الزهد سهو والصواب «سالم» بدل حكم ... 32

419. حلّ الإشكال بما نبّه عليه سيّدنا دام ظلّه... 33

420. حصيلة البحث: الأظهر رجوع الضمير إلي الحسين بن سعيد مع وقوع سقط أو إرسال بعده... 34

49/15 = 140

421. كلام حول مرجع ضمير «قال» قبل «وقال أبو جعفر» ومحتملاته... 36

54/18 = 153 و 19

422. توهّم التعليق في الحديث 19 لوقوع تحريف فيه... 39

80/14 = 189 إلي 16

423. الفصل بين سندي المعلّق والمعلّق عليه... 43

424. ما هو الوجه في الفصل بين السندين... 43

91/1 = 206

425. الصواب ثبوت «عمر بن يزيد» في السند، خلافا للأخبار الدخيلة... 46

126/7 = 263 إلي 9

426. في السند خلل ظاهر لعدم معهودية الإرسال إلي ابن أبي عمير... 50

131/2 = 270 و 3

427. الصواب في السند سهل بن زياد دون حميد بن زياد... 51

134/6 = 275 إلي 8

428.الحديث 7 ذيل للحديث 6 وليس خبرا مستقلاً... 53

159/16 = 307

429. عدم ذكر المسؤول عنه في السند وذكره في التهذيب مع وقوع تصحيف

في سنده ... 56

308 = 159/18 إلي 20

430. كلام حول إشكال مرجع الضمير في الحديث 20 و طريق حلّه ... 57

322 = 2/1 و 2

431. في المطبوعة «أحمد بن الحجّال» بدل «أحمد عن الحجّال» وهو

مصحّف ... 61

328 = 9/2 و 3

432. الصواب رجوع الضمير إلي «أحمد بن محمّد بن خالد» خلافا للتهذيب ... 62

329 = 9/6 و 7

433. إرجاع الشيخ ضمير «عنه» إلي عليّ بن محمّد والصواب رجوعه إلي أحمد بن أبي عبد اللّه ... 63

433. وجه عدم رجوع الضمير إلي علي بن محمّد بن بندار ... 64

348 = 27/4

434. دعوي العلاّمة التستري: أنّ قوله: «قال له الفضيل» محرّف ... 69

435. الردّ علي الدعوي المذكورة ... 69

436. دأب الأصحاب في التمييز بين السند والمتن ... 69

369 = 44/1 إلي 4

437. وجود الخلل في الأسناد الثلاثة الأخيرة ... 71

438. رواية أحمد البرقي عن ابن العرزمي والمراد منه ... 71

439. منشؤ الخلل: إدراج زيادة تفسيرية في متن السند 1 ... 72

372 = 44/6 إلي 8

440. تنبيه سيّدنا – دام ظلّه – علي وجود إشكال في الحديث 8 و احتمالاته لرفع الإشكال ... 73

441. الإشكال علي الاحتمال الأوّل الذي ذكره سيّدنا دام ظلّه، والجواب عنه ... 73

442. عدم خلو سائر الاحتمالات عن الإشكال ... 74

443. حصيلة البحث: الأظهر كون «محمّد بن أحمد» مصحّف «أحمد بن محمّد» ... 74

398 = 62/3 و 4

444. رجوع ضمير «عنه» إلي حميد بن زياد ووقوع السقط بعده ... 78

399 = 63/2 إلي 4

445. دعوي مصحّح الكافي حول مرجع ضمير «عنه» في الحديثين 3 و 4 ... 79

446. الخدشة فيما ادّعاه المصحّح رحمه الله ... 79

427 = 82/6

447. في السند تحويل، خلافا لظاهره البدوي ... 82

448. الإشكال علي التحويل: بأنّه منافٍ لوحدة الراوي عنه عليه السلام، والجواب عنه ... 82

449. تأييد وقوع التحويل في السند بما ورد في الروايات ... 83

446 = 91/15 و 16

450. كلام حول المراد من ابن سنان في السند الأخير ... 85

451. بحث حول رواية ابن مسكان عن ابن سنان ... 86

452. ذكر شواهد علي كون المراد منه هو محمّد ... 87

453. المناقشة في الشواهد المذكورة بما ورد في التهذيب ... 87

454. شواهد علي كون المراد من ابن سنان هو عبد اللّه، وزيادة «عن رجل» في السند ... 88

455. حصيلة الكلام: أنّ المراد من ابن سنان هو عبد اللّه والضمير راجع إلي ابن محبوب ... 90

466 = 111/3 و 4

456. كلام حول المراد من أحمد بن محمّد في الحديث 4... 91

457. لعلّ المراد منه ابن خالد بقرينة رواية محمّد بن يحيي عنه... 92

492 = 136/1

458. تنبيه سيّدنا دام ظلّه علي وجود إشكال في السند... 95

459. بيان احتمالات لحلّ هذا الإشكال:

الأوّل: وقوع التحويل في السند... 95

460. في السند إشكال آخر لا يرتفع باحتمال وقوع التحويل فيه... 95

461. وقوع التصحيف في رواية ابن أبي عمير عن جميل مع الواسطة... 95

462. الثاني: ما احتمله سيّدنا دام ظلّه: من كون الصواب «الواو» بدل «عن» قبل جميل ... 98

463. عدم تماميّة هذا الاحتمال... 99

464. الثالث – وهو الأظهر – : زيادة «الحكم بن مسكين عن» أو «الحكم بن مسكين عن جميل» في السند ... 99

501 = 143/3 و 4

465. البحث عن مرجع الضمير في الحديث 4... 100

466. الصواب رجوع ضمير «عنه» إلي أحمد بن أبي عبد اللّه مع تعليق

في السند... 101

467. بحث حول المراد من الميثمي في السند... 102

517 = 157/5 إلي 9

468. رجوع الضمير في الأحاديث الثلاثة إلي أحمد بن أبي عبد اللّه ... 106

553 = 173/1

469. قوله: «وأظنّني قد حضرته» إمّا من كلام عليّ بن الحكم وإمّا من كلام عبد اللّه بن يحيي ولعلّه الأقوي ... 108

546 = 186/6

470. المراد من الحسن بن عليّ هو ابن فضّال وفاقا لمرآة العقول ... 110

471. بيان احتمالات مرجع الضمير في «قال» بعد «قال الحسن...» ... 110

أسناد الكافي / المجلّد السادس

9 = 4/6 و 7

472. الظاهر رجوع الضمير إلي النضر بن شعيب مع ما في الحديث 6 من الجهات الغريبة ... 116

18 = 10/3 و 4

473. المراد من أحمد بن محمّد هو ابن خالد مع كون السند معلّقا ... 117

474. عدم تنبّه الشيخ إلي وقوع التعليق في الحديث 4 ... 117

27 = 17/1 و 2

475. الصواب رجوع ضمير «عنه» إلي ابن سماعة، خلافا للشيخ في التهذيب ... 118

27 = 17/3 و 4

476. ما فهم الشيخ قدس سره من السند 4 ... 119

477. الظاهر رجوع الضمير إلي يونس والمراد من أبي جعفر هو الباقر عليه السلام ... 119

478. عدم رواية أبي بصير عن العناوين المبهمة دليل علي رجوع ضمير «عنه» إلي يونس ... 120

49 = 35/2 إلي 4

479. في المطبوعة في الحديث 3 «عليّ بن فضّال» – بدل ابن فضّال – و هو سهو ... 122

64 = 8/1 و ذيله

480. الظاهر رجوع الضمير في «قال» إلي ابن مسكان ... 125

77 = 18/2

481. المراد من قوله: «قال: قلت له» في الموضعين هو: «قال عبد اللّه بن المغيرة: قلت لابن بكير» ... 127

87 = 26/8 إلي ذيل 9

482. رجوع ضمير «عنه» إلي ابن سماعة، خلافا لظاهره البدوي ... 129

120 = 48/3 وذيله

483. قوله: «وزاد فيه محمّد بن أبي حمزة» من كلام ابن سماعة ... 133

121 = 49/3 إلي 6

484. ورود الحديث 6 في المطبوعة مصحّفا ... 134

485. كلام حول اختلاف النسخ والمصادر في السند 5 ... 134

486. سهو الشيخ في إرجاع ضمير «عنه» في الحديث 5 ومنشؤه ... 135

487. نقل كلام سيّدنا دام ظلّه حول الحديث 5 ومرجع الضمير فيه ... 135

488. بحث حول رواية حميد بن زياد عن أحمد بن محمّد ... 136

489. الصواب رجوع ضمير «عنه» في الحديث 5 إلي ابن سماعة ... 137

53/4 = 126

490. كلام حول احتمالات ثلاثة في الراوي عن الحسين بن هاشم في

السند ... 138

491. الظاهر «وصفوان» بدل «عن صفوان» في السند ... 139

492. حصيلة الكلام: عدم تحويل في السند، وأنّ الراوي عن الحسين بن هاشم هو سماعة ... 139

62/4 = 138 إلي 6

493. اختلاف مرجع ضمير «عنه» في الحديث 5 و ذيله ... 140

494. الإبهام في الراوي عن يعقوب بن سالم يؤمي ء إلي وقوع خلل في

السند 6 ... 140

65/1 = 144 و 2

495. رجوع ضمير «بإسناده» إلي الكليني، خلافا لظاهره البدوي ... 142

67/3 = 146 إلي 5

496. وقوع الفصل بين ضمير «عنه» ومرجعه «ابن سماعة» يشير إلي وقوع خلل في الكتاب ... 143

74/18 = 166 و 19

497. رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد، خلافا لمعجم الرجال ... 145

80/1 = 173

498. اختلاف النسخ في الحديث المبحوث عنه ... 146

499. الظاهر: أنّ الصواب «بعض أصحابه ابن أبي نجران أو ابن أبي عمير» وفاقا لسيّدنا دام ظلّه ... 146

196 = 16/11 و 12

500. استظهار المجلسي قدس سره كون «أحمد» هو العاصمي ... 152

501. الخدشة في استظهاره قدس سره ... 152

502. حصيلة الكلام: أنّ المراد من أحمد «أحمد بن أبي عبد اللّه» ... 153

214 = 7/2 إلي 5

503. الظاهر: وقوع السقط بين الوشّاء وعبد الرحمان في الحديث 3 وهو

«أبان» ... 157

504. وجه سقوط «أبان» في السند بما ورد في الأسناد المشابهة ... 157

505. حصيلة الكلام: أنّ الحديثين 4 و 5 معلّقان علي الحديثين 2 و 3 معا ... 158

229 = 3/7 و 8

506. كلام حول المراد من محمّد بن يحيي في الحديث 8 ... 161

507. الحاصل: أنّ محمّد بن يحيي هو العطّار الواقع في أوّل السند السابق ... 162

236 = 12/1

508. الأظهر «وعن عبد اللّه بن مسكان» بدل «عن عبد اللّه بن مسكان» كما في بعض النسخ المعتبرة ... 162

509. وجه سقوط الواو عن السند ... 163

510. الظاهر أنّ الراوي عن عبد اللّه بن مسكان «مروك بن عبيد» ... 163

240 = 15/11 و 12

511. المراد من ابن سنان في الحديث 12 هو محمّد و ضمير «عنه» راجع إلي يعقوب بن يزيد ... 165

512. وجه تكرّر ابن سنان وإسماعيل بن جابر في الحديث 11 ... 165

258 = 9/3 و ذيلاه

513. كلام سيّدنا دام ظلّه حول القائل في قوله: «وزاد فيه» ... 167

514. التردّد في قائل: «وفي رواية صفوان» بين ابن فضّال والكليني ... 168

515. رفع الإبهام فيمن يروي عنه عليّ بن عقبة وعليّ بن الحسن بن رباط في ذيل الحديث 3 ... 168

516. عدم استبعاد رواية شخص عن شيخه بالواسطة في النقل الشفهي ... 170

272 = 23/9

517. ورود الخبر في المصادر المختلفة مع وقوع التصحيف في بعضها ... 172

518. بيان الاحتمالات في عنوان «الحلبي ابن أبي شعبة» في السند ... 173

519. الأصل في عنوان «الحلبي ابن أبي شعبة» هو ابن أبي شعبة ... 174

520. المراد من ابن أبي شعبة في روايات حمّاد بن عثمان هو عبيد اللّه بن عليّ ... 175

285 = 40/2 إلي 4

521. كلام حول احتمالات مرجع الضمير في الحديث 4 ... 176

522. البحث عن سليمان بن جعفر (حفص خ.ل) لتعيين مرجع الضمير في السند ... 176

523. رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد بناءً علي صحّة نسخة «جعفر» ... 177

524. الإشكال علي رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد ... 177

525. تعيين مرجع الضمير بناءً علي صحّة نسخة «حفص» ... 178

526. من المحتمل وجود رجل باسم سليمان بن حفص (جعفر خ.ل) في طبقة

العيّاشي ... 179

527. الظاهر رجوع الضمير إلي محمّد بن يحيي ... 179

290 = 45/1 و ذيله

528. الظاهر رجوع الضمير في «قال» في ذيل الحديث 1 إلي أحمد بن محمّد بن خالد ... 180

529. ورود الخبر في علل الشرائع ... 180

530. وقوع السقط في متن الحديث في مطبوعتي المحاسن ... 180

531. الظاهر زيادة «محمّد بن عليّ الكوفي» في علل الشرائع ... 181

306 = 53/11 و 12

532. إرجاع الضمير في الوسائل و ترتيب الأسانيد إلي عليّ بن محمّد ... 184

533. الصواب رجوع الضمير في الحديث 12 إلي أحمد بن أبي عبد اللّه و «عن» بعد أبيه زائد ... 184

307 = 54/1 و 2

534. رجوع الضمير في الحديث 2 إلي «محمّد بن موسي» خلافا لتجريد أسانيد

الكافي ... 185

308 = 55/2 و 3

535. رجوع الضمير في الحديث 3 إلي «أحمد بن أبي عبد اللّه» خلافا لظاهر السند ... 185

312 = 60/4 إلي 6

536. رجوع ضمير «عنه» في الحديث 5 إلي محمّد بن موسي، خلافا للبحار

وتجريد الأسانيد ... 188

537. كلام حول مرجع الضمير في الحديث 6 ... 188

538. وجوه ثلاثة في مرجع الضمير في الحديث 6 ... 189

539. الأظهر رجوع الضمير إلي محمّد بن موسي ... 190

323 = 74/ذيل 3

540. اختلاف النسخ حول ثبوت «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه» أو عدم ثبوته ... 194

541. لتصحيح السند وجوه ثلاثة ... 194

323 = 74/5 إلي 9

542. كيفية ورود هذه الأحاديث في النسخ ... 195

543. في الوسائل زيادة «عدّة من أصحابنا» في الحديث 7 في ابتداء السند ... 196

544. في بعض النسخ زيادة «عليّ عن محمّد بن عيسي» في الحديث 7 في ابتداء السند ... 196

545. الظاهر عدم صحّة نسخة زيدت فيها «عليّ عن محمّد بن عيسي» ... 197

546. حصيلة الكلام: عدم ترجيح بين نسختي مطبوعة الكافي والوسائل ... 198

326 = 76/7 إلي 10

547. القول برجوع الضمير في الحديث 8 إلي أحمد بن محمّد بن عيسي ... 198

548. البحث عن ثبوت رواية أحمد بن محمّد بن عيسي عن يعقوب بن يزيد في الكافي ... 199

549. ثبوت التحريف في بعض ما ورد في الكافي من رواية أحمد بن محمّد عن يعقوب بن يزيد ... 199

550. كلام حول روايات أحمد بن محمّد بن عيسي عن يعقوب بن يزيد في سائر الكتب ... 200

551. الإشكال في القول بالتحريف في السند الثاني ... 202

552. الإشكال في القول بالتحريف في السند الثالث ... 202

553. الظاهر ثبوت رواية أحمد بن محمّد بن عيسي عن يعقوب بن يزيد ... 205

554. من المحتمل رجوع الضمير في الحديث 8 إلي أحمد بن محمّد بن خالد ... 206

555. حصيلة البحث: الترديد في مرجع الضمير في الحديث 8 ... 206

342 = 91/4 إلي 6

556. من المحتمل قوله في الحديث 6: «وزاد فيه...» من كلام عثمان بن

عيسي ... 209

557. الظاهر اتّحاد إسحاق الجريري مع إسحاق بن جرير ... 209

363 = 112/7 إلي 8

558. الأصمّ في الحديث 8 هو عبد اللّه بن عبد الرحمان الأصمّ ... 213

369 = 121/1 إلي 5

559. رجوع الضمير في الحديثين 2 و 3 إلي أحمد بن أبي عبد اللّه ... 215

560. رواية أحمد بن أبي عبد اللّه عن معاصريه ومن تأخّر عنهم طبقةً ... 216

388 = 9/1

561. في المطبوعة وبعض المخطوطات: «الحسين بن عثمان عن محمّد بن أبي حمزة» خلافا لما أثبتناه ... 220

562. الصواب ما أثبتناه أو نظيره ... 221

563. كلام حول التحويل في السند المبحوث عنه ... 221

564. كيفية رواية الحسين بن عثمان عن أبي عبد اللّه عليه السلام ... 221

565. حصيلة البحث: أنّ الحكم بوقوع التحويل في السند مشكل ... 223

397 = 15/9 إلي 11

565. أخذ التهذيب الحديث 11 من الكافي مع تبديل «الحسين بن محمّد» ب «الحسن بن محمّد بن سماعة» فيه وهو سهو ... 225

423 = 30/8

566. العطف في السند عادي وليس بتحويلي، خلافا لما يتوهّم منه ... 228

424 = 30/11 وذيله

567. ما فهمه الأصحاب ذيل السند 11 من كونه معلّقا و وجهه ... 229

568. الإشكال علي القول بوقوع التعليق في السند الذيلي ... 229

569. ما يرد علي هذا الإشكال ... 230

570. قوّة احتمال وقوع التحريف في السند المبحوث عنه ... 231

571. الأظهر وقوع التعليق في السند ... 232

440 = 1/11 إلي 15

572. وقوع الخلل في الحديث 14 بناءً علي ثبوت «عنه، عن» في السند ... 236

448 = 5/9

573. بحث حول مرجع الضمير في «قال» في السند وبيان محتملاته ... 237

574. وقوع التحريف في موارد يروي فيها عبد اللّه بن ميمون القدّاح عن أبي جعفر عليه السلام ... 237

575. احتمال رجوع الضمير في «قال» إلي ابن القدّاح مع تصحيف «قال جعفر عليه السلام» ب «قال أبو جعفر» عليه السلام ... 239

576. الخدشة في هذا الاحتمال بورود مضمون الرواية عن أبي جعفر عليه السلام ... 239

577. الأظهر رجوع الضمير إلي أبي عبد اللّه عليه السلام ... 240

452 = 10/1 و 2

578. الإبهام فيمن يروي عنه ابن فضّال في الحديث 1 و منشؤه ... 241

579. كلام حول مرجع ضمير «عنه» في الحديث 2 ومحتملاته ... 242

580. البحث عن روايات محمّد بن عيسي عن يونس بن يعقوب و احتمال التحريف فيها ... 242

581. حصيلة الكلام: أنّ الظاهر وقوع الخلط والخلل في السندين ... 246

453 = 11/5

582. في المطبوعة «حميد بن زياد» بدل «سهل بن زياد» وهو خطأ ... 246

483 = 32/4 إلي 6

583. الظاهر رجوع الضمير في السندين إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، خلافا لمعجم رجال الحديث ... 252

509 = 47/3 و 4

584. بحث حول أحمد بن عبدوس بن إبراهيم واتّحاده مع أحمد بن عبدوس

الخلنجي ومرجع ضمير «عنه» ... 258

585. الخدشة في صحّة نسخة الكتاب وإنّ الصواب «عبدوس بن إبراهيم» بدل «أحمد بن عبدوس بن إبراهيم» ... 259

586. حصيلة الكلام: أنّ الصواب هو عبدوس بن إبراهيم والضمير راجع إلي أحمد بن أبي عبد اللّه ... 261

516 = 53/3 و 4

587. الظاهر رجوع الضمير في الحديث 4 إلي أحمد بن أبي عبد اللّه، خلافا لمعجم رجال الحديث ... 262

588. قوّة احتمال وقوع السهو في الفهرست تبعا لفهرست ابن بطّة ... 263

531 = 68/7 إلي 11

589. احتمالات في مرجع الضمير في الحديث 10:

الاوّل: رجوعه إلي عليّ بن إبراهيم أو أبيه ... 267

590. الاحتمال المذكور يواجه إشكالين ... 267

591. الثاني: رجوعه إلي أحمد بن أبي عبد اللّه ... 269

592. الاحتمال الثاني أيضاً يواجه إشكالين ... 269

593. الثالث: وقوع تقديم وتأخير في موضع الروايات ... 270

594. الاحتمال الثالث يواجه الإشكالين أيضا ... 271

595. حصيلة البحث: عدم الاطمئنان إلي هذه الاحتمالات لتعيين مرجع

الضمير ... 272

537 = 1/9 و ذيله

596. رجوع الضمير في «قال: وحدّثني» إلي محمّد بن عيسي، خلافا لمعجم رجال الحديث ... 273

543 = 4/9

597. وجه رواية ابن القدّاح الخبر بطريقين: عن أبي عبد اللّه عليه السلام وعن أبيه ميمون عن أبي جعفر عليه السلام ... 275

أسناد الكافي / المجلّد السابع

29 = 22/1 و 2

598. أحمد بن محمّد في السند هو أحمد بن محمّد بن عيسي ... 283

ص: 481

16 = 22/4 وذيله

599. اشتراك «العبّاس» بين ابن عامر وابن معروف ... 284

36 = 23/30 إلي 32

600. طبقة إبراهيم بن محمّد الهمداني ... 285

601. قوله: «وكتب إبراهيم بن محمّد الهمداني» من كلام عليّ بن مهزيار ... 285

39 = 23/40 و 41

602. لعلّ الحديث الأخير معلّق علي السندين المتقدّمين، خلافا لصاحب

الوسائل ... 286

44 = 30/2 إلي 4

603. الظاهر رجوع الضمير في الحديث 4 إلي أحمد بن محمّد بن أبي

نصر ... 287

604. وجه عدم صحّة ارجاع الضمير في الحديث 4 إلي محمّد بن الحسين، كما أرجعه إليه صاحب الوسائل ... 288

605. موارد ذكرها صاحب المعجم من روايات محمّد بن الحسين عن عليّ بن عقبة وهو غير صائب ... 288

55 = 35/12 و 13

606. عدم صحّة ارجاع الضمير إلي حميد بن زياد، كما يظهر من الشيخ في التهذيب ... 289

109 = 23/2 و ذيله

607. وجه وحدة الضمير في «قال: قلت» في الحديث 2 ورجوعه إلي زرارة ... 294

153 = 49/1 إلي 5

608. تعليق الأحاديث الأربعة علي الحديث 1 يدلّ علي سقوط يونس من

المطبوعة فيه ... 298

158 = 53/1

609. بحث حول مرجع الضمير المنصوب في «سأله» ... 299

610. مواضع ورود مسائل يحيي بن أكثم في المصادر المختلفة ... 300

611. مواضع ورود قطعات هذا الخبر الطويل في المصادر ... 300

612. التصحيف في لقب محمّد بن سعيد في هذا السند والأسناد السابقة ... 301

613. زيادة «عن» قبل عليّ بن محمّد في سند علل الشرائع ... 302

614. تصحيف «أبي الحسن الثالث» ب «الأوّل» في الفقيه، وعدم صحّة رواية ابن أكثم عن «أبي الحسن» مباشرةً ... 302

615. حصيلة البحث: أنّ الضمير المنصوب في «سأله» راجع إلي موسي بن

محمّد ... 303

172 = 69/1 و 2

616. رجوع الضمير في الحديث 2 إلي «محمّد بن أحمد» خلافا لمعجم الرجال ... 305

178 = 3/5 إلي 7

617. الظاهر رجوع الضمير في الحديث 7 إلي يونس لكثرة روايته عن أبي أيّوب الخرّاز ... 307

221 = 35/3 وذيله

618. «عليّ» المذكور في ذيل الحديث هو عليّ بن أبي حمزة ... 312

240 = 48/2 و 3

619. بحث حول مرجع ضمير «عنه» في الحديث 3... 314

620. إرجاع المعجم و الوسائل الضمير إلي يونس، استنادا إلي التهذيب... 315

621. التحقيق: عدم صحّة الاستناد المذكور... 315

622. ترجيح رجوع الضمير إلي يونس – استنادا إلي كثرة رجوع الضمير إليه في الكافي – وتضعيفه... 315

623. احتمال رجوع الضمير إلي عبد اللّه بن سنان... 315

624. احتمال رجوع الضمير إلي أبان بن عثمان استنادا إلي وقوع تقديم وتأخير في سند الكتاب... 316

625. حصيلة الكلام: أنّ تعيين مرجع الضمير في السند مشكل... 317

241 = 48/9

626. في السند احتمالات ثلاثة... 317

627. الأوّل: عطف سماعة علي إسحاق بن عمّار، ولازم ذلك وقوع أمر غريب في السند... 317

628. الثاني: وقوع تحويل في السند بعطف طبقة علي طبقتين... 318

629. تضعيف احتمال كون التحويل بعطف طبقتين علي طبقتين... 318

630. الثالث: زيادة «عن أبي جميلة» في السند... 318

631. البحث عمّا ورد من رواية ابن جبلة عن إسحاق بن عمّار بتوسط أبي جميلة... 319

632. حصيلة الكلام: عدم وجود دليل كافٍ لإثبات التحويل في السند... 321

250 = 53/1

633. وجه تكرّر ابن أبي عمير في السند... 321

62/2 = 260

634. الصواب أنّ «و» قبل محمّد بن الحسين مصحّف من «عن» بناءً علي ثبوت ما بين المعقوفتين ... 323

635. التحقيق حول السند متوقّف علي تعيين المراد من حبيب بن الحسن ... 323

636. حبيب بن الحسن من مشايخ عليّ بن بابويه ... 324

637. تصحيف «حبيب بن الحسن» ب «حبيب بن الحسين» في بعض المصادر ... 324

638. الظاهر وقوع تحويل في السند – بناءً علي ثبوت ما بين المعقوفتين – كما صرّح به سيّدنا دام ظلّه ... 326

639. الخدشة في أصل وقوع التحويل في السند ... 327

640. حصيلة البحث: أنّ غرابة السند – بناءً علي وجود ما بين المعقوفتين – تدلّ علي زيادة ما بين المعقوفتين في السند ... 328

63/29 = 265

641. الصواب زيادة «أبيه» و «عن» بعد الحجّال، كما أفاده سيّدنا دام ظلّه ... 329

ما يؤيّد كلام سيّدنا دام ظلّه من وقوع الزيادة في السند ... 329

6/8 = 282

643. بحث حول مرجع الضمير في «قال: روي ذلك» ... 332

644. في عبارة «وزاد علي بن حديد» احتمالان: من كونها من كلام أحمد بن محمّد أو المصنّف ... 332

14/3 = 291 إلي 6

645. الظاهر زيادة «عن أبيه» في الحديث 3 ... 335

646. إرجاع المعجم الضمير في الحديثين 4 و 5 إلي «محمّد بن عيسي» و ما يؤيّده ... 335

647. تقدّم يونس بن عبد الرحمان في الطبقة علي محمّد بن سنان مؤكّد لرجوع

الضمير إلي محمّد بن عيسي ... 335

648. الصواب رجوع الضمير إلي يونس؛ كما في الوسائل و التهذيب ... 336

649. تقدّم طبقة يونس علي محمّد بن سنان لا ينفي روايته عن محمّد بن سنان ... 336

650. عدّة شواهد تدلّ علي ارتباط يونس ببغداد ... 337

651. حصيلة البحث: رجوع الضمير في الحديثين إلي يونس، كما عليه الشيخ قدس سره ... 338

324 = 32/9 و ذيله

652. الظاهر وقوع الحيلولة في الحديث 9 و ذيله ... 344

330 = 38/1 و 2

653. بحث حول كتاب الديات لأمير المؤمنين عليه السلام ... 345

654. الظاهر أنّ هذا هو الكتاب المنسوب إلي ظريف بن ناصح ... 345

655. ورود هذا الكتاب في المصادر المختلفة في مواضع عديدة ... 346

331 = 39/ذيلي 3

656. الظاهر رجوع الضمير في «قال» إلي أبي عمر المتطبّب ... 347

345 = 40/9 إلي 12

657. قائل «وأخبرنا أبو شبل» هو صالح بن عقبة، خلافا للصدوق ... 350

350 = 42/5 إلي 7

658. بيان القرائن الدالّة علي وقوع التحريف في الحديث 6 ... 350

369 = 56/1 و 2

659. بحث حول مرجع ضمير «عنه» في الحديث 2 ... 353

660. بيان الخلاف في رجوع الضمير إلي محمّد بن عليّ أو أحمد بن محمّد بن خالد ... 353

661. الإشكال في رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن خالد بعدم روايته عن محمّد بن أسلم مباشرةً ... 354

662. غالب روايات أحمد البرقي عن محمّد بن أسلم مباشرةً - في غير المحاسن - وردت في المحاسن بواسطة محمّد بن عليّ ... 354

663. رواية أحمد بن محمّد بن خالد عن محمّد بن أسلم مباشرةً في موردين من الكافي يحتمل وقوع التحريف فيهما ... 355

664. في السند المبحوث عنه إشكال آخر، وهو عدم رواية محمّد بن أسلم عن هارون بن الجهم ... 356

665. الأنسب في السند: جعل «أبيه» - والد أحمد البرقي - بدل محمّد بن أسلم ... 357

666. حصيلة البحث: الأظهر رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد و بتصحيف اسم والده ب «محمّد بن أسلم» وقع خلل في السند ... 357

382 = 5/2 و 3

667. في أحمد بن محمّد الواقع في صدر الحديث 3 احتمالان: من كونه من مشايخ الكليني أو هو المذكور في الحديث 2 ... 359

668. الاستدلال علي أنّه هو المذكور في الحديث 2 ... 359

669. الإشكال علي الاستدلال المذكور بوجوه ... 360

670. أحمد بن محمّد في السند يدور أمره بين أربعة وليس المراد واحدا

منهم فيه ... 361

671. الظاهر وقوع خلل في السند والصواب أحمد بن إدريس بدل أحمد بن محمّد ... 362

672. تأكيد كون الصواب أحمد بن إدريس بما ورد في رجال النجاشي وفهرست

الشيخ ... 363

396 = 17/9 إلي 11

673. عدّ المعجم والوسائل «العلاء بن سيابة» من رواة أبي جعفر عليه السلام ... 365

674. ما يرد علي المعجم والوسائل ... 365

447 = 12/8 إلي 10

675. بحث حول قائل «وحدّثنا» في الحديث 10 ... 371

676. الخلاف في كون الراوي عن الإمام عليه السلام واحدا أو اثنين وبيان الاحتمالين فيه ... 371

677. حصيلة الكلام: أنّ ترجيح أحد الاحتمالين مشكل ... 372

448 = 13/5 إلي 7

678. الظاهر أنّ قوله: «بإسناده» قائم مقام «عن النوفلي» ... 373

456 = 17/10 إلي ذيل 12

679. كلام حول طريق الكليني إلي عليّ بن مهزيار في الحديث 12 ... 374

457 = 17/14 إلي 16

680. في المقام مواضع للبحث: ... 375

681. الأوّل: في مرجع الضمير في الحديث 15 ... 376

682. الثاني: في المراد من «بهذا الإسناد» في الحديث 16؛ أي الراوي عن عبد اللّه بن جندب ... 376

683.الثالث: في تفسير «قال: سأل عبّاد...» في الحديث 16 ... 376

684. الرابع: في المراد من قوله: «سمعت من رواه...» في الحديث 16 ... 377

685. رجوع إلي الموضع الثاني من البحث، وهو تعيين الراوي عن عبد اللّه بن جندب ... 378

686. تصريح الشيخ في التهذيب بكون الراوي عنه «إسحاق بن عمّار» والإيراد

عليه ... 378

687. بيان منشأ وقوع الخطأ للشيخ قدس سره في التهذيب ... 379

688. جعل الإمام البروجردي قدس سره الراوي عن عبد اللّه بن جندب «عبد

اللّه بن جبلة» والإشكال عليه ... 380

689. الظاهر كون الصواب «عبد اللّه بن جبلة» بدل عبد اللّه بن جندب و بذلك تندفع الإشكالات ... 380

أسناد الكافي / المجلّد الثامن

58/19 و 20

690. ما أفاده سيّدنا دام ظلّه حول الحديث 20 ومرجع الضمير فيه ... 386

79/34 إلي 81/38

691. إيراد الشيخ قدس سره الحديث 38 في أماليه و تعبيره عن «الحسن بن عليّ» ب.«الحسن بن عليّ بن أبي حمزة» ... 387

692. بيان منشأ وقوع الخطأ للشيخ قدس سره في الأمالي ... 387

693. إشارة إلي وجود إشكال في الحديث 35 ... 388

694. ما أفاده سيّدنا – دام ظلّه – حول الحديث 35 بما يرتفع به الإشكال ... 388

128/98

695. كلمة حول كيفية التحويل في السند... 390

178/199 إلي 179/202

696. كلمة حول المراد من عليّ في الحديث 200... 396

697. بحث حول التعليق في الحديث 201... 397

698. تحقيق الحال في الحديث 201 متوقّف علي البحث حول الحديث 202... 397

699. الظاهر أخذ مشايخ الإماميّة عن عليّ بن أبي حمزة قبل وقفه... 398

700. وقوع التعليق في الحديث 201 بناءً علي احتمال رجوع الضمير فيه

إلي عليّ... 399

701. في الحديث 202 إشكال يرتبط حاله بتعيين مرجع الضمير فيه... 399

702. الظاهر أنّ «عليّ بن الحسين» في الحديث 202 مصحّف من «عليّ عن الحسن»... 400

703. حصيلة الكلام: المراد من عليّ في الحديث 201 هو عليّ بن محمّد وهو المرجع للضمير في الحديث 202 فليس في السندين تعليق... 401

182/206 إلي 184/210

704. بيان الخلاف حول مرجع ضمير «عنه» في الحديثين 209 و 210... 402

705. في رجوع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم إشكال... 402

706. احتمال رجوعه إلي أحمد بن محمّد بن خالد... 402

707. في هذا الاحتمال - أيضا - إشكال... 403

708. تقوية احتمال رجوع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم... 404

709. حصيلة البحث: الظاهر رجوع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم ... 404

227/289 و 290

710. إشاره إلي اختلاف النسخ في الحديث 289 ... 406

711. التصحيف في العنوانين من الحديث 289 في مواضع متعدّدة ... 407

257/369 إلي 260/373

712. وقوع التصحيف في الحديث 370 في مطبوعة الكافي ... 411

713. ما ورد في ترتيب أسانيد الكافي حول الحديث ... 412

714. بحث حول كيفيّة التصحيف في سند المطبوعة وبيان الصواب فيه ... 413

715. بحث حول مرجع الضمير في الحديثين 371 و 372 ...

716. في متن الخبر 372 غرائب تؤميء إلي كونه مجعولاً ... 414

266/387 إلي 389

717. إشارة حول مرجع الضمير في السندين ... 414

285/431 إلي 288/434

718. ما ورد في المطبوعة – في الحديثين 433 و 434 – مصحّف ... 417

291/445 إلي 293/448

719. رجوع الضمير في الحديث 446 إلي أبي عبد اللّه عليه السلام خلافا لمرآة العقول ... 418

303/466

720. في السند تقديم وتأخير والعطف فيه عادي ... 419

334/526

721. الصواب: «عن محمّد بن إسماعيل» بدل «ومحمّد بن إسماعيل» ... 422

722. في السند جهات غريبة يظهر منها وقوع خلل فيه ... 422

723. الخلل في السند ناشٍ عن وقوع سقط فيه... 423

724. السند محوّل بناءً علي وقوع السقط فيه... 424

725. حصيلة الكلام: الحكم بوقوع التحويل في السند مشكل... 424

349/548

726. الإبهام في الراوي عن الأسيدي ومحمّد بن مبشّر... 425

384/584 إلي 586

727. في الحديث 586 تحريف والصواب «أحمد بن محمّد بن سعيد عن المنذر بن محمّد»... 427

ص: 492

تنبيهات حول مصادر البحث

1. أوردنـا في هـذا الفهرست أسـماء المصـادر تمامـا علي الوجه الصواب – حسب ما وصل إليه النظر – من دون التفات إلي عناوينها عند الطبع، وإذا كان المصدر مشتهرا بجزء من اسمه ميّزناه في الطبع.

2. ذكرنا بعد أسماء المصادر عناوين مؤلّفيها مبتداءً بذكر ما اشتهروا به ولم نذكر عناوين التفخيم لهم – كآية اللّه – معتذرين من سماحتهم؛ طلبا للاختصار.

3. أشـرنا إلي عصـر المصنّفين بذكر تاريخ ولادتهم ووفاتهم، وإن لم نعثر علي ذلك، ذكرنا آخر تاريخ علمنا بحياتهم فيه، وإن لم نعثر علي ذلك، ذكرنا القرن الذي عاشوا فيه.

4. ربما نقلنا في الكتاب عن أكثر من واحدة من طبعات كتاب، ففي هذا

الفهرست ذكرنا – أوّلاً – الطبعة المختارة – وهي التي نرجع إليها عند الإطلاق – ثمّ

أشرنا إلي طبعة أخري راجعنا إليها أحيانا، مع التنبيه علي ما نعبّر عن هذه الطبعة.

5. جميع التواريخ حسب السنوات الهجرية القمرية، إلاّ مع التصريح بالخلاف،

فجعلنا حرف «ش»، بعد التاريخ؛ إيذانا بكونه حسب السنة الهجرية الشمسية.

6. استفدنا في قليل من الموارد بعض مشخّصات الطبعات من مصادر التحقيق

لبعض الكتب المحقّقة.

7. طبعت مؤسّسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدّسة - قبل أن تسميّ المؤسّسة بهذا الاسم - عدّة كتب كأمالي المفيد والخصال، وقد أشرنا في هذه الكتب أيضا إلي اسم الناشر بعنوان مؤسّسة النشر الإسلامي.

8. قد راجعت أحيانا إلي بعض المخطوطات - كعدّة مخطوطات من علل الشرائع

- كما استفدت من كتب سيّدنا - مدّ ظلّه - المشحونة بحواشيه، وقد انتزعت ممّا كتبه في

هامش الكتب الأربعة في توضيح مفاد الأسناد، كتابا سمّيته ب «العماد في توضيح الأسناد» وربّما أرجعت إلي رسائل رجالية صنّفته في تمييز المشتركات وتوحيد المختلفات وتعاليق علي الأسناد أوردته في كتاب «التعليقات»، ولم نورد جميع ذلك هنا، وإنّما اكتفينا بإيراد المصادر المطبوعة، فحسب.

مصادر البحث

إثبات الرجعة ← مختصر إثبات الرجعة.

1. الأخبار الدخيلة، للشيخ محمّد تقي التستري (حدود 1320 - 1414)، تحقيق عليّ أكبر الغفّاري، طهران، مكتبة الصدوق، 1401.

تنبيه: طبعت المجلادّت الثانية إلي الرابعة من هذا الكتاب باسم مستدرك الأخبار الدخيلة، وقد عبّرنا عن جميع المجلادّت باسم الأخبار الدخيلة.

2. الاختصاص، المنسوب خطأ إلي الشيخ المفيد، تحقيق علي أكبر الغفّاري، قم، مؤسّسة النشر الاسلامي، 1413 (بالأوفست عن طبعة طهران، مكتبة الصدوق، 1379).

تنبيه: راجع لتحقيق عدم صحّة نسبة الكتاب إلي الشيخ المفيد ما أوردناه في المقالات الأربع حول حياة الشيخ المفيد، المقالات والرسالات، المؤتمر العاملي بمناسبة الذكري الألفية لوفاة الشيخ المفيد، المجلّد 9 (المتن العربي)، المجلّد 55 (الأصل

الفارسي).

اختيار معرفة الرجال ← رجال الكشّي.

3. الإرشاد في معرفة حجج اللّه علي العباد، للشيخ المفيد، محمّد بن محمّد بن النعمان (336 - 413)، تحقيق و نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، 1413.

4. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، للشيخ الطوسي، محمّد بن الحسن (385 – 460)، تحقيق السيّد حسن الموسوي الخرسان، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1390.

5. أصل الحسين بن عثمان، للحسين بن عثمان بن شريك (أواخر القرن الثاني) (المطبوع في ضمن الأصول الستّة عشر، الصحفة 108 – 113)، قم، دار الشبستري للمطبوعات، 1405.

6. الأصول الستّة عشر، لنخبة من الرواة، قم، دار الشبستري للمطبوعات،

1405 (بالأُوفست عن طبعته السابقة، طهران، 1371).

7. إعلام الوري بأعلام الهدي، للفضل بن الحسن الطبرسي، (حدود 468 – 548)، تحقيق و نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، 1417.

8. الأغاني، لأبي الفرج الإصفهاني عليّ بن الحسين (284 – 356)، تحقيق عليّ السباعي، بيروت، مؤسّسة جمال للطباعة والنشر.

9. الإقبال بالأعمال الحسنة فيما يعمل مرّةً في السنة، للسيّد بن طاوس، عليّ بن موسي بن جعفر (559 – 664)، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1390.

10. الأمالي، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسي بن بابويه القمّي، (حدود 306 – 381)، بيروت، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، 1400.

11. الأمالي، للشيخ الطوسي، محمّد بن الحسن (385 – 460)، تحقيق قسم الدراسات الإسلاميّة من مؤسّسة البعثة، قم، دار الثقافة، 1414.

12. الأمالي، للشيخ المفيد، محمّد بن محمّد بن النعمان (336 – 413)، تحقيق

الحسين أستاد ولي و عليّ أكبر الغفّاري، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1403.

الإيضاح ← إيضاح الاشتباه.

13. إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة، للعلاّمة الحلّي، الحسن بن يوسف بن مطهّر

(648 – 726)، تحقيق محمّد الحسّون، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1411.

14. إيمان أبي طالب، لفخّار بن معدّ الموسوي (م 630)، تحقيق السيّد محمّد بحر العلوم، قم، انتشارات سيّد الشهداء، 1410.

15. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، للعلاّمة المجلسي، محمّد

باقر بن محمّد تقي (1037 – 1110)، دار الكتب الإسلاميّة، طهران.

تنبيه: تختلف أرقام المجلّدات في الطبعة المعتمدة لدينا عن طبعة بيروت (مؤسّسة

الوفاء، 1404) من المجلّد 57 إلي آخر الكتاب بثلاثة أرقام، فاذا أريد رقم المجلّد من طبعة بيروت نقص من رقم المجلّد المذكور في الكتاب ثلاثة أرقام.

16. بشارة المصطفي لشيعة المرتضي، لمحمّد بن أبي القاسم محمّد بن عليّ الطبري (الحيّ في سنة 553)، النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، 1383.

17. بصائر الدرجات، للصفّار، محمّد بن الحسن بن فرّوخ (م 290)، تحقيق محسن كوچه باغي، قم، مكتبة آية اللّه المرعشي، 1404.

18. تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، للسيّد شرف الدين عليّ الحسيني الأستر آبادي النجفي (القرن العاشر)، تحقيق الحسين أستاد ولي، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1409.

19. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ بن ثابت (392 – 463)، بيروت، دار الكتب العلمية (بالأوفست عن طبعة حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية).

20. تجريد أسانيد الكافي، للسيّد حسين الطباطبائي البروجردي (1292 – 1380)، تحقيق مهدي الصادقي، مشهد، مجمع البحوث الإسلاميّة، 1409.

21. تحف العقول، لابن شعبة الحرّاني، الحسن بن عليّ بن الحسين بن شعبة (القرن الرابع)، تحقيق علي أكبر الغفّاري، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، 1404.

22. ترتيب أسانيد الكافي، للسيّد حسين الطباطبائي البروجردي (1292 – 1380)، باهتمام حسين النوري الهمداني، مشهد، مجمع البحوث الإسلاميّة، 1414.

تنبيه: هذا الكتاب هو التحرير الأخير لما تقدّم باسم تجريد أسانيد الكافي،

وحيث لم يكن لصفحاته رقم، اكتفينا بذكر أرقام تجريد أسانيد الكافي.

23. ترتيب أسانيد كتاب التهذيب، للسيّد حسين الطباطبائي البروجردي (1292 – 1380)، باهتمام حسين النوري الهمداني، مشهد، مجمع البحوث الإسلاميّة، 1414.

24. ترتيب التهذيب، للسيّد هاشم البحراني (الحيّ سنة 1128)، مطبعة فراهاني، 1392 (بالأوفست عن نسخة مخطوطة).

25. تفسير العيّاشي، للعيّاشي، محمّد بن مسعود بن عيّاشي السلمي السمرقندي (اوائل القرن الرابع)، تحقيق السيّد هاشم الرسولي المحلاّتي، طهران، المكتبة العلميّة الإسلاميّة، 1381.

26. تفسير القمّي، تحقيق السيّد طيّب الجزائري، قم، مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر، 1404 (بالأوفست عن طبعة النجف، مكتبة الهدي، 1387).

تنبيه: هذا التفسير ينسب إلي عليّ بن إبراهيم القمّي – الحيّ سنة 307 – ، لكنّ النسبة خاطئة، بل هو تفسير لمصنّف آخر، والغالب علي الظنّ كونه لعليّ بن حاتم القزويني، كما نبّه عليه سيّدنا، دام ظلّه. نعم، ينقل فيه في الأغلب عن تفسير عليّ بن

إبراهيم القمّي.

27. تقريب المعارف، لأبي الصلاح الحلبي، تقي الدين بن النجم (374 – 447)، تحقيق رضا الأستادي، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، 1404.

28. التمحيص، لمحمّد بن همام الإسكافي (م 336)، تحقيق و نشر مدرسة الإمام المهدي (عج)، قم، 1404، وقد طبع مع كتاب المؤمن في مجلّد واحد.

29. التوحيد، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسي بن بابويه

القمّي (حدود 306 - 381)، تحقيق علي أكبر الغفّاري والسيّد هاشم الحسيني

الطهراني، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

التهذيب ← تهذيب الأحكام.

30. تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي، محمّد بن الحسن (385 - 460).

الف. تحقيق السيّد حسن الموسوي الخرسان، النجف الأشرف، دار الكتب

الإسلاميّة، 1379.

ب. الطبعة الحجرية، طهران، مطبعة فراهاني، سوق الحرمين، 1363.

ج. طبعة الغفاري، تحقيق عليّ أكبر الغفّاري، طهران، مكتبة الصدوق، 1417.

31. تهذيب الأنساب ونهاية الأعقاب، أصله للعبيدلي شيخ الشرف أبي الحسن محمّد بن أبي جعفر (م 435) واستدرك وعلّق عليه ابن طباطبا الشريف الحسين بن محمّد (م 449)، تحقيق محمّد كاظم المحمودي، قم، مكتبة آية اللّه العظمي المرعشي النجفي العامّة، 1413.

32. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي أبي الحجّاج يوسف بن عبد الرحمان (654 - 742)، تحقيق بشار عوّاد معروف، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1400 - 1413.

33. الثاقب في المناقب، لابن حمزة الطوسي، عماد الدين محمّد بن عليّ (الحيّ في سنة 560)، تحقيق نبيل رضا علوان، قم، مؤسّسة أنصاريان، 1412.

34. ثواب الأعمال، للشيخ الصدوق، محمّد بن علي بن الحسين بن موسي بن بابويه القمّي (حدود 306 - 381)، تحقيق عليّ أكبر الغفّاري، طهران، مكتبة الصدوق، 1391. وقد طبع مع كتاب عقاب الأعمال في مجلّد واحد.

35. جامع الأخبار، لمحمّد بن محمّد السبزواري (القرن 7)، تحقيق علاء آل جعفر، بيروت، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، 1413.

36. جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والأسناد، للأردبيلي، محمّد بن

عليّ (م 1101)، قم، مكتبة آية اللّه العظمي المرعشي النجفي، 1403 (بالأوفست عن طبعة كوشانبور، 1331 ش).

37. جامع المقال فيما يتعلّق بأحوال الحديث والرجال، لفخر الدين الطريحي (م

1085)، تحقيق محمّد كاظم الطريحي، طهران، مكتبة الجعفري التبريزي (تاريخ المقدّمة: 1374).

38. جمال الأسبوع بكمال العمل المشروع، للسيّد بن طاوس، عليّ بن موسي بن جعفر (559 - 664)، قم، منشورات دار الذخائر، 1411. (بالأوفست عن الطبعة الحجرية، 1330).

الحجّة علي إيمان أبي طالب ← إيمان أبي طالب.

39. الخرائج والجرائح، لقطب الدين الراوندي، سعيد بن هبة اللّه (م 573)، تحقيق و نشر مؤسّسة الإمام المهدي عليه السلام، قم، 1409.

40. الخصال، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسي بن بابويه القمّي (حدود 306 - 381)، تحقيق عليّ أكبر الغفّاري، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1403.

41. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، للعلاّمة الحلّي، الحسن بن يوسف بن مطهّر (648 - 726)، مصحّحة علي نسخة السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، قم، دار الذخائر للمطبوعات، 1411 (بالأوفست عن طبعة النجف، المطبعة الحيدرية، 1381).

42. الدروع الواقية، للسيّد بن طاوس، عليّ بن موسي بن جعفر (559 - 664)، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، 1414.

43. دلائل الإمامة، المنسوب إلي الطبري، محمّد بن جرير (القرن الخامس)، تحقيق قسم الدراسات الإسلاميّة من مؤسّسة البعثة، قم، مؤسّسة البعثة، 1413.

44. الذريعة، لآقا بزرگ الطهراني، محمّد محسن (1293 - 1386)، قم،

مؤسّسة إسماعيليان، 1408.

45. رجال البرقي، - المطبوع مع كتاب الرجال لابن داود في مجلّد واحد - ، المنسوب إلي أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (م 274 أو 280)، تحقيق السيّد كاظم الموسوي الميامويّ بإشراف السيّد جلال الدين المحدّث الأرموي، طهران، جامعة طهران، 1342 ش.

تنبيه: نسب هذا الكتاب إلي أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي والنسبة خاطئة، كما أثبتناه في مقال «البرقي» في «دانشنامه جهان إسلام» والمظنون أنّه لحفيد البرقي أحمد بن عبد اللّه بن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي.

رجال الشيخ ← رجال الطوسي.

46. رجال الطوسي، للشيخ الطوسي، محمّد بن الحسن (385 - 460)، تحقيق جواد القيّومي الإصفهاني، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1415.

رجال العلاّمة ← خلاصة الأقوال.

47. رجال الكشّي، أصله لأبي عمرو الكشّي محمّد بن عمر بن عبد العزيز (القرن

الرابع)، والكتاب الموجود ما اختاره الشيخ الطوسي محمّد بن الحسن (385 - 460)، تحقيق حسن المصطفوي، مشهد، جامعة مشهد، 1348 ش.

تنبيه: طبع هذا الكتاب باسم اختيار معرفة الرجال؛ وذلك لأنّ ما اشتهر باسم

رجال الكشّي هو ما اختاره الشيخ الطوسي منه لا أصل الكتاب، وهذا تامّ، لكن لم أجد دليلاً واضحا علي كون اسم كتاب الشيخ هو اختيار معرفة الرجال، كما لم أحصل علي ما يوضّح كون أصل رجال الكشّي مسمّي بمعرفة الرجال، نعم موضوعه معرفة الرجال.

48. الرجال لابن داود الحلّي، الحسن بن عليّ بن داود، (المولود سنة 647 وكان حيّا سنة 707)، تحقيق السيد كاظم الموسوي الميامويّ، بإشراف السيّد جلال الدين الحسيني المحدّث الأرموي، طهران، جامعة طهران، 1342 ش، وقد

طبع الكتاب مع رجال البرقي في مجلّد واحد.

49. الرجال لابن غضائري (= كتاب الضعفاء)، لأحمد بن الحسين بن عبيد اللّه الغضائري (المتوفّي أوائل القرن الخامس)، تحقيق السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، قم، دار الحديث، 1422.

50. رجال النجاشي، واسمه: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، لأبي العبّاس النجاشي، أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس (372 – 450)، تحقيق السيّد موسي الشبيري الزنجاني، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، (تاريخ المقدّمة: 1407).

51. الرسائل الرجالية، لأبي المعالي الكلباسي محمّد بن محمّد إبراهيم (1247 – 1315)، تحقيق محمّد حسين الدرايتي، قم، دار الحديث، 1422.

52. رسالة أبي غالب الزراري إلي ابن ابنه في ذكر آل أعين، لأبي غالب

الزراري، أحمد بن محمّد (285 – 368)، تحقيق السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، قم، مركز البحوث والتحقيقات الإسلامية، 1411.

53. الرسالة للإمام الشافعي، محمّد بن إدريس (150 – 204)، تحقيق: أحمد

محمّد شاكر، بيروت، المكتبة العلمية.

54. الزهد، للحسين بن سعيد (القرن الثالث)، تحقيق غلامرضا عرفانيان، قم، المطبعة العلمية، 1399.

55. السنن الكبري؛ للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (384 – 458)، دار الفكر.

56. شرح أصول كافي، للمازندراني، ملاّ صالح بن أحمد (م 1086)، تحقيق السيّد عليّ عاشور، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1421.

57. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، للحاكم الحسكاني، عبيد اللّه بن عبد اللّه بن أحمد (القرن الخامس)، تحقيق محمّدباقر المحمودي، طهران، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، 1411.

الضعفاء لإبن الغضائري ← رجال ابن الغضائري.

58. طبّ الأئمّة عليهم السلام، لأبي عتاب عبد اللّه والحسين ابني بسطام بن سابور (يُروي فيه عن أحمد بن محمّد البرقي – المتوفّي (274 أو 280 –)، النجف، المكتبة الحيدرية، 1385.

59. عدّة الداعي، لابن فهد الحلّي، أبي العبّاس أحمد بن محمّد (757 – 841)،

تحقيق أحمد الموحّدي القمّي، دار الكتب الإسلامي، 1407.

60. عقاب الأعمال، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسي بن بابويه القمّي (حدود 306 – 381)، تحقيق عليّ أكبر الغفّاري، قم، مكتبة الصدوق، 1391. وقد طبع مع كتاب ثواب الأعمال في مجلّد واحد.

العلل ← علل الشرايع.

61. علل الشرائع، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسي بن بابويه القمّي (حدود 306 – 381)، دار البلاغة.

62. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، لابن عنبة، جمال الدين أحمد بن عليّ الحسيني (م 828)، نجف، المكتبة المرتضوية والمطبعة الحيدرية، 1358.

63. عمدة عيون صحاح الأخبار، لابن البطريق، يحيي بن الحسن الأسدي الحلّي (533 – 600)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1407.

العوالي ← عوالي اللآلي.

64. عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية، لابن أبي جمهور الأحسائي، محمّد بن عليّ بن إبراهيم (الحيّ سنة 901)، تحقيق مجتبي العراقي، قم، مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام، 1403.

العيون [عيون أخبار الرضا عليه السلام.

65. عيون أخبار الرضا عليه السلام، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسي بن بابويه القمّي (حدود 306 – 381)، تحقيق السيّد مهدي الحسيني اللاجوردي، قم، مطبعة طوس (رضا المشهدي)، 1363 ش.

66. الغارات أو الاستنفار والغارات، لابن هلال الثقفي، أبي إسحاق إبراهيم بن

محمّد بن سعيد بن هلال، تحقيق وتعليق السيّد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، 1410.

67. الغيبة، للشيخ الطوسي، محمّد بن الحسن (385 - 460)، تحقيق عباد اللّه الطهراني وعليّ أحمد ناصح، قم، مؤسّسة المعارف، 1411.

غيبة النعماني ← الغيبة.

68. الغيبة، للنعماني، محمّد بن إبراهيم (الحيّ في سنة 342)، تحقيق عليّ أكبر

الغفّاري، طهران، مكتبة الصدوق، 1397.

69. فرق الشيعة، للنوبختي، أبي محمّد الحسن بن موسي (أوائل القرن الرابع)،

تحقيق و تعليق السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، نجف، المطبعة الحيدرية، 1355.

70. فضائل الأشهر الثلاثة، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسي بن بابويه القمّي (حدود 306 - 381)، تحقيق غلامرضا عرفانيان، قم، مكتبة الداوري، 1397 (بالأفست عن الطبعة الأولي مع تصحيحات، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، 1396).

71. فضائل الشيعة، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسي بن بابويه القمّي (حدود 306 - 381)، طهران، دار الأعلمي للنشر.

الفقيه [كتاب من لا يحضره الفقيه.

72. فلاح السائل و نجاح المسائل في عمل يوم وليلة، للسيّد بن طاوس، عليّ بن موسي بن جعفر (559 - 664)، قم، مكتبة الإعلام الإسلامي في حوزة العلمية بقم.

فهرست الشيخ ← الفهرست.

فهرست الطوسي ← الفهرست.

73. الفهرست، لابن النديم، محمّد بن إسحاق (م 380)، تحقيق رضا تجدّد، طهران، مطبعة مروي، 1393.

74. الفهرست، للشيخ الطوسي، محمّد بن الحسن (385 – 460).

الف – تحقيق السيّد عبد العزيز الطباطبائي، قم، مكتبة المحقّق الطباطبائي، 1420.

ب – طبعة النجف، تحقيق السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، قم، منشورات

الشريف الرضي (بالأفست عن طبعة النجف، المكتبة المرتضوية).

تنبيه: عبّر الشيخ الطوسي عند ترجمته لنفسه في كتاب الفهرست عن نفسه بمصنّف هذا الفهرست وذكر في عداد كتبه: «وله هذا الكتاب وهو فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين منهم وأصحاب الأصول والكتب وأسماء من صنّف لهم وليس هو منهم» وهذه العبارة ليست ناظرةً إلي اسم الكتاب، بل هي تشير إلي موضوعه واسم الكتاب هو الفهرست، كما يعبّر عنه المصنّف في كتابه الرجال في 28 مواضع وفي موضعين من اختياره لرجال الكشّي.

75. قاموس الرجال، للشيخ محمّد تقي التستري (حدود 1320 – 1413)، تحقيق و نشر مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، 1410 – 1424.

76. قرب الاسناد، للحميري، عبد اللّه بن جعفر (كان حيّا سنة 298 والظاهر عدم حياته في سنة 307)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، 1413.

77. قصص الأنبياء، لقطب الدين الراوندي، سعيد بن هبة اللّه (م 573)، تحقيق غلامرضا عرفانيان اليزدي، مشهد، مؤسسة البحوث الإسلامية، 1409.

78. الكافي، للكليني، أبي جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق (م 328 أو 329)، تحقيق عليّ أكبر الغفّاري، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1363 ش.

79. كامل الزيارات، لابن قولويه، أبي القاسم جعفر بن محمّد بن جعفر بن موسي بن قولويه (م 369)، تحقيق عبد الحسين الأميني التبريزي، النجف، المطبعة المرتضوية، 1356.

تنبيه: لم نعتمد علي طبعة خاصّة من هذا الكتاب، و إنّما أشرنا إلي الحديث

بالإشارة إلي بابه ورقم الحديث في الباب، ورقم الحديث مأخوذ من هذه الطبعة وهو موافق في جلّ الموارد لسائر طبعات الكتاب.

80. كتاب الحسين بن سعيد، للحسين بن سعيد (القرن الثالث)، تحقيق و نشر مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم، 1408.

تنبيه: هـذا هو الكتاب المطبوع باسم النوادر منسوبا إلي أحمـد بن محمّد بن عيسـي القمّي، وقد أثبتنا خطأ هذه النسـبة وصـحّة انتسابه إلي الحسين بن سعيد في مقال نشر في مجلّة آينه پژوهش (مرآة التحقيق)، الرقم المسلسل 46، 1376 ش، ص 23 – 26.

81. كتاب محمّد بن المثنّي، (المطبوع في ضمن الأصول الستة عشر، الصفحة

82 – 97)، لمحمّد بن مثنّي بن القاسم الحضرمي الكوفي، قم، دار الشبستري للمطبواعات، 1405.

82. كتاب من لا يحضـره الفقيه، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسي بن بابويه (حدود 306 – 381)، تحقيق عليّ أكبر الغفّاري، طهران، مكتبة الصدوق، 1392.

تنبيه: لفظة «كتاب» جزء من اسم هذا الكتاب، فلا وجه لإضافة كلمة «فقيه»

إلي «من لا يحضره الفقيه» لتصحيح عنوان الكتاب.

83. كشف الغمّة في معرفة الأئمّة، للإربلي، أبي الحسن عليّ بن عيسي بن أبي

الفتح (م 693)، تحقيق السيّد هاشم الرسولي، تبريز، مكتبة بني هاشمي، 1381.

84. كمال الدين و تمام النعمة، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن

موسي بن بابويه القمّي (حدود 307 – 381)، تحقيق عليّ أكبر الغفّاري، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1405 (بالأفست عن طبعة مكتبة الصدوق، طهران، 1390).

تنبيه: اسم هذا الكتاب كمال الدين، لا إكمال الدين، خلافا لما يظهر من البحار

والوسائل.

و الشاهد عليه: تكرّر الإشارة إلي الكتاب باسم كمال الدين في كتب الصدوق نفسه وغيرها، والاقتباس من آية الإكمال ليس دليلاً علي صحّة تسمية الكتاب بإكمال الدين؛ لجواز الاقتباس منها بجعل الثلاثي المجرّد من الفعل اسما للكتاب.

85. كنز الفوائد، للكراجكي، أبي الفتح محمّد بن عليّ بن عثمان (م 449)، تحقيق

عبد اللّه نعمة، قم، دار الذخائر، 1410.

86. مأة منقبة، لابن شاذان، أبي الحسن محمّد بن أحمد القمّي (الحيّ سنة 412)، تحقيق نبيل رضا علوان، قم، انتشارات أنصاريان، 1413.

87. المؤمن، للحسين بن سعيد الكوفي الأهوازي (القرن الثالث)، تحقيق و نشر مدرسة الإمام المهدي (عج)، قم، 1404، وقد طبع مع كتاب التمحيص في مجلّد واحد.

88. متشابه القرآن، لابن شهرآشوب، محمّد بن عليّ السروي المازنداراني (489 – 588)، دار بيدار للنشر، 1319.

89. المجدي في أنساب الطالبيين، لأبي الحسن العمري، عليّ بن محمّد النسّابة (القرن الخامس)، تحقيق أحمد المهدوي الدامغاني، قم، مكتبة آية اللّه العظمي المرعشي النجفي العامّة، 1409.

90. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، نور الدين عليّ بن أبي بكر (735 – 807)، تحقيق محمّد عبد القادر أحمد عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422.

91. المحاسن، للبرقي، أحمد بن أبي عبد اللّه محمّد بن خالد (م 274 أو 280).

الف – تحقيق السيّد جلال الدين الحسيني المحدّث الأرموي، طهران، مكتبة

المصطفوي، 1370 ش.

ب – الطبعة الجديدة: تحقيق السيّد مهدي الرجائي، قم، المعاونية الثقافية

للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، 1413.

92. المحلّي بالآثار، لإبن حزم، عليّ بن أحمد الأندلسي (م 456)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة.

93. مختصر إثبات الرجعة، للفضل بن شاذان (م 260)، مجلّة تراثنا، السنة الرابعة، العدد 15، ربيع الثاني 1409، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

94. مختصر بصائر الدرجات، للحسن بن سليمان الحلّي (القرن التاسع)،

النجف، المطبعة الحيدرية، 1370.

تنبيه: طبع هذا الكتاب باسم مختصر بصائر الدرجات خطا بزعم أنّ الكتاب مختصر من بصائر الدرجات لسعد بن عبد اللّه الأشعري، لكن المتأمّل في ثنايا الكتاب يري أنّ الكتاب منتزع من مصادر عديدة: أوّلها مختصر بصائر الدرجات، والمختصر كأصل البصائر لسعد بن عبد اللّه، وحيث لم نجد للكتاب اسما خاصّا، عبّرنا في الكتاب عنه بهذا الاسم وننبّه هنا علي واقع الأمر.

المرآة ← مرآة العقول.

95. مرآة العقول، للعلاّمة المجلسي، محمّد باقر بن محمّد تقي (1037 – 1110)،

تحقيق السيّد هاشم الرسولي، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1412.

96. المزار، (= مناسك المزار)، للشيخ مفيد، محمّد بن محمّد بن نعمان (336 – 413)، تحقيق و نشر مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم، 1409.

مزار المفيد ← المزار.

المستدرك ← مستدرك الوسائل.

مستدرك الأخبار الدخيلة ← الأخبار الدخيلة.

97. مستدرك الوسائل، للمحدّث النوري، الحسين بن محمّد تقي (1254 –

1320)، تحقيق و نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، 1408.

المستطرفات ← مستطرفات السرائر.

98. مستطرفات السرائر - هو آخر أبواب كتاب السرائر وقد ورد في آخر المجلّد الثالث منه - ، لإبن إدريس الحلّي، محمّد بن أحمد (543 - 598)، تحقيق لجنة التحقيق، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1411.

99. مستند العروة الوثقي، وهو محاضرات السيّد أبي القاسم الخوئي (1317 - 1413)، بتقرير محمّد تقي الخوئي، النجف، المطبعة الإسلامية، 1404.

100. المسلسلات، لابن الرازي، جعفر بن أحمد القمّي (القرن الرابع)، تحقيق

السيّد محمّد الحسيني النيشابوري، مشهد، مجمع البحوث الإسلامية، 1413.

101. مشرق الشمسين و اكسير السعادتين، للشيخ البهائي، محمّد بن الحسين بن عبد الصمد (953 - 1030)، تحقيق السيّد مهدي الرجائي، مجمع البحوث الإسلامية، 1372 ش.

102. مشيخة الفقيه، وهو خاتمة ل «كتاب من لا يحضره الفقيه» وقد طبع في آخر المجلّد الرابع منه.

103. مصادقة الإخوان، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسي بن بابويه (حدود 306 - 381)، قم، محسن كريم، 1402.

104. مصباح المتهجّد وسلاح المتعبّد، للشيخ الطوسي، محمّد بن الحسن (385 - 460)، بيروت، مؤسسة فقه الشيعة، 1411.

105. مصفّي المقال في مصنّفي علم الرجال، لآقا بزرك الطهراني، محمّد محسن (1293 - 1386)، تحقيق و نشر أحمد المنزوي، 1378.

106. المصنّف، لعبد الرزّاق بن همّام الصنعاني (126 - 211)، تحقيق حبيب الرحمان الأعظمي، بيروت، المكتبة الإسلامي، 1392.

107. معالم العلماء، لابن شهرآشوب، محمّد بن عليّ السروي المازندراني (489 – 588)، النجف، المطبعة الحيدرية، 1380.

108. معاني الأخبار، للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسي بن بابويه القمّي (حدود 306 – 381)، تحقيق عليّ أكبر الغفّاري، مؤسسة النشر الإسلامي، 1361 ش.

المعجم ← معجم رجال الحديث.

109. معجم الأدباء، لياقوت الحموي (574 أو 575 – 626)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1408. (بالأوفست عن طبعة مرجليوث، 1355).

معجم الرجال ← معجم رجال الحديث.

110. معجم رجال الحديث، للسيّد أبي القاسم الموسوي الخوئي (1317 – 1413)، قم، مركز نشر آثار الشيعة، 1410.

111. المعجم الكبير، للطبراني، سليمان بن أحمد (260 – 360)، تحقيق حمدي بن عبد الحميد السلفي، دار إحياء التراث العربي، 1404.

112. مكارم الأخلاق، للطبرسي، أبي نصر الحسن بن الفضل (القرن السادس)، تحقيق علاء آل جعفر، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1416.

113. ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، للعلاّمة المجلسي، محمّد باقر بن محمّد تقي (1037 – 1110)، تحقيق السيّد مهدي الرجائي، قم، مكتبة آية اللّه المرعشي، 1407.

114. المناقب، لابن شهرآشوب، محمّد بن عليّ السروي المازندراني (489 – 588)، قم، مؤسسة انتشارات علاّمة، 1379.

المنتقي ← منتقي الجمان.

115. منتقي الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، لابن الشهيد الثاني،

الحسن بن زين الدين (959 - 1011)، تحقيق عليّ أكبر الغفّاري، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1405 - 1407.

116. نضد الإيضاح (المطبوع في ذيل صفحات الفهرست للشيخ الطوسي) ، لعلم الهدي، محمّد بن الفيض الكاشاني، (الحيّ سنة 1112)، باهتمام محمود رامیار، جامعة مشهد، 1351 ش (بالأوفست عن طبعة اسبرنجر، كلكتة، 1271).

نوادر ابن عيسي ← كتاب الحسين بن سعيد.

نوادر أحمد بن محمّد بن عيسي ← كتاب الحسين بن سعيد.

النوادر لأحمد بن محمّد بن عيسي ← كتاب الحسين بن سعيد.

117. الوافي، للفيض الكاشاني، مولي محسن محمّد بن المرتضي (1007 - 1091)، تحقيق ضياء الدين الحسيني العلاّمة الإصفهاني، إصفهان، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، 1411.

118. وسائل الشيعة (= تفصيل وسائل الشيعة إلي أحكام الشريعة)، للشيخ الحرّ العاملي، محمّد بن الحسن (1033 - 1104).

الف - تحقيق و نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، 1409 - 1412.

ب - طبعة الإسلامية: تحقيق عبد الرحيم الربّاني الشيرازي، طهران، المكتبة الإسلامية، 1403.

119. هداية المحدّثين، للكاظمي، محمّد أمين بن محمّد عليّ (الحيّ سنة 1118)، تحقيق السيّد مهدي الرجائي، قم، مكتبة آية اللّه العظمي المرعشي النجفي، 1405.

دليل الكتاب

المجلّد الأوّل من توضيح الأسناد

1- فهرست موضوعات مقدّمة المؤلّف ... 5

2- فهرست أبواب كتاب الكافي من المجلّد الأوّل إلي المجلّد الرابع ... 6

3- كلمة الناشر ... 7

4- مقدّمة المؤلّف ... 9

5- مصطلحات الكتاب ورموزه ... 43

6- متن الكتاب في المجلّد الأوّل ... 45

المجلّد الثاني من توضيح الأسناد

1- فهرست أبواب كتاب الكافي من المجلّد الخامس إلي المجلّد الثامن ... 5

2- متن الكتاب في المجلّد الثاني ... 7

3- فهرست محتوي مقدّمة المؤلّف ... 431

4- فهرست موضوعات الكتاب ... 435

5- تنبيهات مصادر البحث ... 493

6- مصادر البحث ... 495

7- الفهارس ... 429

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم 129، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹